



الجمهــورية الجزائرية الديمـقراطية الشعبية

جامــعة محمد خيضر- بسكرة-

كليـة الحـقوق و العـلوم السياسيـــة

قسـم العلوم الســياسية

عنوان المذكرة:

التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط
د راسة حالة الأزمة السورية 2010-2014

مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية

فرع: علاقات دولية و دراسات إستراتيجية

من إعداد الطالب:

عبد الرزاق بوزيدي

تحت إشراف الأستاذ:

د.عمر فرحاتي

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأًصلية	الصفة
د. نسيمة طويل	أستاذ محاضر (ب)	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وادي سوف	مشرفا و مقررا
د. أسعيد مصطفى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	عضو مناقش

السنة الدراسية: 2015/2014

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله العلي القدير الذي أمدنا بالعون الكافي في إنجازنا لهذه المذكرة ، سبحانه وتعالى نحمده و نشكره على نعمه وحسن عونه .

أشكر الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي على قبوله الإشراف على هذا العمل

....

أشكر كل أساتذتي الذين واكبوا مختلف أطوار دراستي

....

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل

....

... عبد الرزاق بوزيدي ...

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي...................

إلى إخوتي و أصدقائي....................................

إلى زميلتي و أختي الطيبة والتي ساعدتني بكل مجهوداتها فريح

زينب و إلى الأستاذ........................... فؤاد جدو

أهـدي هذا العمـــل شاكـرا لهم دعمهم و إهتمامهـم

... عبد الرزاق بوزيدي ...

فهرست الدراسة

فهرست الدراسة:

فهرست الدراسة:

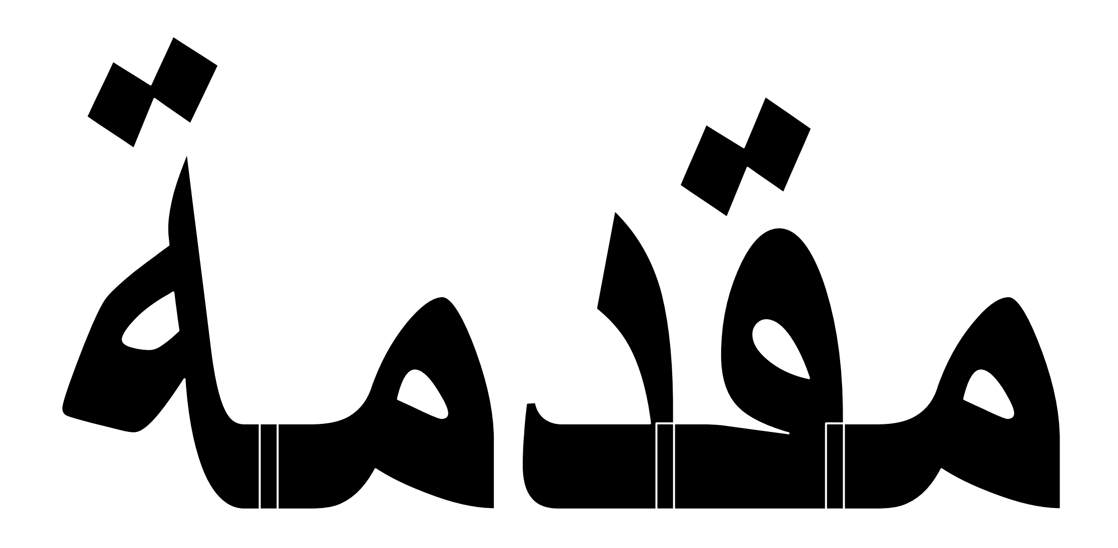
فهرست الدراسة:

فهرست الدراسة:

أولا:فهرست الجدوال

ثانيا:فهرست الخرائط

ثالثا:فهرست الأشكال


مقدمة

مقدمة

تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية والاقتصادية إلى درجة انه يمكننا اعتبارها مفتاح السيطرة على العالم ، وانطلاقا من هذه الأهمية فقد كانت ولاتزال هذه المنطقة محط اهتمام العديد من القوى الكبرى لتحقيق اهدافها العالمية .

وقد شهدت منطقة الشرق الاوسط ابان الحرب الباردة صراعا محتدما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وذلك بالنظر لما كانت تشكله هذه المنطقة من اهمية كبيرة بالنسبة للقطبين خاصة من الناحية الجيوسياسية ، وقد اعتمد كل منهما على وسائل وأدوات مختلفة لضمان مكانة مهمة في المنطقة تساعده في دفع الطرف المنافس خارجها بما يمهد ذلك للقضاء عليه .

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار نظام الثنائية القطبية نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي ، ظهر نظام دولي جديد من ابرز ملامحه ظهور الولايات المتحدة كقوة وحيدة ومهيمنة ، تسعى الى تعزيز تواجدها في العديد من مناطق العالم خاصة منطقة الشرق الاوسط من اجل السيطرة والتفوق وتكريس الاحادية القطبية ، وقد جسدت ذلك في الواقع بتدخلاتها العسكرية في العديد من الدول كالعراق وأفغانستان .

هذا الواقع الجديد والمتسم بالهيمنة الامريكية ادى الى تراجع دور روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي على المستوى العالمي ، فهي لم تكن قادرة على دخول في صراع جديد مع الولايات المتحدة نتيجة انشغالها بإصلاح شؤونها الداخلية ، ورغم الخلاف بين الدولتين في بعض المسائل خاصة في الشرق الاوسط كمعارضة روسيا للغزو الامريكي للعراق عام 2003 ، إلا ان العلاقات كان يغلب عليها طابع التفاهم والتعاون .

هذا الوضع بدأ يتغير ويتجه نحو التنافس بسبب التحول الكبير على مستوى الاستراتيجية الروسية وبروز مظاهر التعافي الاقتصادي في روسيا نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية، فروسيا في ظل حكم الرئيس بوتين خاصة في العهدة الرئاسية الثانية اخذت تعمل على تعزيز قوتها الشاملة وتسعى لاستعادة مكانتها العالمية وحماية مصالحها الاستراتيجية في العديد من المناطق خاصة منطقة الشرق الاوسط .

التوجه الروسي الجديد لمحاولة استعادة نفوذه القديم في منطقة الشرق الاوسط قابله تحرك امريكي حثيث في محاولة لمنع اي تغلغل روسي في هذه المنطقة والتي تعتبر من اكبر مناطق النفوذ بالنسبة لأمريكا في العالم ، وبذلك عاد التنافس من جديد بين الجانبين في العديد من المجالات ، بحيث يسعى في سياقه كل منهما الى ترتيب اولوياته وصياغة استراتيجيته وفق لمصالحه تجاه قضايا الشرق الاوسط بعيدا عن كل الاعتبارات الايديولوجية .

وصلت حدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في الشرق الاوسط الى مستوى غير مسبوق عند تفجر الازمة في سوريا سنة 2011 ، حيث أن دخول سوريا في صراع مسلح بين النظام السوري والمعارضة المسلحة ، ادى الى تناقض كبير في المصالح بين الولايات المتحدة وروسيا وهو ماجسده وقوف كل منهما الى جانب احد اطراف الصراع السوري وتوفير كل اشكال الدعم الداخلي والخارجي من اجل تحقيق اهدافه الاستراتيجية .

إذا كل من الولايات المتحدة وروسيا له حساباته الخاصة تجاه الأزمة السورية الراهنة والشرق الأوسط ككل ، فبالنسبة لروسيا فإنها تتعامل مع الأزمة السورية بوصفها صراعا دوليا تديره الولايات المتحدة ضدها بهدف إخراجها من منطقة الشرق الأوسط ككل ، بينما تعتبر الولايات المتحدة أن الازمة السورية فرصة لوقف التمدد الروسي إلى دول أخرى حليفة لها في منطقة الشرق الأوسط.

⌗ أهمية الموضوع:

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية وأكاديمية ، فالدراسة تعتمد على ظاهرة التنافس التي تهيمن على العلاقات الأمريكية الروسية في سياق تعاملهما مع قضايا الشرق الأوسط ، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات سياسية في إطار احداث الربيع العربي ، والتي جعلت محاولات فهمها وتفسيرها يرجع إلى ما تشهده الساحة الدولية من تنافس بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة وروسيا من أجل الحصول على المزيد من مناطق النفوذ أو تعزيز التواجد في أماكن سابقة.

تعتبر سوريا من أكبر الساحات التي إحتدم التنافس حولها ، حيث بلغ التنافس بين امريكا وروسيا ذروته في ظل الازمة الراهنة ، وهو ما دفع العديد من الباحثين إلى البحث عن أسباب هذا التنافس وأهداف كل طرف ، انطلاقا من تحليل مظاهره وتجلياته المستقبلية.

⌑ **أسباب اختيار الموضوع :** تعود أسباب إختيارنا للموضوع إلى :

أ- **أسباب موضوعية** : تكمن في :

- ندرة الدراسات المتعلقة بالتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط في ظل التطورات الوضع الحالية،فهي إن وجدت تتناول إستراتيجية ومصالح كل طرف على حدى ، لذلك كان لابد من وجود دراسة تحلل وتبين مجالات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط عموما وسوريا على وجه الخصوص .
- محاولة فهم التطورات المستجدة في منطقة الشرق الاوسط من خلال التركيز على الجانب التنافسي أي التنازع الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا ، وذلك بالنظر لأهمية المنطقة في الإستراتيجية العالمية لكل منهما .

ب- أسباب ذاتية :

- طموحي في تنمية مداركي العلمية حول موضوع العلاقات الأمريكية – الروسية في جانبها التنافسي إتجاه منطقة الشرق الأوسط ، وتحليل دور كل منهما سياق النزاع الدائر في سوريا.
- تزايد ميولاتي البحثية حول العلاقات الدولية في شقها الصراعي بشكل يجعلني أسعى بالبحث في المواضيع المتعلقة بهذا الاخير إدراكا وفهما .

⌑ **أهداف الدراسة :**

- تسعى هذه الدراسة من خلال هذا الموضوع إلى محاولة توضيح أهم المجالات و القضايا التي يدور حولها التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط،بالإضافة إلى إستعراض كيفية تعامل كل منهما مع دول المنطقة حسب ما تقتضيه أهدافه الإستراتيجية في مل مجال.
- هدفت هذه الدراسة أيضا إلى محاولة إيجاد إجابة للتساؤلات التي تطرحها الأزمة السورية الراهنة ، خاصة فيما يتعلق بسبب إتخاذ كل من الولايات المتحدة وروسيا مواقف متعارضة عند التعامل مع مجريات الأحداث في سوريا،هذا ما يبرر إختيار الأزمة السورية كدراسة حالة لمحاولة فهم و تحليل الجانب التنافسي بين القوتين العظمتين.

⌑ **إشكالية الدراسة :**

تدور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول :

كيف أثر التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط على مسار الأزمة السورية الراهنة ؟

⌑ فرضيات الدراسة :

1- مكانة وأهمية الطاقة في الهيمنة العالمية ، أدت إلى بروز مؤشرات تنافس حقيقي بين الولايات المتحدة وروسيا .

2- تعارض المصالح الإستراتيجية بين الولايات المتحدة و وروسيا في منطقة الشرق الأوسط ،أدى إلى تعقد الأزمة السورية الراهنة.

3- مكانة و أهمية موقع سوريا في منطقة الشرق الأوسط ،أدى إلى رفع وتيرة التنافس بين الولايات المتحدة و روسيا إلى مستوى غير مسبوق.

⌑ المقاربة المنهجية :

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المقاربة المنهجية التالية :

أولا:المناهج:

- **المنهج الوصفي :** الذي استخدمناه في الفصلين الأول و الثاني من هذه الدراسة و ذلك من خلال توصيف المفاهيم المتعلقة بدراستنا المتمثل في التنافس و المفاهيم المشابهة له و كذلك لمصطلح الشرق الأوسط و قد تم استخدام آليات المقارنة في بعض الأحيان خاصة في الفصل الثاني أين تكلمنا عن مجالات التنافس بين الولايات المتحدة و روسيا.
- **منهج دراسة الحالة:** والذي استخدمناه في الفصل الثالث في دراستنا للأزمة السورية كنموذج لفهم طبيعة العلاقة التنافسية بين الولايات المتحدة وروسيا في ظل تناقض مواقف كل منهما إزاء التعامل مع أحداث الأزمة.

ثانيا:المقتربات:

- **المقترب الواقعي:** الذي يركز في تحليله لسلوكات الدول على المستوى الدولي على مصطلحات مركزية تتمثل في الصراع و التنافس و القوة و فوضى النظام الدولي و هي مصطلحات تشكل معالم هذا المقترب و قد تم استخدامه في الفصلين الثاني و الثالث في تحليلنا لمظاهر و مجالات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا.
- **المقترب الليبرالي:**و هو تقريبا نقيض المقترب الواقعي ،فهو يؤمن بأنه رغم الفوضى التي تميز النظام الدولي إلى انه يمكن للدول أن تتعاون في مثل هكذا بيئة دولية لأن الدول فيه تسعى لتحقيق المصالح النسبية و ليست المطلقة،كما يؤمن بالدور الإيجابي للمؤسسات الدولية في تلطيف الفوضى الدولية.و قد تم إستخدامه في الفصلين الثاني و الثالث من خلال تفسير أوجه التعاون التي

ميزت العلاقات الأمريكية الروسية في بعض الملفات الهامة كمكافحة الإرهاب الدولي على سبيل المثال لا الحصر.

⌘ **<u>الدراسات السابقة :</u>**هناك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا ، نذكر منها:

أولا: دراسة الدكتور "**ممدوح محمود منصور**" بعنوان :"**الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**" ، وهي دراسة تدور حول الصراع بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي حول منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة الحرب الباردة ، وقد تناولت هذه الدراسة أهمية منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك مصالح وأهداف القطبين في هذه المنطقة ، وكيفية تعامل كل منهما مع دول المنطقة بهدف استقطابها لصالح أحد المعسكرين ، ثم إنتقل الباحث إلى تحليل الدور السوفيتي و الأمريكي في المنطقة خاصة في الصراع العربي الإسرائيلي.خلصت هذه الدراسة إلى وجود اعتبارات تتعلق بمدى نجاح القطبين في اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق أهداف كل منهما في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا:مقالة للباحثان **Mira Duric&Tom Lansford** بعنوان" **US-Russian Competition In the Middle East :Convergences and Divergences in Foreign Security Policy**،حاولا من خلال دراسة التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط حيث أكدا أن أي إختبار للتفاعل الروسي–الأمريكي في الشرق الأوسط لابد أن يتم في سياق التنافس الأمريكي السوفيتي السابق،و أكدا أن العلاقات الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط مرت بعدة مراحل شهدت صراع في فترة الحرب الباردة،ثم نوع من التعاون في بعض القضايا(...) مع قليل من التنافس الإقتصادي في فترة نهاية الحرب الباردة،ثم مع مجئ بوتين إلى السلطة عرفت سياسة روسيا الخارجية نوعا من البراغماتية التي أدت إلى التعاون بين روسيا و أمريكا لاسيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر،ثم بدأت العلاقات تعرف نوعا من الإختلاف في المواقف لاسيما بعد غزو أمريكا للعراق و الملف النووي الإيراني،إلا أن ما هو ملاحظ على هذه الدراسة أنها لا تغطي المرحلة الحالية التي نسعى نحن من خلال بحثنا لدراستها و هي مرحلة ما بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي.

ثالثا:دراسة **Geoffrey Kemp & Paul Saunders** بعنوان: **America , Russia , and the Middle East :Greater Challenges and Opportunities** ،حيث حاول الباحثان من خلالها توضيح المصالح المصالح الروسية و الأمريكية في المنطقة و تحديد أهم التحديات التي تهدد هذه المصالح،و قد توصل الباحثات الى ان البيئة الدولية بعد هجمات الحادي عشرة من سبتمبر فرضت فرص نحو التعاون بين

الدولتين و قد توصلا إلى أن العلاقة بين الو.م.أ و روسيا مرت بأربع مراحل أساسية،إلا أن ما هو ملاحظ أن الدراسة لا تغطي التطورات الحديثة التي برزت بعد أحداث الربيع العربي.

رابعا:دراسة الدكتور "**جمال واكيم**" ، بعنوان "**صراع القوى الكبرى على سوريا ، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**" ، وهي دراسة سعى الباحث من خلالها دراسة تاريخ الصراعات على سوريا إنطلاقا من أهميتها الجيوسياسية منذ فجر التاريخ وصولا إلى الأزمة السورية الراهنة.وقد انتهت الدراسة إلى أن التحليل التراكمي عبر التاريخ لصراع القوى الكبرى حول سوريا سيسهم في محاولة تحليل أسباب الأزمة السورية الراهنة ، وذلك في سياق التأثيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط .

تبرير الخطة :

في محاولة منا للإجابة على الإشكال المطروح و قياس مدى صدقية الفرضيات ،إعتمدنا على خطة من ثلاث فصول:

تم تخصيص الفصل الاول للجانب المفاهيمي و النظري للدراسة من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث أساسية ،حيث تناولنا في المبحث الأول الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية و ذلك بغية تفريق المصطلح عن غيره من المفاهيم في العلاقات الدولية،ودرسنا في المبحث الثاني من الفصل المقاربات النظرية المفسرة للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط،و قد قسمناه إلى مقربات نظرية تنتمي لحقل نظريات العلاقات الدولية و مقربات نظرية تنتمي إلى حقل الجيوبوليتيكا كون الموضوع يتعلق بالتنافس بين الدول حول مناطق النفوذ.أما المبحث الثالث،فقد خصصنا للحديث عن التحولات في مضمون مصطلح الشرق الأوسط و قد قسمناه إلى أربع تحولات أساسية.

أما في الفصل الثاني،فقد تم التطرق فيه إلى مجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط و قد جاء تحته ثلاث مباحث،في المبحث الأول،تكلمنا عن التنافس الجيوبوليتيكي الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط و ذلك لتبيان مدى أهمية المنطقة من الناحية الجيبوليتيكة لكل من الو.م.أ و روسيا،أما في المبحث الثاني،فقد تطرقنا فيه إلى التنافس الطاقوي الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط و ذلك لتبيان مدى أهمية المنطقة من الناحية الطاقوية لكل من الو.م.أ و روسيا ،و في المبحث الثالث،تكلمنا فيه التنافس الأمريكي الروسي في مجال التسلح في منطقة الشرق الأوسط و ذلك لتبيان مدى أهمية المنطقة من الناحية كونها منطقة لا إستقرار مما يعني أنها تمثل زبون أساسي لكل من الو.م.أ و روسيا في مجال بيع السلاح.

أما في الفصل الثالث و الأخير،فقد تطرقنا فيه إلى الأزمة السورية الراهنة كدراسة حالة للتنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط من خلال ثلاث مباحث حددنا من خلالها العوامل الكامنة وراء الأزمة السورية الراهنة،و كيفية تعاطي روسيا و الو.م.أ مع الأزمة على مستوى السياسة الخارجية لكلا البلدين ،و في الأخير تم وضع سيناريوهات مستقبلية للأزمة على ضوء التطورات الراهنة.

⌑ الصعوبات التي واجهت الدراسة :

كل عمل بحثي تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات، تنعكس سلبا على موضوع البحث وتجعله بحاجة للدراسة والتطوير من أجل تغطية أوجه القصور ، ومن أبرز هذه الصعوبات التي واجهتنا صعوبات مرتبطة بالأساس بطبيعة موضوع الدراسة المرتبط هو الآخر بالتصريحات و الخطابات الرسمية الأمريكية و الروسية و هو ما اعتمدنا عليه في استقاء معلوماتنا لكن المشكلة هي ظاهرة إزدواجية هذه الخطابات مما يجعل من التحليل صعب و بالتالي يجعل الوصول إلى الحقائق مشوشا و غير واضح.

الفصل الأول

يتناول هذا الفصل التأصيل النظري و المفاهيمي للمفاهيم المفتاحية في الدراسة و المتمثلة في مفهوم التنافس في العلاقات الدولية و المفاهيم المشابهة له و مفهوم الشرق الأوسط و المقاربات النظرية المفسرة للتنافس في العلاقات الدولية،و لهذا تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث أساسية تناولنا من خلالها في :

- **المبحث الأول:**الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية حيث تطرقنا الى التعاريف المختلفة التي أعطيت لهذا المصطلح ثم انتقلنا الى ضبط و تحديد المفاهيم المشابهة للمصطلح و المتمثلة في الصراع،الحرب ،التوتر،النزاع...الخ و ذلك قصد التفريق بينها و بين مصطلح التنافس.
- **المبحث الثاني:**المقاربات المفسرة للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط،حيث قمنا بتقسيم هذه المقاربات الى اثنين:مقاربات تنتمي الى حقل نظريات العلاقات الدولية و هي النظريات السائدة في هذا المجال و المتمثلة في النظرية الواقعية و الليبرالية و الماركسية.و مقاربات تنتمي الى حقل الجيوبوليتيكا و التي تهتم بتفسير التنافس بين الدول حول مناطق النفوذ الإستراتيجية في العالم.
- **المبحث الثالث:**التحول في مضامين مصطلح الشرق الأوسط،حيث مر هذا المصطلح بعدة تحولات تاريخية كما أنه مصطلح يفتقد للإجماع حول تعريفه و ذالك راجع الى عدة اعتبارات سيتم مناقشتها في هذا المبحث.

المبحث الأول:الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية

تشكل المفاهيم حجر الزاوية الأساسي في كل دراسة، لهذا فإننا سنركز في مبحثنا هذا على مصطلح التنافس للتعريف به و التفريق بينه و بين المفاهيم المشابهة له في حقل العلاقات الدولية و ذلك حتى يتسنى لنا التفريق بينه و بين ما يشبهه من المفاهيم.

و سوف نقوم أولا بتقديم أهم التعاريف المقدمة لكل مصطلح من المصطلحات المشابهة للتنافس ،ثم نقوم بعدها بتحديد أهم الفروقات على النحو التالي:

أولا:مفهوم التنافس في العلاقات الدولية

هناك العديد من التعريفات التي قدمت بشأن التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية،و يمكن القول أن التنافس الدولي يقصد به الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي و هي إختلالات تتضخم و تأخذ صورة الصراع إذ لم تتم معالجتها،فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس و قد يشمل التنافس مجالا محددا و قد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الإقتصادي و السياسي و الحضاري،خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الإقتصادي و السياسي لكل منهما.[1]

كما يعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الإختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع و تأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح و مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي.[2]

أيضا يعرف التنافس على أنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء أكانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة أو حول الموارد المحدودة.

كما يعرف على أنه موقف معيّن يكون لكل من المتفاعلين فيه علما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة،كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لإتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر.[3]

---

[1] عبد الله فلاح عودة العضايلة،"**التنافس في آسيا الوسطى**"*مذكرة ماجستير*،قسم العلوم السياسية،كلية الادب و العلوم ،جامعة الشرق الاوسط،2011،ص.4.

[2] المرجع نفسه،ص.3.

[3] منير محمود بدوي،"**مفهوم الصراع:دراسة في الاصول النظرية للاسباب و الانواع**"*مجلة دراسات مستقبلية*،العدد.3، 1997،ص.36.

ثانيا:مفهوم الصراع في العلاقات الدولية

المصطلح الأقرب و الأكثر تداخلا مع مصطلح التنافس هو الصراع،و هو مصطلح يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد-سواء قبلية أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر-تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لان كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[1]

يعرف الصراع أيضا على أنه صدام بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الإعتباريين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه و منع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل و قد يكون مباشرا أو غير مباشر سلميا أو مسلحا،واضحا أو كامنا.[2]

كما يعرف الصراع على أنه تنازع للإرادات الوطنية،و هو التنازع الناتج عن الإختلاف في واقع الدول و في قراراتها و أهدافهاو تطلعاتهاو في مواردها و إمكاناتها مما يؤدي إلى إتخاذ قرارات أو إنتهاج سياسات خاصة تختلف أكثر مما تتفق و لكن بالرغم من ذلك يظل الصراع قابل للحل قبل الوصول لنقطة الحرب المسلحة.[3]

أما البعض من الباحثين فيذهب إلى إعتبار الصراع على أنه تنافس مثل **لويس كوسر** الذي عرف الصراع عل أنه تنافس على القيم و على القوة و الموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم.[4]

و هناك بعض الإتجاهات التي تنصرف الى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع بإعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات و أنه يحدث عندما يتنافس طرفان حول أهداف غير متوافقة،و بذلك حسب هذا التوجه فإن الصراع هو عملية منافسة محتملة بين طرفين أو أكثر حول ظاهرة ما.[5]

ملاحظة:قد يرقى التنافس ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الأخرين و تعمل على الحيلولة دون تحقيق الأخرين لغاياتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم،و الصراع قد يكون عنيفا أو غير عنيف(بالمعنى الكادي للعنف)،و قد يكون مستمرا أو متقطعا،أو يمكن التحكم فيه أو خارج عن نطاق السيطرة ،و قد يكون قابلا للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف.[6]

---

[1] جيمس دورتي،روبرت بالتسغراف،***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***،تر:وليد عبد الحي(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر،1986)،ص.140.
[2] حسيت قادري،***النزاعات الدولية:دراسة و تحليل***(الجزائر:منشورات خير جليس،2007)،ص.19.
[3] علاء أبو عامر،***العلاقات الدولية***(عمان:دار الشروق للنشر،2004)،ص.190.
[4] جيمس دورتي،روبرت بالتسغراف،***مرجع سابق***،ص.140.
[5] منير محمود بدوي،***مرجع سابق***،ص.36.
[6] جيمس دورتي،روبرت بالتسغراف،***مرجع سابق***،ص.140.

ثالثا: مفهوم النزاع في العلاقات الدولية

يعرف النزاع بأنه:"تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري،أو يتطور إلى أشكال أخرى إقتصادية،أمنية أو إعلامية.

أما النزاع الدولي فهو تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية،هذا التنازع و التصادم يكون ناتجا عن الإختلاف في دوافع الدول و في تصوراتها و أهدافها و مواردها و إمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق،و على الرغم من هذا يبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب.

يؤكد العديد من الفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية و كذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي،الأمر الذي يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة و معقدة.[1]

نجد تعريف **لريمون آرون(Raymond Aron)** الذي يعرف النزاع على أنه:ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة و هو نتيجة لتضاد المصالح".[2]

تعريف **آلن فيرجيسون (Allen Vergison)** أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى أو في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل،عليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان ،أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.[3]

يعرف **كمال حداد** النزاع بأنه خلاف حاد و تاريخي حول منافع محددة مثل الحدود،المياه بين دولتين،يكون موضوعها،أحد المصالح الحيوية و يتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه.[4]

يرى الكثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع:

- **تصور موضوعي**:يعتبر النزاع بأنه وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحققها الأطراف الأخرى.
- **تصور ذاتي**:يعني إدراك الوضع الموضوعي إدراك مشوها و خاطئا لأنه ينطلق من الذاتية و الخصوصية.

---

[1] حسين قادري،*مرجع سابق*،ص.11.

[2] Darios Battistella, **Théories *des Relations Internationals***(2éme éd,Paris :Siences Po,2006),p .496.

[3] حسين قادري،*مرجع سابق*،ص.12.

[4] كمال حداد،*النزاعات الدولية* (لبنان:الدار الوطنية للدراسات و النشر،1997)،ص.27.

أي أن النزاع في تصوره الموضوعي يقوم على إعتبارات واقعية و مدركة من طرف الأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها.في حين يصبح النزاع ذاتيا إذا ما إعتقد في فهم و تفسير النزاع على دوافع ذاتية للأطراف و ليس لما هو موجود و مدرك حقيقة على أرض الواقع.[1]

يمكن تقديم تعريف للنزاع وفقا لما سبق على أنه:تناقض في المصالح غالبا ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى التصعيد في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة،مع الإستعداد والإستخدام الفعلي لوسائل الضغط و مستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو عسكرية.[2]

رابعا:مفهوم الحرب في العلاقات الدولية

تعد الحرب أكثر صور العنف ذيوعا و شهرة في الصراعات الدولية منذ القدم،و بذلك يمكن تقديم العديد من التعريفات للحرب:

يعتبر **كارل فون كلاوزفيتز*(Carl Von Clawz)** أن الحرب ليست شيئا مختلفا عن المبارزة على نطاق واسع ،فالحرب عمل من أعمال العف،يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا.كما يعتبر كلاوزفيتز الحرب بأنها إمتداد للسياسة بوسائل أخرى،و عمل عنف يقصد منه إجبار الخصم على الخضوع.

فالحرب حسب كلاوزفيتز تعبر عن ظاهرة إستخدام العنف و الإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين من البشر بوسيلة العنف و أقصى ما توصل إليه الإنسان من وسائل إدارة الحروب.[3]

نجد تعريف أخر ل**غاستون بوتول (G.Bouthoul)** الذي يعرف الحرب بأنها"العنف الهائج و المنتظم الذي تسبغ عليه صفة القداسة،و هي المجابهة الدموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية،و هي أيضا الحالة التي تكون فيها نسبة الموتى بالقتل الجماعي مرتفعة جدا من الناحية العددية.[4]

يعرف **روسو** الحرب بأنها:"عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية،بإستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية".[5]

---

[1] حسين بوقارة،***تحليل النزاعات الدولية***(الجزائر:دار هومة،2008)،ص.10.
[2] المرجع نفسه،ص.14.
(*) كارل فون كلاوزفيتز:جنرال و مفكر عسكري الماني(1780-1831)،يعد من ألمع المفكرين الذين تحدثوا عن الاستراتيجية،خاصة استراتيجية الحرب المباشرة ،له العديد من المؤلفات من ابرزها "الحرب" و الذي أثر كثيرا في عقيدة الحرب لألمانيا.
[3] المرجع نفسه،ص.14.
[4] غاستون بوتول و اخرون،***الحروب و الحضارات***،تر:احمد عبد الكريم(سوريا:دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر،1984)،ص.24.
[5] حسن قادري،***مرجع سابق***،ص.15.

هناك تعريف آخر للحرب على أنها :"الصدام الفعلي بوسيلة العنف المسلح لحسم التناقضات الجذرية التي لم يعد يجدي معها إستخدام الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفا.[1]

و قد ذهب بعض الباحثين ك:**سنفر و سمول و دويتش** إلى أن قيام الحرب يستوجب ثلاثة شروط:

- وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.
- تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبيئة و التجنيد و التدريب و نشر القوات المسلحة.
- وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة تعتبر ما تقم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية.[2]

أصحاب الإتجاه الفعلي في تصور الحرب و هو ذاك الإتجاه الذي يميل إلى تصور الحرب على انها تعبير عن الطبيعة الإنسانية المعقدة بكل طموحاتها و رغباتها و أهدافها و أحقادها و تطلعاتها بل و لا عقلانيتها أحيانا،و يرى هؤلاء أن الحرب تنبع من أحد المواقف التالية:

- المواقف التي يجد فيها القادة أو الحكومات أنفسهم مرغمين على الإختيار بين أن يحاربوا أو أن يفقدوا وجودهم،و من ثم فهم يقاتلون إذعانا لمبدأ الضرورة.
- المواقف التي يقاتل فيها القادة او الحكومات على سبيل الإستجابة لبعض المؤثرات الضاغطة بصورة تصبح معها الحرب بمثابة رد فعل حتمي لا مفل منه.
- المواقف التي يقاتل فيها القادة و الحكومات لتحقيق اهداف معينة كالثروة او القوة او لتوثيق عرى التضامن القومي و حيث تبدو الوسائل الاخرى اقل فاعلية.
- المواقف التي يقاتل فيها القادة و الحكومات تحت ضغط الشعور بالإحباط أو للتنفيس عن بعض العقد و المركبات و تكون الحرب وسيلة لتحقيق الشعور بالإسترخاء،من هذه الضغوط و التوترات النفسية المستمرة.[3]

ما يمكن أن نشير إليه أن النظرة إلى الحرب من حيث تعريفها و أنواعها قد تغيرت في الوقت الحالي و أصبحت أكثر تعقيدا فقد أصبحت متعددة الأبعاد فقد تكون بين الدول أو بين مجموعة من الدول في شكل تحالف و جماعة إرهابية في منطقة(محاربة الإرهاب الدولي)،أو تكون في شكل صراع كامن غير مسلح يظهر من خلال التحالفات الإقليمية و الدولية و المؤتمرات الدولية.

---

[1] علاء ابو عامر،*مرجع سابق*،ص.191.

[2] ناصيف يوسف حتي،*النظرية في العلاقات الدولية*(لبنان:دار الكتاب العربي،1995)،ص.294.

[3] علاء ابو عامر،*مرجع سابق*،ص.ص.191-192.

خامسا:مفهوم التوتر في العلاقات الدولية

هو حالة من القلق و عدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر،قد يكون التوتر سابقا و سببا في النزاعات و الأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات،حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل الى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا(حرب)إذا لم يتم إحتوائه بالطرق السلمية،و عموما أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع.[1]

و يعرفه **عبد العزيز جراد** بإعتباره أول مرحلة للنزاع و بأنه"حالة شيء يهدد بالقطيعة".

أما حسب **مارسيل ميرل** فإن التوتر هو مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة".

يشير التوتر أيضا إلى حالة عداء و تخوف و شكوك و تصور و تباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الإنتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا و صريحا و تهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم و هنا التوتر حالة سابقة على النزاع.

يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية و لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون كالعلاقات الجزائرية المغربية الحالية،كما أن التوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع و إنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لإستخدام أو إظهار سلوك الصراع،بمعنى أن الشك و الريبة و عدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع بين الأطراف ،و إنما الموقف المتعارض لأطراف النزاع ،و يذهب **هولستي Holsti** في هذا الإطار إلى أن العداوة Antagonism و الريبة و الشك لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة ،أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.[2]

سادسا:مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية

تشير بعض الداراسات إلى أن مصطلح الأزمة يعود إلى جذور يونانية تشتق فيها كلمة (Crisis) من الكلمة الإغريقية(Krino) التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم،إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر و الترقب و القلق.[3]

يعد مصطلح الأزمة من المصطلحات الكثيرة التي هي محل إختلاف في تحديد معناها و ذلك نابع من إختلاف المستويات التي تحدث فيها الأزمة،حيث يستخدم مصطلح الأزمة بشكل واسع في مسائل عديدة فنقول

---

[1] المرجع نفسه،ص.30.

[2] إبراهيم بولمكاحل،*سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية*،متحصل عليه من الموقع: http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9.doc، في:2014/10/29-الساعة:21:51.

[3] Carsten Holbrad,*The Super Power and International Conflict*(USA :The Macmillan Press,Ltd,1979),p.17.

أزمة إقتصادية ،أزمة نقدية،أزمة نفسية،أزمة غذائية...إلخ،فالأزمة يمكن أن تحدث في أية جهة من الجهات و في أي مكان أو زمان،و يمكن بشكل من الأشكال منع وقوع بعض الأزمات،في حين أن البعض الآخر لا يمكن معالجتها أو السيطرة عليها ما قد تتحول إلى نزاع مسلح.[1]

في مجال العلاقات الدولية أصبحت الأزمة الدولية محل إهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا وضع تعريف واضح للأزمة لكن الرؤى الفكرية لكل باحث أدت إلى تعدد التعاريف بخصوص مصطلح الأزمة الدولية من بين تلك التعاريف نجد:

– يعرفها:"**تشارلز ماكليلاند**" بأنها:عبارة عن تفجيرات قصيرة ،تتميز بكثرة و كثافة الأحداث فيها،و تتميز أيضا بالسلوك المتكرر،أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها".

يعرفها **تشارلز هيرمان Charles Herman** بأنها:"تهديد كبير و مفاجئ في وقت قصير".[2] من خلال هذا التعريف نستنتج بأن الأزمة لها ثلاث خصائص رئيسية:

- عنصر المفاجأة:كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.
- عنصر التهديد:أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.
- عنصر الزمن:من حيث محدودية وقت الإستجابة للأزمة،إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

هناك من يتجه إلى تعريفها بأنها:فعل أو رد فعل إنساني يهدف إلى توقف أو إنقطاع نشاط من الأنشطة أو زعزعة إستقرار وضع من الأوضاع،بهدف إحداث تغيير في هذا النشاط أو الوضع لصالح مدبره".[3]

يعرف **جون سبانير John Spanire** الأزمة بأنها ":موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم و هو الأمر الذي تقاومه دول أخرى،مما يخلق درجة عالية من الإدراك بإحتمال إندلاع الحرب.[4]

أما **آلان فيرغسون Allen Vergison** يقول "إن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى.[5]

إذن الأزمة هي تعبير عن وضع تزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد و المفاجأة،بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب إذا لم يتم إدارتها بشكل جيد،كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة

---

[1] حسين الزاز،*إدارة الأزمة بين نقطتي التحول و الغليان*(بيروت:المؤسسة الجامعية للدارسات و التوزيع و النشر،2001)،ص.13.
[2] إبراهيم بولمكاحل،*مرجع سابق*.
[3] عباس رشدي العماري،*إدارة الأزمات في عالم متغير*(القاهرة:مركز الأهرام للترجمة و النشر،1993)،ص.19.
[4] حسين قادري،*مرجع سابق*،ص,21.
[5] محمد أحمد عبد الغفار، *فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية*(الجزائر:دار هومة ،2003)،ص.237.

في مسار الصراع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه و ذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا و غير متوقع،يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده،و قد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدارك بإحتمال إندلاع الحرب.[1]

و تمر الأزمة عند حدوثها بعدة مراحل تختلف فيما بينها من حيث الشدة و المدة التي تستغرقها،و تتميز كل مرحلة بخصائص معينة و هذه المراحل هي كالتالي:

- مرحلة التصاعد:و هي المرحلة التي تزداد فيها حدة الأزمة و تبلغ درجة الخطر.
- مرحلة التناقص:و فيها تنقص حدة الأزمة و تقل كثافتها.
- مرحلة الإستقرار:أي إستقرارها عند حد معين دون تعقيدها و بإنتظار تسويتها.
- مرحلة التلاشي أو الإنتهاء:و فيها تنتهي الأزمة إما بالحل السلمي أو باللجوء إلى الحرب.[2]

و في الأخير يمكن توضيح أهم الفروق بين مصطلح التنافس و المفاهيم المشابهة له من خلال الشكل التالي:

---

[1] إبراهيم بولمكاحل،*مرجع سابق*.

[2] قحطان حسين ،غيث سفاح متعب الربيعي،،"*ماهية الأزمة الدولية..دراسة في الإطار النظري*"،مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد42، 2011، ص152 .

الشكل رقم01: يوضح أهم الفروقات بين مصطلح التنافس و المفاهيم المشابهة له

التنافس و المفاهيم المشابهة

1- الصـــراع:

- في التنافس :الوصول إلى الهدف يكـون دون محاولـة الإعاقـة أو الإساءة أو الإضرار بالطرف الاخر و يكون في الغالب بإستخدام وسائل مشروعة.عكس الصراع،الذي يعد سلوك هدفه إعاقة الطرف الأخر و إزالته عن الوجود بوسائل مشروعة و غير مشروعة.
- في التنافس الأفراد يتنافسون فيما بينهم حول مسألة أو هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس ،عكس الصراع الذي يكون فيه وعي بالتنافس.

2- النـــزاع:

- التنافس قد يشتمل على مجالات اوسع من النزاع،و غالبا ما يمتد لفترة زمنية طريلة،في حين ان النزاع يشتمل على مسائل محدودة وواضحة منذ البداية.
- في النزاع هناك قابلية للتسوية لانه يحفظ مصالح معينة للاطرف،بينما في التنافس تكون التسوية اصعب نوعا ما لهذا نبحث عن توافق في رؤى بين الاطراف
- النزاع قد يؤدي الى انهار وجود الطرف الاخر،بينما التنافس يبقى على الاخر بحيث قد يكتفي باضعافه.
- النزاع قد ياخذ شكلا عنيفا بينما التنافس يغلب عنه الطابع السلمي.

3- الحـــرب:

- تعبر الحرب عن حالة من التصادم التي يغلب عليها العنف المسلح،في حين ان التنافس قد يتضمن حالة من الاختلاف او التناقض حول مصالح نعينة دون اللجور الى العنف المسلح.
- الحرب قد تعبر تطور مستويات التنافس ووصوله الى ذروته ،فهي تكون الوسيلة الاخيرة التي قد يستخدمها اطراف التنافس نتيجة وصوله الى درجة من الياس.

4- التـوتر:

- التوتر قد يعبر عن مرحلة من مراحل التنافس.
- التوتر قد يشير الى حالة من العداء و التخوف و الشكوك ،بينما التنافس قد يحدث نتيجة الرغبة في السيطرة او لتحقيق هدف ما دون الحاجة الى وجود عداء او توجس بين اطرافه.
- التوتر قد يكون بين طرفين بينهما علاقات عدائية(الجزائر&المغرب)،بينما التنافس قد يكون بين اطراف تجمعها علاقات تعاونية و تحالفات استراتيجية(USA&EU).

5- الأزمة:

- تحدث الازمة بشكل مفاجئ و دون سابق انذار بينما التنافس يكون مخطط له مسبقا
- تميز الازمة بقصر مدتها الزمنية،بينما التنافس قد يستغرق فترات اطول.
- تميز الازمة بدرجة عالية من التهديد،بينما التنافس لا يتضمن اي شكل من اشكال التهديد و حتى ان وجدت فهي بدرجة اقل من الازمة.
- في سياق التنافس فان رغبة احد الاطراف في انهاء حالة التنافس لصالحه بانتهاجه سلوكا مفاجئا و غير متوقع قد تؤدي الى نشوء ازمة.

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الثاني:المقاربات النظرية المفسرة للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

إن التنافس ظاهرة أساسية في العلاقات الدولية حظيت بإهتمام أكاديمي كبير من قبل باحثي و منظري هذا الحقل المعرفي.لهذا فإن الباحث يجد نفسه أمام صنفان من المقاربات المفسرة لهذه الظاهرة،الصنف الأول من المقاربات تنتمي إلى نظريات العلاقات الدولية حيث نجد أنفسنا أمام ثلاث نظريات أساسية تمتلك تصورات مختلفة لهذه الظاهرة:النظرية الواقعية،النظرية الليبرالية و النظرية الماركسية.أما الصنف الثاني من المقاربات فهي مقاربات تنتمي إلى حقل الجيوبوليتيكيا ذلك الحقل الذي يهتم بنظريات السيطرة الإستراتيجية،حيث يجد الباحث نفسه أمام العديد من المقاربات التي تبحث في ميدان التنافس و الصراع بين الدول حول السيطرة على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية.

بناء على ما سبق،فإننا قسمنا المبحث إلى مطلبين،مطلب يبحث في تصور مقاربات العلاقات الدولية للتنافس الأمريكي الروسي حول منطقة الشرق الأوسط،و مطلب ثاني يهتم بمقاربات الجيوبوليتيكا و نظرتها للتنافس بين الولايات المتحدة و روسيا حول منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول:التنافس الأمريكي الروسي من منظور مقاربات العلاقات الدولية

إن بروز العديد من التعقيدات في السياسة العالمية خاصة لفترة ما بعد الحرب الباردة جعل إمكانية فهم العلاقات الدولية بواسطة مقاربة واحدة أمرا مستحيلا،لأن كل مقاربة من مقاربات العلاقات الدولية تفسر الواقع من زاوية مختلفة،فإذا إخترنا موضعا نظريا واحدا فسنرى الأمور تجري بطريقة معينة و إذا إنطلقت من موضع نظري أخر فسنرى الأمور بطريقة مغايرة تماما لهذا وجد الباحثون أنفسهم أمام إشكالية أي نوع من النظرية هو الأكثر تناسبا مع دراسة ظواهر العلاقات الدولية ؟[1]

و إذا أردنا تناول موضوع التنافس الأمريكي-الروسي في الشرق الأوسط خاصة الأزمة السورية الراهنة،فإننا نجد العديد من المقاربات النظرية التي يمكن الإنطلاق منها في تفسير ذلك:

فالواقعيون يرون التنافس الأمريكي الروسي خاصة في سوريا من خلال متغير المصلحة الوطنية للدولتين،أما الليبراليون فهم يركزون على المعايير ،القواعد و القوانين و التعاون من أجل حل المشكلة و هم يرون أن الأمم المتحدة لها دور مركزي و أساسي،أما الماركسيون فإنهم يعتبرون أن التنافس الأمريكي-الروسي في سوريا أساسه إقتصادي (البترول-الغاز) و الموقع المركزي في الشرق الأوسط،و هم يعتبرونه على

[1] N.J.Rengger, ***International Relations Political Theory and the Problem of Order: Beyond International Relations theory***?(USA: Routledge,2000)p.21.

أساس"صدام بين المصالح الإقتصادية،فالسلطة و المعارضة في سوريا هما ممثلين للأطراف ذات مصالح إقتصادية على الصعيد العالمي.[1]

إنطلاقا من كل ذلك،سنتطرق إلى كل من الواقعية و الليبرالية و الماركسية،بالتركيز على أهم المبادئ التي تقوم عليها كل نظرية من هذه النظريات في تفسيرها للتنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط عبر دراستنا للأزمة السورية.

الفرع الأول:رؤية النظرية الواقعية للتنافس الأمريكي الروسي

تعود أصول الواقعية الكلاسيكية إلى عقود ما قبل الميلاد بإعتبارها قائمة على فكرة القوة ،يعتبر كوتيليا (Kotilia) (312-296 ق.م) بالهند أول كتّاب الواقعية السياسية في العلاقات الدولية ،فقد كتب عندما ما كان وزيرا لدى الإمبراطور الهندي حول الحرب و التحالف و دور العوامل الجغرافية و مفهوم القوة،التي تقوم بها الدولة و مفهوم القوة و نظام توازن القوى.[2]

و من أبرز منظري الفكر الواقعي في العلاقات الدولية في القرن السادس عشر نيكولاي ميكيافلي Niccolo Machiavelli الذي ركز على فكرة القوة في كتابه"الأمير" (The Prince (1532 الذي عرض فيه دور القوة في المحافظة على الملك و توسيع نطاقه،بالإضافة إلى ميكيافلي،هناك توماس هوبز Thomas Hobbes الذي أكد في كتابه The Leviathan (1651)[3] على أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني،و من رواد هذه النظرية كذلك نجد كلا من كوينسي رايت ،هانس مورغانتو،و ستانلي هوفمان.[4]

من أهم المنطلقات التي قامت عليها الواقعية، نجد:

- إعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة أو صراعا من أجل السلطة[5]،فالواقعيون يرفضون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الدول،و يرون أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب،و حسب مورغانتو فإنه مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية ،فالقوة هي دائما الهدف العاجل.[6]

---

[1] ستيفن سميث،"**سوريا و نظريات العلاقات الدولية**"،تر:حمزة بن عبد الرحمان،متحصل عليه من الموقع: http://www.youtube.com/watch?v=g2NEwT451V8،يوم:2014/08/12،على الساعة:12:00.

[2] Colin Elman, ***Realism, In*** Martin Griffiths, **International Relations Theory for The Twenty First Centry(** New York: Routledge, 2007), p.18.

[3] Paul Wilkinson, **International Relations A Very Short Introduction**(New York : Oxford University Press Inc,2007),p.2.

[4] عبد الناصر جندلي،***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية***(الجزائر:دار الخلدونية،2007)،ص.138.

[5] Paul Wilkinson,***Op.cit***,p.2.

[6] جيمس دورتي،روبرت بالتسغراف،***مرجع سابق***،ص.59.

– المصلحة هي جوهر السياسة عند الواقعيين خاصة هانس مورغانتو الذي إتخذ مفهوم المصلحة الوطنية كوحدة لتحليل السلوك الدولي،فالدول لا تتصرف في المحيط الدولي إلا وفق ما تمليه عليها مصالحها الوطنية ،و هذه المصالح يتفاوت مفهومها من دولة لأخرى ،فهناك من الدول من لم يتجاوز الحد الأدنى من الأمن و السيادة و الإستقرار ،و بالتالي مصلحتها الوطنية تتمركز حول قضايا الأمن،و حماية السيادة و تحقيق الإستقرار ،و لكن هناك من الدول من تجاوزت هذه العقبات و هي بصدد البحث عن الهيمنة و النفوذ.[1]

– الفوضى:بمعنى عدم وجود أي إنتظام أو تدرج للسلطة على المستوى الدولي،أي غياب التراتبية في المجتمع الدولي و لا وجود للسلطة فوق سلطة الدولة[2]،و هذه الحالة لا تسمح فقط بحدوث حروب بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غاياتها طالما لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة علياباإمكانها فرض و سن القوانين الدولية.

– السياسة هي محصلة الصراع من أجل القوة و الهيمنة و المصلحة القومية بين الدول ذات السيادة و بالنسبة للواقعيين فإن القوة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية و الإقتصادية والتكنولوجية لتحديد سلوكها الخارجي،بمعنى أن القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية.[3]

– توازن القوى:يرتبط مفهوم توازن القوى كما حدده "هانس مورجانتو"،بعنصرين أساسيين يرتكز عليهما هذا المفهوم ،الأول،مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوي حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية و الثاني:إدراكي ،خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل،بإعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن،و حسب مورغانتو تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى حيث يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه و ذلك لإيمانه بالإعتماد على الذات كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى[4]،و حسب رأي مورغانتو فإن توازن القوى لا يحقق السلام الدولي و إنما الإجماع الإجماع الدولي هذا الأخير الذي يؤدي وظيفة توازن القوى.[5]

– طبيعة العلاقات بين الدول حسب الواقعيين مبنية أساسا على متغير القوة،إذ أن سلوكيات الدول تدفعها حوافز الحصول على مزيد من القوة و التنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك و في هذا المعنى تكون القوة وسيلة و غاية في نفس الوقت.[6]

[1] عامر مصباح،***الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية***(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2006)،ص.163.
[2] ROBERT O. KEOHANE,***AFTER HEGEMONY :Cooperation and Discord in the World Political Economy*** (New Jersey: Princeton University Press,1984),p.6.
[3] مبروك غضبان ،***المدخل للعلاقات الدولية***(الجزائر:شركة باتنيست للمعلوماتية و الخدمات المكتبية،2005)،ص.327.
[4] عبد الجليل زيد المرهون،"**الخليج و خيار التوازن الاستراتيجي:نمط المعيقات البنيوية**"،*جريدة الرياض*،العدد 13962،(ديسمبر 2006)،ص.10.
[5] عبد الناصر جندلي،***مرجع سابق***،ص.160.
[6] جيمس دورتي،روبرت بالتسغراف،***مرجع سابق***،ص.61.

– الواقعيون لا يعطون أي إهتمام لفاعلية المنظمات الدولية أو حتى بقائها،ذلك أن الدولة لديهم تمثل المرجعية التحليلية الأولى بينما المنظمات الدولية قنوات لتمرير مصالح الدول و تنتهي صلاحيتها بإنتهاء الوظيفة المنوطة بها و في نفس السياق يعتبرها مورغانتو بأنه طالما يتطابق سلوك دولة ما مع قواعد السلوك الذي تمليه القواعد ،فالحكومات تعمل دوما على الإلتفاف على القيود التي يفرضها القانون الدولي،بل إنها تعمل على توظيف هذا القانون لخدمة مصالحها ،فما يهم الدول في علاقاتها ببعضها ليست الإستفادة الجيدة من مختلف المحصلات و إنما مقارنة ذلك بالدول المنافسة من أجل تعظيم المكاسب النسبية.[1]

– إذا الواقعيون يعتبرون العلاقات بين الدول هي علاقات تصادم و إختلاف و ليست علاقات تعاون و أن الإتصال و التعاون بين الدول سيزيد من فرص الصراع،و بذلك فإن الدولة كفاعل وحيد عليها إنهاء الإتصال أو تقليصه مع غيرها من الوحدات الأخرى.

الفرع الثاني:رؤية النظرية الليبرالية للتنافس الأمريكي الروسي

أول نقطة يمكن ملاحظتها حول الليبرالية هي أنها مذهب له تقاليد عريقة،فجذور معظم الأفكار الليبرالية يمكن إيجادها في الليبرالية الكلاسيكية،و قد ظهرت مع كتابات **آدم سميث** و سيطرت كإيديولوجيا على الفكر السياسي و الإقتصادي منذ القرن الثامن عشر و القرن التاسع عشر ،خاصة في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.[2] و يعد كل من آدم سميث (Adam Smith) ،دافيد ريكاردو(David Ricardo) جون ستيوارت ميل (J.S.Mill) ،جاك هوبسون(J.A.Hobson)،جون ماينرد كينز(J.M.Keynes)،دافيد ميتراني(David Mitrany)،فريديرك هايك(Friedrich Hayek) ج.ك جالبرايث(J.K.Galbraith) ،ميلتون فريدمان (Friedman Milton) روبرت كيوهان(Robert Keohane) ،من أبرز الإقتصاديين السياسين البارزين المؤثرين ضمن التيار الليرالي.و هو يشكلون مجموعة متعددة الأطياف تنقسم إلى تيارين:

- أنصار التدخل الأدنى للدولة في الإقتصاد و مبدأ"دعه يعمل دعه يمر"، و مبدأ التجارة الحرة، و يمثله:سميث، ريكاردو ،هايك،و فريدمان.
- أنصار التدخل الواسع للدولة في الإقتصاد محليا و دوليا و يمثله:هوبسون،كينز ،جالبرايث،كيوهان.[3]

يرفض الليبراليون رأي الواقعيين القائل بأن الحرب هي الشرط الطبيعي للسياسة العالمية ،كما أنهم يشككون أيضا في الرأي القائل :إن الدولة هي الطرف الفاعل في مسرح السياسة العالمية ،بالرغم من أنهم لا

---

[1] عادل زقاغ،"*المنظمات الدولية الاقليمية و منظورات العلاقات الدولية*" ،محاضرات قدمت لطلبة السنة ثالثة علاقات دولية في مقياس المنظمات الدولية الاقليمية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008.

[2] عامر مصباح، *مرجع سابق*، ص.302.

[3] Spyros Economides&Peter Wilson, The *Economic Factor In International Relations* (London: New York: I.B.Tauris Publishers,2001),p.16.

ينكرون أهميتها،غير أنهم يعتبرون الشركات متعددة الجنسيات و الأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية و المنظمات الدولية،فئات ذات أهمية بالغة على صعيد بعض ميادين القضايا في إطار السياسة العالمية.[1]

ينطلق أنصار البراديم الليبرالي في تفسيرهم للعلاقات الدولية بناء على العديد من الإفتراضات أهمها:

- يرى الليبراليون أن الدولة ليست فاعلا وحدويا (unitary actor) ،بل الأشخاص و الجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية،حيث أن حاجات الأفراد و الجماعات الإجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة.[2]

- يميل الليبرالون إلى إعتبار الدولة مجموعة من المؤسسات البيروقراطية لكل منها مصالحها الذاتية،و ليس في إعتبارها عنصر فاعلا فريدا أو موحدا،لهذا لا يمكن أن يكون هناك شيء من قبيل المصلحة الوطنية في هذا السياق،لأنها لا تمثل سوى ما ينجم عن سيطرة المنظمات البيروقراطية على عملية إتخاذ القرار داخل بلد ما.[3]

- يؤكد الليبراليون أن الأفراد على إختلاف مستوياتهم الإجتماعية يحددون أدوارا مادية و معنوية و خيارات معينة بخصوص مستقبل"دول العالم"،تدفعهم للمقايضة السياسية و العمل الجماعي،و البديهية المركزية هي أنه لا يمكن فهم ممارسات القوة أو الترويج للعمل الجماعي بين الدول ما لم يتم فهم الغايات الإجتماعية الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها.[4]

- فيما يخص العلاقات بين الدول يشدد الليبراليون على فرص التعاون و تصبح المسألة الكبرى هنا هي تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه،أما بالنسبة إلى المصالح الوطنية فإن الليبراليون لهم نظرة أرحب بكثير من المنظور العسكري،و هم يؤكدون هنا على أهمية المسائل الإقتصادية و البيئية و التكنولوجية،و هم يرون أن النظام في السياسة العالمية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين و الأعراف المتفق عليها و النظم (Regimes) الدولية و القواعد المؤسساتية.[5]

---

[1] جون بيلس ،ستيفن سميث،*عولمة السياسة العالمية*(الامارات العربية المتحدة:مركز الخليج للابحاث،2004)،ص.8.

[2] Andrew Moravscik,"***International Relations Theory :Scientific Assessement***",In :Colin Elman&Miriam Elman Ferduis,***Progress in International Relations Theory:Appraising The Field***(London :Cambridge,2003),p.161.

[3] جون بيلس،ستيفن سميث،*مرجع سابق*،ص ص.8-9.

[4] Andrew Moravscik, ***Op.Cit***, P.161.

[5] جون بيلس،ستيفن سميث،*مرجع سابق*،ص. 9.

– يؤكد أنصار التيار الليبرالي أن القوة العسكرية مهمة و لكن ليس هي كل شيء كما يقول الواقعيون و النظام لا يبرز من خلال توازن القوى و لكن من التفاعل بين العديد من الأعمدة الحاكمة للترتيبات و القوانين المصاغة و المعايير المتفق عليها،و النظم الدولية و القواعد المؤسساتية ،و الليبراليون لا يتعقدون أساسا أن السيادة مهمة في الممارسة كما يعتقد الواقعيون بأهميتها[1]،فقد تكون الدول ذات سيادة من الناحية القانونية،لكن عليها واقعيا أن تتفاوض مع جميع أنواع العناصر الفاعلة الأخرى،لتجد في النتيجة أن حريتها في العمل كما كانت تشتهي قد تقلصت إلى حد خطير و الإعتماد المتبادل بين الدول في نظر الليبراليين ميزة مهمة في السياسة العالمية.[2]

– كما يؤكد الليبراليين على ضرورة الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية و المطالبة بنشر الأنظمة السياسية الديمقراطية[3] و التي تؤدي إلى أن مسائل الحرب و السلم سوف لا تبقى دائما حبيسة جماعة سياسية صغيرة أو النخب العسكرية كما هو الحال في الأنظمة الشمولية ،و بدلا من ذلك القادة سوف يهتمون بالرأي العام الداخلي الذي يستطيع أن يتصرف لإيقاف أي تحرك نحو نزاع دولي أو نشوب أي عداءات.[4]

– إذا التيار الليبرالي خاصة المؤسساتي يحاول الإجابة عن سؤال :كيف يمكن ترقية التعاون الدولي من خلال إيجاد مؤسسات دولية تناط بها وظائف تعجز الدول منفردة القيام بها،و التغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي،إذ أن نمو الإعتماد المتبادل الذي ركز عليه كل من "**كيوهن**" و "**ناي**" ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات الأمن كمنع إنتشار الأسلحة النووية ،كذلك في ميدان البيئة كمكافحة التلوث و معالجة ظاهرة الإحتباس الحراري و الصحة،إن مثل هذه التحديات و المشكلات و غيرها يستحيل على الدول منفردة معالجتها فلابد من إيجاد إطار لتنسيق الجهود بغية إتخاذ خطوات ملائمة،و في هذا الصدد تعتبر المنظمات الدولية قناة تساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي،فضلا عن ذلك فهي تقلص من حدة الشكوك المتبادلة.[5]

– النظرة المختصرة للفكر الليبرالي أدت إلى بروز عدد من المفاهيم و الأفكار و المنظورات التي تؤثر مباشرة في نظرة التعددية ،التي تتضمن فكرة أهمية الفرد و المستويات الإجتماعية في التحليل و التفكك و عدم

[1] مبروك غضبان، ***مرجع سابق***، ص-ص 337-338.
[2] جون بيلس،ستيفن سميث،***مرجع سابق***،ص.9.
[3] John MacMillan, ***Liberal internationalism***, In: Martin Griffiths International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction (New York: Routledge, 2007) p.29.
[4] عامر مصباح،***مرجع سابق***،ص.304.
[5] عادل زقاغ،***مرجع سابق***.

وحدة الدولة المجزأة إلى عناصر جزئية و إعلان الإرتباط بين الإقتصاديات الدولية و السياسية،و دور الرأي العام و أهمية القانون الدولي و المنظمات ،و قدرة القادة في التعلم من الأخطاء التاريخية و الكوارث.[1]

الفرع الثالث:رؤية النظرية الماركسية للتنافس الأمريكي الروسي

تطورت الماركسية شأنها شأن الليبرالية على نحو ملحوظ منذ أن أرسى أفكارها الأساسية كارل ماركس(Karl Marx) وفريديريك انغلز (Friedrich Engels) في منتصف القرن التاسع عشر.وقد طرأ تغيير على تفكير ماركس أثناء حياته وكانت نظرياته دائما عرضة لتأويلات متضاربة. ومع أن ماركس كان يعتبر الرأسمالية إقتصادا شاملا، فإنه لم يطور مجموعة منتظمة من الأفكار بشأن العلاقات الدولية، وألقيت هذه المسؤولية على عاتق الجيل اللاحق من المؤلفين الماركسيين[2].

المنطلق الأساسي للمقاربة الماركسية هو أن كل تاريخ المجتمع البشري هو تاريخ الصراع بين الطبقات[3]،كما جاء ذلك في البيان الشيوعي لعام 1848،و الصراع يأخذ أشكال عديدة (الصراع السلمي و العنفي و السلبي و الإيجابي) كما يحدث على مستويات محلية و إقليمية و عالمية.[4]

يعتبر الماركسيون أن المجتمع الدولي هو دول متساوية و ذات سيادة ،و الدول ما هي إلا عبارة عن ممثل للطبقة الإجتماعية السائدة في الدولة و الحروب و النزاعات و المنافسات بين الدول ما هي في الواقع إلا حروب و نزاعات و منافسات بين الطبقات الإجتماعية الحاكمة في عهد الرأسمالية الطبقية البرجوازية الرأسمالية هي التي تسيطر على الدولة الرأسمالية،هذه الطبقة تستخدم جهاز الدولة لإستغلال الطبقات الإجتماعية الأخرى على الصعيد الداخلي،و من أجل مزاحمة الطبقات البورجوازية الأخرى و منافستها على السوق الرأسمالية العالمية ،و خلف هذه المنافسات بين الدول تكمن صراعات على مصالح إقتصادية طبقية.[5]

تسعى الماركسية عبر العديد من مفكريها:كارل ماركس،انجلز،لينين،روزا لكسمبورغ،هوبسون...الخ إلى إحداث تغييرات جذرية من خلال نشر إيديولوجيتها في كافة أنحاء العالم و لذلك تصنف الماركسية ضمن المنظور الثوري للعلاقات الدولية Revolution Paradigm،فهي تصور شامل للعالم و تريد تغييره بما يتماشى و المعتقدات الماركسية–اللينينية التي تصبو إلى تحقيق عالم شيوعي خال من الصراع الطبقي.[6]

---

[1] عامر مصباح، ***مرجع سابق***، ص.305.

[2] روبرت، غلبين، ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***, تر :مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة،:مركز الخليج للأبحاث، 2004)،ص 56.

[3] ANDREW LINKLATER, "**Marxism",**In: Scott Burchill(ed) and others, ***Theories of International Relations***(New York: PALGRAVE MACMILLAN,3ed,2005),p.112.

[4] مبروك غضبان، ***مرجع سابق***، ص.67.

[5] علاء ابو عامر ،**مرجع سابق**،ص.147.

[6] عبد الناصر جندلي،**مرجع سابق**، ص ص 193-194.

يعتبر الفكر الماركسي عموما أن السياسة العالمية ما هي إلا إستمرار للسياسة الوطنية بإعتبار أن أطراف اللعبة في الحالتين هم مالكو رأس المال،و قد عبرت **روزا لوكسمبورغ** عن هذا الأمر عندما تناولت السياق التاريخي لتطور الرأسمالية و طبيعتها الجشعة و التناقضية بتأكيدها على ثلاثة مظاهر تاريخية:[1]

- حدوث تسابق هائل لإحتلال المنافذ الإقتصادية بدءا بالكشوف الجغرافية في النصف الثاني من القرن 15، و قيام النزعة الوطنية في أوربا خاصة فرنسا في القرن 18.
- حدوث مواجهة بين الدول الرأسمالية من أجل بناء إمبراطورية إستعمارية ضرورية لتموينها بالمواد الأولية (صراعات) القرون 16-19 في أوربا و خارجها.
- ثم تحول هذه النزاعات المستمرة بين القوى الإستعمارية التي تتناقض مصالحها الوطنية إلى مواجهة مباشرة (القرن الـ20 و الحربين العالميتين و ما بعد الحربين لغاية اليوم).[2]

هناك العديد من الكتاب الذين تأثروا بالفكر الماركسي مثل :**بيرجالي** P.Djalée صاحب كتاب "**نهب العالم الثالث**" و **شارل بتلهايم** C.Bettelbeim، و **نيقوسى بولانتزاس** Nicos Poulanitzas،و **سمير أمين** S.Amin و كتابه"**التطور اللامتكافئ**"،و بالنسبة لهؤلاء ليس ثمة سوقين عالميين:السوق الرأسمالية و السوق الإشتراكية و إنما سوق واحدة هي النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي و أن المركز المتطور يستغل المحيط المتخلف عن طريق التقسيم العالمي للعمل الذي يخضع لعقلانية خاصة.[3]

جاء المنظور النيوماركسي أو **نظرية التبعية Depence Theory** لتعبر عن تلك الظروف التي كانت تعيشها دول العالم الثالث إنطلاقا من فكرة النظام الرأسمالي العالمي مقسمة بذلك العالم إلى دول المركز (الدول الصناعية) و دول المحيط (دول العالم الثالث)،مختصرة العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة و تبعية بين أطراف غير متكافئة على جميع الأصعدة.[4]

المطلب الأول:التنافس الأمريكي الروسي من منظور مقاربات الجيوبوليتيكا

يبدو أنه أصبح من الضروري لتفسير ما يحدث من تفاعلات بين القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط و بالأخص في سوريا أن نعود إلى العديد من المقاربات الجيوبوليتيكة* التي كانت تطبق في زمن مضى خاصة إبان الحرب الباردة فعلى الرغم من سقوط الإتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة فإن العالم

---

[1] Milja Kurki , ***"Karl Marx"***,in : Jenny Edkins and Nick Vaughan-Williams, ***Critical Theorists and International Relation*** (New York : Routledge,2009),p.247.

[2] مبروك غضبان، **مرجع سابق**، ص 68.

[3] المرجع نفسه،ص 66.

[4] جندلي عبد الناصر،***مرجع سابق***،ص.210.

(*) الجيوبوليتيكا هو مصطلح مكون في الاصل من كلمتين إغريقيتين هما (GEO) و تعني الارض و (POLITIQUE) و تعني سياسة الدولة،أول من إبتكر هذا المصطلح العالم السويدي رودلف كيلين (1846-1922) ،و يعرفها معهد ميونيخ:الجيوبوليتيكا هي الاساس العلمي الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من اجل حصولها على مجال حيوي.

حسب البروفيسور **سانتورو**–رئيس معهد الدراسات السياسية العالمية في ميلانو–لا يزال يحمل الطابع الثابت للحرب الباردة و التي يبقى منطقها الجيوبوليتيكي مسيطرا في تفسير التنافس الأمريكي–الروسي في منطقة الشرق الأوسط .[1] لهذا كان من الضروري إعطاء لمحة عامة عن جوهر أهم نظريات الجيوبوليتيكا قبل محاولة إسقاط هذه التصورات النظرية على التنافس الأمريكي الروسي في سوريا.[2]

الفرع الأول:نظرية القوة البحرية لألفريد ماهانAlfred Thayer Mahan (1840–1914)

تتلخص نظرية ماهان حول القوة البحرية بأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية،و قد أكد ماهان على أهمية التطور البحري في تاريخ الدول،كما أكد أن أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي التي تمتلكها الدولة بقدر ما يكمن في طول السواحل و الموانئ التي تسيطر عليها.[3]

يؤكد ماهان من خلال العديد من كتاباته أن الشرط الأساسي للقوة العالمية هو التحكم في البحر فلقد كان مقتنعا بأن القوة البحرية في المحيطات لها اليد العليا في ترجيح الصراع في أي مشكلة عالمية،فالموقع البحري المناسب يعطي ميزة سياسية إقتصادية بعيدة المدى ،بينما الموقع الحبيس يشكل عيبا نسبيا.[4]

إعتبر ماهان في ذلك الوقت برطانيا القوة الأولى في العالم لما تتمتع به من موقع بحري،أو من قواعد منتشرة في العالم مما جعلها تتمكن من المحافظة على تفوقها البحري.كما أكد أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تمتلك قوة بحرية قوية و قواعد بحرية حولها في مناطق عديدة من العالم.

و قد أضاف ماهان أن الدولة التي تقع على البحر يجب أن يكون لديها قوة بحرية مدعمة بجيوش برية ليس في أراضيها فحسب بل،و في قواعد خارج حدودها حتى يمكنها أن تدفع الخطر من أراضيها قبل أن يصل إلى أراضيها.

و تنبأ ماهان بأن كلا من بريطانيا و اليابان و ألمانيا و الولايات المتحدة سوف تجد من مصلحتها السيطرة على العديد من مناطق العالم خاصة الإتحاد السوفياتي و الصين ،و كان يرى أنه لابد من وجود عازل بحري بين أمريكا و روسيا بحيث تسيطر أمريكا على البحار و المحيطات و أن لا تدع القوى المعادية تنزل إلى مياه المحيطات.[5]

---

[1] Francis P. Sempa, ***Geopolitic: From the Cold War to the 21st Century*** (U.S.A. and London: Transaction Publishers,2002),p.3.

[2] jakub j. grygiel , ***Great Powers and Geopolitical Change***(Baltimore :The Johns Hopkins University Press, ,2006),pp.2-3

[3] نصري ذياب خاطر،***الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا***(الاردن:الجنادرية للنشر و التوزيع،2010)،ص.ص.57-58.

[4] فايز محمد العيسوى،***الجغرافيا السياسية المعاصرة***(مصر:دار المعرفة الجامعية،2003)،ص.301.

[5] حسام الدين جاد الرب،***الجغرافيا السياسية***(القاهرة:الدار المصري اللبنانية،2009)،ص.ص.215-216.

إعتبر ماهان أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة التي تسيطر على العالم في المستقبل لذلك ألح على ضرورة بناء السفن الكبيرة و توسع أمريكا فيما وراء البحار و تحقيق التفوق البحري التام في العديد من بحار و محيطات العالم بالأخص في البحر الكاريبي و المحيط الهادي.

قدم ماهان العديد من العوامل التي إعتقد بأنها تحدد القوة البحرية:

- **الموقع الجغرافي**:متمثلا في وجود واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة Open Seas ،أوالتحكم في طرق التجارة الهامة عن طريق القنوات الملاحية أو الإشراف على المضايق،كما أن الموقع الجزري يعتبر ذا قيمة عظيمة بالنسبة له.
- **الشكل الطبيعي للدولة**:يقصد بها شكل الخطوط الساحلية للدولة و على حد قوله:"الأراضي الساحلية المطلة على البحر هي حدود الدولة و كلما كان هناك سهولة في الوصول من هذه الحدود إلى البحر كلما زادت رغبة الأفراد في الإتصال بباقي العالم عبر البحر.
- **الإمتداد المساحي للدولة**:قصد ماهان بذلك طول الشريط الساحلي للدولة و قدرته الدفاعية ضد العدو.
- **حجم السكان**:حيث أن الدولة ذات الحجم السكاني الكبير تستطيع بناء طاقم الأسطول و توفيره.
- **توجه السكان البحري**:قصد ماهان مدى إستعداد الأفراد للإبحار و التجارة ،فإذا لم يكن للأفراد نية الحصول على الغذاء من البحر و إقامة معاملات تجارية مع العالم الخارجي فلن يستطيعوا بناء قوة بحرية.
- **توجه الحكومة البحري**:يرى ماهان أن الحكومات ذات الإدارة القوية و التي تتمتع ببعد النظر تلك التي تعطي إهتمامها للبحار المشرفة عليها بنفس قدر إهتمامها بإمتدادها على اليابس لان البحر يمثل مصدر رخاء و إستقرار و دفاع و أمن للدولة.

فسر ماهان ذلك في مدى حرص روسيا في القرن 19 للوصول إلى المياه الدافئة(البحار المفتوحة)،و هذا ما فسره حرص الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية على توطيد علاقاته بكثير من الدول ذات المواقع البحرية الإستراتيجية المسيطرة على الملاحة البحرية العالمية مثل:كوبا في البحر الكاريبي ،مصر متحكمة في قناة السويس،اليمن متحكمة في مدخل البحر الأحمر.[1]

تحققت نظرية ماهان بعد الحرب العالمية الثانية بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية و بروزها الفائق كقوة عالمية و ذلك بتبنيها نفس الإستراتيجية البحرية البريطانية،و بذلك تراجعت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية و

[1] فايز محمد العيسوي،*مرجع سابق*،ص.ص.202-205.

بذلك بفقدانها لقواعدها البحرية البعيدة(المستعمرات)لتحل محلها قوى أخرى لا زالت مهيمنة على المجال البحري العالمي إلى يومنا هذا و هي الولايات المتحدة الامريكية ،روسيا،الصين).[1]

على الرغم من أن نظرية ماهان لاقت قبولا واسعا إلا أنه كان بين الحين و الأخر يؤكد على موقع برطانيا الجغرافي الفريد الذي يحتمي بالأجسام المائية التي تحيطه و أنه لا توجد في قارة أوروبا أية قوة تستطيع في آن واحد أن تعد جيشا و قوة بحرية تنتزع بها من بريطانيا سيادة العالم.لكننا نجد أنه في الوقت الحالي قد تغير الوضع على اليابسة و البحر في غير صالح بريطانيا و من العجيب أن ماهان و أتباع نظريته لم يستصغوا هذه الحقيقة المستقبلية الواضحة.[2]

وجهت لنظرية القوة البحرية لماهان العديد من الإنتقادات من طرف العديد من المفكرين خاصة **وايتن ميلز(Watten Millis)** الذي حاول أن يعيد النظر في مفهوم (القوة البحرية) على ضوء التحولات الدولية الجديدة،حيث يرى ميلز:

- أن ماهان حاول إعطاء القوة البحرية طابع مستقل و أضفى عليها إمكانية إحداث تأثير أكثر من قابليتها؛
- يرى ميلز أن إستعمال مصطلح القوة البحرية يعد أمرا مغلوطا و أنه تشويه للحقيقة،لأن المحيطات لا تكتسب أهميتها إلا بعلاقتها بالقوة الأرضية؛
- أنه من الصعوبة السيطرة على البحر بصورة كاملة ،بعكس ما جاء في مفهوم ماهان؛
- أثبتت العديد من الحروب أنه لا يمكن الإعتماد على القوة البحري فقط،بل بترابط القوات البحرية و البرية و الجوية لإحراز النصر.[3]

الفرع الثاني:نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر Halford Mackinder (1861-1947)*

تعد نظرية قلب العالم Heart Land التي جاء بها ماكندر أول نظرية عامة في الإستراتيجية العالمية،كما أنها إحدى النظريات المعروفة في مجال القوى العالمية و قد جاء بهذه النظرية في مقال له تحت عنوان:"محور الإرتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ" "The Geographical Pivot of History".[4]

طور و قدم مفهوم قلب الأرض Heartland من طرف ماكندر[5] ليفسر للإمبراطورية البريطانية الحاجة إلى معالجة التوسع الروسي بإتجاه الخليج الفارسي ،في وقت كانت روسيا تعزز بقوة نظام شجب–الطريق –

---

[1] حسام الدين جاد الرب،*مرجع سابق*،ص.216.
[2] صبري فارس الهيتي،*دراسات في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكس*(الأردن:مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،2012)،ص.ص.203-204.
[3] صبري فارس الهيتي،*الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكة*(عمان:دار صفاء للنشر و التوزيع،2000)،ص.186.
* يعد السير هالفورد ماكندر Sir Holford Makinder أحد الجغرافيين البريطانيين البارزين،و قد شغل هذا الأستاذ عدة مناصب علمية،فكان مديرا نائبا لرئيس الجمعية الجغرافية الملكية.
[4] نصري ذياب خاطر،*مرجع سابق*،ص.52.

[5] Francis P. Sempa, **Op.Cit, p.18**.

Rail Road System، الذي يمكنه السماح للقوة البرية(الممثلة من طرف روسيا) لتكون تقريبا كمتحرك للقوة البحرية (الممثلة من طرف الامبراطورية البريطانية) و هذا يمنح مزايا حاسمة في جزيرة العالم.[1]

من خلال هذه النظرية،نظر ماكندر إلى العالم ككل نظرة كوكبية،حيث وجد أن قارات العالم القديم الثلاث يسكنها نحو 90 % من سكان العالم بينما لا يسكن القارات الأخرى سوى 10% من سكان العالم.

أطلق ماكندر على قارات العالم الثلاث إسم جزيرة العالم World Island و يرى أن من يستطيع أن يسيطر على جزيرة العالم فإنه سيسود العالم.[2]

أطلق ماكندر على المنطقة الوسطى في الجزيرة العالمية إسم منطقة الإرتكاز Pivot Area و قد عدل هذا الإصطلاح فيما بعد إلى قلب الأرض Heart Land و هي منطقة تغطي مساحة قدرها 3309 مليون كلم2،بحيث تمتد من نهر الفولغا غربا في روسيا إلى شرق سيبريا ،و من المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران و أفغانستان و بلوجستان في الجنوب،و تتكون المناطق الشمالية و الوسطى و الغربية من سهل عظيم الإتساع و لا يقطعه سوى جبال الأورال.[3]

تتلخص نظرية قلب العالم لماكندر في الجمل التالية:

- من يحكم شرق أوربا يسيطر على العالم
- من يحكم قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم
- من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم بأسره.

أوضح ماكندر أن من يتحكم في منطقة العالم هي قوة أخرى أقوى بكثير من أي دولة بمفردها و أن أي قوة تتحكم في منطقة جزيرة العالم فإنها تتحكم في ثلثي مساحة العالم و سبعة أثمان سكانه.[4]

إعتبر ماكندر أن أرض قلب العالم مرتبة على شكل ثلاث نطاقات:

- **النطاق الأول**:يوجد فيه مساحة كبيرة من الأحواض النهرية الداخلية أو المتجهة صوب القطب الشمالي في أوراسيا،و تلك هي المنطقة الممتدة من نهر الفولغا غربا إلى سيبيريا الشرقية في الشرق ،و من جبال الهمالايا في الجنوب إلى منطقة القطب الشمالي في الجنوب.أشار ماكندر أن الملامح المميزة لقلب العالم إنها منطقة

[1] Jose Macedo,***What is Driving The US,Russia and China in Central Asia's New-Great Game***?,University of Dundee,Centre for Energy,Petroleum and Mineral Law Policy,p.6.

[2] حسام الدين جاد الرب،***مرجع سابق***،ص.268.

[3] صبري فارس الهيثي،*دراسات في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكس* ،***مرجع سابق***،ص.208.

[4] فايز محمد العيسوي،***مرجع سابق***،ص.310..

محاطة من ثلاث جهات بجبال و يحدها المحيط المتجمد في الجهة الرابعة،مما جعلها حصنا طبيعيا من الصعب الوصول إليه و بالتالي فهو مكان آمن.

- **النطاق الثاني**:هو الهلال الداخلي Inter-crescent الذي يحيط بقلب العالم و يتضمن أوربا غرب الأورال و جنوب غرب آسيا خارج الأراضي الإيرانية و الهند و جنوب شرق آسيا و معظم الصين.
- **النطاق الثالث**:الذي أطلق عليه الهلال الخارجي Oute-rcrescent و يضم قارتي أمريكا الشمالية و الجنوبية و أستراليا و إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و بريطانيا و اليابان.[1]

أعاد ماكندر في سنة 1943 صياغة أفكاره عن نظرية قلب العالم،حيث تصور منطقة إرتكاز أخرى و لو أنها حسب رأيه أقل أهمية من سابقتها و سماها القلب الجنوبي و تتكون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،حيث أن مياه هذا القلب تفيض من الهضاب الداخلية إلى كل من النيجر و الكونغو و الزمبيزي و الاولانج و اللمبوبو،و تصلح الأجزاء العليا لهذه الأنهار كلها للملاحة إلى مسافات طويلة،و ثمة وجه شبه بين منطقتي القلب الشمالية و الجنوبية ذلك أن كلا منهما يوجد به غابات و حشائش كثيرة.يتصل القلبان الشمالي و الجنوبي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب ،و بلاد العرب في رأي ماكندر هي تلك التي تمتد من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا ،و من سفوح جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن جنوبا أي حوالي 1800 ميل،و تمتاز هذه المنطقة بوجود ثلاث طرق مائية و هي النيل و البحر الأحمر،نهر الفرات و الخليج العربي،كما أن بلاد العرب نفسها تكون طريقا بريا بين القلب الشمالي و القلب الجنوبي.[2]

أما التعديل الثاني الذي أدخله ماكندر على نظريته و هو إستبعاد (أرض لينا) نسبة إلى نهر لينا في منطقة القلب و هي تقع إلى الشرق من نهر ينسى لقلة أهميتها الإقتصادية و الإستراتيجية،و رأى أيضا أن الدول على شاطىء الأطلنطي الشمالي،غرب أوربا و أمريكا الشمالية ترتبط بروابط وثيقة و ذات قوة صناعية و عسكرية جبارة،و إعتبرها منطقة جيو إستراتيجية خطيرة،و إستحدث إصطلاح جديد هو الحوض الأوسط Midland و يقصد به شمال المحيط الأطلنطي و شرق الولايات المتحدة و غرب أوربا.[3]

إستمرت نظرية ماكندر لمدة تقارب القرن حيث أنه لم تنهار معظم فروضها إلا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي نهاية عام 1990،فإلى جانب مزايا قلب العالم و الحركة إلا أن توسط هذا القلب يجعله عرضة لائتلاف الهوامش و الذي قد يركز عليه الغرب بواسطة الأسلحة الجوية الحديثة،حيث أن البعض يرون أن

---

[1] صبري فارس الهيتي،*دراسات في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكس* ،***مرجع سابق***،ص.210.
[2] نصري ذياب خاطر ،***مرجع سابق***،ص.ص.56-57.
[3] صبري فارس الهيتي،*دراسات في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكس* ،***مرجع سابق***،ص.213.

ماكندر لم يأخذ بعين الإعتبار التطورات التكنولوجية في الأسلحة ،فالسلاح الجوي و النووي قد عمل على كشف قلب العالم للغزو وسلبه مناعته الطبيعية و عمقه الإستراتيجي.

هناك أيضا من إنتقد نظرية ماكندر على إعتبار أنه لم يأخذ بعين الإعتبار التطورات الإيديولوجية أيضا إذ أن قيام بعض الثورات الشيوعية في دول الهلال الداخلي مثل الصين عام 1949،كوريا الشمالية 1951،فيتنام 1954،و كوبا 1960 في الهلال الخارجي،و جميعها تعدم القلب و لكن ليس بالغزو العسكري كما إعتقد ماكندر بل ما يطلق عليه حاليا،القوة اللينة Soft Power .[1]

الفرع الثالث:نظرية الإطار Rimland لنيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman (1893-1943)*

إهتم سبيكمان بدراسة مشكلات القوة و أثرها في العلاقات الدولية و قد تأثر سبيكمان إلى حد كبير بنظرية ماكندر ،و لكن توصل إلى إستنتاجات تخالف ما قرر ماكندر.[2]

عدل سبيكمان نظرية ماكندر، حيث أنه لاحظ أن قلب العالم يحتل إقليما جغرافيا لا يتمتع بصفات تؤهله لهذه القيادة أو المركز الخطير الذي وضعه فيه ماكندر،و لهذا فإن سبيكمان يرى أن الحافة التي تحيط بالقلب (الهلال الهامشي) و التي سماها ماكندر (المنطقة المتوسطة) و التي تشمل الوطن العربي بمشرقه و مغربه و أوربا عبر الإتحاد السوفياتي و إيران و أفغانستان و جنوب شرق آسيا و الصين و كوريا،هي أعظم أهمية من القلب نفسه،إذ أن منطقة الحافة تعتبر منطقة إلتقاء القوى البرية الزاحفة من الإتحاد السوفياتي و دول المعسكر الشرقي بالقوى البحرية و البرية لكتلة المعسكر الرأسمالي،سواء في أوربا أوآسيا أو شمالي إفريقيا أو البحار المحيطة بها.[3]

يرى سبيكمان أن من يحكم المناطق الساحلية التي تتماشى مع المواقع الجغرافية للهلال الخارجي (الذي جاء في نظرية ماكندر) هو الذي يستطيع السيطرة على الجزيرة العالمية و من ثم العالم،لذلك جاء بمقولته التي تقع في النقاط التالية في دراسة قام بها بعد الحرب العالمية الثانية:[4]

- أن من يسيطر على الأراضي الهامشية يتحكم في أوراسيا.
- و من يحكم أوراسيا يتحكم في مصائر العالم.

[1] عباس غالي الحديثي،**نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات**(الاردن:دار اسامة للنشر و التوزيع،2004)،ص.ص.46-47.
(*) نيكولاس سبيكمان كان استاذا بجامعة ييل Yale الامريكية و من اهم المفكرين في السياسة العالمية و المتخصصين في الاستراتيجيات الدولية و الجيوبوليتكس.
[2] صبري فارس الهيتي،*دراسات في الجغارفيا السياسية و الجيوبوليتيكس* ،***مرجع سابق***،ص.ص.214-215.
[3] المرجع نفسه ،ص..284.
[4] المرجع نفسه،ص.215.

أخذ سبيكمان على ماكندر تحيزه الكبير للإمكانات الزائدة لمنطقة قلب العالم(الهارتلاند) حيث أوضح أن مساحات كبيرة من هذه المناطق التي تقع بين بولندا و نهر ينسى قاحلة و أن القوة الحقيقية تكمن في تلك الأراضي التي تحيط بنطاق قلب العالم أي النطاق الهامشي،حيث يضم بين جنباته معظم سكان العالم و تتركز به موارد زراعية هائلة و زادت قيمته بعد اكتشاف مواد بترولية ضخمة به و بذلك فان منطقة الهارتلاند اقل اهمية من منطقة الرملاند.

أضاف سبيكمان أن الصراع و التنافس بين القوى العظمى سوف يكون على السيطرة على أرض الرملاند،و قد أصبحت آراء سبيكمان أساس للسياسة الأمريكية في إحتواء المد الشيوعي خاصة مع ظهور الإتحاد السوفياتي بصفته المسيطر الأوحد على قلب العالم (الهارتلاند)،و قد نجحت الولايات المتحدة في إنشاء حلف شمال الأطلنطي لمد نفوذها على الجانب الغربي من الرملاند،بالإضافة الى أنها تلعب دورا فعالا في تقليص الدور الروسي في شرق آسيا عبر زيادة تواجدها العسكري في الفلبين و كوبا.و إنشاء عدة تحالفات عسكرية إستراتيجية مع دول آسيا بإعتبارها جزءا من سياستها لإحتواء منطقة الرملاند.[1]

بشكل عام ،يدعو **سبيكمان** في **نظرية الأطراف** إلى بناء قوة عسكرية جبارة ذات مفعول كبير في الردع العالمي و كذلك يدعو إلى قيام قواعد عسكرية و تحالفات دفاعية و تكتلات إقتصادية للدول التي تتعاطف مع الحضارة الغربية كدول أوربا الغربية و كندا بالإضافة إلى الولايات المتحدة ،و أن قيام تلك القواعد و التكتلات يجب أن يتماشى جغرافيا مع مناطق الهلال الخارجي الذي جاء في نظرية ماكندر،أي المناطق الساحلية لأوربا و آسيا و شمال إفريقيا و الجزر المحاذية لها،و إن تحالفات كهذه سوف تضرب طوقا عسكريا (دفاعيا) تدعمه الولايات المتحدة الامريكية و تتواجد قواتها فيه إن دعت الضرورة بأنواعها المختلفة و المتطورة كما أن هذه المناطق يجب أن تحضى بالتطور و التنمية الإقتصادية لتبعد تفكير سكانها عن الإغراء الذي تدعو إليه المنطقة المركزية (الإتحاد السوفياتي) و حلفاؤها و إذا ما تمت هاتان المرحلتان،القوة العسكرية الرادعة مع القواعد العسكرية و التطور الإقتصادي لمنطقة الهلال الخارجي عندئذ يتم تحييد قوة المنطقة المركزية و توسعها.[2]

المبحث الثالث:التحولات في مضامين مصطلح الشرق الأوسط

يتناول هذا المبحث التحولات في مضمون مصطلح الشرق الأوسط في العلاقات الدولية،فمصطلح الشرق Orient الذي يعود إلى العصور القديمة ،قد استخدم لوصف البقية The Rest من غير اوربا من خلال

[1] فايز محمد العيسوي،*مرجع سابق*،ص.ص.215-217.
[2] صبري فارس الهيتي،الجغرافيا السياسية مع تطبيقاتها المعاصرة،*مرجع سابق*،ص.ص.193-194.

دلالات ثقافية بدلا عن الجغرافية لتصوير العالم المعاكس لأوربا لعقود عديدة.فمنذ الحروب الصليبية،ربط مصطلح الشرق مع الإسلام والغرب مع المسيحية استنادا إلى اثنين من النظم العقائدية المختلفة.في هذا السياق،يمكننا أن نقول أن الشرق والغرب كانا يعنيان الأفكار،وليس الحدود الجغرافية.

بناءا على ما تقدم ،ظهرت مصطلحات مختلفة ذات صلة بالشرق مثل الشرق الأدنى والشرق الأوسط و الشرق الأقصى وهي مصطلحات أوربية و لا يمكن إعتبارها موجودة و فهمها دون الأخذ بعين الإعتبار لحقيقة الإمبريالية الغربية في القرن التاسع عشر.

و كنتيجة للتطورات السابقة ،أدخل مصطلح الشرق الأوسط الى أدبيات العلاقات الدولية كمصطلح سياسي حديث ، واعتمد أيضا من قبل عدة بلدان في المنطقة.مع نهاية الحرب الباردة و خصوصا بعد 11 سبتمبر،أدخلت مصطلحات سياسية جديدة مثل:الشرق الأوسط العظيم والشرق الأوسط الكبير والشرق الإسلامي في المصطلحات اليومية.و ما تجدر الإشارة إليه أن مضمون التعاريف الجديدة التي وضعتها الولايات المتحدة في سياق دمقرطة العالم الإسلامي تتعلق بشكل وثيق بعدة إعتبارات سياسية سيتم التفصيل فيها لاحقا.

المطلب الأول:مصطلح الشرق الأوسط قبل الحرب الباردة

منذ حوالي خمسة وأربعين عاما، أكد الباحث **Pearcy** بأن منطقة الشرق الأوسط هي في الواقع منطقة مجهولة و غير محددة المعالم.[1] لهذا،يرى بأن هناك أنواع مختلفة جدا من التعريفات الغامضة حول المنطقة تستخدم في اللغة الغربية،خصوصا في السنوات الأخيرة،حيث مصطلحات مثل الشرق الأوسط العظيم، والشرق الأوسط الكبير والشرق الإسلامي غالبا ما تكون مستخدمة في الأدبيات العلمية ووسائل الإعلام مما جعل الإجابة على مسألة أين تكمن حدود المنطقة بالضبط، مسألة أكثر أهمية من أي وقت مضى.إذا كان الأمر كذلك، ألا يمكن تعريف المنطقة بشكل صحيح؟ أين هو الشرق الأوسط؟ أين تبدأ و تنتهي حدوده الجغرافية؟[2]

بالرجوع إلى الكتابات الماضية ،فإنه يمكننا رصد تصورات وتعريفات تتعلق بالشرق في الأعمال القديمة،حيث كان لهذه الأعمال تأثير مباشر على التصورات العقلية للعصور الحديثة.فقد كان الشرق في البداية يتألف من مصر في اليونان القديمة.أما في أوروبا العصور الوسطى،فقد استخدم الرومان مصطلح Oriens الذي يأخذ جذوره من الكلمة اللاتينية " Oriens Sol"التي تعني شروق الشمس لتعريف المنطقة. ثم، استخدم ضمنيا للتعبير عن النصف الشرقي الذي يعبر عن الإمبراطورية البيزنطية و الرومانية.ثم لاحقا و في هذه الفترة،

---

[1] Pearcy, G. E, ***The Middle East - an Indefinable Region*** *(Washington :* Department of State Publication ,1964), p.72.

[2] يحي احمد الكعكي،***الشرق الاوسط و الصراع الدولي***(بيروت:دار النهضة العربية،1986)،ص.141.

استخدام المصطلح أيضا للدلالة عن شرق القدس التي سميت باسم الأرض المقدسة مع أوسع معانيها في سياق تقليد الكتاب المقدس.

لقد وضعت أسس العلاقة بين الغرب المسيحي و الشرق الإسلامي في سياق إثنين من النظم العقائدية المختلفة في فترة الحروب الصليبية في أوروبا في العصور الوسطى،أين أصبح الإسلام و المسيحية من أكثر الخاصيات المهمة المرتبطة بالشرق و الغرب.[1]

كان مصطلح المشرق مستخدما عموما في أوروبا لتحديد منطقة ذات مجموعة واسعة من البلدان تشمل البلدان الناطقة بالعربية، تركيا، إيران، الهند و حتى الصين إلى غاية القرن التاسع عشر.و مع مرور الوقت، إستخدمت العديد من التعريفات المختلفة لوصف هذا المجال الإقليمي. فقد أكد **كراوس(Krause)**الذي أخذ في الإعتبار أن هناك تعريفات مختلفة في لغات مختلفة وفي أوقات مختلفة ،بأن الوصول إلى تصنيف واضح فعلا ومنهجي مرتبط بالشرق الأوسط غير ممكن.لكن إذا كان هناك شيء مشترك بين كل هذه التعريفات المختلفة،هو التصور الأوربي أو وجهة النظر الأوربية السائدة على هذه التعريفات.لأنه،فقط عند النظر من أوروبا، يصبح الشرق الأدنى، المتوسط، أو الأقصى محدد بدقة أكثر ، لهذا فإنه من الضروري أن ننظر إلى تاريخ الإمبريالية من أجل فهم مصطلح الشرق الأوسط في سياقه الحديث.

بدأ السباق للإستيلاء و تقاسم الشرق الأوسط بين القوى الأوروبية العظمى بعد حملة نابليون على مصر(1798-1801)،فقد كان ينظر للمنطقة كوحدة متكاملة من قبل أوروبا.لهذا فان مشاكل المنطقة الجزئية لا يمكن أن تعالج بشكل مستقل.منذ ذلك الوقت أدمجت المنطقة في السياسة العالمية ككل و لا يزال الوضع على حاله حتى الآن.

بدأ الشرق يعني بالنسبة لأوربا حدود الإمبراطورية العثمانية التي كانت على شفا الإنهيار في القرن التاسع عشر،و بدأ التفكير في تقاسم إقليم أو أراضي الإمبراطورية يتحول إلى صراع للمصالح الوطنية المختلفة بين القوى الأوروبية حول من سيأخذ أراضي الإمبراطورية العثمانية التي كانت في مرحلة الإنهيار؟ هذا الصراع كان يسمى بالمسألة الشرقية في أوروبا.

❖ظهور الشرق الأوسط الحديث كمصطلح سياسي

الشرق الأوسط من المناطق الإقليمية الأكثر غموضا مقارنة مع المناطق و الأقاليم الأخرى في العالم،و قد عبر عنه الباحثون و الكتاب و حتى الهيئات الحكومية و الدولية بمصطلحات متباينة سواء للدلالة عليه كلا أو جزئيا و من أهمها ما يلي:اللفانت Levant،الشرق القديم أو الأقدم Most Ancient East،الصحاري

[1] محمد رياض،***الاصول العامة في الجغرافيا السياسية***(بيروت:دار النهضة العربية،1989)،ص.292.

الكلاسيكية Classical Deserts،جنوب غرب آسيا South West Asia،الشرق القريبHither East،الشرق الأدنى،الشرق الأوسط.[1] ففي سبتمبر 1902 قام ماهان بنشر مقالا بعنوان " الخليج الفارسي والعلاقات الدولية "في مجلة "THE British national Review" حيث أنه و لأول مرة أستخدم عبارة الشرق الأوسط للدلالة عن خليج عدن و الهند.وفقا لمفهوم ماهان ، كان الشرق الأوسط منطقة بين السويس وسنغافورة.

بعد شهرين بعد مقالة ماهان ،بدأ مراسل صحيفة التايمز البريطانية **Chirol Valentin** بنشر سلسلة من المقالات تحت عنوان "مسألة الشرق الأوسط ".وبالتالي ،مصطلح الشرق الأوسط تمركز في الهند و أصبح راسخ في الأدب الدولي بعد منشورات ماهان و شيرول.

أدى تحالف الإمبراطورية العثمانية مع ألمانيا ،ضد فرنسا و بريطانيا من أجل منع الإنهيار في الحرب العالمية الأولى إلى تصعيد المنافسة بين الدول الأوروبية الذين كانوا يعملون لكسب التأثير على الإمبراطورية العثمانية.بدأت فرنسا و بريطانيا لدعم العرب ضد الإمبراطورية العثمانية.في نفس الوقت الذي وقعتا سرا معاهدة سايكس بيكو(1916) على كيفية تقاسم الأراضي العربية التي كانت لا تزال تحت الحكم العثماني).

وفقا للخطة السرية ، وفيما بعد من قبل مؤتمر سان ريمو (1920) ،تركت سوريا و لبنان إلى فرنسا،و تركت فلسطين ،العراق و شرق الأردن إلى الإدارة البريطانية.كانت هناك حاجة إلى تغيير التعاريف و المحتويات المتعلقة بالشرق الأوسط في ضوء هذه التطورات التاريخية.في الواقع ،وفقا لوجهة النظر البريطانية،حدد **وينستون تشرشل** سياق مصطلح الشرق الأوسط كمنطقة ممتدة من البوسفور إلى الحدود الغربية للهند في مارس 1921.بهذه الطريقة ، بدأ مصطلح الشرق الأوسط يغطي المنطقة الجغرافية التي كان يقصد بها من قبل الشرق الأدنى.[2]

المطلب الثاني:مصطلح الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة

بدأت بنية المنطقة في التغير بالتوازي مع التغييرات الهيكلية للقوى العظمى على الصعيد العالمي فبعد الحرب العالمية الثانية، ضعفت بريطانيا و أصبحت حدود المنطقة لا يقينية،حل السلام الأمريكي في المنطقة بدلا من السلام البريطاني حيث أصبحت منطقة الشرق الأوسط أكثر إستراتيجية بسبب مواردها الطاقوية بالنسبة لأمريكا.

أصبح مصطلح الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية أكثر شعبية و يغطي منطقة ممتدة من مالطا إلى إيران وسوريا ، ومن هناك إلى اثيوبيا.ترسخ المصطلح بطريقة قوية في أدبيات العلاقات

[1] يحي احمد الكعكي، ***مرجع سابق***، ص.147.
[2] محمد رياض،**الشرق الاوسط:دراسة في التطبيق الجيوبوليتيكي و السياسي**(بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1984)،ص.22.

الدولية،خصوصا بعد الحرب ،في حين أن مصطلح الشرق الأدنى بدأ يفقد أهميته و محتواه في مقابل الإستخدام المكثف لمصطلح الشرق الأوسط.[1]

❖ إشكالية ترسيم حدود الشرق الأوسط

على الرغم من تسوية مصطلح الشرق الأوسط في الأدب العالمي،إلا أنه ليس هناك إتفاق مشترك على إمتداد المنطقة الجغرافي و بلدان الشرق الأوسط إذن أين هو مكان الشرق الأوسط بالضبط ؟

يتم وضع حدود الشرق الأوسط بأشكال مختلفة للغاية بسبب إختلاف المصالح،المعايير ،و الأنظمة العلمية.في معنى أوسع ،يمكننا أن نقول أن منطقة شرق الأوسط تغطي المنطقة من إثيوبيا جنوبا،تركيا شمالا،أفغانستان وباكستان شرقا إلى المغرب غربا.هناك معايير مختلفة جدا ومقتربات عديدة لتحديد حدود الشرق الأوسط ،سنحاول إظهار كيفية تعقد الموضوع في الأدبيات العلمية من خلال توفير عينات عديدة من مختلف وجهات النظر السائدة.

عندما ننظر إلى الكتّاب الذين يأخذون في الإعتبار مراعاة المعايير الجغرافية المتصلة برسم حدود الشرق الأوسط نرى على سبيل المثال،أن الشرق الأوسط وفقا للباحث**Tunçdilek** هو المنطقة الممتدة بين البحر الأسود و البحر الأبيض المتوسط،البحر الأحمر و الخليج العربي وبحر قزوين.[2]

أما الجغرافي السويسري **Boesch**،فيستخدم المصطلح الألماني **Mittlerer Osten** للدلالة عن الشرق الأوسط و يرى بأن حدود المنطقة كمنطقة جغرافية هي بين ساحل بلاد الشام و ريفها ، و السهول من نهري دجلة والفرات ،والشمال مناطق الصحراء العربية والخليج العربي.[3]

و عرف الشرق الأوسط الأمريكي **Hurewitz** بأنه المنطقة بين المغرب وأفغانستان.

و يرى الباحث **Brown** بأن الشرق الأوسط هو حدود الإمبراطورية العثمانية السابقة،أي أن الشرق الأوسط حسب بروان يشمل:الجزائر ، تونس، ليبيا ، لبنان ،مصر وسوريا وفلسطين والعراق و شبه الجزيرة العربية وبالطبع تركيا.

---

[1] فاروق يوسف احمد،**ما هو الشرق الاوسط المعاصر:مدخل الى اجابات متعددة** (القاهرة:المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،اوراق الشرق الاوسط،عدد.1991،3)،ص.71.

[2] صلاح احمد زكي،***النظام العربي و النظام الشرق اوسطي***(القاهرة:دار العالم الثالث،1995)،ص7.

[3] ممدوح محمود مصطفى منصور،**الصراع الامريكي السوفياتي في الشرق الاوسط**(القاهرة:مكتبة مدبولي،1995)،ص.40.

يرى **Hudson** أن الشرق الأوسط ككل يتكون من ثلاثة أنظمة جزئية:الشرق العربي (المشرق)، و شمال أفريقيا (المغرب العربي) ومنطقة الخليج (الخليج).[1] و في سياق مشابه يقاسمه **Bassem Tibi** الأفكار بأن الشرق الأوسط يتكون من ثلاث مناطق فرعية ، لكنه يصنف بلدان هذا النظام الفرعي إلى دول مركزية و دول الحافة.

جدول رقم 01:يوضح تصور بسام الطيبي للشرق الأوسط

الشرق العربي(المشرق)		منطقة الخليج(الخليج)		الغرب العربي(المغرب)	
بلدان المركز	بلدان الحافة	بلدان المركز	بلدان الحافة	بلدان المركز	بلدان الحافة
مصر	تركيا	العراق	البحرين	الجزائر	تونس
اسرائيل سوريا	قبرص السودان	ايران السعودية	قطر الامارات	المغرب ليبيا	موريتانيا
الأردن لبنان	اليمن الشمالي اليمن الجنوبي	الكويت	عمان		

بشكل عام،الإقتراب من تحديد المنطقة والحد من المعايير العديدة على مستوى الأدبيات العلمية حتى نهاية الباردة الحرب كان مثل ما هو موضح أعلاه.ومع ذلك،فإن التغييرات الكبيرة في العلاقات الدولية بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وبعد إستقلال دول آسيا الوسطى غيرت جذريا المصطلحات المتعلقة بالشرق الأوسط.

المطلب الثالث:نهاية الحرب الباردة و تأثيرها على مصطلح الشرق الأوسط

مع إنهيار الإتحاد السوفيتي، حدثت تغيرات كبيرة في ميدان العلاقات الدولية و جميع المناطق الجغرافية في العالم بما فيها الشرق الأوسط الذي تأثرت بعمق،حيث أن جميع التعاريف و القيود المفروضة على الشرق الأوسط قد تغيرت.

فبعد إنهيار الإتحاد السوفيتي دول مثل أذربيجان وكازاخستان و تركمانستان و قرغيزستان و أوزبكستان و طاجيكستان التي كانت ذات غالبية سكانية مسلمة وكانت ذات تقليد ثقافي إسلامي في آسيا الوسطى والقوقاز حصلت على إستقلالها.وفقا لبعض الكتاب،هذه البلدان التي لا تزال في عملية تحول متعددة الأوجه تسببت في تشكيل منطقة كبيرة جديدة في المعنى الثقافي والسياسي بسبب هوياتها الإسلامية.على سبيل المثال ، وفقا للباحث **لويس lewis** هذه البلدان التي هي جزء من الشرق الأوسط بالمعنى الثقافي والعرقي،اللغوي والديني في الماضي قد إكتسبت مرة أخرى هذا البعد التاريخي بعد إستقلالها".

[1] علاء عبد الوهاب،*الشرق الاوسط الجديد:سيناريو الهيمنة الاسرائيلية*(القاهرة:سينا للنشر ،1995)،ص.59.

كما أكد الباحث **Robinz** بأن كلا المنطقتين تمتلكان إرث تاريخي، ثقافي وسياسي مشترك. و أن حدود الشرق الأوسط يمكن توسيعها لتشمل آسيا الوسطى بسبب أربعة معايير:

- نظام الدولة؛
- الثقافة؛
- الدين؛
- اللغة.

أحد المؤلفين الذين يتقاسمون وجهة النظر هاته هو الباحث **Trautner** الذي لا يقترح أكثر من مصطلح المشرق الإسلامي للمنطقة لأن الثقافة الإسلامية هي السائدة جغرافيا التي تبدأ من دول الصحراء الغربية إلى طاجيكستان وإن كان في أشكال مختلفة.في هذا السياق،إختار **Lindholm** أيضا مصطلح الشرق الأوسط الإسلامي.

الباحث **Pfetsch** الذي يعد خبير في الصراع في العلاقات الدولية يستخدم مصطلح العالم العربي الإسلامي التي لديها تقريبا نفس المعنى مع الأخذ بعين الإعتبار الألفة الثقافية بين المنطقتين.

وقد ذكر الباحثان **Büttner/Scholz** بأن توسيع حدود الشرق الأوسط لتشمل آسيا الوسطى كانت نتيجة للتطورات السياسية الجديدة التي تشكلت بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي؛و قد استخدما مصطلح العالم الشرقي الإسلامي أو المنطقة الشرقية الإسلامية للمنطقة الجغرافية من موريتانيا إلى آسيا الوسطى.لأن تحديد الهوية ينبع من متطلبات تاريخية،سياسية أو إعلامية،كما أن المنطقة الجغرافية من موريتانيا إلى أفغانستان لديها بنية صراعية مشتركة بمصطلحات العلاقات الدولية.

وقد أعرب أيضا الباحثان **Gantzel / Schwinghammer** بأن توسع المنطقة لتشمل القوقاز و آسيا الوسطى كان بعد تفكك الإتحاد السوفيتي و قد أدمجا جورجيا في الشرق الأوسط خلافا لبقية الكتاب.

نجد أن الباحث**Schmid** يقسم المنطقة ككل إلى أربع مناطق فرعية مع الأخذ بعين الإعتبار مختلف المناطق الصراعية الجغرافية بسبب التغيرات السياسية في 1990. و هذه المناطق هي:

1- منطقة آسيا الوسطى ؛ 2- منطقة المشرق ؛ 3- منطقة الخليج ؛ 4- منطقة المغرب العربي.

ويؤكد الباحث **Pawelka** بأن حدود المنطقة التي تمتد من ساحل المحيط الأطلسي من إفريقيا إلى جبال التاي في آسيا الوسطى تمتلك بنية ديناميكية و تتميز بالطابع الإسلامي .

إذن،فقد أدت نهاية الحرب الباردة عبر إنتصار الولايات المتحدة على المنظومة السوفياتية دون حرب إلى طرح الولايات المتحدة رؤية مختلفة لمنطقة الشرق على مكانة عليه زمن الحرب الباردة،فالولايات المتحدة على لسان رئيسها الأسبق **جورج بوش** الأب بعد أحداث 2 أوت 1990 أعلن أن الولايات المتحدة ذهبت للخليج ليكون القرن القادم أمريكيا و إعتبرت أن الخليج هو جزء من الشرق الأوسط.[1]

بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 و تزايد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة،و توقيع إتفاق غزة–أريحا أولا،و الإتفاقيات المنفردة بين الكيان الصهيوني و كل من الأردن و منظمة التحرير الفلسطينية،طرحت الخارجية الأمريكية عام 1991 تعريف لمنطقة الشرق الأوسطية"بأنها المنطقة الممتدة من إيران شرقا حتى المغرب غربا بالإضافة إلى إسرائيل".هذه النظرة الأمريكية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط كانت بالشراكة مع الكيان الصهيوني حيث طرح كلاهما ما يعرف بمشروع الشرق أوسطية لإحتواء المنطقة و جعلها خاضعة للنفوذ الأمريكي الصهيوني.[2]

إن إنهيار الإتحاد السوفياتي و حرب الخليج الثانية عام 1991،قد أعاد ترتيب معطيات جديدة حررت السياسة الأمريكية من قيود فاعلة،فأتاحت لها فرصة جديدة لإعادة تعريف منطقة الشرق الأوسط وفق ما يخدم مصالحها،و من ضمنها العودة إلى التفكير السابق لدمج المنطقة العربية بمنطقة أوسع جغرافيا و سكانيا و ذلك من خلال ربط الأقطار العربية في الشرق العربي بتركيا و إيران و إدخال الكيان الإسرائيلي ضمن جغرافيا المنطقة من خلال المشروع الشرق أوسطية.

هذا المفهوم أو التصور الجديد حسب الإستراتيجية الأمريكية سيزيد من الإستفادة من الثروات الموجودة في المنطقة و يمنع أي تهديد لمنابع النفط في الخليج الذي تسيطر عليها الولايات المتحدة منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 عبر التواجد العسكري في المنطقة.[3]

حاولت واشنطن فرض تصورها لمنطقة الشرق الأوسط من خلال العديد من القضايا المتداخلة بين بعدها العالمي و الإقليمي مثل التسلح و اللاجئين و المياه و التعاون الإقتصادي مع السعي لتأسيس نماذج للتعاون و التكامل الإقتصادي و الأمني على أسس جيو–إستراتيجية.

في هذا الإطار تلاقت المصالح الأمريكية و الإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة عبر طرح صيغة ملائمة لإدخال إسرائيل في منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية و سمات التاريخ الحضاري و الثقافي،و يشدد فيها على الجغرافيا الإقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية،و يتم خلق سوق شرق

---

[1] كمال سالم الشكري،**"مشروع الشرق أوسطية و الامن العربي"**،*مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية*،المجلد 28،العدد الاول،2012،ص.516.
[2] إبراهيم إسماعيل كافيا،***مرجع سابق***.
[3] كمال سالم الشكري،***مرجع سابق***،ص.516.

أوسطية،تكون فيه أمريكا قوة جاذبة و مهيمنة إلى جانب إسرائيل من الناحية الإقتصادية و التكنولوجية و الأمنية في المنطقة.[1]

إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1997 على المفهوم الأوسع لتعبير الشرق الأوسط الكبير،حيث أن هذا المفهوم الجديد يضم كل من تركيا و إيران و دول آسيا الوسطى الإسلامية الغنية بالبترول و السوق الضخمة للسلع الأمريكية،و هو ما أكدته فيما بعد خطتها المعلنة و المعرفة بمشروع الشرق الأوسط الكبير (بلدان العالم العربي،باكستان،افغانستان،إيران،تركيا،إسرائيل).

إن الإنتقال بين التعريفات في العصر الأمريكي لا يعود لتقسيمات التاريخ و الجغرافيا أو القوميات و الأقاليم بل لإحتياجات الأمن و الطاقة و رسم الخريطة الإستراتيجية الأمريكية و المتمثلة في:

- فصل بلدان المشرق عن دول بلدان المغرب العربي،و يتم ربط الأخير بالدائرة الجنوبية للمتوسط؛
- السعي الحثيث نحو تقسيم الوحدات القطرية الموجودة باسم الفوارق العرقية و الدينية؛
- إلغاء كل ما يمكن أن يقال عن الأمة العربية خاصة من خلال تعريف الشرق الأوسط عبر ربط المشرق بتركيا و إيران و العديد من دول آسيا الوسطى؛
- التأكيد على دمج إسرائيل كأمر واقع و كجزء من هذا التقسيم الجغرافي عبر ما يسمى بالسوق الشرق الأوسطية.

ما يمكن ملاحظته حول هذا التعريف الجديد للولايات المتحدة للشرق الأوسط هو :

- أنه تعريف لا يخضع لخطوط المعارك الحربية ومواقع القتال كما كان زمن بريطانيا العظمى،أو كما كان بالنسبة للحرب الباردة و صراع الكتلتين حول مواقع التحالف الإيديولوجي،و لا يعني هذه عدم دخول البعد العسكري في هذا التعريف،لكن التعريفات السابقة ترسم الحدود وفق وجود القوات و العمليات ،بينما التعريف الأمريكي يضع الحدود أولا للمفهوم ثم يجعل القوات العسكرية و الأدوات الإقتصادية و الثقافية تتحرك فوقها و تقيم عملياتها وقت ما تشاء.

- مفهوم الشرق الأوسط بمعناه الواسع وفق نظرة أمريكا يمثل جزءا كبيرا من منطقة الإرتطام أو البيئة التي يمكن أن ينطبق عليها رؤية ماكندر ،فالموقع الذي رسمته أمريكا يسهل لها الإنقضاض و العبور للسيطرة على أي منطقة ما يعني الإنفراد العالمي أيضا.

---

[1] أحمد ثابت،"***الشرق الاوسط الكبير***"،متحصل عليه من الموقع:-http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/100623-2004-03 04%2020-10-23.html، في :2014/08/15،الساعة:16:11.

– أن هذا التعريف يقسم المنطقة و يشكلها وفق الإحتياجات الإقتصادية الأمريكية و في مقدمتها الطاقة ثم الأسواق التجارية ،و بالتالي فخطوط الطول و العرض في هذه الخريطة الجديدة ستحدد سهولة الإمدادات بالطاقة و سرعتها و رخصها إلى جانب التحكم فيها بعيدا عن المنافسين.

إذن،مصطلح الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة ظل مصطلحا غامضا،فمن الناحية الجغرافية ليس له حدود واضحة،فتارة يضم دولا عربية و تارة أخرى يخرجها خارج إطار هذا المفهوم خصوصا دول المغرب العربي،و البعض خاصة الولايات المتحدة يوسع مصطلح الشرق أوسطي ليشمل أفغانستان مع إمكانية تمدده شرقا و شمالا إلى تركيا،مع فرض إسرائيل دائما ضمن هذه الكتلة.[1]

الخلاصة أن مفهوم الشرق الأوسط من المنظور الغربي يتضمن دلالات معينة تخدم أهداف لا تتفق بالضرورة مع المصالح العربية بقدر ما تحقق مصالح قوى أخرى على رأسها الولايات المتحدة فهذا المفهوم لا يحدد منطقة جغرافية معينة و هو لا ينبع من طبيعة المنطقة العربية،[2] فهو بإدخاله لبلدان غير عربية،جعل البلدان العربية مجرد جزء من منطقة كبيرة تضم قوميات و أجناس و أديان عديدة.

المطلب الرابع:التطورات المتعلقة بمصطلح الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر 2001

أثرت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 عميقا في النظام الدولي،فمثلا غيرت جذريا تقريبا المصطلحات و مجال النقاش المرتبط بالشرق الأوسط على الفور بعد الهجمات الإرهابية دخلت مصطلحات مثل الشرق الأوسط الكبير، و الشرق الأوسط العظيم أو الشرق الأوسط الإسلامي الكبير في أدبيات العلاقات الدولية.[3]

منذ القرن 19 و القرن20 و إلى غاية اليوم ،فإن المصطلحات حول الشرق الأوسط يتم تحديدها من قبل القوى العظمى.اليوم ، حدود الشرق الأوسط ، وبلدان الشرق الأوسط تحدد فقط من قبل القوة العظمى العالمية الوحيدة و هي الولايات المتحدة الأمريكية.

كتب عالم السياسة الأمريكي **Harkavy**، للمرة الأولى و بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة،مقالا حول مفهوم " الشرق الأوسط الكبير" في ضوء التطورات الجيوسياسية تكلم فيه عن التطورات الجديدة و تأثيرها على مصطلح الشرق الأوسط،حيث جعلت هجمات الحادي عشرة من سبتمبر الشرق الأوسط

---

[1] ناجي صادق شراب،عبد الناصر محمود سرور،***مرجع سابق***،ص.22.

[2] جلال عبد الله معوض،"***الوطن العربي و الشرق الاوسط:مشكلة الهوية***" *شؤون عربية*،عدد.85،مارس 1996،ص.142.

[3] Osman Nuri Ozalp," **Where is tThe Middle East? tThe Definition and Classification Problem of The Middle East as a Regional Subsystem in International Relations** ",*TJP Turkish Journal of Politics*,Vol.2,N°.2,Winter 2011,p.12.

يصبح مركز إهتمام السياسة الخارجية الأمريكية.[1]بعدها و في وقت لاحق ، طور إستراتيجيين مثل رونالد اسموس **Ronald D. Asmus** و كينيث بولاك **Kenneth M.Pollack** فكرة التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط.و قد قاموا بنشروا وجهات نظرهم كمشروع إنتقالي عبر أطلسي Transatlantic جديد في خريف عام 2002.وفقا لاسموس و بولاك فإنه يجب على الو.م.أ أن تأخذ المبادرة لأجل التحول السياسي في الشرق الأوسط بعيد المدى.[2]

دعا المحافظين الجدد الذين كانوا مؤثرين في إدارة جورج دبليو بوش إلى بداية جديدة و جذرية في مسار دمقرطة الشرق الأوسط.في هذا السياق،بدأ الرئيس بوش التعبير عن مشروعه المسمى"مبادرة الشرق الأوسط الكبير"(GMEI) الذي يهدف إلى إقامة الديمقراطيات في العالم الإسلامي كله في كل فرصة حتى نهاية عام 2003.[3]حسب الكثير من المفكرين فإن مصطلح الشرق الأوسط الكبير بدأ عندما إستغلت دوائر اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف و خاصة الثنائي الخطر في إدارة جورج بوش الإبن ريتشارد بيرل،دوغلاس فايث هجمات الحادي عشر من سبتمبر من سنة 2001 و بعد العدوان على العراق و إحتلاله و الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين لأن تفرض تصوراتها عما أسمته الشرق الأوسط الكبير و الذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيوإستراتيجية للمنطقة و ذلك عبر تذويب الوطن العربي في نطاق إستراتيجي أوسع.[4]

في قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني (G8) المنعقدة سنة 2004،تقدمت الولايايت المتحدة بوثيقة إلى القمة تحت عنوان:"مشروع الشرق الأوسط الكبير"،حيث ترى الولايات المتحدة أن هناك ثلاث معوقات أساسية تحول دون تطور بلدان الشرق الأوسط،و تنعكس بالتالي سلبا على المصالح الأمريكية و الغربية،و هذه المعوقات هي:

- غياب الحرية(أزمة الديمقراطية)؛
- بطء المعرفة و محدودية الإرتكاز إلى العلوم الحديثة في التنمية العامة؛
- إختلاف الهياكل الإقتصادية و تدني الإنتاجية.[5]

و قد تألفت الجغرافيا التي وصفت بأنها الشرق الأوسط الكبير في المشروع من بلدان جامعة الدول العربية،إسرائيل،إيران،تركيا،أفغانستان وباكستان و لم تدرج دول آسيا الوسطى في المشروع ، وذلك لأن هذه

[1] Timothy J. Lynch and Robert S. Singh, ***After Bush :THE CASE FOR CONTINUITY IN AMERICAN FOREIGN POLICY***(New York: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2008),p.196.
[2] Ibed, p.13.
[3] Ibidem.
[4] عبد القادر رزيق المخادمي،***مرجع سابق***،ص ص .80-81.
[5] محمد مراد،***السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثبات الإستراتيجي و المتغير الظرفي***(بيروت:دار المنهل اللبناني،2009)،ص.ص.371-74.

الدول تعمل بالفعل مع الولايات المتحدة في معركتها ضد الإرهاب و بدأت الولايات المتحدة بنشر القواعد العسكرية في أراضيها بعد هجمات 11 سبتمبر.[1]

واجه مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد نشره إنتقادات شديدة سواء من طرف العالم العربي و الإتحاد الأوروبي الذي أعلن عن مفهومه الأول تحت عنوان " الشراكة الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط " يوم 22 مارس 2004 ،كبديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير.في هذا السياق، دارت نقاشات مكثفة و مقابلات عديدة في قمة الثمانية G- 8 التي عقدت في سي آيلاند في 9 جوان 2004 للتفاهم حول المفهوم حيث تم الإتفاق على إستبدال مفهوم مبادرة الشرق الأوسط الكبير (GMEI) بمبادرة الشرق الأوسط العظيم (BMEI) و يكمن الفرق بين مفهوم الشرق الأوسط العظيم عن الشرق الأوسط الكبير في أن الأول يتسع ليشمل دول الخليج و بلدان شمال أفريقيا.[2]

لجأت الولايات المتحدة الامريكية إلى توظيف المعوقات الثلاث المذكورة أعلاه من أجل تبرير تدخل أمريكي على المستويات كافة عسكرية،سياسية،إقتصادية و ثقافية،و هو ما جسده التدخل في أفغانستان سنة 2001 و العراق سنة 2003،و قد راحت الولايات المتحدة تدعوا أوربا بإلحاح للمساعدة في إعادة هيكلة الشرق الأوسط بما يستجيب لحاجات الرأسماليات الصناعية و في مقدمتها مجموعة دول الثماني(G8) إلى شراكة بعيدة المدى مع قوى الإصلاح في الشرق الأوسط،و هي قوى تقوم أمريكا و أوربا بخلقها و تهيئتها و تثقيفها و تنشئتها،أما اولويات الإصلاح من المنظور الأمريكي فتتمحور حول ثلاث قضايا مركزية:

- تشجيع الديمقراطية؛
- بناء مجتمع معرفي؛
- إصلاحات هيكلية إقتصادية.[3]

إذا كان مشروع الشرق الأوسط الكبير قد بدأ فعليا بإحتلال العراق إلا أنه فشل بشكل كبير في العراق بسبب المقاومة العراقية،ثم تلاه فيما بعد ما يسمى الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس،في ذروة الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006،حيث قالت"إن هذه الحرب سوف تنتهي بإقامة الشرق الأوسط الجديد".[4]

[1] Osman Nuri Ozalp, **op.cit**, *p.13*.
[2] Ibidem.

[3] محمد مراد،***مرجع سابق***،ص.74.
[4] عبد القادر رزيق المخادمي، ***مرجع سابق***،ص.ص.80-81.

جاء مشروع الشرق الأوسط الجديد لإعادة صياغة المنطقة ورسم خرائط سياسية جديدة على أسس عرقية و طائفية و لعلى الصراع السني–الشيعي و قضية الأكراد أهم محاور هذا المشروع.[1]

و قد نشرت مجلة القوة العسكرية الأمريكية سنة 2006 خارطة جديدة للشرق الأوسط(و هو ما تبينه الخرائط)،حيث حددت ملامح جديدة لخارطة شرق أوسطية جديدة أعلنت عنها رايس،إنطلاقا من فكرة أن الطوائف المتباينة في الشرق الأوسط و التي يمكن التعايش فيما بينها من الممكن تجميعها بكيان سياسي واحد،و الدول المستهدفة بالتقسيم و الإستقطاع هي إيران،تركيا،العراق،السعودية،باكستان،سوريا،الإمارات و دول قد تتوسع لأهداف أمريكية–إسرائيلية هي:الأردن،اليمن،أفغانستان،و الدول الجديدة التي ستنشأ حسب هذه المجلة هي ثلاث دويلات:كردستان،سنيستان،شيعستان.[2]

خريطة رقم 01:توضح التصور الجديد للشرق الاوسط

Source:http://www.alnoha.com/read9/shr8Aw96NEWmap.htm

الشرق الأوسط الجديد من وجهة النظر الغربية هو مشروع واسع يشمل كل الجوانب السياسية و الإقتصادية و يضم كل المنطقة العربية،فالشرق الأوسط الجديد هو مشروع ليس لإعادة رسم الخريطة السياسية فقط،و لكن لرسم الخريطة الإقتصادية أيضا بما يؤدي إلى وضع ترتيبات إقليمية جديدة بخصوص قضايا مختلفة منها قضية التعاون الإقتصادي بين تكتل يضم دول الشرق الأوسط التي تشمل بالإضافة الى الدول العربية إسرائيل.

إن إنتصار المقاومة اللبنانية بزعامة حزب الله في حرب 2006 و تمكن حماس من الصمود في وجه الهجمة العسكرية التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة 2009 و انسحاب أمريكا من العراق،شكل بوجه عام الفشل الكبير لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنت رايس عن ولادته وبالتالي غاب مصطلح الشرق الأوسط

[1] المرجع نفسه،ص.82.
[2] ***خريطة الشرق الأوسط الجديدة بعد التقسيم***،متحصل عليه من الموقع: http://alnoha.com/read9/shr8Aw96NEWmap.htm،في:2014/09/02، على الساعة/14:00.

الجديد لفترة وجيزة ليعود حسب بعض المحللين مع مايسمى بحراك الربيع العربي الذي أدى إلى تغيير العديد من الأنظمة العربية.[1]

إن تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط الذي حدث في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 والذي لايزال مستمر في بعض الدول كسوريا ومصر، لم يكن بعيد عن التدخل الأمريكي والغربي الذي يستهدف إحداث تغيير في بيئة الشرق الأوسط الإستراتيجية، فكان تغيير هده الأنظمة بمثابة الخطوة الأولى بإتجاه إحداث تغيير شامل يتلائم مع ماتتطلبه المصلحة الأمريكية لكن هذا الأمر لايعني إهمال وعدم الأخذ بعين الإعتبار الدوافع الذاتية لشعوب المنطقة وما قدموه من تضحيات لإسقاط هذه الأنظمة، غير أن هذا الأمر وضف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ليتوافق مع ماتم طرحه من مشاريع سابقة كمشروع الشرق الأوسط الجديد.[2]

إذن مايمكن قوله أن مفهوم الشرق الأوسط تم إحياءه من جديد عبر إدخال البلدان العربية فيما يسمى بالربيع العربي والذي ستسعى من خلاله الدول الكبرى إلى إنتشار الفوضى في المنطقة بما يؤول في نهاية المطاف إلى تفتتت المجتمعات العربية إلى كيانات مذهبية وطائفية وإثنية، فالتعددية الإثنية موجودة في معظم دول الشرق الأوسط في ظل غياب الأنظمة السياسية فإنها ستتفاعل وتصبح منتشرة بشكل كبير وهو ما تشهده سوريا حاليا حيث تحولت الحرب فيها إلى حرب دينية(مسلمين ومسيح) وحرب إثنية(سنة وشيعة).

بشكل عام ،يستهدف الغرب بداية ودعم مسارات الإصلاح السياسي والإقتصادي في غالبية البلدان الإسلامية؛لخلق بنية مشتركة مستندة على الإستقرار بعيد المدى والإزدهار والديمقراطية التي ستضمن له حماية مصالحه من خلال هذه المشاريع.وبطبيعة الحال ما هو مفقود في هذه المشاريع ،هو غياب إستراتيجية حول كيفية تحقيق هذا الهدف فهناك هناك خلاف حاد بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي من حيث الأسلوب، هذا أيضا يقلل من فرصة نجاح جميع المشاريع في المنطقة.

على الرغم من أن مصطلح الشرق الأوسط العظيم قد إعتمد في إسطنبول يوم 28،29 يونيو 2004 في قمة منظمة حلف شمال الأطلسي ، فإن مصطلح الشرق الأوسط الكبير هو الأكثر شيوعا و إستخداما في الأدبيات العلمية والرأي العام.ومع ذلك، فإن قضية ما يندرج أو ما هي الدول التي يشملها مصطلح الشرق الأوسط الكبير فهي ليست واضحة مثلما رأينا في التعاريف السابقة.فالبلدان التي يشملها الشرق الأوسط الكبير تختلف وفقا لنية أولئك الذين يستخدمون المصطلح.

---

[1] عدنان عويد***سوريا و نهاية مشروع الشرق الاوسط الجديد***،متحصل عليه من الموقع: http://saotaliassar.org/Writer/AdnanUwaied/SyriaUndEndeMit.htm، في:2014/08/11،على الساعة:11:12.

[2]علي بشار بكر،***'توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد احداث 11 سبتمبر 2001"*** ،متحصل عليه من الموقع: http://al-iraqnews.net/new/studies/102159.html،في:2014/08/11،على الساعة:11:25.

ما يمكن أن نقوله في نهاية المطاف أن مفهوم الشرق الأوسط يخضع دائما للتغيرات في السياسة العالمية و التطورات الإقليمية و لمصالح القوى المهيمنة في النظام الدولي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما قمنا به من دراسة في هذا الفصل الأول و المرتبط بالجانب المفاهيمي و االنظري يمكن التأكيد على العديد من النقاط:

- أن مصطلح التنافس في العلاقات الدولية يتميز عن كثير من المصطلحات في مجال الدراسة في العديد من الأمور،إلا أن المصطلح الأقرب إلى معنى التنافس هو الصراع،حيث نجد الكثير من الدارسين يستخدمون التنافس و الصراع للإشارة إلى نفس المعنى،و ذلك بالنظر للصعوبة في تحديد الإختلاف بينهما.
- أن كل نظرية أو مقاربة في العلاقات الدولية التي إستخدمناه لتحليل التنافس الأمريكي – الروسي في الشرق الأوسط لها نظرتها الخاصة في تفسير هذا التنافس إنطلاقا من فرضياتها و منطلقاتها الخاصة بها،و بذلك فإنه لا يمكننا القول بأن هناك نظرية واحدة يمكن الإعتماد عليها لتقديم تفسير شامل و نهائي للتنافس الأمريكي–الروسي على إعتبار أن هناك العديد من المحددات و الضوابط التي تتحكم في توجهات كل دولة تتطلب وجود أكثر من مقاربة أو نظرية لتفسيرها.
- أن مفهوم الشرق الأوسط يصعب ضبطه و تحديده بشكل دائم،و هو ما أثبتته التغيرات في المفهوم عبر مختلف المراحل التاريخية ،بحيث أن هذا المصطلح ظل يخضع لتوجهات و مصالح القوة المهيمنة في كل مرحلة تاريخية.

الفصل الثاني

يتناول هذا الفصل مجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط ،و ذلك بغية تحديد أهم مظاهر هذا التنافس و قد حددنا أهم ثلاث مجالات تتمثل في المجال الجيوبوليتكي و المجال الطاقوي و مجال مبيعات السلاح ،و لهذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية تناولنا من خلالها في :

- **المبحث الأول:** تكلمنا عن التنافس الجيوبوليتيكي الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط و ذلك لتبيان مدى أهمية المنطقة من الناحية الجيبوليتيكة لكل من الو.م.أ و روسيا.
- **المبحث الثاني:** تطرقنا فيه إلى التنافس الطاقوي الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط و ذلك لتبيان مدى أهمية المنطقة من الناحية الطاقوية لكل من الو.م.أ و روسيا.
- **المبحث الثالث:** تكلمنا فيه التنافس الأمريكي الروسي في مجال التسلح في منطقة الشرق الأوسط و ذلك لتبيان مدى أهمية المنطقة من الناحية كونها منطقة لا إستقرار مما يعني أنها تمثل زبون أساسي لكل من الو.م.أ و روسيا في مجال بيع السلاح.

المبحث الأول:التنافس الأمريكي الروسي حول المجال الجيوبوليتكي للشرق الأوسط

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية جيوبوليتكية كبيرة مقارنة بغيرها من المناطق،و هذه الأهمية لا تعني كما هو شائع الجغرافيا السياسية،بل تعني طريقة إستعمال القوى الكبرى لهذا الموقع الجغرافي إستخداما سياسيا في تنافسها مع بعضها البعض،مثل ما حدث إبان الحرب الباردة و سعي كل طرف إلى بسط نفوذه على الشرق الأوسط.[1]

المطلب الأول:الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط و دورها في التنافس بين للو.م.أ و روسيا

تتميز منطقة الشرق الأوسط بخصائص جيوبوليتيكية عديدة من أهمها:

- أن الشرق الأوسط إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم القارات الثلاثة آسيا و إفريقيا و أوربا التي يعيش عليها أكثر من ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية ،و فيه تتضارب المصالح السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية المحلية و العالمية و ما يتفرع عنها من تناقضات على مختلف الصعد؛[2]
- تشرف المنطقة على أكبر مجموعة مائية من البحار و المحيطات هي:بحر قزوين،البحر الاسود،البحر الابيض المتوسط،البحر الاحمر،الخليج العربي و المحيط الهندي؛
- أنها تحتوي على العديد من الانهار المهمة مثل:النيل–دجلة–الفرات–نهر الاردن،إضافة إلى الانهار الصغيرة،و هي في أغلبها صالحة للملاحة،و تتحكم في الشرق الأوسط مجموعة من المداخل الرئيسية مثل:قناة السويس،مضيق البوسفور و دردنيل،باب المندب،و مضيق هرمز؛
- تتميز المنطقة بالاتساع و العمق و من ثم فهي تتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب،و لها مقدرة على إمتصاص الضربات العسكرية حتى غير التقليدية؛
- تتميز هذه المنطقة بوفرة و تعدد المصادر الطبيعية و الثروات المعدنية و مصادر الطاقة هذا فضلا عن تنوع المناخ الذي يتميز بالاعتدال في أغلبه.[3]

و بذلك فإن الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط جعلته يمثل نقطة تماس إستراتيجي و ساحة تنافس دولي كبير بين العديد من القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية،ما جعلهما يدخلان في تنافس شديد حول منطقة الشرق الأوسط .

و قد شهدت منطقة الشرق الأوسط صراعا كبيرا خلال مرحلة الحرب الباردة نتيجة سياسة الإستقطاب التي إنتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي،و رغبة كل طرف في بسط نفوذه و تحقيق

[1] علاء طاهر، *العالم الإسلامي في ظل الاستراتيجية العالمية المعاصرة*(بيروت:مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1998)، ص.17.
[2] سمير امين و أخرون،*العولمة و النظام الدولي الجديد* (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2004)،ص.15.
[3] ممدوح محمود مصطفى منصور،*مرجع سابق*،ص.55.

مصالحه. و مع تطور الأحداث و سقوط الثنائية القطبية لم تزول الصراعات في الشرق الأوسط،بل إن معطيات و عوامل جديدة ظهرت أججت الخلافات ووصل التوتر إلى حد العودة إلى شكل من أشكال الحرب الباردة الجديدة،خاصة و أن روسيا لم تستسلم لمقاربة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،أو تسلم بها و الشرق الأوسط كان مكانا أساسيا لإرتدادات التجاذب أو تبادل المنافع و هو أيضا يشكل بؤرة توتر دائمة، كما أنه بقعة إستراتيجية في غاية الأهمية لكل اللاعبين على الساحة الدولية خاصة الو.م.أ و روسيا.[1]

وفقا للنظريات الإستراتيجية الحديثة يرى المفكر "**هاوسهوفر**" أحد رواد الفكر الجيوبوليتيك أن نفوذ الدول المتصارعة على السلطة العالمية،تنتهي إلى مناطق حساسة و هي مناطق الإحتكار الحقيقي بين نفوذ الدول الكبرى و في مثل هذه المناطق غالبا ما تبدأ المعارك السياسية و العسكرية[2]،و هو ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط و التي هي في دائرة النفوذ الأمريكي و الروسي.

الدلالة الأمريكية المبكرة على حيوية الموقع الجيوسياسي للشرق الأوسط قد ظهرت في تصريح أدلى به **الفريد ماهان** و الذي ترجع إليه التوصيفات الأولى لمنطقة الشرق الأوسط،و المقصود بالشرق الأوسط في الإصطلاح الجغرافي–السياسي الأمريكي أنه كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي 17.778 مليون كلم^2 موزعة كما يلي:الوطن العربي 13.923 مليون كلم^2،الدول الآسياوية :أفغانستان:652.090 كلم^2،إيران:162.190 كلم^2،تركيا:775.000 كلم^2، قبرص 9251 كلم^2، باكستان 796.100 كلم^2.[3]

يشكل الشرق الأوسط بالنسبة إلى الخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة وحدة جيوسياسية واضحة و إن تضمنت أكثر من منطقتين متميزتين هما جوار إسرائيل و الخليج النفطي و تختلف كل واحدة منهما من حيث وظيفتها الجيوسياسية.[4]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كرست الو.م.أ نفسها قائدة للمعسكر الغربي بالمعنى السياسي،و لقواه البحرية بالمعنى الجيوبوليتيكي،أما روسيا قائدة القوى البرية فقد إندرجت تحت عباءة الإتحاد السوفياتي لمواجهة القوى البحرية و زعيمتها الو.م.أ ليخوض قطبا الجيوبوليتيك الكوني صراع القرن العشرين الذي ربحته القوى البحرية ،كما ربحت صراع القرن19 من قبله،لكن التصورات الجيوبوليتيكية الجديدة لروسيا الإتحادية في الوقت الحالي تعتقد أن هزيمة القوى البرية لا تعدو أن تكون ظاهرة مؤقتة،تعود بعدها روسيا إلى

[1] ناصر زيدان،*دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال افريقيا من بطرس الإكبر حتى فلادمية بوتين*(لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)،ص.123.
[2] محمد رياض،*الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط*(بيروت:دار النهضة العربية،1979)،ص.102.
[3] محمد مراد،*مرجع سابق*،ص.245.
[4] سمير أمين آخرون،*مرجع سابق*،ص.15.

أداء رسالتها القارية،تلك التي تأخذ في الحسبان كل العوامل الجيوبوليتيكية التي أغفلتها تجربة روسيا القيصرية و الإتحاد السوفياتي السابق،لتحقق في النهاية إنتصارها الذي تراه حتميا على القوى البحرية.[1]

يشكل العامل الجغرافي مصدرا هاما من المصادر التي تدفع الدور الروسي في الشرق الأوسط إلى الأمام.فهناك شكل من أشكال التواصل الذي تعنيه مجموعة من العوامل المؤثرة في الحراك السياسي الروسي،عبر التاريخ وصولا إلى يومنا هذا،و من هذه العوامل:الممرات المائية،المعابر البرية،الإعتبارات الدينية إضافة إلى العامل الإقتصادي.

إن ما يحتويه الشرق الأوسط من أراضي و هضاب و بحار و ممرات مائية لها مدلولاتها و فيها الكثير من العناصر التي تعتبر مصدر جذب للإهتمامات السياسية لروسيا،سيما و أن شمالها متجمد معظم أيام السنة و يفتقد إلى الحركة و مشرقها بعيد و متعب،و غربها كان على الدوام مصدر الهموم و القلق و التهديد.[2]

تنطلق السياسة الروسية الجديدة من رؤيتها لأهمية القيمة الجغرافية و الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط،بإعتبارها تحتل مكان الصدارة في سلم الإهتمامات العالمية،و أنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المنطقة الإستراتيجية لما تمثله من قلب العالم،و فيها يتقرر مركز توازن القوى،و لكونها تمثل منصة إرتكاز و رافعة سياسية لأي دور محتمل لأي قوة أمريكية كانت أم روسية.[3]

المطلب الثاني:الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران بالنسبة روسيا و الو.م.أ

الفرع الاول: الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران بالنسبة روسيا

حتى تتحقق الأفكار المؤسسة للجيوبوليتيك الروسي الجديد على أرض الواقع،يجب أن تعمل روسيا على تكوين محاور جيوبوليتيكية جديدة منها محور موسكو–طهران.و الذي يحقق لروسيا–أكبر بلدان العالم مساحة و المفتقرة إلى منافذ بحرية على المياه الدافئة–التمدد و الوصول إلى الخليج العربي و هو هدف جيوبوليتكي ظلت و مازالت تسعى إلى تحقيقه،ووفقا لهذا التصور تحتل إيران مكانتها لدى موسكو بإعتبارها الشريك الوحيد لروسيا في منطقة الشرق الأوسط و الذي يسمح لها بالوصول إلى الخليج سياسيا.[4]

---

[1] مصطفى اللباد،**"الإبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي الإيراني"** ،متحصل عليه من الموقع: http://momayaza.maghrebworld.net/t11-topic،يوم:2014/07/05،على الساعة:16:22.

[2] محمد رياض، *الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط* ،***مرجع سابق***، ص ص.250-251.

[3] عبد الغني سلامة،***"السياسة الروسية في الشرق الأوسط"*** ،متحصل عليه من الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254815،يوم:2014/07/12،على الساعة:15:23.

[4] مصطفى اللباد، ***مرجع سابق***.

هذا التواصل الجغرافي الذي تتمتع به إيران يفرض تواصلا جيو سياسيا بين روسيا و إيران،بحيث تحاول موسكو الإستفادة من الموقع الإيراني في لعبة شد الحبل مع الو.م.أ كون إيران على عداء مع هذه الاخيرة و الوحيدة تقريبا التي تحدت علنا نظام القطب الواحد.

بالمقابل إستفادت إيران إلى أقصى الحدود من علاقاتها الجيوسياسية مع روسيا،لاسيما بعد أن أصبحت قوة إقليمية في الشرق الأوسط،فشكلت موسكو لها مظلة تحميها في مجلس الأمن على مدى سنوات عديدة و أيضا في تطوير ترسانتها العسكرية.[1]

مع وصول بوتين لفترة رئاسية ثانية نلحظ المساعي الروسية الواضحة لإستعادة دور القوة الدولية العظمى المنافسة للو.م.أ و قد لا يكون هذا مطلبا ملحا على المستوى العالمي،و لكنه كذلك بالفعل على مستوى الإقليم و جواره،و قد بدأت روسيا تفكر بتعزيز مكانتها في الشرق الأوسط ما دفعها لإعادة تقييم دور إيران الجيوبوليتيكي و تأثيرها المباشر في منطقة الشرق الأوسط،و قد أدى التواجد الإمريكي في أفغانستان منذ 2001 و في الخليج منذ 1991 عبر القواعد العسكرية المنتشرة في المنطقة إلى تزايد القلق روسيا و بالتالي بدأت روسيا في تكثيف المساعي لتطوير العلاقات مع دول أخرى بعيدا عن الو.م.أ فحاول بوتين تشكيل جبهة تعارض السياسة المتسلطة و التوسعية للو.م.أ تضم العديد من الدول على غرار الصين و إيران و الهند و البرازيل لإعادة خلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية لإنهاء سياسة القطب الواحد.[2]

تحاول روسيا العمل على إستغلال إيران في إطار خطة تتضمن إعترافا واقعيا بضعف موقع موسكو النسبي في منطقة الشرق الأوسط مقارنة مع موقف الو.م.أ.و بالتالي فإن روسيا لا تنظر إلى إيران كتهديد و لكن كشريك و حليف لتحدي القوة الأمريكية من خلال توسيع نفوذ روسيا الإقليمي و الدولي،و تهدف هذه الاستراتيجية أساسا إلى إيجاد عالم متعدد الاقطاب،حيث تحاول كل من روسيا و إيران إضعاف القوة الأمريكية و إضعاف الحلف الاطلسي،و تكوين تحالف مضاد يكون كثقل موازن للهيمنة الأمريكية من الارجح أن يضم روسيا،إيران،الهند ،الصين ،فنزويلا،سوريا و منظمات تعتبرها الدول الغربية إرهابية مثل حماس و حزب الله.[3]

إن روسيا التي تسعى لإستعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية قادرة على مواجهة التدخل الأمريكي المباشر في شؤون الدول المجاورة لها،تجد في إيران الدولة الاكثر أهمية من حيث موقعها

[1] ناصر زيدان،***مرجع سابق***،ص-ص 251-252.

[2] **"العلاقات الإيرانية – الروسية:التحديات و الفرص "**،متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/201310710612251555.htm،يوم:2014/07/02،الساعة:18:36.

[3] سعد الحمداني،***"العلاقات الروسية الإيرانية 2003-2010"***،متحصل عليه من الموقع:*www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50930*، يوم:2014/07/02،الساعة:18:36.

الإستراتيجي بين أغلى منطقتين بالنفط في العالم،و تشرف على مضيق باب المندب و على جزء كبير من الخليج العربي من جهة،و على حدود جمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز من جهة اخرى.

على الرغم من أن روسيا تدعم البرنامج النووي إلايراني،إلا أن هذا يبقى ضمن حدود معينة،فموسكو لا تحبذ بروز إيران كقوة نووية و هو ما يفسر تأييد روسيا لبعض العقوبات في مجلس الأمن و هو ما أثر قليلا في العلاقات الإيرانية–الروسية و التي إستعادت عافيتها بعد تأكيد موسكو إكمال مفاعل بوشهر و الذي تم إنجازه و إنطلاقه سنة 2010.

الفرع الثاني:الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران بالنسبة للو.م.أ

لم تقم علاقات دبلوماسية مباشر بين الو.م.أ و ايران منذ ان قطعت الاولى علاقاتها الدبلوماسية بين البلدين على إثر إحتجاز الرهائن الامريكيين في السفارة بطهران لمدة 444 يوما،و قضية الرهائن في لبنان.و العمليات التفجيرية ضد القوات الفرنسية و الأمريكية، و لم تقوم بتبادل السفراء حتى الوقت الحاضر و منذ تلك الفترة وواشنطن تلوح بتوجيه ضربة عسكرية لإيران على أساس أن هذه الدولة راعية للإرهاب الدولي.[1]

مع وصول رئيس جديد لإيران سنة 2013 متمثلا في الرئيس روحاني ذا التوجه الإصلاحي و الذي يعتبر أكثر تفتحا نحو الغرب،بدأت تبرز الرغبة الأمريكية في التقارب مع إيران و هو ما جسده دخول أمريكا في مفاوضات مباشرة مع طهران حول ملفها النووي في إطار مجموعة 5+1،و في ظل هذا التقارب النسبي بين الو.م.أ و إيران و تبادل التصريحات المعتدلة بين الطرفين خاصة إذا تم الإتفاق على رفع العقوبات الأمريكية عن طهران و التقدم أكثر في العلاقات بينهما،فإن الأمر ينبئ بتحجيم الدور السياسي لروسيا في المنطقة[2]،فسياسة التطويق التي تعتمدها الو.م.أ ضد روسيا عبر تواجدها في العديد من الأماكن كأفغانستان و العراق يمكن تعزيزها بعقد صفقة أمريكية مع إيران من أجل تحجيم النفوذ الروسي ووقف برنامجها النووي،و التعاون في إدارة النفوذ في العراق.

تتمثل أقوى أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في أسطولها البحري الممتد و المسيطر على المجاري المائية في العالم و كذلك بالسيطرة على أهم الدول الاستراتيجية حول روسيا ،لتعزيز موقفها المتفوق حاليا على الساحة العالمية ،و كذلك حراسة مسارات انابيب النفط و الغاز و مسارات الناقلات،لذا فإن إيران سوف

---

[1] Didier Billion L'Iran, plaque sensible des relations internationales, http://www.editions-dalloz.fr/l-iran-plaque-sensible-des-relations-internationales.html,in:11/07/2014,at:12:36.

[2] فيتالي نعومكين،"**الرئيس الإيراني الجديد و العلاقات مع روسيا**"،متحصل عليه من الموقع: http://www.alkhabar.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8% ، تاريخ الدخول: 2014/10/23، على الساعة:21:00

تمثل في القريب العاجل نقطة تماس هامة بين القطبين ،و لا يستبعد أن تقوم أمريكا بعقد صفقة مع إيران لعدم تحمل واشنطن إغلاق مضيق هرمز الإستراتيجي تحت أي ظرف من الظروف.[1]

على الرغم من أن التوقعات بمحادثات أمريكية–إيرانية جديدة قابلة للتحقق إلا أنها حسب العديد من الخبراء لن تسفر عن علاقات صداقة تمحو تاريخ طويل من العداء،و لكن التفاوض ذاته يعني إحتمال تراجع النفوذ الروسي و تزايد تأثير واشنطن المباشر على العديد من الملفات في المنطقة.[2]

المطلب الثالث:الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا بالنسبة للو.م.أ و روسيا

الفرع الأول:الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا بالنسبة للو.م.أ

إلى جانب إيران و مالها من أهمية جيوبوليتيكة للقوى المتنافسة،نجد أن تركيا أيضا لها موقع مركزي في الإستراتيجية الأمريكية ليس للإعتبارات الأيديولوجية بل للإعتبارات الجيوبوليتيكية،و مرد ذلك أن الرقعة الجغرافية التي تنهض عليها تركيا كانت و مازالت لب منطقة الأوراسيا و مركز دائرتها.و تعتبر القوة البحرية الحالية (الو.م.أ) المنطقة أساسا لسيطرتها الكونية،بسبب أنها تحبس و تحاصر القوة البرية (روسيا) و تمنعها من الوصول إلى البحار المفتوحة.

تطل تركيا على نحو متميز على الممرات البحرية في البوسفور و الدردنيل كما تفصل روسيا عن البحر الأسود و تمنعها من الوصول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة و كأنها شريحة جغرافية هابطة من السماء بين البحرين الأسود و الأبيض،الأمر الذي يجعلها في قلب أهم المواقع البحرية في العالم على الإطلاق.[3]

و قد إتسمت علاقات تركيا مع الو.م.أ بشئ من الثبات إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومناهذا،فقد إستفادت الو.م.أ من موقع تركيا الجغرافي المهم،لذلك بقيت المصالح و التوجهات العالمية للو.م.أ هي القوة المحركة للسياسة الأمريكية تجاه تركيا تحديدا ،و لم تكن تركيا في نظر الأمريكيين و ضمن المخطط الإستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد إنتهاء الحرب الباردة إلا إحدى أدوات إحتواء و محاصرة روسيا و إيران و الإلتفاف حولهما في عملية إيصال الكميات الكبيرة من ثروات آسيا الوسطى.

تمثل تركيا إحدى المفاتيح المهمة لفهم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط،و ذلك ليس فقط بسبب البعد الجيوبوليتيكي لتركيا و الذي أعطاها ميزة تنافسية عالمية ،و إنما أيضا بسبب قدرة تركيا على

---

[1] "**حرب القواعد و النفوذ الأمريكية الروسية** "،متحصل عليه من الموقع:
http://www.arab-center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=148:zawawi-1&catid=41:analysis-articles&Itemid=79،في:2014/07/19،الساعة:23:33.

[2] فيتالي نعومكين،***مرجع سابق***.

[3] عبد الفتاح ابراهيم،***على طريق الهند بغداد***،(دار الشؤون الثقافية العامة ،2004)،ص..107.

تقديم نفسها للو.م.أ بإعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الإعتماد عليه،لذا فقد دخلت أنقرة في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب و الو.م.أ بشكل جعلها بمثابة (حجر الزاوية) في أي سياسة أمريكية في المنطقة.

تنظر الو.م.أ لتركيا بإعتبارها فضاء إستراتيجي مهم في المنطقة الممتدة من أوربا حتى القوقاز ،مرورا بالبلقان و الشرق الأوسط،و قد حرصت الو.م.أ طيلة نصف قرن على توطيد علاقاتها بأنقرة و دعمها عسكريا و إقتصاديا خاصة في ظل وجود قاعدة عسكرية أمريكية في تركيا و هي قاعدة "أنجرليك"التي إعتمدت عليها الو.م.أ في حروبها السابقة (العراق–افغانستان) و لا زالت تعتمد عليها في تقديم الدعم اللوجيستي لقواتها المرابطة في افغانستان.[1]

و قد تم إستخدام قاعدة (إنجرليك) العسكرية الجوية مرات عديدة لفرض حظر الطيران على شمال العراق و القيام بقصفه أحيانا،و لا تزال الو.م.أ تحتفظ بنحو 1500 جندي في تلك القاعدة بالإضافة إلى تنصيب العديد من الرادارات و صواريخ باترويت،و هذا يدخل في عقيدة الو.م.أ العسكرية التي تقوم على القواعد العسكرية المنتشرة حول العالم بهدف احتواء النفوذ الروسي و استمرار الهيمنة الأمريكية خاصة في البحار الأساسية مثل البحر المتوسط و الخليج العربي و البحر الأسود.[2]

إذا كانت العلاقات الأمريكية–التركية قد شهدت توترا طيلة فترتي الرئيس بوش الإبن،إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية الجديدة من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الإختلاف معه[3]،حيث رأى الكثير من الخبراء أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و القوقاز و ذلك إنطلاقا من عدة إعتبارات أهمها:

- أن تركيا تعد ممرا إحتياطيا لإمدادت النفط و الغاز من دول آسيا الوسطى لأوربا عبر خط (باكو–تفليس–جيهان) و ذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوركرانيا؛
- موقعها الإستراتيجي كممر بحري و ملاحي يخترق البحر الاسود و بحر قزوين و البحر المتوسط؛[4]

إذا الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا هو التأثير الدائم على العلاقات الروسية–التركية فالو.م.أ تسعى على الدوام لزرع العقبات في سبيل عدم حصول تقارب أو تفاهم استراتيجي روسي–تركي قد يقوض مساعيها للهيمنة على الشرق الأوسط و آسيا الوسطى و القوقاز.و هذا يدخل في سياسة

---

[1] ريز لطيف صادق،"**العلاقات الأمريكية –التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية(2003-2011)**"،*مذكرة ماجستير*،كلية الإداب و العلوم الإنسانية،قسم العلوم السياسية جامعة غزة،2011،ص-ص 87-88.

[2] **"حرب القواعد و النفوذ الامريكي-الروسي"،*مرجع سابق*.**

[3] خليل العناني،"**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي:رؤية مستقبلية**" *شؤون عربية*،العدد.123،(خريف 2005)، ص.156.

[4] ريز لطيف صادق،***مرجع سابق***،ص.95.

الإحتواء الجديد لروسيا و الحيلولة دون أن تصل علاقاتها ببلدان المياه الدافئة خاصة مع تركيا التي تشكل محورا من محاور العلاقات الدولية.[1]

الفرع الثاني:الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا بالنسبة لروسيا

لا يتشابه تأثير التواصل الجغرافي بين روسيا و تركيا،مع تأثير مثيله بين روسيا و إيران رغم و جود تقاطع في بعض المقاربات،و عمر العلاقات بين روسيا و تركيا يعود إلى أكثر من خمسة قرون غلب على معظمها نمط التنافس و الحروب.[2]

فقد إحتلت تركيا بمالها من مضائق إستراتيجية دورا رئيسيا في السياسية الروسية منذ القدم،فقد دأبت هذه الأخيرة على شن حروب ضد الباب العالي طيلة ثلاثة قرون لإسترجاع أقاليمها في الجنوب و شق منفذ إلى البحر الأبيض المتوسط عن طريق المضائق[3]،غير أن الذي يحصل اليوم و خاصة في السنوات العشر الأخيرة من تقارب و تعاون حذر متبادل لا يصل أبدا إلى الخلاف.[4]

و تسعى روسيا بكل جهودها للإستفادة من العلاقات الجيوسياسية مع تركيا و نسيان الماضي، نظرا لأهمية الموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة لروسيا،فهي ممر إجباري إلى المياه الدافئة كما أنها أصبحت ممرا بريا للصادرات الروسية،لاسيما من الغاز ،بحيث أن 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية.[5]

و قد أشار"ليونيد إيفانوف" نائب رئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية في روسيا ،بأن بلاده حاليا تحررت من ضعفها الاقتصادي و بدأت في إستعادة قوتها ،و من ثم بدأت تعلن صراحة مواجهتها للهيمنة الأمريكية المطلقة،و أن أحد ملامح إستراتيجية الدفاع الروسية هي الإهتمام الشديد بتشكيل شبكة من الحلفاء و الأصدقاء.لذلك فإن سياسة روسيا الخارجية ترتكز على محاولة عدم الإختلاف الجاد مع الغرب،و إقامة علاقات تحالف و صداقة مع دول الشرق الأوسط خاصة تركيا.[6]

و في مسعى لمأسسة العلاقات بين روسيا و تركيا،إتفق قادة البلدين على تأسيس مجلس التعاون التركي–الروسي في ماي 2010 خلال زيارة الرئيس السابق ميدفيدف لتركيا،و بناءا عليه أصبحت روسيا واحدة من أكبر شركاء تركيا التجاريين بحجم تبادل تجاري وصل إلى 26 مليار دولار سنة 2012،و لكن ميزان التبادل التجاري يميل لصالح روسيا،نظرا لأنها المصدر الاول للغاز إلى تركيا، و قد صرح وزير الطاقة

---

[1] "حرب القواعد و النفوذ الأمريكي-الروسي"،***مرجع سابق.***
[2] ناصر زيدان،***مرجع سابق***،ص.254.
[3] عمار جفال،***التغير و الإستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي***(الجزائر:مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية،2008)،ص.32.
[4] ناصر زيدان،***مرجع سابق***،ص.254.
[5] المرجع نفسه ،ص.255.
[6] أكرم محسن كساب،"**الابعاد الإقليمية و الدولية للعلاقات الروسية-السورية 2000-2012**"،*رسالة ماجستير*،كلية الإداب و العلوم السياسية ،جامعة غزة،2013-2014..57.

التركي مؤخرا بأن ربع إنتاج تركيا من الكهرباء يعتمد على واردات الغاز الطبيعي الروسية،و في لقائهما بإسطنبول أعاد لافرورف و داوود أوغلو من جديد التأكيد على رغبة البلدين في رفع مستوى التبادل التجاري بينهما إلى 100 مليار دولار خلال العامين القادمين،و كان البلدان قد اتفقا مسبقا على أن تبني روسيا أول محطة تركية نووية لتوليد الطاقة على الساحل التركي شرق المتوسط،بإستثمار بلغ 20 مليار دولار[1]،و قد تم توقيع إتفاقيات جديدة على إنشاء مجمع للحديد و الصلب و مجمع لبناء السفن العملاقة من قبل الشركات الروسية في تركيا.[2]

تعمل روسيا جاهدة على منع الو.م.أ من تعديل معاهدة (منترو) لعبور المضائق التركية(البوسفور و الدردنيل)،كما أكدت على أن لدى الطرفين الروسي و التركي نظرة مشتركة لإقامة منظمة تعاون بإسم إتحاد أوراسيا بعيدا عن الو.م.أ و الإتحاد الاوربي.[3]

و تلقى سياسة حكومة "حزب العدالة و التنمية" الحالية إرتياحا عند المسؤولين الروس لأنها تصرفت بحكمة في ملفين تحكمهما الجغرافيا السياسية:

الأول:عندما وقعت أنقرة إتفاقية مع موسكو تسمح بموجبها بمد خط لنقل النفط و الغاز "السيل الجنوبي" عبر أراضيها و مياهها الإقليمية في البحر الأسود لنقل الانتاج الروسي إلى وسط و جنوب أوربا،و ذلك في مواجهة خط"نابكو" الذي تقيمه الو.م.أ و دول أوربية عبر الأراضي التركية.

الثاني:عندما رفضت السلطات التركية إعطاء إذن للسفن الحربية الأمريكية لنقل مساعدات إلى جورجيا أثناء الأزمة الروسية–الجورجية سنة 2008.[4]

هذا الإنتعاش المتزايد في العلاقات الإقتصادية و السياسية بين تركيا و روسيا لا يقابله بالضرورة توافق سياسي موازي تجاه بعض القضايا الإقليمية المشتركة خاصة في الملف السوري،حيث أصبحت سوريا تحتل موقعا متقدما في مباحثات مسؤولي البلدين،و قد عبرت روسيا على لسان وزير خارجيتها عن مواقف مناهضة للسياسة التركية اتجاه سوريا.

مهما كان الأمر،فالواضح حتى الآن أن تركيا و روسيا تعرفان حجم الخلافات بينهما و تقدران ضرورة معالجة هذه الخلافات بالتهميش و البحث عن أرضية توافق بدون أن تؤثر على تطوير علاقاتهما

[1] ***"تركيا و روسيا:تقارب اقتصادي و تباعد سياسي"***،متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/04/201343093328393480.htm،في:2014/06/9،على الساعة:09:32.
[2] ناصر زيدان،***مرجع سابق***،ص.255.
[3] أكرم محسن كساب،***مرجع سابق***،ص ص.58-59.
[4] ناصر زيدان،***مرجع سابق***،ص.256.

الإقتصادية و الدبلوماسية،فالبراغماتية و المصلحة العليا لروسيا تكمن في إيجاد قدر من التوازن في العلاقة مع تركيا حتى في ظل توتر العلاقات التركية–السورية.[1]

المطلب الرابع:الأهمية الجيوبوليتيكية للدول العربية بالنسبة للو.م.أ و روسيا

بالإضافة إلى الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران و تركيا بالنسبة للو.م.أ و روسيا،نجد أن الدول العربية الشرق أوسطية هي الأخرى تمتلك مفاتيح أساسية في التنافس الجيوبوليتيكي الأمريكي الروسي،فالدول العربية تطل على المضائق المتحكمة في السلسة البحرية الأهم في العالم المتجة من الشرق الأوسط شرقا إلى أوربا الغربية غربا،أي في مضائق هرمز ،باب المندب،و قناة السويس،و تشكل هذه المضائق عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي،و تأسيسا على ذلك لا يمكن حصر أهمية الدول العربية في النفط و الغاز فقط بل إن جغرافيتها السياسية لا تقل عن الأهمية الجيوبوليتيكية لكل من إيران و تركيا .[2]

العالم العربي في جزئه الشرقي له أهمية جيوبوليتيكية كبيرة ضمن منطقة الشرق الأوسط،فهو يحتل موقعا جغرافيا متميزا يقع في ملتقى قارات ثلاث من قارات العالم و يتحكم في الطرق التجارية العالمية برا،و بحرا و جوا،مما جعل الدول العربية موضوعا للتنافس بين القوى الكبرى.[3]

الفرع الأول:الأهمية الجيوبوليتيكية للدول العربية بالنسبة للو.م.أ

دخلت الو.م.أ في سعيها لإحكام السيطرة على الشرق الأوسط في تعاون وثيق مع بلدان إقليمية في المنطقة كمصر و السعودية و دول الخليج و الأردن بالإضافة إلى إسرائيل،و في هذا النشاط الذي ما فتئ يعبر عن نفسه في قضايا شتى،يؤكد أن هذا الشرق هو الرئة التي تتزود منها بما يلزم من الطاقة و التواجد العسكري الدئم لمواجهة عناء التنافس الدولي،فالو.م.أ تسعى إلى بناء نظام اقليمي جديد انطلاقا من رؤية جيوسياسية غير تقليدية تتميز بالتواجد العسكري المباشر في دول عربية شتى بحيث يهدف هذا النظام الإقليمي الجديد إلى إعادة تشكيل نظام الأمن الدولي بما يخدم المصالح الأمريكية و يحاول كذلك تحييد القوى المنافسة للو.م.أ التي تعود اصولها إلى ما قبل انتهاء الحرب الباردة حين وضعت الو.م.أ خطوطا حمراء عن بعض مناطق التنافس الدولي بينها و بين السوفيات.[4]

---

[1] أكرم محسن كساب،*مرجع سابق*،ص 59.
[2] مصطفى اللباد،*مرجع سابق*.
[3] ناصيف يوسف حتي،**التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاساته على النظام الإقليمي العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،،1999)،ص.158.
[4] سمير امين ،*مرجع سابق*،ص.15.

إستهدفت السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط الدول العربية على وجه الخصوص،خلال المراحل السابقة للإبقاء على الميزان الإستراتيجي الدولي في المنطقة في وضع يميل لصالحها،و الحيلولة دون ميله لصالح قوة أخرى و عملت على تحقيق ذلك عبر:

- إعادة رسم الملامح و الخصائص السياسية في دول المنطقة كي تصبح أكثر ديمقراطية و إنفتاحا،بإعتبار أن ذلك يشكل ضمانة أمريكية هامة لعدم تكرار أحداث سبتمبر،كذلك الحيولة دون ظهور أي تيارات أو قوى سياسية منأوئة للو.م.أ بما قد يؤدي إلى دخول قوة منافسة.[1]
- دعم التواجد العسكري الامريكي بصورة شبه مطلقة في المنطقة،و محاصرة النوفذ الروسي و الحيولة دون إنتشاره و العمل على تقليصه و تصفيته.
- إستقطاب دول المنطقة إتجاه الو.م.أ بهدف دعم النفوذ الامريكي و تقليص نفوذ الدول الاخرى و ذلك عبر دعم الانظمة السياسية ذات العلاقة الوثيقة مع واشنطن.[2]

لقد شكل التورط العسكري الأمريكي المباشر في أفغانستان و العراق عبئا كبيرا على فاعلية دورها الجيوبوليتيكي في المنطقة و العالم و بدت الإدارة الأمريكية كما لو أنها غارقة في تفاصيل مشهد سياسي لا يمكن ضبطه،و هو ما أدى إلى تغير في التخطيط الإستراتيجي الأمريكي بصورة تساعدها على إعادة تنظيم المنطقة بشكل يسمح لها بإستعادة دورها الفعال على عدة مستويات،و قد بدأت تتضح معالمه في سياق ما يعرف بثورات الربي العربي و التي تضمنت تحولات سياسية كبيرة في المنطقة العربية مع نهاية عام 2010، فقد شكلت الثورات العربية نقطة تحول مفصلية في تاريخ المنطقة العربية الحديث،حيث لم يكن من المتوقع على الإطلاق حدوث خمس ثورات في وقت شبه متزامن،و في دول كان ينظر إليها على أنها شبه عصية على التغير السياسي الجذري نظرا للطبيعة الشمولية لتلك الأنظمة.[3]

عندما إجتاحت التظاهرات الشعبية أنحاء الوطن العربي عام 2011،كان العديد من صناع القرار و المحللون الأمريكيون يأملون أن تكون هذه الحركات بداية لحقبة جديدة في المنطقة ،فقد وصف الرئيس الأمريكي باراك أوباما الإنتفاضات بأنها "فرصة تاريخية للو.م.أ"،[4] فبالنسبة للو.م.أ تعتبر أن إرهاصات الثورات العربية تنسجم مع الأهداف العليا لأمركة العالم على أساس أن البنى الإقليمية أصبحت لا تساعد على القيام بالوظيفة المطلوبة أمريكيا مما يستوجب إخراجها من دائرة الفعل بتدميرها و إدخال مقدراتها في عملية نزف

[1] خليل العناني،**مرجع سابق**،ص.69.
[2] احمد سليم حسين زعرب،"**التغيرات السياسية الإقليمية و انعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط،2003-2012**"،*مذكرة ماجستير*،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية،قسم العلوم السياسية،جامعة الازهر،2013،ص.47.
[3] خالد بن نايف الهباس،"**المشهد السياسي العربي للعام المقبل**"،جريدة الحياة،2012/1/5،ص10.
[4] Seth G Jones,"**The Mirage of The Arab Spring Deal with The region you have not region you want**", *foreign policy*(january-february 2013),p.04.

مفتوحة بما يترتب عليه بث "الفوضى" كخيار بديل عن الإستقرار الذي لا يتسق مع ديناميات الخطط الأمريكية المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية.[1]

و تأكيدا على وجود دور أمريكي في هذه الثورات فقد نشر مركز بترسبورغ لدراسات الشرق الأدنى المعاصر في 21 مارس 2011 تقريرا حول الدور الأمريكي في الثورات العربية و الذي تحدث أن هناك مجموعات أمريكية ساعدت على تغذية الإنتفاضات العربية من خلال برامج التديب و التمويل و الرعاية التي قدمتها للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية،بالإضافة الى تعبئة الإحتجاجات من خلال شبكات التواصل الإجتماعي،كما أن روسيا إعتبرت الحراك العربي منذ بدايته نتاجا مباشرا للمبادرة الشرق أوسطية التي أشرفت على 250 برنامجا منذ عام 2001 تحت إدارة الخارجية الأمريكية،خضع من خلاله المئات من المواطنين العرب للتدريب و التعبئة السياسية.[2]

ما يحدث اليوم في المنطقة حسب رأي العديد من الباحثين ليس ببعيد عن مضامين مشروع الشرق الأوسط الكبير ،فالتطبيق العملي لخطة الشرق الأوسط الكبير بإعتباره وصفة علاجية لبلدان المنطقة و أداة لتنفيذ سيناريو الفوضى الخلاقة،يمثل كذلك الصيغة الإستعمارية الجديدة التي ستكمل عملية التفتيت التي بدأها الإستعمار القديم،فزيادة على العمل العسكري المباشر (أفغانستان-العراق)،شكلت الفوضى الخلاقة أحد أعمدة التدخل الخفي للو.م.أ لرسم الخريطة الجديدة للمنطقة بعيدة عن أي منافس خارجي.

القضية الأخرى التي تستقطب السياسة الخارجية الأمريكية بشكل كبير هي قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،فقد أسفر الواقع الجديد الذي تمر به القضية الفلسطينية عن تعثر واضح لعملية السلام و عجز إدارة أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية على حكومة نتنياهو،و رغم إعلانها سنة 2010 عن إيقاف جهودها لإقناع إسرائيل بالموافقة على تجميد الإستيطان في الأراضي الفلسطينية.[3]إلا أنها في جوان 2013 أعلنت الإدارة الأمريكية عن إعادة المحادثات السياسية بين الفلسطينيين و الإسرائيليين.

حولت الو.م.أ التسوية إلى عملية تسير وفق الإيقاعات التي تتلاءم مع الشروط الإسرائيلية و تأثرت بطموحاتها التوسعية و المؤجلة للحل النهائي مع إعتماد منهج "إدارة الصراع" بدلا من منهج "حل الصراع"[4] حيث تحرص الو.م.أ على عدم فقدان حليف جيوبوليتيكي مهم كإسرائيل و التي تمثل قاعدة عسكرية أمريكية

---

[1] Elizabeth Kier and Ronald Krebs,"In ***war ‘s Wake:International Conflict and The fate of liberal Democracy***",New York:Cambridge University Press,2010,pp.17-18.

[2] عصام عبد الشافي،"**تراجع الدور إلامريكي في البيئة إلاستراتيجية الجديدة**"،السياسة الدولية،العدد 186،اكتوبر 2011،ص.90.

[3] بشارة نصار شربل،"***دور روسي في المفوضات بين الواقع و الاوهام***"،متحصل عليه من الموقع: http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/ featuredTopicsPag ،يوم:2014/7/1،الساعة:12:36.

[4] محسن صالح،"***الموقف إلامريكي من القضية الفلسطينية***"،متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/2/7/%D8% D9% %8A%D8%A9،يوم:2014/10/30،الساعة:14:33.

متقدمة في الوطن العربي في الفكر الإستراتيجي الإمريكي بإستعمالها لحماية آبار النفط في الحالات الطارئة و جسرها الإستراتيجي الرابط بين المنطقتين الإفريقية و الآسيوية و قوة محلية لتأديب الأنظمة الرافضة للهيمنة الأمريكية.[1]

تسعى الو.م.أ من خلال خططها في إدارة هذا الصراع عبر ترتيب الأوضاع في الوطن العربي لخدمة الإستراتيجية الأمريكية الإقليمية القائمة على ثوابت أن إسرائيل هي حجر الزاوية في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية و الهيمنة على نفط المنطقة و دعم الأنظمة السياسية الموالية أو ذات العلاقة الجيدة معها و إعادة بناء النظم الأخرى بما يخدم المصالح الأمريكية و تأمين خطوط الملاحة و التجارة الدولية كمضيق هرمز بما يضمن تدفق النفط و البضائع بشكل آمن،بما يخدم المتطلبات الإقتصادية للمنظومة الغربية مع الإستمرار في التفرد بالمنطقة ومنع أي قوة كبرى من المنافسة على النفوذ.[2]

على الرغم من الإجماع على الدور الحاسم الذي يمكن الو.م.أ أن تؤديه في الدفع نحو تسوية مرحلية أو نهائية للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ،إلا أن هناك إجماع مماثلا عن العجز الذي تبديه واشنطن إزاء الموضوع و ذلك بسبب ميلها تجاه طرف واحد و هو الطرف الإسرائيلي،فمسألة أمن إسرائيل تحظى بتركيز خاص من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة ذلك لأن الإحتياطات الأمنية تأخذ بعدا واضحا في أي مبادرة أمريكية للتسوية في الشرق الأوسط في مختلف مبادراتها منذ روجرز حتى أوباما و يتضح أن الو.م.أ تشدد في الدفاع عن أمن إسرائيل عبر طرح مجموعة من الترتيبات الأمنية التي من شأنها الإبقاء الفعلي على الهيمنة الإسرائيلية[3]،فالإلتزام بأمن إسرائيل هو الأصل في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموما و المنطقة العربية على وجه الخصوص.

ما يستنتج من كل ذلك أن الإدارة الأمريكية تعتقد بأن المناخات السائدة في المنطقة العربية،و لاسيما في مصر و سوريا و لبنان و العراق،هي بمنزلة الفرصة السانحة لحلحلة الصراع العربي–الإسرائيلي بأي شكل،و لاسيما أنها تبحث عن طريقة أخرى أكثر حيوية لمصالحها و لأمنها القومي، و لعل المتابعة المباشرة للمفاوضات من قبل وزير الخارجية الأمريكية جون كيري و وجود مبعوث أمريكي مشارك فيها كطرف ثالث و هو مارتن اندك،لدليل على الإهتمام الكبير الذي توليه إدارة أوباما لهذه القضية.[4]

---

[1] عمار بن سلطان،"**تاثير المصالح الأمريكية على تسوية الصراع العربي الإسرائيليّ**"،*مجلة العلوم السياسية و العلاقات الدولية*،جامعة الجزائر،عدد 1،1994،ص-ص 61-62.

[2] محس صالح،***مرجع سابق***.

[3] فواز جرجس،"***أوباما و العالم العربي الإسلامي***"،متحصل عليه من الموقع:http://www.alyaum.com/article/4005882، في يوم:2014/06/11،الساعة:11:30.

[4] ماجد كيالي،"***الدلالات السياسية لاستئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية:البحث في تسوية مؤقتة أخرى***"،مجلة المستقبل العربي،متحصل عليه من الموقع:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_417_majadkyali.pdf،يوم:2014/07/11/الساعة:18:22.

الفرع الثاني:الأهمية الجيوبوليتيكية للدول العربية بالنسبة لروسيا

تحتل الدول العربية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط مكانة بارزة في الإستراتيجية الروسية و ذلك بالنظر إلى عدة عوامل أبرزها العامل الجيوبوليتيكي،إذ تكتسب المنطقة العربية أهميتها الجيوبوليتيكية من عدة مزايا بالنسبة لروسيا تتمثل في:

1- لا يفصلها عن أوربا إلا البحر المتوسط؛

2- كون المنطقة العربية أحد الثوابت في السياسة الإنجليزية قديما و الأمريكية في الوقت الحاضر؛

3- غنى الوطن العربي بالنفط؛

4- وجود القنوات و المعابر المائية الهامة في المنطقة العربية:قناة السويس،مضيق هرمز،مضيق باب المندب.[1]

يرى الروس أن المنطقة العربية،منطقة مجاورة و جارة تقع على أطراف أوراسيا ،و هي مع أوربا السلافية (البلقان) منطقتان مهمتان لروسيا،و لهما الأولوية في السياسة الخارجية لموسكو منذ القدم و قد ساهمت مجموعة من العوامل على تحقيق تواصل له أبعاد متعددة بين روسيا و العرب،و لعلى أبرز هذه العوامل كون ملايين من أبناء روسيا يدينون بالإسلام.[2]

هناك العديد من العوامل التي تدفع روسيا نحو تعزيز علاقتها مع المنطقة الشرقية من العالم العربي من أبرزها العامل الجغرافي فروسيا تتعامل مع العالم العربي ككيان إقليمي قريب من حدودها الجنوبية لذلك تسعى إلى تأمين حدودها الجنوبية و منع أي صراعات في المنطقة قد يكون لها آثار سلبية على أمنها القومي،لاسيما أنها تنظر إلى منطقة آسيا الوسطى و المنطقة العربية على أنهما أصبحتا الآن مشتركتين في تكوين ما يطلق عليه القادة الروس اسم "الفضاء الإسلامي الموحد"،لذلك تخشى روسيا إمكانية إندلاع صراعات إقليمية متصاعدة،تنعكس على نطاق واسع و تمس المصالح السياسية و الإقتصادية و العسكرية الروسية.[3]

قبل دخول روسيا إلى قلب الشرق الأوسط الملتهب،كان على روسيا الولوج إلى المنطقة العربية عبر سوريا البوابة الشمالية للمشرق العربي،و مفتاح الإستقرار فيه،و عبر تركيا الجسر الواصل بين الشرق و الغرب،و عبر إيران البوابة الشرقية للمنطقة العربية،و هذه المنطقة التي تجسدها ثلاث دوائر جغرافية متجاورة،تزداد أهميتها مع الوجود الأمريكي في قلبها و أطرافها(منطقة الخليج–أفغانستان) دون أن نغفل وجود

---

[1] محمد احمد عقلة المومني،***السيطرة على العالم***(عمان:عالم الكتاب الحديث،2010)،ص.151.

[2] ناصر زيدان،***مرجع سابق***،ص ص.256-257.

[3] احمد سليم حسين زعرب،***مرجع سابق***،ص ص.49-50.

إسرائيل ،و في هذا الصدد تنطلق روسيا في توجهاتها السياسية في المنطقة من معايير و محددات عديدة،منها وجود جالية روسية كبيرة و مؤثرة في إسرائيل ،و بإعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن،و جزءا من الرباعية الدولية،فضلا على أن العلاقات الروسية العربية لم تتضمن حروبا أو صراعات في التاريخ كما لا توجد أي إشكاليات في هذه العلاقة في الوقت الحاضر.[1]

تحاول روسيا أن تتبع مجموعة من الأساليب و التي لا تعني بالضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية لإستعادة نفوذها في المنطقة عبر تحرك بطئ منها لمزاحمة الو.م.أ تدريجيا و إنهاكها إستراتيجيا لحين توفر الفرصة المناسبة للعودة بقوة إلى المنطقة و الوسيلة التي تعتمد عليها روسيا إلى جانب عدة وسائل أخرى هي إستغلال الموقع الجغرافي و الحضاري للمنطقة و قربها من دول آسيا الوسطى و دور المتغير الديني في هذه العلاقة و من ثم إستخدام روسيا لعامل التعاون في مسائل حوار الأديان و مكافحة الإرهاب و التقرب أكثر من المجتمعات الإسلامية في المنطقة خصوصا بعد أن تقدمت بطلب للإنضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي و إستغلال موقفها المؤيد للمواقف العربية لاسيما في مجال القضية الفلسطينية طوال المدة السابقة.

في موضوع المياه الدافئة و على وجه الخصوص المنافذ على البحر الأبيض المتوسط ،فإن روسيا تعتبر كما كانت دائما أن أمن الممرات المائية من الركائز الإستراتيجية في سياستها الخارجية،و هي تنسج معظم سياستها في الشرق الأوسط و محيط البحر الأسود وفقا لهذه الإعتبارات،فأكثر من 50 % من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر هذه المياه.[2] و بالتالي فقد قررت روسيا تطوير مرفأ طرطوس في سوريا ،حيث توجد قاعدة عسكرية لها بهدف المساهمة في تأمين الملاحة البحرية في ميناء عدن و سواحل الصومال و ترافق ذلك مع تعديل القوانين لتسمح بتحريك الأسطول الروسي في الخارج لحماية مصالحها العليا.[3]

و في ظل ما تشهده المنطقة العربية تحت ما يسمى الربيع العربي،فإن الموقف الروسي من هذه التحولات كان براجماتيا بإمتياز ،و خلافا للعهد السوفياتي،الذي كانت فيه موسكو الداعم الرئيسي لكل الثورات الشعبية و حركات التحرر الوطني في العالم،لم تعلن روسيا تأييدا صريحا للثورة في أي بلد عربي،فقد إلتزمت موسكو الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها و وضوح الصورة كما حدث في تونس و مصر ،أو وقفت موقف الحياد أو المتابع المتأني كما في حالة اليمن و البحرين،في حين أبدت مواقف مؤيدة للسلطة الحاكمة في ليبيا و سوريا،لكن موسكو حرصت في ذات الوقت على إبقاء قنوات إتصال مفتوحة مع كل الأطراف،في محاولة منها لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن،و التأكيد الدائم على نزاهة مواقفها،و حرصها على الإستقرار الداخلي

---
[1] عبد الغني سلامة،***مرجع سابق***،ص.176.
[2] نصار زيدان،***مرجع سابق***،ص.267.
[3] المرجع نفسه،ص.271.

و الإقليمي للدول العربية،و ذلك بهدف الإبقاء على علاقاتها بالدول محل الثورات بغض النظر عن الطرف الذي يسيطر على السلطة و يكون له الغلبة في النهاية.[1]

مع إشتداد أحداث الربيع العربي زادت خشية روسيا من إنتقال عدوى الإضطرابات إلى أراضيها،خاصة إلى الجمهوريات الإسلامية في تترستان و بشكيريا فضلا عن القوقاز،بسبب تشابه الدوافع في الداخل الروسي مع واقع التجربة العربية لذلك عملت روسيا إعلاميا في محاولة إعتبار ما يحدث بأنه عمل إنقلابي و صراع بين مؤيدين و معارضين للرؤساء العرب.

ترى روسيا أن "السياق" الذي إندلعت فيه الثورات العربية يعبر بوضوح عن أزمة النظام العالمي و المخططات الأمريكية لبرامج نشر الديمقراطية مع جهل بمعطيات هذه الشعوب الإجتماعية و الإقتصادية،لهذا تتحرك روسيا تجاه الثورات العربية بحذر أخذة في الإعتبار رغبتها في تحقيق التوازن مع الو.م.أ و محاولة عدم فقدان شركائهم التقليدين كسوريا أو محاولة كسب حلفاء جدد مثل مصر.[2]

في ظل هذا الواقع المتغير تسعى روسيا إلى محاولة صياغة كتلة من الدول المؤيدة تكون ذخرا إستراتيجيا لها مع إفتراض أن يظل القاسم المشترك في الشرق الأوسط في المستقبل هو معاداة الغرب،و لهذا يبدو أن الإتجاه الذي تفضله روسيا سيكون محاولة إنشاء محادثات مع جميع الأطراف في المنطقة تسعى روسيا من خلاله إلى إستعادة دورها التقليدي،و هو دور الوسيط الرابط بين المعسكرات و بين اللاعبين الإقليميين،حيث تعمل روسيا على حماية سوريا في مجلس الأمن و دعمها ميدانيا و في نفس الوقت العمل على محاولة الربط بين المتمردين و نظام الأسد،و هناك قناة حيوية أخرى و هي إحياء مسيرة السلام بين إسرائيل و فلسطين مع مشاركتها الفاعلة إن أمكن.[3]

فعدم قدرة الإدارة الأمريكية على إيجاد حل لهذا الصراع رغم مساعيها الدبلوماسية الكبيرة ،هو ما دفع روسيا إلى تأدية دور أكثر فاعلية و أهمية في معالجة هذا الصراع من خلال التحركات الدبلوماسية الروسية و المؤتمرات التي تشرف عليها مراكز دراسات و أبحاث روسية مهتمة بالشرق الأوسط مما يدل على أن روسيا متعطشة إلى لعب دور أساسي في حل الصراع،و ترى أن موقعها كقوة كبرى و عضو دائم في مجلس الأمن و شريك في "الرباعية" يؤهلها لنشاط أوسع و يعفيها من الدور المساعد للجهود الأمريكية ،و تنطلق روسيا في رغبتها لتحقيق ذلك من إعتقاد راسخ بأن روسيا وريثة الإتحاد السوفياتي تملك من أوراق الضغط

---

[1] عبد الغني سلامة،***مرجع سابق***.

[2] عاطف معتمد عبد الحميد، ***"روسيا و العرب..أوان البراغماتية و نهاية الإيديولوجيا"*** ،متحصل عليه من الموقع:
http://www.dohainstitute.org/release/be58cd1d-0f72-4494-ba3b-d99e5b9a1faf

[3] تسفي معين،***"روسيا في مقابل نتائج الربيع العربي"*** ، صحيفة القدس العربي، الخميس 1 نوفمبر 2012،ص.11.

الفعلية ما يمكنها من أن تكون محاورا ديناميكيا ووسيط نزيها،فقد إحتفظت بعلاقات ممتازة مع العالم العربي بالتوازي مع تطوير علاقات مميزة مع إسرائيل و القدرة على التأثير في داخل.[1]

برزت التحركات الدبلوماسية لروسيا في إحتضانها مؤتمرا لفصائل المقاومة الفلسطينية،و بدأ نفاذ صبر روسيا واضحا حيال فشل الدبلوماسية الأمريكية في مؤتمر مالطا في 9 و 11 ديسمبر 2010 الذي حضره وزير الخارجية الروسي،و تمخض عن إقتراح عقد مؤتمر في موسكو يضع الركائز الأساسية لإعادة إطلاق المفاوضات المتعددة الأطراف بإشراك لاعبين إقليميين على غرار تركيا و إيران في ظل إنسداد المسار الثنائي الفلسطيني–الإسرائيلي مع إقتراح توسيع اللجنة الرباعية لتصبح سداسية من خلال إدخال الصين و الهند و إستبدال ممثلها توني بلير بشخصية يستحسن أن تكون روسية و التفكير في إنشاء نظام أمني إقليمي في الشرق الأوسط يستطيع توفير الأمن للجميع.

ثمة إجماع روسي على المطالبة بتوسيع دائرة الوساطة في الصراع و عدم الإكتفاء بالوسيط الأمريكي الذي أثبت أن فاعليته متغيرة حسب تغيرات السياسة الأمريكية الداخلية،و يستند الموقف الروسي الرافض لإحتكار دور الوساطة إلى ضرورة إعطاء دور أكبر لروسيا تحت مظلة الأمم المتحدة،و ضرورة إقناع الأطراف بتفكيك بنود التفاوض بحيث يتم الإنتهاء من نظرية ربط الإتفاقات الجزئية بالإتفاقات الكلية،فكل جزء يتم الإتفاق عليه يدخل حيز التنفيذ،خصوصا في مجال الأمن و تبادل الأراضي مع إمكانية إطلاق مسارات موازية أو متعددة الأطراف.[2]

تتبنى روسيا إستراتيجية حذرة وواقعية تقوم على الإنفتاح على كل الدول،فمن ناحية يتمحور الموقف الروسي في المنطقة بالأساس على المواقف السوفياتية المعلنة منذ وقت بعيد و المرتكز على قرار 242،و حق الشعب الفلسسطيني في دولته المستقلة التي يعيش فيها بسلام إلى جانب إسرائيل و عاصمتها القدس،و رفض الممارسات الإستيطانية الإسرائيلية.و قد عبر عن هذا الرئيس الروسي" **فلاديمير بوتين**" في زيارته الأخيرة إلى الأراضي الفلسطينية،حيث صرح أن الإتحاد السوفياتي إعترف بالدولة الفلسطينية منذ 25 عاما و أنه لا تغيير في السياسة الروسية في هذا الإطار.[3] و في موقفها من الإنقسام الفلسطيني رحبت روسيا بإتفاق الدوحة بين حركتي فتح و حماس بشأن تشكيل حكومة توافق وطني برئاسة محمود عباس تؤدي لإنهاء الإنقسام ،و إعتبر "لوكاشفيتش" المتحدث بإسم الخارجية الروسية بأن هذا الإتفاق خطوة في إتجاه وحدة

---

[1] بشارة نصار شربل،*مرجع سابق*.

[2] المرجع نفسه.

[3] سامر الياس،"*العلاقات الروسية و ضرورة البحث عن دوافع جديدة*"،متحصل عليه من الموقع: http://www.syriantelegraph.com/?p=20393

صفوف الفلسطينين و فقا لإتفاقية القاهرة لعام 2011.[1] و في الوقت نفسه،تشهد العلاقات الروسية – الإسرائيلية خاصة بعد توقيع إتفاقية لتعزيز التعاون العسكري بين روسيا و إسرائيل سنة 2010.

يمكن إرجاع الموقف الروسي المطالب بوقف الإحتكار الأمريكي في الوساطة الدبلوماسية لعملية السلام إلى عدم قدرة الو.م.أ على فرض نفسها على طرفي النزاع ،الأمر الذي يفتح الطريق أمام قوى دولية و إقليمية عديدة على رأسها روسيا و التي تملك أوراقا كثيرة في تسوية ملفات و خلافات عديدة و هو ما يخولها على ن تكسر الإحتكار الأمريكي في المنطقة.[2]

لا يزال الأداء الإستراتيجي الروسي في المشرق العربي قاصرا على التأثير الفعال إذا ما قورن بالأداء الإستراتيجي الأمريكي.إلا أنه بات يتقدم كل يوم خطوة إلى الأمام على صعيد الحضور و التأثير خاصة بعد الحروب التي شنتها أمريكا في العالم العربي و الإسلامي و مساندتها لإسرائيل الأمر الذي خلق عداء كبير بين شعوب المنطقة و الو.م.أ و أصبح يدفعها للبحث عن غطاء آخر يخرجهم من العباءة الأمريكية،فالفعل الروسي بات أكثر تقدما في المحيط الإقليمي و الدولي من حيث الهدف و الوسيلة،و هو ما قد يجعلها البديل الأوفر حظا مكان الو.م.أ في المنطقة.[3]

المبحث الثاني:التنافس الطاقوي الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

لا زال النفط و الغاز يعدان مصدرا حيويا للطاقة بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة،فمفهوم أمن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة التي تم التركيز عليها و إكتسبت أهمية كبيرة في السياسة الدولية خلال الأعوام الأخيرة،إلا أن سعي المجتمعات و الدول إلى تأمين إحتياجاتها من الطاقة أمرا ليس بحديث،و كانت و لا تزال محاولات السيطرة على مصادر الطاقة الدافع الأساسي لكثير من الصراعات بين القوى الكبرى.[4]

في عصر العولمة لا زال النفط يشكل عصب الإقتصاد العالمي،إذ تعتمد عليه إقتصاديات الدول الكبرى و النامية على السواء،فهو يشكل قطاعا مهما بالنسبة للدول الكبرى التي تسرف في إستهلاك الوقود،كما أن النمو الإقتصادي الذي تشهده حاليا كل من الصين و الهند و البرازيل و الدول الناشئة يزيد من درجة إعتماد هذه الدول على النفط و الغاز بوصفهما مصدرا أساسيا للطاقة و قضية أمنها القومي.

إكتسب النفط علاقة هامة إصطبغت بها صناعته منذ مهدها ،و هي علاقة مرتبطة بالسياسة الدولية قبل أن تكون علاقة إقتصادية و تجارية و تكنولوجية و تنموية ،فقد أصبح النفط و بدرجة أقل الغاز الطبيعي

---

[1] عبد الغني سلامة،***مرجع سابق***.

[2] أحمد دياب،"**أوباما و إعادة صياغة العلاقات الأمريكية-الروسية**"،*السياسة الدولية*،القاهرة:العدد 176،المجلد 64،افريل 2009،ص.23.

[3] سعد السعيدي،"***تداعيات الإزمة الروسية-الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية***"،متحصل عليه من الموقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96085&eid=35

[4] نورهان الشيخ،"***سياسة الطاقة الروسية و تاثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي***"،متحصل عليه من الموقع:
https://ia600907.us.archive.org/19/items/rusia001/0007.pdf

مثل غيره من المواد الأولية الأخرى،محلا للمنافسة على الإستئثار به من قبل الدول الكبرى و إظهار القوة فإحتدم التنافس إلى الوقت الراهن.[1]

يمكن القول إن النفط و القوة أصبحتا على إرتباط كبير في إعتبارات القوى الكبرى و نظرتها لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط ،فتأمين إمدادات النفط كان دائما من العوامل الحاضرة في ذهن صانع القرار في الدول الكبرى ،و أصبح إستخدام القوة من أجل ضمان أمن الطاقة عاملا مهما ضد التدخل الأجنبي،و حتى الإقليمي لأن ذلك سيعرقل نمو القوى الصناعية الكبرى و لعلى ما حدث في غزو أفغانستان عام 2001 و العراق 2003 خير دليل.[2]

المطلب الأول:أهمية منطقة الشرق الأوسط الطاقوية

أصبح النفط أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية اليوم أكثر من أي وقت مضى بحيث أصبحت هذه المادة أداة للتحكم ليس في الميدان الإقتصادي فحسب و لكن حتى في الميدان العسكري و السياسي[3]، لهذا قال Bill Richardson وزير الطاقة الأمريكي السابق:"أن النفط فقط له القدرة على التحكم في صنع السياسة الخارجية و الأمنية للدول للعقود عديدة".[4] لذا نجد أن المطامع السياسية للدول الكبرى تعمل على إستراتيجيات تهدف إلى السيطرة على المناطق الغنية بالنفط مهما كلف الثمن ،و بسط يدها عليها خوفا من أن يستحوذ عليها الأخرون،لأن الإستحواذ أو السيطرة على مكامن النفط الغنية بإحتياطاتها يشكل حجر الزاوية في إستمرارية القوى الكبرى و هيمنة شركاتها البترولية الكبرى على الساحة العالمية و هو ما يفسر التنافس بين الشركات الأمريكية و الروسية في منطقة الشرق الأوسط.[5]

لقد ضاعف إكتشاف البترول و الغاز من أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية،فقد أصبحت منطقة الخليج العربي و الدول المطلة عليها بمثابة الجزيرة العالمية للنفط و الغاز في العالم،مما جعل الشرق الأوسط محط أنظار الدول قائدة النظام العالمي.و ذلك لأن نفط الشرق الأوسط أصبح يلعب دورا إقتصاديا مكملا للإقتصاد العالمي،بمعنى أن المنطقة أصبحت مرتبطة إرتباطا عضويا بالإقتصاديات العالمية و لا يمكن الإستغناء عنها بأي شكل من الأشكال حتى لو أدى ذلك إلى إستحدام القوة و إشعال الحرب.[6]

أصبح الشرق الأوسط بعد أن دلت البوادر على توفره على ثروة بترولية هائلة،ميدانا تنافسيا بين الدول على إستثمار موارده البترولية و السعي لكسب إمتيازات الإستغلال في أرضه،و قد نشطت أعمال البحث

---

[1] محمد ختاوي،***النفط و تأثيره في العلاقات الدولية***(لبنان:دار النقاش للطباعة و النشر و التوزيع،2010)،ص.285.
[2] خالد بن نايف الهباسي،"**التنافس الدولي و اثره على العالم العربي**"،*مجلة الشؤون العربية*،العدد 153،ربيع 2013،ص.11.
[3] محمد ختاوي،***نفس المرجع***،ص.285.
[4] Ary Kaldor and others, ***Oil Wars***(London: Pluto Press,2007),p.1.
[5] المرجع نفسه،ص.285.
[6] حسين عبد الله،"***المخاطر المحيطة بنفط الخليج***"،*السياسة الدولية*،العدد 171،المجلد 43(جانفي 2008)،ص.34.

على البترول في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى و كان هذا النشاط الجديد من نصيب الو.م.أ،فقد حصلت على إمتيازات البحث عن البترول في العديد من الدول:البحرين 1931،مصر 1937،السعودية.[1]

و رغم أنه لا يمكن إنكار أهمية الشرق الأوسط التي إزدادت بعد إكتشاف النفط و الغاز،إلا أنه لا يمكن أيضا تجاهل الإنعكاسات السياسية لهذا الإكتشاف،والتي شهدتها المنطقة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية متجسدة في طموح شعوب المنطقة في التحرر و الإستقلال و الوحدة القومية،الأمر الذي دفع الدول الإستعمارية و خاصة بريطانيا و الو.م.أ إلى تشديد قبضتها ووضع خطط عديدة لإقامة أحلاف سياسية و عسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي،و قد برزت العديد من الأزمات نتيجة لذلك:حرب السويس 1956،حرب 1967،حرب أكتوبر 1973،حرب الخليج الأولى و الثانية،و صولا إلى غزو أفغانستان 2001،و العراق 2003.[2]

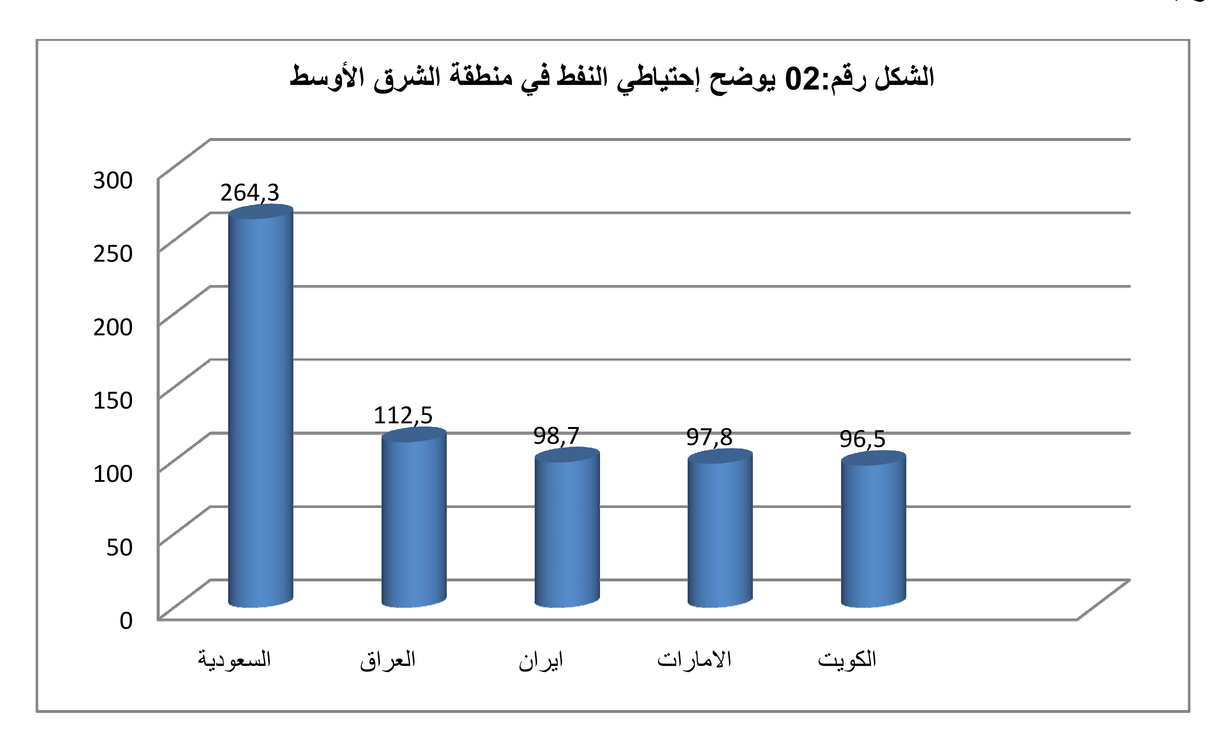
يتميز بترول منطقة الشرق الأوسط بالعديد من المزايا التي تدفع العديد من القوى العالمية للسيطرة عليه و التي من بينها:

- إنخفاض تكاليف إنتاج البترول في الشرق الأوسط و ذلك نظر لإرتفاع معدلات الإنتاج و قلة عمق الآبار و إرتفاع نسبة النجاح في إكتشاف البترول و إنخفاض نفقات البحث و الإستثمارات المطلوبة.
- إنخفاض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط مقارنة بأسعار المناطق الأخرى في العالم.
- ميزة النوعية إذ أن الشرق الأوسط ينتج خامات خفيفة و متوسطة و ثقيلة و هذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة.[3]

تعد دول الخليج ضمن منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم المناطق الحيوية بالنسبة لمصالح الدول الكبرى عموما و الو.م.أ على وجه الخصوص ،ليس بسبب موقعها الجغرافي فحسب،و إنما لأهميتها النفطية، إذ تتمتع دول الخليج العربي بإحتياطيات بترولية و غازية ضخمة و مؤكدة،سهلة الإكتشاف و منخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم،و تعد السعودية أكبر منتج و مصدر للنفط في العالم،إذ يبلغ إحتياطها حوالي 264.3 مليار برميل و هو ما يشكل حوالي 25 % من الإحتياطي العالمي،أما العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي في الخليج حوالي 112.5 مليار برميل،ثم إيران بإحتياطي

[1] على فايز يوسف الدلابيح،**"توازن القوى و اثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003-2011"**،*مذكرة ماجستير*، جامعة الشرق الأوسط ،2011،ص.23.
[2] نعيمي عبد الرحمان،***الصراع على الخليج العربي***(بيروت:المركز العربي الجديد للطباعة و النشر،1998)،ص.12.
[3] ممدوح محمود مصطفى منصور،***مرجع سابق***،ص.57.

قدره 98.7 مليار برميل،ثم دولة الإمارات المتحدة حوالي 97.8 مليار برميل،فالكويت بإحتياطي قدره 96.5 مليار برميل.[1]



المصدر:من إعداد الطالب:وفقا للبيانات السابقة.

إلى جانب النفط نجد أن منطقة الشرق الأوسط تزخر بالغاز الطبيعي فحسب معطيات التقرير الإحصائي السنوي لعام 2010،فإن منطقة الشرق الأوسط تحوي 30% من الإحتياط العالمي من الغاز الطبيعي أي ما يعادل 54.48 تريليون متر مكعب.

أما الدول الأكثر إحتياطا للغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط فهي:

- إيران 33000 مليار متر مكعب؛
- قطر 25172 مليار متر مكعب؛
- الإمارات العربية المتحدة 6072 مليار متر مكعب؛
- المملكة العربية السعودية 7305 مليار متر مكعب.[2]

تتعم منطقة الخليج العربي بإمدادات لا يستهان بها من الغاز الطبيعي و يعزى ذلك إلى وجود أكبر حقل غاز في العالم ضمن أراضيها و هو حقل جنوب فارس و الذي يقع على الحدود البحرية بين قطر و إيران،فهو يحتوي على أكثر من ربع إحتياطيات الغاز الطبيعي التقليدي قابلة للإستيراد في العالم.

[1] سليم كاظم علي،"*التواجد الإمريكي في الخليج العربي(الدوافع الرئيسية)*"،مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد45 ، 2010 ، ص-ص 136-137 .

[2] فاطمة مساعيد،"**مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة**"*دفاتر السياسة و القانون*،العدد 2011،65،ص.230.

بحسب وكالة الطاقة الدولية من المتوقع أن يزيد الطلب على الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط باكثر من 70% بين 2015 و 2035 في حين أنه من المتوقع أن يزيد الإنتاج بنفس النسبة.[1]

لقد حققت الدول الخليجية خلال عام 2011 ما يقارب 56 إكتشافا نفطيا و 42 إكتشاف غازيا،و ظلت دول المشرق الأوسط مستحوذة على نحو 57.5% من تقديرات الإحتياطي المؤكد من النفط و 29.1% من إحتياطيات الغاز الطبيعي ،و ظل إنتاج الدول العربية من النفط الخام يشكل نسبة 29.4% من إجمالي الإنتاج العالمي،كما إرتفعت حصة الدول العربية من كميات الغاز المسوق لتشكل 14.6% من الإجمالي العالمي.[2]

و في السنوات الأخيرة تم إكتشاف مناطق جديدة تحتوي على مخزون هائل من الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط و من أهم هاته المناطق"حوض المشرق" Levant Basin حيث تم كشف كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في هذا الحوض الذي يقع في المياه العميقة شرق البحر المتوسط و الذي يحتوي على طبقة عميقة من الغاز طبقا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية و الشركات العاملة في التنقيب عن الغاز.

و يتكون حوض غاز شرق البحر الأبيض المتوسط من ثلاث مناطق فرعية هي:

1. حوض بحر ايجه قبالة سواحل تركيا و اليونان و قبرص؛
2. حوض المشرق قبالة سواحل سوريا و لبنان و فلسطين؛
3. حوض دلتا النيل قبالة سواحل مصر.

في سياق هذا الإكتشافات الجديدة،فانه سوف تزداد أهمية منطقة الشرق الأوسط كخزان عالمي عملاق للطاقة و من ثم سوف ترتفع حدة التنافس الدولي على ثروات هذه المنطقة التي تجتاز مرحلة صعبة في تاريخها بسبب التغيرات السياسية الجارية فيها،و سوف تدخل حلبة المنافسة على موارد الطاقة في الشرق الأوسط القوى التقليدية مثل:الو.م.أ و روسيا و قوى صاعدة جديدة مثل:الصين و الهند و البرازيل.[3]

---

[1] إبراهيم أنور، ***"غاز المشرق:خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط"***،متحصل عليه من الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887203&eid=13

[2] على فايز يوسف الدلابيح ***مرجع سابق***،ص.43.

[3] إبراهيم نوار ***مرجع سابق.***

المطلب الثاني:دواعي الإهتمام الأمريكي الروسي بنفط الشرق الأوسط

الفرع الاول:دواعي الإهتمام الأمريكي بنفط الشرق الأوسط

توصلت الو.م.أ إلى أن تحقيق مصالحها القومية في منطقة الشرق الأوسط لا يتم بالإنعزال عن العالم،فكان لزاما عليها بلورة رؤية أمريكية تأخذ بفكرة الشراكة في سياستها الخارجية عبر التعاون مع الدول الأخرى الكبرى في العالم بما ينسجم مع مصالح تلك الدول قدر الإمكان أو لا يتصادم معها،و كان آخر من مثل هذه الفلسفة في تاريخ الو.م.أ الرئيس بيل كلينتون و إدارته التي إنخرطت في سياسة دولية متعددة الأطراف فكانت محل إنتقاد دائم من الجمهوريين.أما إدارة الرئيس بوش الإبن فقد إعتمدت على إستراتيجية خاصة بها كرست نهجا من السياسة الإنفرادية في تقويم الأحداث و التعامل معها من خلال فرض الرؤية الأمريكية على الجميع دون الحاجة للتعاون مع دول العالم الأخرى سواءا المتنافسة معها كروسيا و الصين أو الحليفة لها كالإتحاد الأوربي.أما إدارة الرئيس أوباما الحالية،فإنه لم يكن أمامها إلا أن تركز في إستراتيجيتها على:

1- منع أي دولة أو مجموعة دول من منافستها على الصعيد العالمي حاليا أو مستقبلا أو إزاحتها من مركز الزعامة أو تقليص دورها،و ذلك عبر إتباع نظام جديد للإقتصاد في الشرق الأوسط بالإعتماد على أدوات من داخل المنطقة يسندها الوجود العسكري و ترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل و تركيا دورا مهما إلى جانب بعض البلدان العربية.

2- الحفاظ عل المصالح الحيوية القومية الأمريكية في العالم و بالأخص منها المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط و ذلك عبر التغلغل الإقتصادي في المنطقة و التحكم في الثروة النفطية الضخمة و تأمين الطاقة التي تحويها دولها و خاصة الخليجية و حمايتها و ضمان تدفقها.[1]

إحتلت مسألة تأمين النفط جانبا كبيرا من إهتمامات كافة الإدارات الأمريكية المتعاقبة،نظرا لما يشكله النفط من مصلحة أساسية للو.م.أ و القوى الكبرى عموما بسبب وجود إحتياطيات بترولية ضخمة و مؤكدة سهلة الإكتشاف و منخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم.

ووفقا لبيانات وزارة الطاقة الأمريكية يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام و سوائل الغاز نحو 5.7 مليون برميل يوميا،و هو ما يشكل حوالي 9.8 % من الإنتاج العالمي،كما تبلغ الإحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30.4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2.9% من الإحتياطي العالمي،و من المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 29.17 مليون برميل يوميا عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7% في

[1] سعد شكري شبلي،*الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط*(عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،2013)،ص-ص 90-91.

المتوسط، مما يعني أن الو.م.أ سوف تضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها و تحديدا 68% منها بحلول عام 2025.

و عليه فقد أصبح من أولويات السياسة الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج العربي بشكل آمن و بأسعار معقولة ،و منع أية قوة دولية من التعرض لهذه المصالح ،أو أن تكون منافسة لها.[1] إذن سبب إهتمام الو.م.أ بما تتوفره المنطقة من طاقة يعود إلى تزايد الحاجة الأمريكية إلى إستهلاك الطاقة لاسيما و أن عجزا تصاعديا بدأ يطبع ميزان النفط منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي و هو ما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم 02:يوضح تطور العجز في ميزان النفط الأمريكي (1971–2030)

العام	1971	1975	1980	1985	2004	2015	2030
نسبة العجز %	26%	37%	43%	58%	64%	69%	74%

المصدر: سليم كاطع علي،**مرجع سابق**،ص.138.

هناك ثلاثة عناوين رئيسية تجعل من منطقة الشرق الأوسط مرتكزا إقتصاديا بالغ الخطورة على الإقتصاد الأمريكي و تتمثل في:

- حماية الإقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة إنقطاع تدفق النفط أو حتى إرتفاع أسعاره بشكل كبير.
- الحفاظ على مستوى و نمط الحياة في الو.م.أ القائمين على الإستهلاك الكثيف للطاقة و عدم تعريض هذا المستوى و النمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة.
- التحكم بأسعار النفط و توزيعه،و من ثم التحكم بعصب إقتصاديات الدول الصناعية المنافسة كروسيا و الصين،أو بمعنى آخر حل المأزق الأمريكي المتمثل بتراجع موقع الإقتصاد الأمريكي عالميا من خلال إستعمال أدوات الهيمنة الكونية بما فيها الوسائل العسكرية[2] و هو ما تمثل في غزو أفغانستان عام 2001 و إحتلال العراق عام 2003 و الذي مكن الو.م.أ من السيطرة على ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم مما أتاح لها التحكم في تدفق هذا الإحتياطي و من ثم التحكم في أسعار النفط في السوق العالمية و التأثير على

---

[1] سليم كاطع علي،***مرجع سابق***،ص.138.
[2] حسين حافظ و هيب،***"إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"***،متحصل عليه من الموقع:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60701، تاريخ الدخول: 2014/12/05، على الساعة:17:00

مستويات الطلب و العرض، و إعادة ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط في العراق ،أي سحب إمتيازات الشركات الروسية.[1]

تتعامل الو.م.أ مع فكرة "تحقيق الإستقلال في مجال الطاقة" عبر إتباع سياسات متعددة تتلاءم مع مصالحها و متطلباتها،لذلك فقد واجهت إدارة الرئيس باراك أوباما أسوة ببقية الإدارات الأمريكية المتعاقبة تحديات كبيرة تتعلق بتأمين الطاقة،لأن إنتاجها من الطاقة لا يسد الحاجة المحلية و بذلك فهي تسعى إلى توفير الإنتاج الكافي من الطاقة و بأسعار مناسبة.لكن هذا الأمر يجعلها في مواجهة منافسة من قبل قوى كبرى على رأسها الصين و روسيا و التي تسعى هي الأخرى لإحكام سيطرتها على الموارد الإستراتيجية في المنطقة و على خطوط و طرق نقل هذه المنتجات الهيدروكربونية.[2]

يعد تحدي تأمين الطاقة من خلال السيطرة على منابع و إمدادات النفط من المصالح الحيوية بالنسبة للو.م.أ حيث أنها تعتمد و بإضطراد على واردات النفط و هي مصلحة ترتبط مباشرة بالكيان الأمريكي بنيويا ووظيفيا[3]،و قد جاء التفكير بتأمين الطاقة مستندا على الدواعي التالية:

أ-الإحتياجات النفطية الأمريكية:

تستهلك الو.م.أ 25% من الإنتاج العالمي للنفط،و هي تستورد ثلثي هذا الإستهلاك من منطقة الشرق الأوسط،الأمر الذي جعل هذه المنطقة تكون بؤرة إهتمام السياسة الخارجية الأمريكية،وهي بالإضافة لذلك لها أهمية كبيرة بحكم إحتوائها على عصب الإقتصاديات العالمية و محطة للتنافس الدولي و صراعات القوى عبر العصور ،ومركز الإستثمارات الأجنبية و السوق الإستهلاكية الضخمة،و أحد أهم محاور الإستقطاب في الإستراتيجيات الدولية للقوى العظمى.

ب-مصالح الشركات الأمريكية:

تكمن رغبة الشركات النفطية في حرمان الشركات المنافسة لها في صناعة النفط،حيث تحتل الو.م.أ المرتبة الأولى عالميا في الصناعات النفطية.و بالنظر لإمتلاك منطقة الشرق الأوسط إحتياطيات نفطية هائلة فقد أصبح الوصول إلى هذه المنطقة من أمنيات الشركات النفطية و ذلك من أجل الإستفادة من ثروتها النفطية.

و قد راعت الشركات النفطية أن تأمين الطاقة في الو.م.أ بحاجة لإعادة تقييم كونه يتطلب تأمين منظومة إنتاج و توريد الطاقة بكل مراحلها ووفق توجهات و مصالح الشركات النفطية.و هذا لا يعتبر عملا

[1] احمد سليم حسين زعرب،***مرجع سابق***.
[2] سعد شاكر شبلي،***مرجع سابق***،ص.109.
[3] المرجع نفسه،ص.118.

هينا،ففي الو.م.أ وحدها أكثر من 150 معمل تكرير و أربعة آلاف منصة لإستخراج البترول في المياه الإقليمية،و 160 ألف ميل من أنابيب البترول و 410 مخازن للغاز تحت الأرض و 14 مليون ميل من أنابيب نقل الغاز الطبيعي و إمكانيات للتعامل مع 15 مليون برميل من النفط يوميا و من أبرز الشركات الأمريكية المستثمرة في نفط الشرق الأوسط نجد:اكسون موبيل،شيفرون تكساسو.[1]

رغبة الو.م.أ للحفاظ على أدنى مستوى من أسعار النفط عبر التحكم بهذه الأسعار جعلها تدخل في منافسة جدية مع روسيا و التي بدورها ترغب في الحفاظ على إرتفاع أسعار النفط و الذي يساهم بشكل كبير في تعافي إقتصادها،لذلك تسعى روسيا للتنسيق و الدخول في علاقات جديدة مع دول الشرق الأوسط و خاصة السعودية للحفاظ على إرتفاع اسعار النفط.

الفرع الأول:دواعي الإهتمام الروسي بنفط الشرق الأوسط

يمثل نفط الشرق الأوسط النسبة الأكبر من إمدادات الطاقة في الدول الإقتصادية الكبرى كروسيا-الصين-اليابان،لذلك فإن تحكم الو.م.أ بأسعار النفط يضر بمصالح الدول الكبرى المنافسة لها خاصة روسيا.فإستراتيجية الو.م.أ تقوم على عدم السماح لأية قوة بالظهور و أداء دور معين في منطقة الشرق الأوسط يعارض الهيمنة الأمريكية و هو ما تسعى إليه بعض القوى الكبرى خاصة روسيا التي تسعى إلى إستعادة هيمنتها عبر إتباع إستراتيجية إقتصادية جديدة تقوم على البراغماتية التنافسية للهمينة الأمريكية المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط.[2]

تعتبر روسيا بإستراتيجيتها الجديدة تحديا أمام الو.م.أ التي لم تعد صاحبة الإقتصاد المهيمن بالدرجة التي كانت عليها خلال القرن الـ20،حيث صار لها منافسون في إدارة مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط خاصة روسيا و الصين.

مع إنهيار الإتحاد السوفياتي دخلت السياسة الروسية في الشرق الأوسط مرحلة جديدة لم ترقى ملامحها إلى مرحلة التنافس خلال عهد الرئيس بوريس يالتسن 1991-1999 إلا أن التغيير الذي طرأ على السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط جاء بعد وصول **فلاديمير بوتين** و الذي تولى رئاسة الجمهورية من (1999-2004) ثم (2004-2009) ثم (2014- إلى حد الآن) ،حيث سعى بوتين إلى عملية طرق أبواب الشرق الأوسط مجددا في محاولة منه لمزاحمة الو.م.أ ،و كان ذلك عبر العديد من الزيارات و اللقاءات التي قام بها مع زعماء المنطقة.[3]

[1] المرجع نفسه،ص-ص 120-121.
[2] المرجع نفسه،ص.124.
[3] المرجع نفسه،ص.96.

يمثل العامل الإقتصادي عاملا محددا ورئيسا للسياسة الروسية تجاه المنطقة،فإمتلاكها لمخزون نفطي هائل يشكل اليوم أحد المحددات الأساسية في الإستراتيجية الروسية،و يعود ذلك إلى إرتفاع كلفة إستخراج النفط الروسي في سيبريا بسبب الصعوبات التقنية و على الرغم من أهمية نفط بحر قزوين،فإن الرغبة الروسية في إضعاف النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج تعزز أهمية نفط الخليج.

و يؤكد هذه الأهمية بكل وضوح (فيكتور بوساليك) بقوله:

"إن تعزيز دور روسيا في حفظ الأمن والإستقرار في منطقة الخليج العربي دليل على الدور الإيجابي الذي تعتزم روسيا القيام به في المنطقة،ذلك الدور الذي يتصل إتصالا مباشرا بالمصالح القومية الروسية."وأضاف بقوله :صحيح ان الحرب الباردة قد انتهت لكن التنافس مازال موجودا و اللهجة القديمة المعادية للغرب تناسب الدبلوماسية الروسية الجديدة". [1]

تشير العديد من الدراسات إلى أن العقدين الأخيرين شهدا إرتفاعا في حجم الطلب العالمي على النفط في الوقت الذي إستقر فيه الإحتياطي العالمي،الأمر الذي يعني أن الفترة المقبلة ربما تشهد خللا بين العرض و الطلب على النفط و قد أدى هذا إلى إزدياد حدة التنافس على تأمين إمدادات النفط و الغاز ليس من خلال التحكم في طرق النقل فحسب،و لكن من خلال السيطرة على منابع النفط ايضا،و لو إستلزم تحقيق ذلك التدخل العسكري كما حدث في العراق 2003،و تتفاوت توجهات القوى الكبرى في هذا الشأنّ،فبينما تلجأ الو.م.أ إلى كافة الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية لتأمين سيطرتها على منابع النفط[2]،تفضل روسيا عقد شراكات إقتصادية مع الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط خاصة الدول العربية منها و العمل على التنسيق فيما يتعلق بالإنتاج و الأسعار أو بناء تحالفات إستراتيجية في مجال النفط و الغاز فضلا عن الإستثمار المشترك لمد خطوط أنابيب الغاز،كما يتلاقى الإهتمام الروسي في هذا المجال مع الإهتمام الإمريكي بالنسبة إلى تأمين تدفق النفط و الغاز من مناطق الإنتاج الرئيسية كمنطقة الخليج.[3]

تسعى التوجهات الروسية لعقد شراكة إقتصادية و إستراتيجية و دور تنموي حقيقي مع دول منطقة الشرق الأوسط و بالأخص منها العربية لتوفر عائدا إقتصاديا مباشرا لروسيا،مع الأخذ بالإعتبار بأن التطورات الإقتصادية في المنطقة تؤثر بشكل كبير على الإقتصاد العالمي من خلال المساهمة العربية الفاعلة في الإنتاج

---

[1] يوري زينين"***ذكرى هامة في حياة المملكة العربية السعودية***"،متحصل عليه من الموقع: http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050109131020&art=20060929214323، تاريخ الدخول: 2014/12/06،على الساعة 16:00.

[2] احمد ابراهيم محمود و اخرون،***حال الامة العربية 2010-2011 رياح التغيير***(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2011)،ص.55.

[3] المرجع نفسه،ص.48.

العالمي للطاقة ،إذ تعد روسيا كثاني أكبر منتج و مصدر للنفط في العالم بعد الملكة العربية السعودية حيث تبلغ صادراتها 40 % من إجمالي الصادرات العالمية للنفط،كما أنها أكبر دول العالم من حيث إحتياطيات الغاز الطبيعي و التي تقدر بـ27.5% من الإحتياطي العالمي،و لها الخبرة اللازمة في مجال الكشف و التنقيب عن النفط و إستخراجه بفضل ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال و كذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية.[1]

المطلب الثالث:ملامح التنافس الأمريكي الروسي في مجال الطاقة في الشرق الأوسط

يمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية و الروسية و هو جوهر الشراكة العربية الروسية و الدعامة الأساسية لها،و هناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا و عدد من الدول العربية و التي تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال و يراها الكثير من المتتبعين كإختراق روسي لمنطقة طالما كانت تعتبر مجالا حيويا لأمريكا بدون منافس،و من أهم هذه المشاريع الروسية في المنطقة:[2]

- تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الأهم بين بلدان الخليج العربي و الشريك الإقتصادي الأول للو.م.أ، بينما تعتبرها روسيا مجالا مهما للإستثمارات الطاقوية.و قد إستطاعت الشركات الروسية برغبة سعودية أن تنفذ إلى السوق السعودية في مجالات مهمة،كالتنقيب عن الغاز و مد خطوط الأنابيب و الإستثمار في قطاع النفط و من أهم هذه الإستثمارات:

– إنشاء شركة "**لوك أويل**" و شركة النفط الوطنية السعودية "**ارامكو**" مؤسسة مشتركة "**لوكسار**" لإكتشاف و إستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي في مساحة 30 الف كلم^2 لمدة 40 سنة ،و تمتلك "**لوك أويل**" 80% من أسهمها،و تتسم مشاركة شركة "**لوك أويل**" الروسية في إستثمار حقول الغاز و المكثفات في السعودية بأهمية بالغة في هذا المجال.[3]

– تتشارك شركة "**ستروي ترانس غاز**" مع الجانب السعودي عقدا حول قيام الشركة الروسية بالأعمال التحضيرية لتزويد بيوت العاصمة(الرياض) بالغاز عبر الأنابيب.[4]

– مشاركة "**لوك أويل**" الروسية في أعمال حفر لأعماق بعيدة بحثا عن الغاز التقليدي في صحراء السعودية و الذي تأمل من خلاله السعودية إستخراج موارده بداية من عام 2015.

---

[1] سعد شاكر شلبي،*مرجع سابق*،ص.96.
[2] نورهان الشيخ،*مرجع سابق*.
[3] المرجع نفسه.
[4] س.غ لوزيانين،*عودة روسيا إلى الشرق الكبير*،تر:هاشم حمادي(سوريا:دار المدى للثقافة و النشر،2012)،ص.104.

• إشتراك شركتي "سينفط" و "لوك أويل" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الشمالية الأربعة و هي مشاريع تتراوح تكلفتها بين 7 و 8 مليار دولار.

• مشروع أنبوب الغاز "الطويلة–الفجيرة" بالإمارات العربية المتحدة و الذي يبلغ طوله 240 كلم و تقوم بتنفيذه شركة "ستروى ترانس غاز" الروسية و قد تم في عام 2009 إنجاز المرحلة الأولى من المشروع من إجمالي ثلاث مراحل.[1]

• إستثمار شركة النفط الروسية "روسنفت" 2.3 مليار في غاز الشارقة و يبلغ حجم الغاز في هذا المشروع حوالي 70 مليار متر مكعب،و قد تحصلت شركة روسنفت على حصة بنسبة 49% من الإمتياز في حين تحصلت شركة نفط الهلال على النسبة الباقية.

• التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع"كونسورتيوم" لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيسك الروسي على البحر الأسود.

• تعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك اويل" و "غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة في مصر و هناك العديد من المشروعات التي بدات بالفعل بين البلدين من أبرزها:

– إجراء التعاون لإنتاج النفط بين شركة لوك اويل و مصر يصل إلى 10% من الإنتاج المصري من النفط و قدر إنتاج شركة "لوك أويل" الروسية في مصر بنحو 12 ألف برميل يوميا.[2]

– إقامة مشروعات مشتركة مع شركة لوك اويل بإستثمارات روسية لإسالة و تصدير الغاز الطبيعي المصري و التوسع في أنشطة البحث عن البترول و إنتاجه بخليج السويس.[3]

• تقوم شركة "ستروي ترانس غاز" بإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز بطول 324 كم في سوريا فيما يعرف بخط الغاز العربي في جزئه المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص،كما يتم إنشاء مصنع لتكرير البترول و آخر لتحويل الغاز في سوريا من طرف هذه الشركة.[4]

– إتفاق شركة "غاز بروم" الروسية مع الحكومة الإيرانية حول مساهمتها في إستخراج الغاز الطبيعي و التنقيب عن النفط في مجمعين أو ثلاثة من حقول"فارس الجنوبي"،و تساهم شركة "غاز بروم" في مشروع التنقيب عن النفط في صفين من هذا الحقل مع شركة "توتال" الفرنسية بنسبة 40% و شركة "بيتروناس" الماليزية بنسبة 20% ،و يعتبر حقل فارس الجنوبي واحد من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم.كما وقعت شركة "غاز بروم" مع وزارة النفط الإيرانية سنة 2010 في طهران مذكرة تفاهم لتطوير التعاون المشترك في

[1] نورهان الشيخ،*مرجع سابق*.
[2] سعد شاكر شلبي،*مرجع سابق*،ص.97.
[3] نورهان الشيخ ،*مرجع سابق*.
[4] سعد شاكر شلبي،*مرجع سابق*،ص.97.

مجالي النفط و الغاز،و إتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب و إستغلال الحقول النفطية و مكامن الغاز،و توريد الغاز الروسي إلى المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد في هذا المجال،كما إتفق البلدان على مشاركة شركة "غاز بروم" الروسية في تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز"إيران–باكستان–الهند.

– الإتفاق بين شركة "غاز بروم" الروسية و شركة Quatar Liquefied Gaz Company Limited القطرية و شركة النفط الإيرانية الوطنية،لإنشاء مؤسسة مشتركة خاصة بإستخراج الغاز من إيران و تسييله في قطر،و ستقوم المؤسسة المشتركة بإنشاء خط أنابيب الغاز من حقل الغاز "فارس الجنوبي" الإيراني إلى منطقة رأس لفان القطرية.[1]

– التعاون بين روسيا و إيران في مجال النفط يقوم على أساس التبادل ،حيث ينقل النفط الروسي إلى مرفا ليكا الإيراني على بحر قزوين،بينما تقوم الشركات الروسية بتصدير الكمية المعادلة من النفط الإيراني من الموانئ الإيرانية في الخليج العربي و من المنتظر أن تبرم هذه الإتفاقية لمدة 25 سنة،حيث يشير الخبراء الروس إلى أنه بوسع تركيا أن تمنع مرور الصادرات الروسية من النفط عبر مضايقها بسبب الضغوط الأمريكية،إلا أنه في هذه الحالة يمكن لمشروع"التبادل الإيراني" أن يعوض خسارة روسيا المحتملة من النفط،و في الوقت نفسه فإنه إلى أن يحين موعد تشغيل خط أنابيب بورغاس–الكسندر بوليس (بلغاريا–اليونان)،الذي سيسمح مستقبلا للنفط الروسي بتجنب المرور عبر المضايق التركية،يمكن لنقل النفط من إيران أن يستخدم كوسيلة للضغط على الو.م.أ.[2]

– توصل روسيا و إيران إلى إتفاق سنة 2014 ينص على توريد نحو 500 ألف برميل من النفط يوميا في غضون ثلاث سنوات ،منها 300 ألف برميل تورد عن طريق بحر قزوين و باقي الكمية سيتم توريدها عبر ميناء بندر عباس الإيراني في الخليج العربي إلى روسيا و قد بلغ حجم هذه الصفقة بـ 20 مليار دولار،مقابل معدات و بضائع روسية الصنع ترسل إلى إيران.

• في العراق،على الرغم من أن روسيا فقدت مزايا عدة إثر الغزو الأمريكي للعراق لعل أهمها خسارتها نحو عشر شركات نفطية كانت تعمل في جنوبي العراق بعقود قيمتها نحو 6 مليار دولار،إلا ان روسيا إنتهجت سياسة جديدة قامت على شطب 93% من ديون العراق لها،حيث أنه بلغ الدين العراقي لروسيا قبل سقوط بغداد حوالي 12.5 مليار دولار[3]،و نتيجة لذلك تم الإتفاق على عودة الشركات النفطية الروسية إلى العراق،و قد حصلت شركة "غاز بروم" على عقد إستخراج النفط من حقل"بردة" العراقي،الذي ينتج 170 ألف برميل يوميا

[1] سعد الحمداني،***مرجع سابق***.
[2] س.غ لوزيانين،***مرجع سابق***،ص ص .137-138.
[3] عبد الغني سلامة،***مرجع سابق***.

لفترة سبع سنوات بداية من سنة 2013،كما تسيطر الشركة نفسها على 80% من مشروع حلبجة في إقليم كردستان حتى 2010.

– كما حصلت شقيقتها شركة "لوك أويل" على عقد استخراج النفط من حقل "القرنة العراقي" و هو أكبر حقل في العالم من حيث الإنتاج (129 مليار برميل) و يستخرج منه 1.7 مليون برميل يوميا و من المتوقع أن يصل الإنتاج فيه إلى ما يعادل 10% من حجم إنتاج النفط في روسيا أي أن يصل إلى مليون و 200 ألف برميل.

– تمكنت شركة غاز بروم نفت Gaz Prom Neft الذراع النفطية لشركة غاز بروم سنة 2011 من التوصل إلى عقد مع الحكومة العراقية للتنقيب في جزء من حقل بدرة و من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى 15 ألف برميل يوميا.[1]

– رغم أن الو.م.أ تتبع إستراتيجية لا مكان للغرباء في نفط العراق إلا أن روسيا تمكنت عبر إستخدام شركاتها العملاقة لمواردها المالية و نفوذها السياسي بالوصول إلى النخب العراقية الجديدة أي أولئك الذين يسيطرون عمليا على ثروات البلاد من النفط و الغاز،الأمر الذي يشير إلى عودة تدريجية لروسيا في العراق.[2]

– بعد إكتشاف إحتياطي ضخم من الغاز الطبيعي في حوض "ليفانت" في منطقة البحر الأبيض المتوسط تمكنت شركة "غاز بروم" الروسية من الحصول على صفقة ضخمة مع إسرائيل،منحتها حق الدخول الحصري إلى سوق تقدر بنحو 3 ملايين طن من الغاز المسال سنويا على مدى عشرين سنة المقبلة،و هو ما إعتبر تحولا "جوسياسيا" و "طاقويا" لصالح موسكو في منطقة الشرق الأوسط،و نجحت الشركة الروسية بهذا العقد في حماية مصالحها في السوق و التسعير،هذا التحرك الروسي أثار قلق الو.م.أ من تنامي قوة الشركة الروسية في المنطقة،فالخبراء الروس يرون ان الو.م.أ تعمل على ضرب "غاز بروم" عسكريا ،بإطاحة نظام الأسد،و التخلص من الوجود الروسي في المتوسط و فتح قنوات و معابر جديدة لمرور الغاز من مناطق عدة عن طريق سوريا إلى أوربا،بالإضافة إلى ممارسة إدارة الرئيس باراك أوباما ضغوطات على إسرائيل للتراجع عن هذه الصفقة عبر ملفات عديدة خاصة ما يتعلق بملف السلام في الشرق الأوسط.

الحديث عن التنافس الأمريكي–الروسي في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن حصره فقط في علاقات الشراكة التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها مع دول المنطقة الغنية بالنفط و الغاز،بل يتعداها إلى ما يعرف بصراع أنابيب الطاقة،فمنذ مطلع القرن الحالي،تم وضع عدد من الخطوط لتمديد أنابيب الغاز، منها ما بدأ تنفيذه ،و منها ما لا يزال قيد التخطيط،و قد قامت روسيا بتنفيذ بعض هذه الخطوط لتعزيز موقعها

[1] ناصر زيدان،*مرجع سابق*،ص.249.
[2] س.غ لوزيانين،*مرجع سابق*،ص.97.

في سوق الطاقة العالمي على المدى البعيد و البعض الأخر قام به الأميريكيون كخيار إستراتيجي للحد من هيمنة الروس على سوق الطاقة العالمي.[1]

بدأت تتشكل ملامح التنافس الأمريكي –الروسي في مجال الطاقة حين رسم بوتين إستراتيجية شركة غاز بروم لتتحرك في نطاق وجود الغاز من روسيا،فأذربيجان،فتركمانستان،فإيران(للتسويق) وصولا إلى منطقة الشرق الأوسط،و كان من المؤكد أن مشروعي السيل الشمالي و السيل الجنوبي سيرسمان عودة روسيا إلى المسرح العالمي و من أجل إحكام السيطرة على الإقتصاد الأوربي الذي سينعقد للعقود على الغاز الروسي.و هنا كان على واشنطن أن تسارع إلى تصميم مشروعها الموازي (نابوكو) لينافس المشروع الروسي.

و في هذا السياق يمكن أن نذكر أهم الخطوط المتنافسة في مجال نقل الغاز عبر الشرق الأوسط:

- **خط نابوكو:**

خط نابوكو هو خط أنابيب غاز و ممر إستراتيجي مقترح لتصدير الغاز من الشرق إلى الغرب بطول 3300 كلم تدعمه الو.م.أ بهدف كسر الهيمنة الروسية على سوق الغاز في أوربا و العالم.

يمتد من أرزووم في تركيا عبر بلغاريا و رومانيا و المجر،و ينتهي في مجمع غاز بومغارتن في النمسا حيث يتم توصيل الغاز من هناك إلى مزيد من الدول الأخرى

خريطة رقم 02:توضح مشروع خط أنابيب الغاز نابوكو



Source : http://www.aleqt.com/a/255824_47803.jpg

الأعضاء في الإتحاد الأوربي،و يبلغ إجمالي الطاقة الإستعابية للخط 31 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا،و من المقرر أن يبدأ تشغيله سنة 2015،هذا الخط ستزوده كازاخستان و تركمانستان بـ 21 مليار متر مكعب سنويا،و مصر بـ5 مليار متر مكعب من خلال الإحتياطيات في دلتا النيل،و العراق بـ5مليار متر مكعب من حقل أكاس،و بداية عملية الخط بدأت سنة 2013.

[1] احمد علو،"*حرب انابيب الغاز العالمية*" ،مجلة الجيش اللبنانية ،متحصل عليه من الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?39677#.VKRiFmceNMU
تاريخ الدخول : 2014/11/27 ،على الساعة :15:00

الهدف الرئيسي من خط أنابيب نابوكو هو ربط أوربا مباشرة بمصادر الغاز في بحر قزوين و الشرق الأوسط،و يعتبر المشروع بديلا لتيار الجنوب الروسي.[1]

- **خط أنابيب التيار الأزرق"بلو ستريم":**

شيدت روسيا بالتعاون مع تركيا ،خط أنابيب التيار الأزرق لنقل الغاز الطبيعي الروسي عبر المياه الإقليمية التركية في البحر الأسود ليصل إلى أوربا وطول هذا الخط 1.213 كلم يمتد من روسيا إلى تركيا،يبلغ إجمالي الطاقة الإستيعابية للخط 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا و قد بدأ العمل بكامل طاقته عام 2010،و تكون روسيا بذلك قد تمكنت من الإلتفاف عن المشاريع الأوربية و الأمريكية الهادفة إلى عزلها عن التأثير في إمدادات النفط و الغاز.[2]

خريطة رقم 03: توضح خط انابيب غاز السيل الشمالي

Source :http://www.almustaqbal.com/issues/images/4000to4999/4168/C13N2.gifhttp://www.almustaqbal.com/issues/images/4000to4999/4168/C13N2.gif

لعل أكثر ما يشكل خطرا على نابوكو هو أن روسيا تقوم بالتفاوض على عقود أكثر أفضلية و تنافسية لإمدادات الغاز لتصب في غاز بروم بسيليها الشمالي و الجنوبي*،و بالتالي تقطع الطريق عن اي نفوذ (طاقوي) و سياسي لأمريكا في كل من إيران و شرق المتوسط (إستثمارات غاز بروم في إيران و إسرائيل)،فضلا على أن تكون من أهم مستثمري أو مشغلي حقول الغاز الحديثة العهد في كل من لبنان و سوريا و المثال على ذلك توقيع روسيا و سوريا عقد"عمريت" الذي يتيح لشركة غاز بروم الروسية التنقيب عن النفط و الغاز في المياه السورية لمدة 25 سنة و تبع لذلك تم الكشف عن بئر غاز قرب حمص يحقق إنتاج قدره 400 ألف متر مكعب يوميا أي ما يعادل 146 مليون متر مكعب سنويا.[3]

إن إتجاه روسيا نحو إحتكار عقود بيع و شراء الغاز في آسيا الوسطى و الشرق الأوسط و تحديدا مع جميع الدول التي ستمد خط نابوكو بالغاز كتركمانستان و أوزباكستان،أدى حسب رأي بعض

---

[1] المرجع نفسه.
[2] ناصر زيدان،*مرجع سابق*،ص.246.
* السيل الشمال (North Stream) ينقل الغاز من روسيا إلى المانيا مباشرة و من فاينبرغ إلى ساسنيتز عبر بحر البلطيق دون المرور ببيلاروسيا،و هو ما خفف الضغط الامريكي عليها.-
السيل الجنوبي (South Stream) يمر من روسيا إلى البحر الإسود فبلغاريا و يتفرع إلى اليونان فجنوب ايطاليا و إلى هنغاريا ليصل إلى النمسا.
[3] عماد فوزي شعيبي، "*الصراع على الشرق الأوسط:الغاز أولا*"، متحصل عليه من الموقع:
http://www.voltairenet.org/article173717.html

الإستراتيجيين و مراكز الدراسات إلى عدم توافر الغاز الآسيوي لخط نابوكو و جعل إنطلاقه أمرا مستحيلا،لكن روسيا لم تعرف أن الإستراتيجية الأمريكية المضادة كانت تعتمد على الإستعاضة عن مصادر الغاز المفقودة في وسط آسيا بمصدر آخر جاء من صحاري الجزيرة العربية و تحديدا من قطر،و من هنا ولدت فكرة مشروع "**خط الغاز القطري**" و الذي سيصبح مقررا له أن ينطلق من قطر مرورا بالمملكة العربية السعودية ثم يتجه غربا إلى الأراضي السورية حيث يلتقي بخط الغاز المصري و الإسرائيلي ثم يتجه شمالا إلى تركيا،و هنا ظهرت مشكلة أخرى و هي رفض النظام السوري الإنصياع للضغوطات الغربية و السماح بمروره ،لأن هذا المشروع سيلحق أضرارا بالغة بأهم حليف إستراتيجي و هي روسيا.

و من هنا ندرك التركيز الغربي على سوريا و المنطقة في هذه المرحلة،فسوريا بموقعها الجيوستراتيجي المهم على البحر المتوسط

و ثرواتها النفطية الواعدة تعتبر مفتاح آسيا من خلال الخط الذي يمتد من إيران عبر تركمانستان إلى الصين، و الخط الأمريكي المقترح و الذي يمتد من إيران عبر العراق و سوريا إلى البحر و لبنان عبر ما يعرف "بخط عرض 33" أو طريق الحرير الجديد،و ربما هنا سبب الخلاف و مربط التدخلات الدولية في المنطقة.[1]

المبحث الثالث:التنافس الأمريكي الروسي في مجال بيع الأسلحة لبلدان الشرق الأوسط

يعد مجال بيع الأسلحة من أكثر المجالات فعالية في تحقيق أهداف الدول على العديد من الأصعدة خاصة الإقتصادية و السياسية،فبالإضافة إلى ما تحققه تجارة السلاح من عوائد مالية تساعد إقتصاديات الدول و تؤدي الى إنتعاشها ،فإنها أيضا ستحقق لها فرصة كبيرة لضمان ولاء الأنظمة السياسية و توافقها مع الأهداف و المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى المصدرة للسلاح،و في سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن هذه الدول خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا تسعيان إلى الهيمنة على الأسواق العالمية لتجارة السلاح خاصة في منطقة الشرق الأوسط و التي تعد من أكثر مناطق العالم استيرادا لمختلف أنواع الأسلحة نظرا لعدة إعتبارات.

كل ذلك جعل من هذه المنطقة ساحة مهمة للصراع بين كبرى شركات السلاح الأمريكية و الروسية في العالم،مما أثر على السياسات الخارجية لهذين البلدين و ذلك بالنظر إلى ما يشكله المركب العسكري الصناعي من ضغوطات في تحديد التوجهات الخارجية لبلدانها.

[1] احمد علو،*مرجع سابق*.

المطلب الأول:أهمية منطقة الشرق الأوسط في مجال تجارة السلاح

تعتبر تجارة السلاح في العالم قضية شائكة تتداخل فيها الصراعات السياسية و العسكرية و مقتضيات الأهمية الإستراتيتيجة و مفاهيم الأمن القومي،مع الإعتبارات الإقتصادية من تجارة و تصنيع،فعدى عن كونها تؤمن دخلا قوميا كبيرا و ترفع مستوى صادرات البلد المصنع ،فإنها توفر فرص عمل كثيرة لأبناء هذا البلد مما يخفض من مستوى البطالة.

وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن ما يزيد عن 68 % من صادارت السلاح يذهب إلى بلدان الجنوب في العالم حيث هناك 35 دولة تستورد 90% من الأسلحة في العالم من حيث القيمة،كذلك تشير الأمم المتحدة إلى أن 88% من الأسلحة التقليدية المصدرة في العالم مصدرها الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن خاصة أمريكا و روسيا.و قد ذكر تقرير "مصلحة الأبحاث" التابع للكونغرس الأمريكي ان حصة الو.م.أ في مبيعات الأسلحة في العالم سنة 2011 قد بلغت 24 مليار دولار و حلت روسيا ثانيا بـ 13.4 مليار دولار.[1]

تلعب مجمعات الصناعة العسكرية في الدول الكبرى دورا كبيرا و مستمرا في إنتاج الأسلحة المتطورة سواء أكان ذلك بطلب من الحكومات أو بدافع ذاتي يتعلق بإنتاج سلعة عسكرية متفوقة تدفع الحكومات و الجيوش لشرائها لحاجتها،أو لتأمين تفوقها العسكري النوعي على مستوى المسرح العالمي.

كما قد تعمد الدول المصنعة للأسلحة إلى إنتهاج سياسات خاصة في بيعها ،و ذلك وفق إستراتيجياتها و علاقاتها الدولية،أو وفق تصنيفها بعض الدول كحليف أو خصم،أو عدو،لذلك فهي تبيع لحلفائها للوقوف بوجه خصومها،فعندما تبيع الو.م.أ مثلا أسلحة لإسرائيل،و الأردن،و السعودية ،و الإمارات العربية المتحدة،و مصر ،فإنها في واقع الأمر تسلح حلفاء لها تعتمد عليهم ضد خصومها الإقليمين كإيران و سوريا،في المقابل هي تمنع السلاح عن خصومها أو اعدائها من مصانعها الذاتية،كما أنها تفرض ذلك على حلفائها و تحضر عليهم بيع السلاح للخصوم.

لا يمكن النظر إلى تجارة السلاح بأنها عمل تجاري ،هدفه الربح فحسب و لكنه يدخل في سياسات و إستراتيجيات الدول الكبرى،و تحالفاتها مع الدول،لذلك فهي قد تمنحه لبعضها لقاء تأييد سياساتها الإقليمية أو الدولية (كالمساعدات الأمريكية لمصر)،و هي تبيعه لمن يقدر على دفع ثمنه مباشرة أو على فترات و عقود طويلة الأجل،و ذلك إنسجاما مع مصالحها و توجهاتها تحت شعارات عديدة منها حماية الديمقراطية ،محاربة

[1] احمد علو،"*تجارة السلاح*"،،مجلة *الجيش اللبنانية* ،متحصل عليه من الموقع:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26309#.VKRlLmceNMU،تاريخ الدخول: 2014/12/04، على الساعة: 20:00

الإرهاب،الشراكة الإستراتيجية...الخ و لكن الهدف الحقيقي هو حماية مصالح هذه الدول الكبرى عبر تشغيل مصانعها العسكرية،و ضمان أمنها المحلي و الإقليمي و الدولي،و المتمثل في تأمين المواد بشكل دائم لإستمرار تفوقها و رخاء شعوبها و لو كان ذالك على حساب شعوب أخرى.

إن الدول الكبرى تتسابق على إنتاج السلاح و تسويقه دون حدوث مواجهة مباشرة فيما بينها،فهي تصدر التوتر و الحروب إلى الأخرين بغية تصريف منتجاتها من السلاح لهم،ووفقا للعقد غير المكتوب بين الدول الكبرى فإن المواجهة بينهما ممنوعة و لكن جميع المواجهات الأخرى مسموح بها بشرط أن يكون القتل و الدمار من نصيب شعوب الدول الصغرى و المثال على ذلك ما يجري في الشرق الأوسط حيث تدعم روسيا إيران و سوريا و تزويدهما بمختلف الأسلحة في المقابل تزود الو.م.أ الدول الخليجية و إسرائيل بالأسلحة و المعدات العسكرية.[1]

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر المناطق شراء للسلاح على مستوى العالم،إلى درجة أنه تصب فيها صاددرات السلاح من كافة الدول المتاجرة به،و بما يعادل نسبة 50%من قيمة هذه الصادرات على صعيد دول العالم الثالث،و تبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للشركات العالمية المصدرة للسلاح و ذلك بالنظر إلى عدة إعتبارات أهمها:

- أن هذه المنطقة غنية بثروتها البترولية و فوائضها المالية و التي لا بد أن تعود الى الدول الصناعية المنتجة للسلاح بصورة و بأخرى حتى تتمكن من تحسين وضعها الإقتصادي خاصة في ظل ما تشهده من أزمة مالية كبيرة؛
- أنها من أكثر مناطق العالم التي تشهد حروبا و صراعات عديدة و مزمنة و التي من بينها:

– الصراع العربي الإسرائيلي:حيث أثرت الحروب العربية الإسرائيلية المتعاقبة في دفع الدول العربية و اسرائيل لزيادة نفقاتها العسكرية و الدخول في سباق نحو التسلح.

– مواجهة الجماعات الإرهابية:أدت التحولات السياسية الراهنة في المنطقة إلى تزايد خطر الجماعات الإرهابية بشكل كبير خاصة بعد تمددها في كل من العراق و سوريا و هو ما أثر مخاوف العديد من الدول خاصة الخليجية منها و أدى الى تزايد نفقاتها العسكرية إستعدادا لمواجهة هذا الخطر.

– الصراع الخليجي–الإيراني:و الذي تدخل فيه العديد من القضايا منها:الملف النووي الإيراني،التمدد الشيعي في منطقة الخليج(البحرين و اليمن)،تزايد حجم قدرات إيران الصاروخية،التهديدات

---

[1] صلاح سويلم،"*تجارة السلاح..تجارة الموت*"،متحصل عليه من الموقع: http://www.arabic-military.com/t6724-topic تاريخ الدخول: 2014/12/04، على الساعة: 21:00.

الأمريكية بشن ضربة عسكرية ضد إيران.كل هذه القضايا أدت الى دفع دول الخليج و إيران للحصول على مزيد من الأسلحة و المعدات العسكرية ذلك بهدف مواجهة أي تهديد عسكري.

- بروز التحالفات الإقليمية في المنطقة:أدت الخلافات السياسية و الإيديولوجية الى تكتل عدة دول في الشرق الأوسط ضمن معسكرين:دول مجلس التعاون الخليجي و الأردن و مصر و إسرائيل من جهة، و إيران و سوريا و حزب الله في لبنان و حركة حماس في فلسطين من جهة ثانية.

تجارة السلاح السائرة بوتيرة متسارعة في هذه المنطقة تجعل شبح الحرب قائما في المنطقة،خصوصا في ظل ازدياد إلانفاق العسكري سواء على المستوى الخاص بنطاقها الجغرافي أو على مستوى العالم،فقد انفقت دول الشرق الأوسط نحو 111 مليار دولار على التسلح عام 2010 بزيادة بلغت 2.5% سنويا،فنسبة مقتنيات دول المنطقة من السلاح تبلغ 40% تقريبا من مجموه ايرادات دول العالم من السلاح.

تمثل نفقات دول الخليج في مجال التسليح نسبة 67% من إجمالي النفقات العسكرية بالمنطقة و تمثل نفقات التسلح السعودية حوالي 40% منها،حيث أكد التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية"أي إس إس" الصادر عام 2011 إن المملكة العربية السعودية تحتل المركز السابع في ميزان الإنفاق العسكري دوليا،بعدما أنفقت على ميزان دفاعها 64 مليار دولار،ناهيك عن إرتفاع الإنفاق الدفاعي الإيراني الذي بلغ 17.7 مليار دولار و إسرائيل 18.2 مليار دولار.أما العراق فقد زادت نفقاته الدفاعية بنسبة 9% و سوريا و قطر بنسبة 8% و تشير المعلومات الصادرة عن تقرير لجنة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي أن حجم الإنفاق دول الخليج وحدها على التسلح سنة 2010 قد تجاوز 105 مليار دولار.[1]

إذن،الشرق الأوسط في نظر كبرى شركات صناعة الأسلحة من أفضل أسواق السلاح في العالم،و لهذا فالتنافس عليه شديد إلا أن الولوج لهذا السوق يخضع في كثير من الأحيان للعوامل السياسية و التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في تسويق السلاح و بيعه في هذه المنطقة لدرجة أن بعض الدول فيه تضطر لشراء كميات كبيرة من الأسلحة فقط بسبب الضغوط السياسية ،فقد دفعت مخاوف دول الخليج العربية من قدرات إيران العسكرية و كذلك مخاوف دول المنطقة من تنامي السخط الداخلي في أعقاب إنتفاضات ما سمي"بالربيع العربي"،بالإضافة إلى تهديدات أمريكية بضرب سوريا،إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري بدرجة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط لتصل إلى 78.2 مليار دولار في السنة.[2]

[1] رفيق رضا صيداوي،*"الشرق الأوسط في دائرة التسلح و التسليح"*،متحصل عليه من الموقع: http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=121857، تاريخ الدخول:2014/12/07، على الساعة:14:00.

[2] وجيه عباس ،**سباق التسلح و تهديد امن العالم**،متحصل عليه من الموقع:http://www.al-nhar.com/index.php?aa=news&id22=28435 تاريخ الدخول: 2014/12/09، على الساعة: 16:00

المتتبع لإيقاع التفاعلات الدولية ولما يجري على المشهد الدولي اليوم ،فإنه حتما سيرى تنازعا واضحا حول بعض القضايا بين كل من روسيا و الو.م.أ،و بشكل خاص التنازع حول القضايا التي لها تأثير على المصالح الحيوية الروسية و بشكل أخص قضايا الشرق الأوسط،و على رأسها قضية تسليح دول المنطقة خاصة إيران و سوريا،فرغم الضغوط الأمريكية لتحجيم الدور الروسي و فك إرتباطاته الإستراتيجية بدول الشرق الأوسط إلا أن روسيا لازالت تطمح للمحافظة على مكانتها كقوة كبرى،و المشاركة كشريك فعال في السياسة الدولية.[1]

المطلب الثاني: صفقات السلاح الأمريكية مع دول منطقة الشرق الأوسط

تعد الو.م.أ في المجال العسكري قوة لا يمكن مساواتها مع أي دولة أخرى و هذا يوفر لها إمكانية الإحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية،فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة جدا لإستثمارها في هذا الجانب،إذ بلغت 492.1 مليار دولار سنة 2010،و 502.3 مليار دولار سنة 2011 و هي آخذة في الإرتفاع لتعادل مجموع موازنات الدفاع لما بين 12-15 من الدول التي تلي الو.م.أ من حيث القوة العسكرية[2]،و تجدر الإشارة هنا إلى أن الو.م.أ تحتل مركزا متفوقا بين دول العالم في مجال صادرات السلاح،حيث تتخذ الو.م.أ قضية التسلح و بيع و تصدير الأسلحة بمثابة وسيلة لدعيم زعامتها و هيمنتها إلى جانب تقويض خصومها و منافسيها من خلال الإستحواذ على أسواق السلاح العالمية.[3] ففي سنة 2012 بلغت قيمة صادرات الو.م.أ من السلاح 28.56 مليار دولار و هي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالميا و أتت روسيا في المركز الثاني بنحو 12 مليار دولار فأصبحت منافس قوي للو.م.أ تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع حلفائها التقليدين في العديد من مناطق العالم خاصة الشرق الأوسط و هو ما ينطبق على تسليح كل من سوريا و إيران و العمل من أجل الحصول على المزيد من الأسواق التي تعتمد على السلاح الأمريكي خاصة دول الخليج و إسرائيل و مصر.[4]

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توترا،و ذلك بسبب اللاإستقرارية التي تعرفها فهي تشهد العديد من الإضطرابات منذ زمن بعيد لأسباب سياسية و دينية و حتى إقتصادية،فقد عرفت العديد من الحروب و الصراعات و التي لا تزال إمكانية إندلاعها في أي لحظة،الأمر الذي خلق فجوات عميقة من اللاإستقرارية الأمنية و الإقتصادية و السياسية في المنطقة،و قد وجدت الو.م.أ في هذه اللاإستقرارية التي

---

[1] عبد السلام جمعة زاقود،***الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد***(الأردن:دار زهران للنشر و التوزيع،2013)،ص.101.

2 حيدر علي حسين،***سياسة الو.م.أ و مستقبل النظام الدولي***(الإردن:دار الكتاب العلمية للطباعة و النشر و التوزيع،2013)،ص.202.

[3] المرجع نفسه،ص.204.

4 عبد الحفيظ بن عبد الرحيم،**إستبعاد روسيا و تنافس بريطانيا و فرنسا و الو.م.أ على تصدير السلاح إلى دول الخليج**،متحصل عليه من الموقع:
http://www.globalarabnetwork.com/politics/48-saudi-politics/9032-2012-11-12-17-29-30
تاريخ الدخول: 2014/12/09، على الساعة: 17:00.

يتميز بها الشرق الأوسط و الخليج خصوصا ما يستجيب لسياستها الرامية إلى عسكرة المنطقة عن طريق دفع أنظمة الحكم القائمة إلى إعتماد سياسة دفاعية تقوم على التزود بالأسلحة و خاصة الأمريكية منها و على تخصيص موازنات إنفاق دفاعي بمبالغ طائلة عبر إيهام هذ الدول بأن هناك مخاطر عديدة قد تضر بكياناتها مثل:مواجهة الإرهاب–المد الإيراني و السلاح النووي...الخ،كل هذه الأمور جعلت من منطقة الشرق الأوسط تتحول إلى أهم سوق حيوي للسلاح الأمريكي،و كذلك الوجود العسكري الأمريكي الأكثر تكثيفا في العالم.[1]

إلى جانب رغبتها في السيطرة على أغلب منابع النفط في الشرق الأوسط تسعى الو.م.أ إلى تدعيم علاقاتها مع دول المنطقة من خلال الدخول في صفقات سلاح كبيرة مع دول الشرق الأوسط خاصة الخليجية و التي تمتلك عوائد نفطية ضخمة،فالشرق الأوسط هو أحد الوجهات الهامة لمبيعات شركات السلاح الأمريكية[*]، و التي تشكل لوبيا صناعيا عملاقا يلعب دورا هاما في التأثير على السياسة الأمريكية الداخلية و الخارجية،و قد دفعت هذه الشركات الو.م.أ لإبرام صفقات تسليح ضخمة مع دول منطقة الشرق الأوسط و التي من أهمها:

أ- السعودية:

تعد المملكة العربية السعودية من أكثر دول المنطقة شراء للسلاح الأمريكي،فبعد الصفقة الضخمة التي أبرمتها سنة 2011 مع الو.م.أ و المقدرة بـ60 مليار دولار و التي تعتبر كأكبر صفقة سلاح بين الو.م.أ و دول العالم، عادت السعودية في عام 2013 لتبرم عقود شراء بقيمة 29.4 مليار دولار تتضمن شراء 84 مقاتلة SA F-15 جديدة و 70 مقاتلة مجددة من نفس النوع،كما تشمل الصفقة دبابات (أم 1 أيه 2)،و صواريخ مضادة للدبابات من طراز "تأو 2".[2]

ب- الإمارات:

تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في شراء الأسلحة الأمريكية بعد المملكة السعودية فهي تحوز على الأسلحة الأمريكية من خلال برنامج الصفقات العسكرية الأجنبية و قد بلغت نفقات الإمارات العربية المتحدة على صفقات الأسلحة الأمريكية 10 بليون دولار أمريكي بين الأعوام 2007 و 2010،حيث

---

[1] محمد مراد،***السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي:بين الثبات الإستراتيجي و المتغير الظرفي***(بيروت:دار المنهل اللبناني،2009)،ص.308.

[*] من ابرز شركات السلاح الأمريكية التي تعمل على تصدير السلاح خارج امريكا نجد:لوكهيد مارتن،بوينغ،نورثروب جرومان،جنرال دايمكس،راثيون،يونايتد تكنولوجيز،و قد بلغت قيمة صادرات ه الشركات من السلاح سنة 2011 أكثر من:24.98 مليارد ولار.

[2] سالي مشالي"***صفقات السلاح الأمريكية للدول العربية-و التوازن العسكر***" ،متحصل عليه من الموقع:
http://www.ouregypt.us/craiem/crime170.html،تاريخ الدخول: 2014/12/10، على الساعة: 19:00

قامت الإمارات بشراء أنظمة باتريوت المضادة للصواريخ،و الحصول على نظام دفاع جوي متقدم هو نظام "ثاد"،و في سنة 2013 وقعت الإمارات العربية مع الو.م.أ صفقة بقيمة 290 مليون دولار تشمل على تسليح طائرات قتالية من طراز "اف 16".

ج- الكويت:

وافقت الكويت على إبرام صفقتين مع الو.م.أ الأولى سنة 2010 لشراء أسلحة متنوعة بلغت قيمتها 1.6 مليار دولار أمريكي،و الثانية عام 2012 تتضمن بيع أمريكا 60 نظام باتريوت للكويت بقيمة تبلغ 4.2 مليار دولار.

د- قطر:

أبرمت قطر صفقة عسكرية مع الو.م.أ عام 2012 بقيمة 6.6 مليار دولار أمريكي تتضمن الحصول على طائرات مقاتلة و دبابات و تحديث طائرات الآباشي و البلاكهوك و السيهاوك،و قد أبرمت قطر صفقة بقيمة 1.1 مليار دولار للحصول على واردات للإنذار المبكر .

هـ - البحرين:

دخول دولة البحرين عام 2012 في صفقة شراء أسلحة أمريكية بقيمة 91 مليون دولار أمريكي تشمل مروحيات بلاكهوك،صواريخ مضادة للمدرعات و أسلحة أخرى كانت تحت برنامج"حوار الأمن الخليجي".

و - عمان:

تعتبر الو.م.أ المستفيد الرئيسي من صفقات الأسلحة في عمان،ففي سنة 2010 وافقت شركة لوكهيد مارتن على بيع 18 من مقاتلات F-16 لسلطنة عمان ،و في سنة 2011 وافقت الو.م.أ على بيع عمان وحدات النار AVENGER،صواريخ ستينغر،صواريخ متوسطة المدى،و في 2012 أعلنت عمان عن صفقة أمريكية قيمتها 86 مليون دولار لتحديث اسطول طائرات F-16 التابع للسلطنة.[1]

ي- العراق:

توقيع العديد من صفقات السلاح الأمريكية مع العراق بعد إنسحابها منه وصلت قيمتها مليار دولار التي تشمل بيع العراق 24 طائرة مقاتلة هجومية خفيفة من طراز AT-60 و تعتبر هذه الصفقة هي الأحدث في سلسة من صفقات التسليح الأمريكية للعراق و كان العراق قد وافق في السابق على شراء 36 طائرة مقاتلة من طراز F-16 من الو.م.أ.و قد وقع العراق على صفقة جديدة سنة 2014 تضم 200 عربة همفي تبلغ

[1] *الخلل الأمني بين النظام الإقتصادي و النظام السياسي*، مركز الخليج لسياسات التنمية ، متحصل عليه من الموقع:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=188&Itemid
تاريخ الدخول: 2014/12/10، على الساعة: 20:00.

قيمتها 101 مليون دولار بالإضافة إلى سبعة مناطيد تستخدم في مراقبة المنشات العسكرية بقيمة 90 مليون دولار.

ن- مصر:

تعد مصر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للو.م.أ في سياق علاقاتها العسكرية بدول المنطقة خاصة في جانب التسليح ،و تبرز تفاصيل الصفقة الأخيرة التي أعلن عنها البنتاغون مع مصر سنة 2013 أهمية مصر لشركات السلاح الأمريكية،و التي تشمل أسلحة بقيمة 46 مليون دولار تتضمن 4 بطاريات صواريخ،كما باعت الو.م.أ لمصر 4 سفن حربية سريعة تصل قيمتها إلى مليار و 290 مليون دولار.[1]

إلى جانب هذه الصفقات التي وقعتها الو.م.أ مع دول المنطقة،تقدم الو.م.أ مساعدات عسكرية للعديد من الدول التي ترتبط معها بتحالفات إستراتيجية نجد على رأسها إسرائيل فالو.م.أ تدعم التفوق الإستراتيجي لإسرائيل بإعتبارها أداة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة،[2] فالادارة الأمريكية تقدم مساعدات عسكرية لإسرائيل تبلغ 3 مليارت دولار سنويا كانت تتلقاها على شكل مساعدات عسكرية بمبلغ 1.8 مليار دولار و الباقي مساعدات إقتصادية،و قد نجح الجانب الإسرائيلي في تقليص المساعدات غير العسكرية لتصبح بكاملها عسكرية الطابع[3]،و الذي يأتي بهدف ضمان تفوقها الإستراتيجي على الدول العربية كافة،فقد مولت الو.م.أ برامج إسرائيل المتعلقة بمنظومات الصواريخ، و مشروع طائر لافي،الذي بلغت كلفته نحو مليار دولار أمريكي.و يرتبط حجم تدفق المعونات الأمريكية الرسمية بتصاعد الأحداث في المنطقة،فتزداد قيمة المعونات عند توتر الأوضاع بالنسبة لإسرائيل،و قد أعلنت الو.م.أ سنة 2007 زيادة معوناتها العسكرية إلى إسرائيل بقيمة 30 مليار دولار على مدى عشر سنوات القادمة أي بزيادة قدرها 25% عن المعونة المخصصة أساسا.[4]

صفقات السلاح الأمريكية مع دول منطقة الشرق الأوسط لا تحقق لها فقط أهداف إقتصادية و مادية فحسب بل لها أهداف عديدة:

- ربط دول المنطقة خاصة منها العربية في النظام الإقليمي العربي بالإستراتيجية الأمريكية و التي تهدف مرحليا إلى إحتواء إيران و سوريا؛
- وقف سياسة التحالفات و التي تناوئ المصلحة الأمريكية في المنطقة سواء التحالف الإيراني السوري،أو إعادة إحياء الدفاع العربي المشترك؛

---

[1] سالي مشالي،*مرجع سابق*.
[2] مصطفى محمود ممدوح،*مرجع سابق*،ص.77.
[3] امين المشابقة،سعد شاكر شلبي،*التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة* (عمان:دار حامد للنشر و التوزيع،2012)،ص.228.
[4] المرجع نفسه،ص.232.

- تعزيز موقف الإقتصاد الأمريكي خاصة و أن أمريكا أكبر دولة مدنية في العالم و تعاني من الأزمة المالية العالمية بشكل كبير،و بالتالي فإن عائدات السلاح تغطي جزء معتبر من حجم المديونية الأمريكية؛
- العمل على إيجاد توازن عسكري بين إيران و دول الخليج ،و مساعدة حلفائها الخليجين في مواجهة الخطر الإيراني؛
- الهدف الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في وقف تمدد النفوذ الروسي في المنطقة، و الذي بدأ يظهر جليا عبر محاولات روسيا في إيجاد مكان لها بين دول الشرق الأوسط من خلال إقامة علاقات عسكرية جديدة و إبرام العديد من الصفقات التسلحية مع دوله خاصة مصر و إسرائيل و بعض الدول الخلجية.[1]

تعتبر منطقة الشرق الأوسط سوق مفتوح لتصدير الأسلحة الأمريكية و الحصول مقابل ذلك على مليارات الدولارات و لا تكتفي الو.م.أ بصفقات السلاح لضمان نفوذها في المنطقة بل تعتمد على وجودها العسكري المباشر في المنطقة بدون وسطاء كما في السابق و هو يدخل في إعادة إنتشار القوات الأمريكية و الدور الأمريكي في العالم عبر بناء شبكة من القواعد العسكرية الدائمة و المؤقتة في جميع أنحاء العالم،و خاصة في الخليج العربي للحيلولة دون تهديد مصالحها،و منع ظهور منافسين لها في الوقت نفسه.[2]

المطلب الثاني: صفقات السلاح الروسية مع دول منطقة الشرق الأوسط

إن أكثر نقاط الصدام بين روسيا و الو.م.أ تتمثل في إحتفاظ الصناعة العسكرية الروسية بمكانتها العالمية و قدرتها التصديرية،فرغم تراجع روسيا عن المرتبة الأولى في سوق السلاح العالمي في سنوات الحرب الباردة،حين كانت تمثل حصتها ما يقارب 46% من حجم تجارة السلاح العالمي[3]،إلا أنها عادت اليوم لتصبح المنافس الأول للو.م.أ في سوق السلاح وفقا لتقرير معهد ستكهولم للسلام الدولي و ذلك لعدة إعتبارات و هي :

- إنخفاض أسعار الأسلحة الروسية مقارنة بالسلاح الأمريكي؛
- لا تضع روسيا شروطا مسبقة أو ايديولوجيات أو سياسات خاصة بها قبل عقد صفقات الأسلحة و إنما تهتم روسيا بصادرات السلاح لدول العالم و خاصة دول الشرق الأوسط بالنظر لما تمثله من مورد مالي هام للدخل القومي ضمن إطار توجه القيادة الروسية للإعتماد على الموارد و الإمكانات الذاتية للنهوض بالإقتصاد

---

[1] احمد فايق دلول،***صفقات السلام الامريكي...الواقع و الأهداف***،متحصل عليه من الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134441،تاريخ الدخول : 2014/12/11 ،على الساعة:14:00
[2] أشرق محمد كشك،امن الخليج في السياسة الأمريكية،*مجلة السياسة الدولية*،العدد 164،افريل 2006،ص ص.170-171.
[3] انا تولي أوتكين،***الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين***،تر:انور محمد ابراهيم(القاهرة:المجلس الإعلى للثقافة،2003)،ص.119.

الروسي[1] ،و تسعى الحكومة الروسية منذ سنوات إلى توثيق علاقاتها بدول الشرق الأوسط ،و تعرض أسلحتها المتطورة من طائرات و دبابات و صواريخ على دول المنطقة خاصة دول الخليج العربية و بأسعار منافسة جدا مقارنة بأسعار الأسلحة الأمريكية المماثلة لها،إلا أن النفوذ الأمريكي القوي في هذه الدول يسعى للحيولة دون عقد صفقات مع روسيا.[2]

- لقد سجلت مبيعات السلاح الروسية إرتفاع نسبته 28% فيما بين عامي 2011 و 2012 عززه الطلب المتعاظم في العديد من الدول خاصة الآسيوية،و قد بدأت صناعة السلاح الروسية معاودة إنتعاشها و تنافسيتها في السوق العالمي وفق خطة وطنية إستهدفت إخراج هذه الصناعة من كبوتها الموروثة من العهد السوفياتي من خلال تحديث المعدات العسكرية و تكنولوجيا التصنيع الدفاعي في روسيا بما يكافئ التنافسية العالمية لمنظومات الإنتاج الدفاعي الأمريكية.

لقد وجدت روسيا في عملية بيع السلاح فرصة لكي تستعيد مكانتها العالمية و تصبح قوة مؤثرة في مناطق المنافسة مع خصومها من الدول التي تقوم بتصدير الأسلحة العسكرية ،بل إنه يمكن القول أن موسكو تسعى الآن لكي تكون المنافس الرئيس الو.م.أ ،و على هذا الأساس ظلت روسيا تلعب بورقة صادرات السلاح الروسي لكي تعيد مجدها السياسي و لبنائه من جديد[3]،بالإضافة إلى أن مسألة بيع الأسلحة و الصناعات العسكرية من أكثر المسائل أهمية في روسيا و ذلك لما لهذه المسألة من عوائد كبيرة تساهم في الدخل القومي الروسي،إضافة إلى توفيرها العملة الصعبة التي هي بحاجة إليها،فضلا عن تأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من الخبراء و المتخصصين الروس،و هو أمر سيتمخض عنه ورود عملة أجنبية يمكن الإعتماد عليها في تحديث القاعدة الصناعية الحربية الروسية و تغطية جزء من إستثمارات وزارة الدفاع في مجال توريد الأسلحة إلى القوات المسلحة الروسية.[4]

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكبر مناطق العالم المتلقية للسلاح الروسي و قد تراوحت صادرات السلاح الروسي لدول منطقة الشرق الأوسط بين 21% و 26% من اجمالي ما تستورده دول المنطقة من أسلحة عسكرية،كما أن المنطقة تضم عددا من كبار المشترين للسلاح الروسي على رأسهم سوريا و إيران لتنضم إليهم بعض الدول الأخرى خاصة الخليجية منها[5] و هو ما يوضحه الجدول رقم 03 :

---

[1] سعد شاكر شلبي،*مرجع سابق*،ص.98.
[2] على مفلح محافظة،*العرب و العالم المعاصر*(الاردن:دار الشروق للنشر و التوزيع،2009)،ص.232.
[3] سامح عباس،**اسرار وعودة السلاح الروسي لمنطقة الشرق الأوسط**،متحصل عليه من الموقع: http://islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/09/29/107185.html،تاريخ الدخول : 2014/12/11 ، على الساعة : 20:00.
[4] عز الدين عبد الله ابو سهدانة،**الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط:2000-2008(دراسة حالة القضية الفلسطينية)**،مذكرة *ماجستير*،غزة:جامعة الإزهر،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية،2012،ص.100.
[5] ابراهيم محمود،**الصناعات العسكرية الروسية تدعيم الإقتصاد و المكانة الدولية**،متحصل عليه من الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221971&eid=4285،تاريخ الدخول : 2014/12/12 ،على الساعة: 14:00

جدول رقم 03:يوضح سوق الاسلحة الروسية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

TABLE 1

The Russian Arms Market in the Middle East and North Africa

Recipient	Contract Description	Price (If Known)
Libya	Kh-35 Uran/SS-N-25 anti-ship missile Project-1241/Tarantula FAC	$100 million
	Yak-130 trainer/combat aircraft	$90 million
	S-125 Pechora-2 SAMs (modernization to the Pechora-2M level)	
	Modernization of 145 T-72 tanks	
	BMP-3M infantry fighting vehicles	$300 million
	Factory for AK-103 machine gun production	$600 million
	9M123 Chrysanthemum self-propelled anti-tank missile systems	
	Molniya-class missile boats	$150 million–$200 million (estimated)
Syria	96K6 Pantsyr-S1E Mobile AD system	$730 million
	Buk-M2 SAM	$200 million
	MiG-29 modernization	
	S-125 Pechora-2 SAMs (modernization to the Pechora-2M level)	
	200 T-72 tanks (modernization to T-72M1M level)	Part of $500 million deal
	9M123 Chrysanthemum self-propelled anti-tank missile systems	
	30 Pantsyr-S1 anti-aircraft missile systems	
Iran	T-72 tanks upgrade MiG-29 aircraft upgrade Su-24 fighter upgrade	Part of $1.5 billion deal
Yemen	100 BTR-80A armored vehicles and 50 120-mm towed mortars	$60 million
	MiG-29 SMT Fulcrum	$1.3 billion
Egypt	20 S-125 Pechora-2 SAMs (modernization to the Pechora-2M level)	
	Modernization of ZSU-23 SPAAG to ZSU-23-4M4	

Note: This is a partial list. Other deals may not be indicated here.

Source: Dmitry Gorenburg, "Russian Arms Sales to the Middle East and North Africa," Russian Military Reform, March 7, 2011, at *http://russiamil.wordpress.com/2011/03/07/russian-arms-sales-to-the-middle-east-and-north-africa/* (December 7, 2011); International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2011* (London: Routledge, 2011); and Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Arms Transfers Database, at *http://www.sipri.org/databases/armstransfers* (December 7, 2011).

B2662 heritage.org

لا تعتمد روسيا الإتحادية في سياستها مع دول الشرق الأوسط على التدخل العسكري المباشر كما تفعل الو.م.أ ،فقد عملت في السنوات الأخيرة على تغيير الصورة التي كانت يظهر فيها الإتحاد السوفياتي كقوة عسكرية مخيفة في المنطقة و تحولت من سياسة العدو لقسم من دولها و حليف للقسم الآخر إلى سياسة مد الخطوط الدبلوماسية مع كل هذه الدول ،حتى في المجال العسكري الذي وصل إلى حد التعاون مع دول تعتبر تابعة للنفوذ الامريكي خاصة منها دول الخليج و إسرائيل،و يقول مدير الشركة الروسية لتصدير السلاح:"إن الشرق الأوسط هو السوق الأهم بالنسبة لروسيا و يشمل التعاون العسكري مع العرب في كل المجالات" و لعل البارز في مجال دخول روسيا إلى أسواق بيع السلاح هو محاولات توسيع تعاونها مع دول عربية كانت على قطيعة مع الإتحاد السوفياتي السابق،و لهذه الغاية وقعت مجموعة كبيرة من الإتفاقيات في مجال تصدير الأسلحة مع دول الخليج العربي.[1]

تقوم روسيا بزيادة جهودها لإستعادة نصيبها من الأسواق العالمية لذا تحاول إستعادة مواقعها التي فقدتها في السابق،كما حاولت دخول الأسواق التي تسيطر عليها شركات السلاح الأمريكية و العمل على

[1] ناصر زيدان،***مرجع سابق***،ص ص.229-230.

إحياء مبيعاتها من الأسلحة لدول الشرق الأوسط،فصممت على دعم علاقاتها العسكرية مع دول المنطقة خاصة العربية منها[1]،و هو ما ترجمه نائب وزير الدفاع السابق **ميخائيل ديميرييف** الذي قال"إن الشرق الأوسط سوق مهمة للغاية لروسيا... و أن روسيا تعمل في هذه المنطقة منذ سنوات ،و أنها تعتبر الإستمرار و تنمية إنجازاتها..و أن روسيا مستعدة لإمداد المنطقة بجميع إحتاجاتها من الأسلحة الدفاعية و غيرها".[2]

إن ما تشهده المنطقة في الوقت الراهن من تحولات في سياق ما يعرف بالربيع العربي أثر كثيرا على التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط،فقد أتاحت توترات غير معتادة بين واشنطن و حلفاؤها في الشرق الأوسط خاصة مصر و السعودية الفرصة لروسيا لإستعادة بعض من نفوذها في الشرق الأوسط و إقتناص صفقات سلاح على حساب الشركات الأمريكية ،معيدة للأذهان ذروة النفوذ السوفياتي في المنطقة خلال خمسينات و ستينيات القرن الماضي،و فيما يلي نستعرض أهم الصفقات التي قامت بها روسيا في منطقة الشرق الأوسط و أهم زبائن السلاح الروسي في المنطقة ،خاصة و أن عدد كبير من دول المنطقة يعتمد على السلاح الأمريكي:[3]

أولا:إيران

تعد إيران الشريك الثالث لروسيا على صعيد التعاون العسكري بعد الصين و الهند،و الأول في منطقة الشرق الأوسط،بحيث تقدر أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران حوالي 13 مليار دولار و خلال الفترة 2010-2014 شمل التعاون العسكري صفقات وقعت بين الجانبين لشراء الصواريخ المضادة للدبابات،و المنظومة الصاروخية Tor-M1 ،طائرات مقاتلة SU-25UBT و طائرات "ميج-29"،و طائرات سوخوي-24 ،و مروحيات النقل العسكري بإلاضافة إلى قطع غيار و صيانة لما يمتلكه الجيش الإيراني من دبابات روسية الصنع.[4]

و قد أثرت صفقة منظومة الصواريخ S-300 على العلاقات الروسية-الإيرانية إلى حد أنها كادت أن تتسبب في أزمة بين البلدين،فقد رفعت طهران دعوى قضائية أمام محكمة الإستئناف الدولية ضد شركة "روس أو بورون اكسبورت" الحكومة الروسية لتصدير الإسلحة مطالبة بتعويض مالي بقيمة 4 مليارات دولار ،بسبب إلغاء الشركة الروسية لعقد توريد منظومة "S-300 " لإيران،إلا أن روسيا قد ردت بأن مجلس الأمن الدولي قد فرض عقوبات على إيران الأمر الذي يعيق تسليم هذه الصواريخ.

---

[1] لمى مضر جري الإمارة،المتغيرات **الداخلية و الخارجية في روسيا الإتحادية و تاثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003**(ابو ظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2005)،ص.146.

[2] المرجع نفسه،ص.150.

[3] أسعد عبد الرحمان،***موسكو و وواشنطن.. تحولات في الأدوار***،متحصل عليه من الموقع: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=77458،تاريخ الدخول: 2014/12/12، على الساعة: 10:00

[4] فرح الزمان ابو شعير،***العلاقات الإيرانية-الروسية:شراكة حذرة تميز حلف الضرورة***،مركز الجزيرة للدراسات ،متحصل عليه من الموقع: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http،تاريخ الدخول : 2014/12/12 ،على الساعة: 14:00

العلاقات بين روسيا و إيران سرعانما عادت إلى طبيعتها خاصة بعد لقاء الرئيس **بوتين** و الرئيس الإيراني **حسن روحاني** على هامش قمة منظمة شنغهاي و تصريح وزير خارجية روسيا بأن روسيا ستعمل على إصلاح الخطأ الفني في المنظومة و ستقدمها لإيران في المستقبل بالإضافة إلى التوصل إلى عقد إتفاق جديد يتضمن تزويد روسيا إيران بشبكة رادارات لمراقبة حركة الأساطيل الغربية في الخليج و هذا خلال زيارة وزير الدفاع الروسي سنة 2013.[1]

تسعى روسيا إلى تقوية علاقاتها العسكرية مع إيران و يعود ذلك إلى عدة إعتبارات و هي:

- تعد إيران حليف مهم لروسيا في منطقة الشرق الأوسط بعد أن خسرت روسيا العديد من حلفائها الرئيسين خاصة العراق؛
- سوقا رائجة للسلاح الروسي خاصة في ظل تدهور علاقاتها مع العالم الغربي،الأمر الذي يتيح لموسكو توفير قدر معقول من السيول لمواجهة المطالب و الإحتياجات الإقتصادية و إعادة تدوير و تشغيل آلتها العسكرية و تنشيط صناعة و تجارة السلاح الروسية؛
- الضغط على واشنطن و إجبارها على العدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ البالستية الروسية ،و هو المشروع الذي تعارضه موسكو بشدة؛
- تطمح روسيا من جراء التقارب مع إيران إلى قطع شوط أكبر فيما يتصل بمساعيها لإنهاء حالة العزلة التي تحاول واشنطن فرضها عليها فمن خلال إيران تستطيع موسكو خلق موطئ قدم لها و تأكيد وجودها في منطقة الشرق الأوسط و هي المنطقة التي تتمتع إيران بتأثير ثقافي و حضاري مباشر فيها؛
- البحث عن حلفاء و تكوين جبهة للتصدي للهيمنة الأمريكية ،و قد وجدت القيادة الروسية ضالتها في الصين و إيران بعد مساعي جادة للتقارب معهما و توثيق عرى التعاون الإقتصادي و العسكري معهما؛
- الإستفادة من الملف النووي الإيراني لتحقيق مصالح روسيا مع الو.م.أ في ما يعرف بالمسأومة السياسية و مع العالم العربي لزيادة المبيعات من الإسلحة.[2]

لقد حصلت روسيا على مكاسب غير مباشرة من الإحتلال الإمريكي لأفغانستان و العراق،فقد استغلت إنشغال الو.م.أ في أفغانستان و العراق و بدأت توسيع مناطق نفوذها ،فلجأت إلى إيران ،بإعتبارها الخصم المنأوئ الو.م.أ و الجسر الإقليمي الذي ينقلها إلى سوريا و لبنان و فلسطين،و قد استكملت روسيا العمل في مفاعل بوشهر النووي،و عقد صفقة جديدة لإنشاء مفاعلات أخرى في إيران،فضلا عن عقد إتفاق لتصدير السلاح بمليارات الدولارات تتعهد روسيا بموجبه بتأمين قوارب خفر السواحل و تحديث طائرات الميغ و

---

[1] المرجع نفسه.
[2] عز الدين بن عبد الله ابو سمهدانة ،***مرجع سابق***،ص-ص:213-215.

السوخوي-24 الإيرانية و تزويدها بأسلحة دفاع جوية،[1] غير أن الو.م.أ ظلت تحاول منع إنجاز عقود الأسلحة الروسية مع إيران و قد وصل الأمر إلى أن الكونغرس الأمريكي دعا عدة مرات إلى فرض عقوبات على مؤسسات روسية متهمة بتسليم إيران تكنولوجيا عسكرية تمكنها من صنع صواريخ بالستية.[2]

ثانيا:العراق

يرتبط العراق بعلاقات تاريخية مع روسيا تعود إلى الأربعينيات من القرن الماضي،عندما اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين العراق و الإتحاد السوفياتي،و قد ظلت العلاقات مستمرة إلى حين دخول القوات الأمريكية بغداد سنة 2003 و إسقاط نظام صدام حسين أحد أكبر مشتري السلاح الروسي ،و أصبح بذلك العراق منطقة مغلقة أمام صناعة السلاح الروسية،و قد قال"**رسلان بوخوف**"مدير مركز كاست للدراسات الأمنية و الدفاعية الروسي:"بعد سقوط صدام حسين بدأ أننا فقدنا أكبر بلد مشتري للسلاح الروسي في الشرق الأوسط".

كافحت موسكو لإستعادة نفوذها و حصصها في أسواق الطاقة و السلاح في العراق،و قد بدأت العلاقات بين بغداد و موسكو تنشط بعد الإنسحاب الأمريكي عام 2011[3]،و تمت إعادة التعاون في المجال العسكري عام 2012 بتوقيع صفقة الأسلحة لشراء أسلحة روسية بأكثر من 4 مليارات دولار تسلم من خلالها العراق طائرات من طراز "مي-28 إن أي" المعروفة بصياد الليل،و 42 منصة متحركة لإطلاق الصواريخ من طراز باتسير-اس 1،كما تم الإتفاق على تدريب فوج من الخبراء العراقيين على إستخدام مروحيات"مي-35" في أحد المراكز التابعة للقوات الجوية الروسية،كما سيتم توقيع الحزمة الثانية من الإتفاقية لتوريد مقاتلات "ميغ 29" و المدرعات.

و قال مركز كاست أن العقود تمثل ثالث أكبر صفقة لبيع سلاح روسي منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991،بعد صفقة قيمتها 7.5 مليار دولار مع الجزائر عام 2006 و أخرى بقيمة 6 مليار دولار مع فنزويلا عام 2009.[4]

---

[1] امجد جهاد عبد الله،***التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية***(بيروت:دار المنهل اللبناني،2011)،ص.116.
[2] سامي ريحان،***العالم في القرن 21***(بيروت:دار العلم للملايين،1998)،ص.258.
[3] احمد بهاء الدين،***السلاح طريق روسيا لمزاحمة امريكا بالشرق الأوسط***،متحصل عليه من الموقع: http://www.masralarabia.com/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%A7-،تاريخ الدخول : 2014/12/14 على الساعة :16:00.
[4] ياسر الدهسي،***روسيا تحاول كبح النفوذ الإمريكي***،متحصل عليه من الموقع:http://www.aleqt.com/2014/02/09/article_823999.html تاريخ الدخول : 2014/12/14 ،على الساعة :19:00.

رابعا:دول الخليج العربي

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط إستيراد للأسلحة فضلا عن توفرها على موارد مالية ضخمة بالنظر لإمكانياتها النفطية الهائلة،و في مجال التسلح لم تكن دول الخليج العربي من زبائن السلاح الروسي في الحقبة السوفياتية،و لم تكن حليفة لموسكو،غير أن الوضع تغير بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي تدريجيا لتصل إلى صفقات تسلح كبيرة في السنوات الأخيرة ،فدول الخليج أصبحت موضع إهتمام كبير من طرف روسيا في الوقت الراهن لتنشيط حركة بيع المعدات و السلاح الروسي الحديث من خلال المعارض الروسية للأسلحة في تلك الدول و التي دائما تحقق الأهداف الروسية و المتمثلة في توقيع عقود سلاح و إتفاقيات دفاع مشترك مع دول الخليج أبرزها:

- توقيع صفقات بيع أسلحة خفيفة للبحرين عام 2011،و في سنة 2014 وقع كلا من اللواء ركن بحري يوسف احمد مال الله مدير التخطيك و التنظيم و التقنية و السيد اناتولي اسايكن مدير عام وكالة صادرات الدفاع الروسية"روس أوبورون اكسبورت" في موسكو على إتفاقية عسكرية لكي يتم من خلال تلك الإتفاقية على تزويد مملكة البحرين بمنظومات دفاعية متطورة.[1]
- كما قامت موسكو بالتوقيع على صفقة مؤخرا مع دولة الإمارات العربية المتحدة تتضمن مدرعات من طراز BMP-3 و كذلك عتاد عسكري خفيف و صواريخ مضادة للدبابات و الطائرات؛[2] لكن أهم صفقة وقعت عليها موسكو مع الإمارات كانت صفقة تزويدها بمنظومة دفاع جوي من طراز PANTSYRS-1،كما تم الإتفاق على إطلاق قمر صناعي إماراتي بواسطة صاروخ روسي (بروتن-أم) عام 2009؛
- ابرام صفقة مع المملكة العربية السعودية أواخر سنة 2009 تقضي بتوريد سلاح متطور للسعودية بقيمة ملياري دولار و تتضمن أسلحة دفاعية ،بما فيها صواريخ أس-400 المضادة للطائرات ،علما انها ليست الصفقة الوحيدة في المجال بين البلدين.[3]كما يجري التباحث بين روسيا و السعودية للتوصل إلى صفقة سلاح تتجاوز 10 مليارات دولار لشراء دبابات و صواريخ روسية،هذا التقارب الدفاعي بين الروسي و السعوديين إن تم فإنه سينعكس على التقارب الأمريكي الإيراني الذي أقلق السعودية وروسيا و بعض حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط.[4]

---

[1] محمد عمر،***صفقة اسلحة ضخمة بين البحرين و روسيا وسط عقوبات غربية***،متحصل عليه من الموقع: http://www.alkhabarnow.net/news/120261/2014/04/30،تاريخ الدخول :2014/12/15 ،على الساعة : 10:00

[2] سامح عباس،***مرجع سابق***.

[3] ناصر زيدان،***مرجع سابق***،ص-ص:237-238.

[4] عبد الله آل هيضة،"**لسعودية تغير بوصلة التسلح نحو روسيا**"،*صحيفة العرب* ،العدد.15،2013/11/9380،ص.5.

خامسا:علاقة روسيا مع إسرائيل

لا تقتصر علاقات روسيا التسليحية في منطقة الشرق الأوسط على الدول العربية و إيران فقط،و إنما إمتدت إلى إسرائيل أيضا برغم مما هو معروف من إن الأخيرة تعتمد إعتمادا شبه كلي على الأسلحة الأمريكية،فروسيا تسعى إلى بناء علاقات وثيقة مع إسرائيل في مجال الصناعات العسكرية ،لاسيما في المجال الجوي ،و تجسدت هذه العلاقة النفعية في توقيع إتفاقية لتعزيز التعاون العسكري بين روسيا و إسرائيل في 06 سبتمبر 2010،[1] و قد تضمنت الإتفاقية دخول إسرائيل بشراكة مباشرة مع روسيا من خلال التصنيع الحربي و التي تحاول روسيا من خلاله إقامة صناعة حربية مشتركة مع إسرائيل كتزويد الهند بطائرات إلإليوش 78،و البالغ ثمنها 10 مليون دولار،و قد أعلن بوتين بأن الإتفاق العسكري و الأمني مع إسرائيل يتضمن بأن روسيا ستزود الطائرات الإسرائيلية بأجهزة الليزر و كذلك إقامة محطات تعمل بنظام "غلوناس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

التقارب العسكري بين روسيا و إسرائيل يرجعه الكثيرون إلى أن هناك إتفاق بين الو.م.أ و حليفاتها إسرائيل لحدوث مثل هذا التقارب و ذلك بهدف التأثير على روسيا في قضية تسليح حلفائها خاصة إيران و سوريا،و هذا يعني الإمتناع عن تنفيذ الإتفاقيات و العقود المبرمة بين روسيا و حلفائها،لتزويدهم بالسلاح و العتاد و التجهيزات خاصة"صواريخ S-300" و غيرها من الأسلحة الإستراتيجية التي قد تخل بالتوازن الإستراتيجي في المنطقة ،و بالتالي فإن الدخول في شراكة عسكرية و صفقات أسلحة مع روسيا سيقطع الطريق على أعداء إسرائيل و يستميل روسيا أكثر فأكثر إلى محور إسرائيل و الدول المعتدلة.[2]

سادسا :علاقة روسيا بمصر

رغم القطيعة التي كانت تعرفها العلاقات الروسية المصرية ،إلا أنها بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الإتحاد السوفياتي أخذت العلاقات بينهما منحنى آخر بعيد عن الخلاف و القطيعة ،حيث بدأ التقارب بين البلدين و توقيع العديد من الإتفاقيات التي حاولت من خلالها التقرب أكثر من مصر أهمها التوقيع على بيان حول مبادئ علاقات الصادقة و التعاون عام 2001 و على برنامج طويل الأمد لتطوير التعاون التجاري و الإقتصادي–الصناعي و العلمي–التقني بين البلدين.[3]

رغم أن علاقات روسيا مع مصر لم تصل إلى حد التحالف الإستراتيجي إلا أنه مؤخرا بدأت تظهر مؤشرات تقارب جديد يحدث بين البلدين خاصة في مجال التسلح ،فالتقارب العسكري المصري–الروسي يعتبر

---

[1] طلعت مسلم،***دور روسي جديد في الشرق الأوسط***،متحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/9/29/%D8%AFA،تاريخ الدخول : 2014/12/15 ،على الساعة :14:00.

[2] خالد ممدوح العزى،***العلاقات الإسرائيلية الجديدة و مدى تأثيرها على سوريا و إيران***،متحصل عليه من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=229197،تاريخ الدخول : 2014/12/15 ،على الساعة :19:00.

[3] س.غ لوزيانين،***مرجع سابق***،ص.70.

جزءا صغيرا من إستراتيجية روسية أوسع لإيجاد أسواق جديدة للسلاح الروسي في الشرق الأوسط،و قد بدأ هذا التقارب واضحا في جانفي 2011 حيث قامت شركة الأسلحة الروسية "روس بورون اكسبورت" بتقديم عرض لوزارة الدفاع المصرية عن طائرات الميج المقاتلة،و قد تم الإتفاق بين روسيا و مصر في عامي 2010 و 2012 على توريد أسلحة بأكثر من 1.5 مليار دولار لشراء مروحيات و أنظمة الدفاع الجوي.

على خلفية توتر العلاقات بين أمريكا و مصر بعد إنقلاب 3/يونيو عام 2013 و تعليق الولايات المتحدة الأمريكية جزء من المساعدات العسكرية لمصر ،وجدت موسكو طريقها في محاولة منها لإستعادة سوق السلاح المصري الذي تسيطر عليه الو.م.أ بشكل كامل منذ ثلاثة عقود،و قد ترجمت ذلك عبر زيارة وزيري الدفاع و الخارجية الروسيين للقاهرة في 14 نوفمبر 2013 و اللذان إصطحبا معهما النائب الأول لمدير الجهاز الفيدرالي للتعاون التقني و العسكري "**اندري يوتسوف**" و مسؤولين من الشركة الحكومية لصادرات الأسلحة"روسو بورون كسبدرت"،و قد نشرت صحيفة موسكو تايمز الروسية،أن روسيا و مصر ستتوصلان إلى عقد صفقة لشراء أسلحة بقيمة 4 مليارات دولار،و تتضمن هذه الصفقة حصول مصر على سرب طائرات مكون من 24 مقاتلة "ميج 29" و أنظمة دفاع جوي من عدة طرازات،و مروحيات "مي–35" و منظومة صواريخ مضادة للدبابات"كورنيت"، و مختلف أنواع الذخائر و الأسلحة الخفيفة،و في الزيارة الثانية التي قام بها وزير الدفاع المصري ووزير خارجية مصر إلى موسكو في نوفمبر 2014 إتفق الجانبان على تسريع إعداد الوثائق التي من شأنها دفع التعاون العسكري و التقني إلى الأمام و ضرورة إتمام عقود صفقة التسلح المتفق عليها.[1]

التقارب الروسي–المصري الجديد في مجال التسلح لا يمكنه أن يلغي النفوذ الأمريكي بسرعة،لأن انظمة التسليح المصرية كلها أمريكية،و من غير الممكن تصور حدوث تغيير جذري في الآلية العسكرية المصرية لأنه لا يمكن أن تعمل الأسلحة الروسية على أنظمة تسليح أمريكية،و التحول الجذري من أنظمة التسليح الأمريكية للأنظمة الروسية سيأخذ وقتا طويلا و لا يوجد دليل على أن هناك خطط مصرية لذلك،فإنه على الرغم من سعي روسيا لإسترجاع نفوذها التقليدي في منطقة الشرق الأوسط إلا أن الحضور الأمريكي لا زال قويا و لا يمكن إلغاؤه بسهولة.[2]

لقد أدت الأمور المتعلقة بتسليح دول منطقة الشرق الأوسط إلى تزايد القلق الأمريكي من الدور الروسي الذي يسعى لإثبات أن لروسيا دورا ما زال يحسب له حساب و أنها تسعى لحماية مصالحها الوطنية

[1] عبد الله حشيش،*صفقة الإسلحة الروسية تنهي احتكار امريكا لتسليح الجيش المصري*،متحصل عليه من الموقع: http://www.al-madina.com/node/497678، تاريخ الدخول : 2014/12/16 ، على الساعة: 16:00 .

[2] عبد الله ال هيضة،*مرجع سابق*،ص.5.

هذه النزعة الإستقلالية تنبه لها المحللون السياسيون الإمريكيون و حذروا منها،فهذا **زبغنيو بريجنسكي** يقول:"للأسف ما زال النبض الإمبراطوري في روسيا و إنه يزداد بقوة"،و يوما بعد يوم يزداد الدور الروسي في التعبير عن نفسه بقوة أكثر و تأكيد حضوره في العديد من القضايا الدولية.[1]

ما يمكن أن نشير إليه أنه خلال السنوات الأخيرة أصبحت منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تولي لها موسكو أهمية في مجال مبيعات السلاح و من الممكن التوقع أن يزداد هذا الإتجاه مستقبلا خاصة في ظل التطلعات الروسية للعب دورها المحوري في العالم،فهي تستخدم صناعتها الحربية لتكون وسيلة تكتسب من خلالها مجددا القدرة على التأثير السياسي عبر الإتفاقيات التي توقعها في مجال صادرات السلاح مع دول منطقة الشرق الأوسط ،لذا يمكننا الجزم بأن مبيعات السلاح الروسية لدول منطقة الشرق الأوسط يمكنها أن تكون عاملا مهما في إعادة بناء التأثير الروسي على الساحتين الدولية و الإقليمية على حد سواء،إلا أن الطموح الروسي لزيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عبر صادرات السلاح ما زال أقل من النفوذ الأمريكي في مجال التسليح و هذا ما تثبته حجم الصفقات التي يقوم بها كل منهما مع دول منطقة الشرق الأوسط و هو ما يعني أن ميزان القوى ما زال يميل لصالح الو.م.أ.[2]

خلاصة الفصل الثاني:

[1] امجد جهاد عبد الله، ***مرجع سابق***،ص ص.132-133.
[2] سامح عباس،***مرجع سابق***.

تناولنا في هذا الفصل مجالات التنافس بين الولايات المتحدة و روسيا و التي حددناها بثلاث مجالات رئيسية بارزة تتمثل في المجال الجيوبوليتيكي و المجال النفطي و مجال التسلح و في نهاية هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا دوافع عديدة للإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط تختلف حسب إختلاف المصالح القومية لكل منهما.
- أن الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط جعلته ساحة تنافس دولي كبير بين العديد من القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية،ما جعلهما يدخلان في تنافس شديد حول منطقة الشرق الأوسط.
- أن النفط ما زال يشكل عامل أساسي للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا،بل إنه ما زال المفسر الأساسي وراء الكثير من السياسات الخارجية و الأمنية للعديد من الدول في العالم و على رأسهما الولايات المتحدة الامريكة و روسيا.
- أن الصراعات العديدة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط و التي تتميز بالتعقيد و التشابك جعلت من المنطقة مستهلك اساسي للسلاح الامريكي و الروسي مما جعلها تشكل سوقا تنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا.

الفصل الثالث

يسلط الفصل الثالث من الدراسة الضوء على الأزمة السورية الراهنة كدراسة حالة للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط،و ذلك بغية تقريب الصورة أكثر من خلال إختيارنا لحالة حديثة كدراسة حالة.فقد كثر الحديث مؤخرا على خلفية الأزمة السورية على عودة التنافس بين الو.م.أ و روسيا،بعد أن كان يعرف نوعا من التعاون في الكثير من القضايا على الصعيد العالمي كمكافحة الإرهاب على سبيل المثال لا الحصر.لهذا إرتيانا تسليط الضوء على هذه الأزمة من خلال تناولنا للنقاط التالية بالدراسة:

- **المبحث الأول:**تناولنا فيه العوامل الكامنة وراء الأزمة السورية الراهنة من خلال تقسيمنا لهذه العوامل إلى ثلاث أنواع من العوامل:عوامل مؤسساتية،عوامل إقتصادية و في الأخير عوامل بشرية وإجتماعية.
- **المبحث الثاني:**ركزنا فيه على التعامل الأمريكي الروسي مع الأزمة السورية الراهنة، حيث إهتممنا بالدرجة الأولى بكيفية تعاطي السياستين الخارجية الأمريكية و الروسية مع هذه الأزمة،ثم قمنا بتبيان المظاهر الدالة على التنافس بين الو.م.أ و روسيا و قسمناه إلى ثلاث مستويات.
- **المبحث الثالث:**و فيه قمنا بوضع سيناريوهات مستقبلية محتملة لما ستؤول إليه الأزمة السورية الراهنة و ذلك وفقا للمعطيات الحالية و التي تسير عليها الأمور ،حيث قمنا بوضع ثلاث سيناريوهات أساسية تتمثل في:سيناريو إستمرار الوضع الراهن،وسيناريو إستمرار النظام السوري ،و في الأخير سيناريو سقوط النظام.

المبحث الأول:العوامل الكامنة وراء الأزمة السورية الراهنة

تشهد سوريا منذ شهر مارس 2011 واحد من أخطر التحديات في تاريخها الحديث المتمثل في أزمة إجتماعية سياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلح ، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا على المستويين الداخلي والخارجي ، فقد أخذ هذا الصراع أبعادا متعددة أدت إلى مشهد غير مسبوق من العنف ترافق مع تدخل قوى خارجية في دعم أطراف النزاع .[1]

و يمكن إرجاع أسباب الأزمة السورية إلى عدة عوامل أبرزها ما يلي:

المطلب الأول : العوامل المؤسساتية الكامنة وراء الأزمة السورية الراهنة

تميزت الفترة التي أعقبت إستقلال سوريا بإنتهاء الإنتداب الفرنسي في أفريل 1946 بنظام حكم قائم على مؤسسات دستورية وبرلمان منتخب وتعددية حزبية كمحاكاة للنموذج الفرنسي ، فقد تولى كبار ملاك الأراضي والمزارعين والإقتصاديين الذين قادوا العمل الوطني في البلاد خلال الإستعمار قيادة المؤسسات الرسمية في الدولة كما شهدت الفترة الممتدة من 1946 إلى 1970 العديد من الإنقلابات وصلت إلى 9 إنقلابات عسكرية.[2]

إلا أن موقف النخبة السياسية الثقافية من فكرة الدولة لم تمنح الدولة القائمة أي مشروعية لأنها رأت فيها دويلة هزيلة أنتجتها إتفاقية سايكس بيكو ، وعقبة في طريق الوحدة العربية أو الدولة الإشتراكية[3] ، وفي أثر إندلاع الجدل بين الأحزاب الإقطاعية والأحزاب الإشتراكية جاءت ثورة 3 مارس 1963 بقيادة حزب البعث العربي الإشتراكي وإستلامه للسلطة وهيمنته على كل مؤسسات الدولة ولم تتغير هذه الهيمنة دستوريا إلا بعد إلغاء المادة الثامنة في الدستور الجديد عام 2011 نتيجة لإنطلاق الحراك الإجتماعي .

كان لصعود النخبة العسكرية داخل حزب البعث الأثر الكبير في إعاقة تطوير المؤسسات السياسية، وإنتهت هذه المرحلة بحركة تصحيحية في نوفمبر 1970 قام بها حافظ الأسد الذي إستلم السلطة عام 1971 وإعادة هيكلة النظام السياسي على أسس جديدة حيث قام بإنشاء مجلس الشعب (البرلمان) عام 1971 ، وتأسيس الجبهة الوطنية التقدمية عام 1972 ، والتي تضم جميع الأحزاب السياسية المتحالفة مع البعث ، ثم أعلن دستور جديد عام 1973 ، وقد إستمر هذا الدستور طيلة عقود ليكرس واقع سياسي وإداري في سوريا يقوم على هيمنة الحزب الواحد وشخص حافظ الأسد وابنه بشار فيما بعد،وقد ارتكز الدستور بشكل عام على مجموعة سمات صارمة غير مرنة لم تسمح بتبديل أشكال الإدارة مع تغيير المعطيات العامة ، فإستمرت سوريا في العمل بدستور

---

[1] نصر ربيع وآخرون ، ***الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية*** (دمشق ، المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ، 2013)، ص 13 .

[2] زيادة رضوان ، **"النظام السياسي السوري ، انتخاب بدون ناخبين"** ، متحصل عليه من الموقع : http //democracy.ahram.org/ui/front/innerprint.aspx?newsid=237 تاريخ الدخول : 2014/08/27

[3] جاد عبد الكريم الجباعي ، ***طريق إلى الديمقراطية*** (لبنان ، رياض الريس للكتب والنشر ، 2010)، ص 10 .

يعطي للحكومة المركزية التحكم بالقرار السياسي ، وقد تعارضت توجهات الدستور في إرساء قنوات مركزية لإتخاذ القرار مع متطلبات الديمقراطية .[1]

إن الإطار الدستوري لسلطة القرار في سوريا على مدة عقود (دستور 1973) قد رسخ قيادة الحزب للدولة والمجتمع (أي حزب البعث العربي الاشتراكي)، كترجمة لمفهوم الحزب القائد ، وأن الجديد في ذلك تمثل في إكساب هذا المفهوم (الحزب القائد) مضمونا ملموسا من خلال ترجمته عمليا بتشكيل جبهة وطنية تقدمية تضم القوى الحزبية والسياسية الناصرية والإشتراكية والشيوعية بقيادة حزب البعث وعبر اقرار تلك القوى بقيادة الحزب للدولة والمجتمع ، وحصر حق العمل السياسي في قطاع الطلاب والجيش بحزب البعث وحده أي أنه أساس صنع القرار ، وعلى غرار النماذج الأوروبية الشرقية سابقا ، التي لا تفصل بين السلطات لكنها تقوم على التفريق بين سلطة القرار السياسي الموحدة في الدولة وإدارة الدولة التي تتبع السلطات ، وتصبح هذه السلطات (تشريعية ، تنفيذية، قضائية) أداة إدارية في تنفيذ سياستها السلطوية.[2]

وبالتالي،فإنه بالرغم من أن الدستور الدائم أخد من الناحية الشكلية بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث(التشريعية و التنفيذية والقضائية) إلا أنه أخضع ذلك الفصل إلى التفريق بين السلطات أكثر منها فصلا بينها.

فحسب الدستور السوري فإن الإطار المرجعي للديمقراطية يبقي مركزيا وتبقي تجليات الديمقراطية محصورة بالقرار المركزي للحزب القائد ، هذا الأمر سمح بتدخل كوادر حزب البعث في جميع مناحي الإدارة العامة وربط الإدارة المحترفة للشأن العام بقرارات الحزب ومؤتمراته العامة وإذا كانت المساءلة داخل الحزب متاحة بعض الشيء فإن السواد الأعظم من السوريين بقي خارج إطار المشاركة في عملية إتخاذ القرار ،فنظريا وعمليا يملك المؤتمر العام لحزب البعث سلطة أكبر من سلطة مجلس الشعب المنتخب على القرار الإداري في سوريا ، وهذا كرس بدوره حزب البعث كمنصة للإرتقاء المهني داخل مؤسسات الدولة وساعد على نشر المحسوبية وشبكة الفساد.[3]

يقر الدستور السوري على أن نظام الحكم هو نظام جمهوري رئاسي ويأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية التي تشتمل على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء,وقد حدد دستور 2012 شروط الترشح كما جاءت في دستور 1973 , إلا أن هناك إختلافات بسيطة , فحسب دستور 1973 يشغل رئيس الجمهورية أعلى منصب تنفيذي ويجب أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مواطن سوري لا يقل عمره عن 34 عام بحسب التعديل الذي جرى

---

[1] زيادة رضوان،***مرجع سابق***.

[2] محمد جمال باروت ومجموعة باحثون ، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية – دراسة حالة : سوريا** (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010)، ص 291 – 292.

[3] المرجع نفسه ، ص317 .

عام 2000 عقب وفاة الرئيس حافظ الأسد وتمتد ولاية رئيس الجمهورية سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتقترح القيادة القطرية لحزب البعث أولا اسم الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية ويتولى بعدها مجلس الشعب تسميته رسميا ويعين موعدا للإستفتاء.[1]

لقد أكدت الممارسة هذا الطابع الرئاسي وعمقته من خلال إرتباط قرارات حزب البعث بشخص رئيس الجمهورية كأمين عام للحزب، ويذكر بأن الرئيس بشار الأسد قد تولى زمام السلطة بعد وفاة والده في عام 2000 وقد حصل على فترة رئاسية أخرى في عام 2007 بحصوله على 97,6 % من الأصوات في إستفتاء على ترشيح حزب البعث له وليس بناء على منافسة بين مرشحين مختلفين .

بالنسبة للبرلمان المتمثل في مجلس الشعب فإنه لم يكن له أي دور في الحياة السياسية فقد إقتصر دوره على مصادقة القوانين المطروحة من قبل الحكومة كما أنه لم يسحب الثقة من أية حكومة أو إعترض على مشروع قانون للحكومة لذلك كانت نسبة المشاركة في الإنتخابات التشريعية متدنية إذ لم تتعد 15 % ، وفي الحقيقة كان البرلمان في عهد حافظ الأسد مجرد إكتساء قانوني وتشريعي الذي يقتضي وجود برلمان في النظام الجمهوري الرئاسي البرلماني ، ولم تتغير الأمور كثير في عهد إبنه بشار الأسد فقد جرت أول انتخابات تشريعية في مارس 2003 ، حيث فاز حزب البعث بـ137 مقعد وتحصل المستقلون على 83 مقعدا ، أما الإنتخابات التشريعية التي جرت في 2007 فقد تحصل حزب البعث والجبهة الوطنية التقدمية على 170 مقعد،وقد مثل البرلمان الدور التشريعي الثاني في عهد الرئيس بشار الأسد حيث عكست رغبة النظام السوري في الحفاظ على مجلس الشعب في دوره الشكلي أكثر من ممارسة دوره الرقابي والتشريعي.[2]

أما بالنسبة لمؤسسات القضاء،فإنه على الرغم من بعض الجهود المحدودة لمحاولة إصلاح الوضع العام للمؤسسة القضائية،إلا أن إمكاناتها التقنية والبشرية تبقى محدودة ، فالجهاز القضائي في سوريا يعاني عيوب كثيرة أهمها إنتشار الفساد وغياب المحاسبة الرادعة للسلك القضائي ، وهيمنة السلطة التنفيذية والأمن على أغلب قراراته وحتى هيكلته.فالمشكلة الأساسية التي تواجه الإصلاح القضائي في سوريا هي مشكلة بنيوية وتتبع من عدم إستقلال القضاء كمؤسسة ، فرغم أن الدساتير السورية كرست بإستمرار مبدأ فصل السلطات وإستقلال القضاء بما في ذلك دستور 1973 الذي نص في المادة 131 منه على أن : " ***السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال ويعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى*** " ، إلا أن هذا الدستور الأخير جعل رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات رئيس مجلس القضاء الأعلى وكذلك ربط الدستور المؤسسة القضائية بوزارة العدل إداريا وبالرجوع إلى قانون السلطة القضائية نجد أنه نص في مادته الـ 65 على أن ينوب

1 وسيم حسام الدين الأحمد ، ***النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية*** (لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2010)، ص11.
2 زيادة رضوان، ***مرجع سابق***.

وزير العدل عن رئيس الجمهورية في رئاسة مجلس القضاء الأعلى ، وما جرى فعلا أن وزير العدل رأس على الدوام هذا المجلس ، مما يعني عمليا أن السلطة التنفيذية ممثلة بعضو في الحكومة وهو وزير العدل الرئيس الفعلي لمجلس القضاء الأعلى الذي يتحكم قي تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم ، وفي هذا الإمتياز منافذ لا تحصى تتيح للسلطة التنفيذية وللنافذين في مختلف أجهزتها ممارسة الضغوط على القضاء للتأثير على سير الدعاوى التي ينظرونها لأسباب شتى .[1]

وحسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان في سوريا سنة 2010 ما يلي : ينص الدستور على إستقلالية القضاء،إلا أن المحاكم خضعت على الدوام للنفوذ السياسي ، ووفق مراقبين كان حوالي 5 % من القضاة من البعثيين أو على تحالف وثيق مع حزب البعث ، كذلك سمحت حالة الطوارئ التي فرضت منذ 1962 إلى أن رفعت في 2011 بإعطاء النظام وأجهزته الأمنية سلطة مطلقة للتصرف حتى دون الحاجة لوجود ذريعة للإجراءات القانونية حتى تمت محاكمة المعارضين للنظام في المحاكم العسكرية وهو ما يعني تجاوز لدور المؤسسة القضائية .

أما بالنسبة للمؤسسات غير رسمية في سوريا فإن وضعها لم يكن أحسن من وضع المؤسسات الرسمية، فحسب **منظمة هيومان رايتس** فإن سوريا تحتل المركز 154 دوليا من حيث إحترام حقوق الإنسان ويعود ذلك إلى تقييد إنشاء الأحزاب والرقابة على المنشورات السياسية والإنترنت ومختلف وسائل الإتصال .[2]

يتأثر الوزن الحقيقي للأحزاب السياسية بالثقل الذي تتمتع به جماعات أخرى : كالجيش والبيروقراطية والجماعات الغير رسمية التي تعتمد على القرابة والعلاقات الشخصية ، والتي تؤدي إلى تشكيل لجنة قوية منافسة لقادة الأحزاب وبالتالي تحطيم النظام الحزبي ،[3] وقد أثر هذا كثيرا على توجهات أحزاب المعارضة السورية، فالأحزاب السياسية في سوريا هي نوعان :

- أحزاب يسارية صغيرة وغير فعالة تشكل طرفا في الجبهة التقدمية إلى جانب حزب البعث الحاكم؛
- أحزاب محضورة وغير مرخصة تعمل بشكل سري أبرزها الأحزاب الإسلامية والكردية.

أما بالنسبة لوسائل الإعلام و الإتصال فهي في أغلبها تابعة أو مساندة لسياسات النظام السوري , وقد واجه الإعلام في الفترة التي سبقت الأزمة تحديات عديدة من أبرزها إنعدام وجود إستراتيجية للتعامل مع المؤسسات الإعلامية السورية(سواء منها الحزبية أو الوطنية أو المستقلة) ، وبدلا من الرؤية الواضحة والسياسة

1 **"الخطة الوطنية لمستقبل سوريا"** ، متحصل عليه من الموقع التالي : http//www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&serc=web&cad=rja=&&ved=occoqfjAB&urlp%3a%2fwwwscpss.org%2flibs%2fspaw%2ffupload%2files.، تاريخ الدخول : 2014/09/02 على الساعة : 14:00

2 زيادة رضوان ، ***مرجع سابق.***

3 أسامة الغزالي حرب ، ***الأحزاب السياسية في العالم الثالث*** (الكويت : عالم المعرفة ، 1990)، ص126 .

الشفافة تم اللجوء إلى مجموعة من التوجيهات والتلميحات والتأنيب والحجب والإيقاف وتجفيف منابع التمويل الإعلامي وتحويل أهداف الإعلام السوري الخاص الناشئ من شركاء في الإصلاح إلى باحثين عن البقاء .

وتعطي المؤشرات الصادرة عن مؤسسة فريدوم هاوس لعام 2010 موقعا متدنيا لواقع الصحافة السورية من حيث حرية الكلمة والتعبير حيث جاءت العلامة التصنيفية لسوريا بقيمة 83 (تتراوح العلامة بين 0 و 100 وتمثل القيمة الأدنى أفضل القيم بالنسبة لمفاهيم الصحافة الحرة) وهو ما أكدته أيضا منظمة مراسلين بلا حدود حين أعطت سوريا علامة تصنيف 91.5 لعام 2010 (تتراوح العلامة بين 0 و 100 في مؤشر دليل حرية الصحافة الذي يرتب الدول على أساس معايير حرية الصحافة والقيمة الدنيا تمثل أيضا أفضل الحالات لصحافة حرة).[1]

أما المؤسسة العسكرية فقد أعطى لها الهاجس الأمني الذي رافق النظام السوري منذ الإستقلال فرصة التدخل في الحياة السياسية لدرجة السيطرة على كل جوانبها ، حيث قام الجيش بعدة إنقلابات عسكرية نجح منها ثلاثة في عام 1949 و عام 1961، ومنذ ثورة مارس 1963 تدخل الجيش بشكل منتظم في السياسة عبر قياداته العسكرية والحزبية والسياسية.[2] و هو ما جعل النظام السياسي في سوريا يتميز بالترابط الإستثنائي بين حزب عقائدي قوي (حزب البعث) ومجموعة عسكرية تطورت فيما بعد إلى تنظيم عسكري فعال ، فبينما أسس العسكريون النظام أمده الحزب بعقيدة تضفي عليه الشرعية إضافة إلى أن النخبة العسكرية تتميز بالتماسك العضوي الشديد لأفراده بحكم إنتماء أغلبهم للأقلية العلوية الحاكمة وسط أغلبية سنية كبيرة محكومة ، حيث يشكل السنة 68 % والمسيحيون 7.5 % ثم العلويون 12 % و 8.5 % أكراد و 4 % تركمان .[3]

تلعب المؤسسة العسكرية في سوريا دور فعال داخليا بإحكام قبضتها على الحياة السياسية للشعب السوري وخاصة قمع المعارضة ، ففي عام 1982 قام الجيش السوري بتصفية طائفية في مدينة حماه التي كانت مركزا لأعضاء حزب الإخوان المسلمين ، حيث وصل عدد القتلى آنذاك إلى 5000 قتيل.[4]

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في سوريا ،فإن النظام السوري إعتمد على مؤسسة أمنية معقدة التركيب يغلب عليها الطابع العسكري،وتحافظ أجهزة الإستخبارات السورية على قدر عالي من السرية ، وتخضع لإدارة مركزية صارمة،وتتباين تقديرات عدد الموظفين في الأجهزة الأمنية بصورة كبيرة،حيث تقدر بعض المصادر أن عددهم بلغ حوالي 200 ألف مخبر ، وتشير أخرى إلى وجود مخبر واحد لكل 650 مواطن سوري ، ويمتلك هؤلاء أحدث تقنيات التنصت والتجسس وأجهزة التعذيب ، وقد إستطاعت

---

1 الخطة الوطنية لمستقبل سوريا ، ***مرجع سابق .***

2 عقيل سعيد محفوظ ، ***سوريا وتركيا : الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009)، ص107 .

3 عبد العظيم محمود حنفي ، ***الثورة والشرعية ـ عوامل سقوط النظام السياسي السوري (1963-2012)*** ((ب-د-ن) ، منشورات إي- كتب ، 2012)، ص19 .

4 نيقولاوس فان دام ، **الصراع على السلطة في سوريا (الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة)** (القاهرة : مكتبة مبدولي ، 1995)، ص 301.

إحدى منظمات حقوق الإنسان أن تحصي أكثر من ثلاثين سجنا رئيسيا تابعا للأجهزة الأمنية في مدينتي دمشق وحلب ، كما تفرض إدارة الأمن العام نفوذا كبيرا على قوات الشرطة وينتشر عناصرها في جميع المدن السورية ويتغلغل عناصر المخابرات في جميع المؤسسات الحكومية و وزارات الدولة ،[1] كما أنها إستطاعت ضبط إيقاع الحياة السياسية حسب رغبة النظام السياسي السوري.و لعبت دور محوري في الوقوف أمام أي محاولة للتغيير والإصلاح السياسي سواء من قبل المجتمع أو النظام في حد ذاته ، وقد مارست هذه الأجهزة ضغوطات كبيرة على الرئيس بشار الأسد للتراجع عن الإصلاحات السياسية التي قام بها في ما يعرف بربيع دمشق .

إن ضعف الأداء المؤسساتي في سوريا هو أمر يثبته تقييم منتصف المدة للخطة الخماسية العاشرة ، فقد كشف التقييم عن التمثيل الضعيف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها ، والغياب الشبه التام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد ، كما أظهر التقرير الوطني للتنافسية سنة 2010 أن سوريا تعاني من عدة نقاط ضعف في الإدارة العامة والحكم الرشيد ، ومن ضمنها هدر الأموال العامة والإجراءات القضائية والتشريعية المعقدة ، وضعف مساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة وغياب السياسات العامة الشفافة.[2]

نتيجة لهذه العوامل المؤسساتية وإنفراد الرئيس بالهيمنة على مؤسسات الدولة وتجاوز المؤسسة الأمنية لباقي المؤسسات الأخرى وسيطرتها عليها وضم جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية تقدمية،تعطلت الحياة السياسية إلى درجة التهميش ، فلا يوجد في سوريا إلا حزب وحيد وهو"حزب البعث العربي الإشتراكي"، والذي يعتبر كحزب قائد للمجتمع والدولة إلى جانب أحزاب يسارية ضعيفة ،[3] وقد برر النظام السياسي السوري إحتكار الحياة السياسية بحجة تجنيب سوريا الصراعات الدولية والإقليمية لمد النفوذ إليها ، كل ذلك أدى إلى مصادرة الحياة السياسية بالكامل وإعتماد النظام السوري على أجهزة الأمن والإستخبارات ومنح المسألة الأمنية أولوية على كافة المسائل الأخرى ، وإحكام الرئيس بشار الأسد قبضته على السلطة بطريقة غير قابلة للتقييد أو الإلغاء مما أدى إلى تراكم المشكلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية .[4]

المطلب الثاني:العوامل الإقتصادية الكامنة وراء الأزمة السورية الراهنة

تميز الإقتصاد السوري في فترة ما بعد الإستقلال خاصة (1963 – 1979) بالإعتماد على الدور المركزي للقطاع العام في عملية التنمية الإقتصادية – الإجتماعية ، غير أن السياسة الإقتصادية في سوريا أخذت تتحول إلى نظرية "التعددية الإقتصادية" بين القطاعات الإقتصادية العامة والخاصة والمشتركة

[1] بشير زين العابدين ، ***الجيش والسياسة في سوريا (1917-2000)*** ((ب-د-ن) ، دار الجابية ، 2007)، ص – ص 475 – 476.
[2] نصر ربيع وآخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص 29 .
[3] جمال واكيم ، ***صراع القوى الكبرى على سوريا***(بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 2 ، 2012)،ص. 202 .
[4] ميشيل كيلو ومجموعة باحثين ، ***رياح التغيير في الوطن العربي : حلقات نقاشية عن : مصر – المغرب – سوريا*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011)، ص 190 .

(1979-2003) ، ثم في سنوات العشرية الأخيرة تحولت السياسة الإقتصادية في سوريا إلى نظرية "الشراكة" بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي في ما أطلق عليه اسم التشاركية .[1]

هذه التحولات الإقتصادية خلال العشر سنوات الماضية ، أدت إلى لبرلة الإقتصاد السوري وفسح المجال أمام القطاع الخاص لنيل حصة أكبر من الناتج المحلي السوري ، و قد أدى كل ذلك إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال التي إستفادت من لبرلة الإقتصاد وعملت على بناء علاقات متينة مع رجالات النظام خاصة رؤساء الأجهزة الأمنية .

إن هذه التحولات الإقتصادية أنعشت الطبقة البرجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية وخصوصا أنها شجعت سياسة الإستيراد ، وأدى ذلك إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية والى إفلاس الكثير من الصناعات المحلية ،ولقد أدى دخول رأس المال الخليجي إلى تضخم أسعار العقارات ، وساد غلاء في المعيشة مما أثر بالدرجة الأولى في الطبقات الوسطى والفقيرة ، وأكثر من تضرر هم فقراء الريف الذين كانوا حتى وقت قريب الدعامة الأولى للنظام في سوريا ، وترافق ذلك مع حركة نزوح كبير من الريف إلى المدينة وكذلك إلى دول عربية مجاورة مثل لبنان والأردن ودول الخليج ، وقد إستشرى الفساد إلى حد أدى إلى تصنيف سوريا في المرتبة 51 في سلم إنتشار الفساد .[2]

تحول الإقتصاد السوري خلال الأعوام العشرة الماضية من إقتصاد إنتاجي إلى إقتصاد إستهلاكي يغلب عليه طابع ريعي،أدى إلى إنخفاض قدرة الناس الشرائية العامة بحوالي 28% وتدني حصة القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24% فقط من الدخل الوطني ، كذلك حصل تردي في نوعية الخدمات وإرتفاع أسعارها ، وفساد الجهاز الإداري ، كما إرتفعت معدلات البطالة التي قدرت بما يتجاوز 37% .[3]

لقد أدى الإنفتاح الإقتصادي السريع الذي إنتهجه الرئيس بشار الأسد خاصة في عام 2005 إلى توسع نفوذ الشبكات العامة/الخاصة (الطبقة النخبوية) ، والتي كبرت إمتيازاتها وسيطرت على معظم الفرص الإستثمارية المتاحة لكون الدور الأساسي للدولة كوصي على الموارد والمال العام لم يتغير ، فأغلب الفرص التي إنتهجها الإنفتاح الإقتصادي هي فرص تتضمن إستثناءات لإحتكار الدولة للمورد العام ، وهذه الإستثناءات لم تمنح بطريقة شفافة وعادلة .

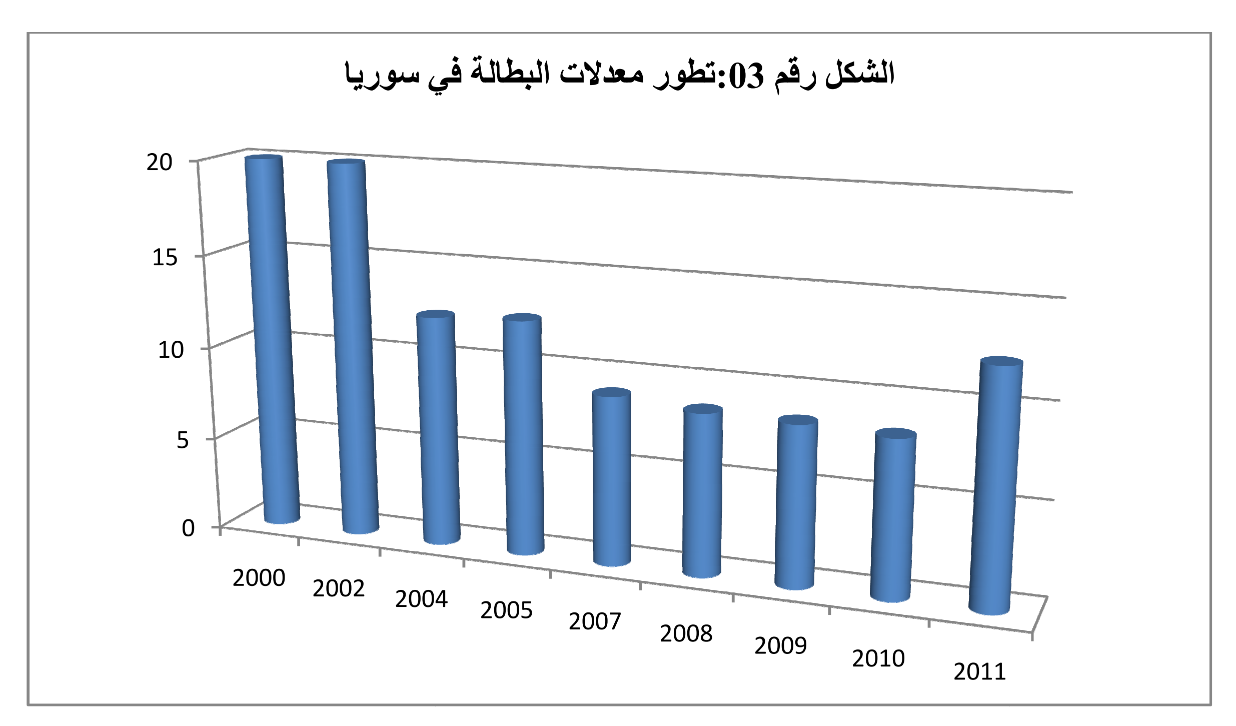
---

[1] محمد جمال باروت ،"**العقد الأخير في تاريخ سوريا : جدلية الجمود و الإصلاح** "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة) ، متحصل عليه من الموقع التالي :.http : www.arabs48.com/?mod=articles&ID=81998،تاريخ الدخول : 2014/09/04 . على الساعة :16:00.

[2] جمال واكيم ، ***مرجع سابق*** ، ص- ص 203-204 .

[3] أسامة علي محمد عبد القادر ، "**مقاربة الثورات العربية والمصالح الاجنبية نموذج "سوريا و البحرين"** ، بحث لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي ، معهد العلوم الاجتماعية لبنان ، متحصل عليه من الموقع التالي : http : //adf.ly/613522/htpM//www.4shared.com/office/RJleuds/htm.،تاريخ الدخول : 2014/09/04 . على الساعة : 16:00 .

إن خضوع المواطن السوري لهذه السياسة الإقتصادية ، وعدم قدرته على المشاركة في إنتاج وإعادة إنتاج إقتصاده،أدى إلى الحد من قدرة الدولة على خلق وظائف إقتصادية منتجة وإلى تراجع ملحوظ في مؤشر المشاركة في قوة العمل ، وكان الحل اللجوء إلى توظيف المواطنين في إدارات الدولة العامة ، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع في مستويات البطالة(و هو ما يوضحه الشكل رقم00) وتفشي الفساد نتيجة سعي الموظفين إلى تحقيق مداخيل مادية أكبر نظرا لأن مرتباتهم ضئيلة .[1]



Source: CIA World Factbook , http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=sy&v=74

وصل برنامج التحرير الإقتصادي التسلطي في السنوات الثلاث الأخيرة من العشرية المنصرمة إلى مفرق الأزمة السورية، وأنتج ما أنتجه في شروط وقوع الأزمة المالية العالمية ، وأثار موسم الجفاف في سوريا، وإرتفاع الفجوة على مستوى الإختلال في التنمية المناطقية ، وإرتفاع معدل الفقر ، وإزدياد تشوهات توزيع الدخل ، وإفلاس العديد من المصانع بفعل تحرير التجارة الخارجية ، وتركز رأس المال السوري في قبضة "المائة الكبار" من مؤسسي الشركات القابضة الكبرى ، وإرتفاع معدل البطالة ، وإستشراء الفساد عبر شبكات فساد بيروقراطية في بعض المحافظات ، كل هذه الأمور طرحت أسئلة حادة داخل المجتمع السوري عن نهاية حقبة كاملة من نموذج النمو التسلطي الملبرل والذي كان له نقاط قوة وضعف ، فخلال العشر سنوات التي سبقت الأزمة حقق هذا النموذج بعض نقاط القوة في معدلات نمو إقتصادي جيدة نسبيا ، لكن نقاط الضعف كانت أكبر والتي تمثلت في عدم توازن التنمية وإختلالها المناطقي ، وتكديس ثمار النمو في قبضة حفنة من رجال الأعمال والمال

[1] الخطة الوطنية لمستقبل سوريا ، *مرجع سابق* .

، وإرتفاع معدلات البطالة والفقر وتزايد نزوح السكان من الريف نحو المدن مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي .[1]

أما عن حالة القطاعات الإنتاجية في سوريا.فقد شهدت توجهات نمو متباينة ، فقد بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية 1،7% خلال العقد الماضي ويعود ذلك إلى إنشاء المناطق الصناعية التي وفرت بيئة أفضل للمنشآت ، إلا أن معظم منشآت القطاع العام الإقتصادي ظلت تترك أثرا سلبيا على النمو الإقتصادي لهذا القطاع ، أما قطاع الصناعات الإستخراجية وخاصة النفط فقد شهدت نتائج نمو سلبية بسبب تراجع الإنتاج ، وقد أصبحت سوريا دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة منذ عام 2006 ، وذلك بعد عقد من الزمن كان النفط فيه مصدرا رئيسا لكل من الصادرات والإيرادات في الموازنات الحكومية .

وأخيرا شهد القطاع الزراعي أزمة حادة جراء الجفاف وإساءة إدارة الموارد المائية، والتنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية ، ومن ذلك الري الحديث ، وإضافة إلى تبني السياسات التحريرية لحوامل الطاقة وأسعار السماد ، وكان لهذا الإنكماش الزراعي أثر على خلق فرص العمل ، والأمن الغذائي ، وأسعار السلع ، والنمو الإقتصادي بصورة عامة.[2]

و يؤكد الكاتب **ميشيل خوس دوفسكي** * في مقاله المعنون "**سوريا : من يقف وراء حركة الإحتجاج** " أن الأزمة في سوريا ترجع إلى سببين رئيسيين :

أ- تزايد مستوى البطالة في السنوات الأخيرة؛

ب- تدهور الظروف والأوضاع الإجتماعية.

وحدوث هذين السببين حسب الأستاذ ميشيل يعود بشكل أساسي إلى قيام دمشق بإتباع وصفة صندوق النقد الدولي الخاصة بسوريا في عام 2006 وهي الوصفة التي فرضت على سوريا القيام بإنتهاج سياسات إقتصادية تقشفية وإعادة هيكلة المؤسسات المالية والتجارية ، هذه السياسات أثرت بشكل مباشر على الطبقة الوسطى في المجتمع وخاصة سكان الأرياف والذين عانوا في الفترة الأخيرة من موجة جفاف قاسية أثرت على مستوى معيشة الأفراد مما جعلهم يهجرون قراهم نحو المدن ما أدى إلى إرتفاع مستوى البطالة و الفقر في المدن .[3]

إستنادا إلى بيانات دخل ونفقات الأسرة السورية حسب المركز السوري لبحوث السياسات،فإننا نجد أن الغالبية العظمى من الأسر السورية عانت من تراجع في إنفاقها في السنوات الأخيرة خاصة بين 2004 و 2009

---

[1] محمد جمال باروت ، ***مرجع سابق*** .

[2] نصر ربيع وآخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص18 .

* ميشيل خوسودوفسكي أستاذ اقتصاد في جامعة اتاوا – كندا ومدير مركز أبحاث العولمة غلو بال ريسيرتش.

[3] جاك جوزيف أوسي ،" **قراءة ومعايشة للأسباب التي أدت للازمة في سوريا**" ، *مجلة الحوار المتمدن* ، متحصل عليه من الموقع التالي : http:// www.ashewar.org/debat/show.art.asp,aid=354690.،تاريخ الدخول : 2014/09/08 على الساعة 14:00 .

لعدة أسباب منها : الإرتفاع الكبير في الأسعار وتآكل للقوة الشرائية إضافة إلى ذلك أظهرت المسوح تناقضا كبيرا بين مختلف المحافظات بالنسبة للمعدل الوسطي لإنفاق الأسرة ، وقد عكس هذا التناقض التنمية غيرا المتوازنة بين المحافظات السورية و عدم وصول مكاسب النمو إلى غالبية السكان في سوريا ، وإنخفاض هام في معدلات المشاركة في قوة العمل .[1]

بعد التراجع في معدلات المشاركة في قوة العمل والذي شهدته سوريا في العقد الأخير مؤشرا سلبيا ، فقد وصل معدل البطالة في سوريا سنة 2010 إلى حوالي 37 % ، وذلك يشير إلى أن الإقتصاد السوري فشل في إستيعاب الداخلين المحتملين إلى سوق العمل وقد تأثر خلق فرص العمل بحالات الجفاف المتعاقبة والتي أضرت بالتشغيل في القطاع الزراعي ، والإستجابة البطيئة من قبل بقية القطاعات في مجال التشغيل ، وبالتالي لم يخلق الإقتصاد السوري سوى 400 ألف فرصة عمل خلال العقد الماضي بمعدل نمو سنوي يبلغ 0.9 % و هو ما يعكس حقيقة أن النمو الإقتصادي في سوريا لم يكن تضمينيا ، الأمر الذي زاد من حجم الفئات المهمشة في المجتمع ، كما أن ذلك يمكن أن يكون سببا لتزايد أعداد المهاجرين من سوريا ،[2] ويمكن توضيح معدلات المشاركة في قوة العمل في سوريا في الفترة ما بين 2001 و 2010 من خلال الجدول التالي :

---

[1] نصر ربيع وآخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص 19 .

[2] المرجع نفسه، ص – ص 21-22

الجدول رقم 04 : معدلات المشاركة في قوة العمل بسوريا (2001-2010)

	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الذكور	81.3	80.1	76.3	72.8	74.1	74.0	72.5	71.7	72.2
الإناث	21.3	23.2	19.0	14.5	14.9	14.4	14.6	13.0	12.9
الحضر	48.5	47.5	45.7	43.7	45.2	43.9	43.8	43.3	43.0
الريف	56.4	58.7	50.7	46.5	46.4	46.0	44.2	72.7	42.4
الإجمالي	52.3	52.5	48.0	44.9	45.8	44.9	44.0	43.0	42.7

المصدر:نصر ربيع وآخرون ، ***الأزمة السورية " الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية*** ، دمشق : المركز السوري للبحوث والسياسات ، 2013 ، ص 22 .

بشكل عام ،يمكن أن نلخص أهم المشاكل التي كان يعاني منها الإقتصاد السوري في السنوات الأخيرة قبل إندلاع الأحداث في سوريا فيما يلي:

1- تراجع معدلات النمو الإقتصادي،و إعتماد الإقتصاد على قطاعات ريعية كالنفط و هنا بدأ التحدي الأكبر بعد إنخفاض إحتياطي النفط السوري و إنتاجه و بالتالي عوائده ،و هو ما سبب صغوطات كبيرة على أوضاع المالية العامة و مؤيزان المدفوعات و مستويات المعيشة.

2- إرتفاع مستويات البطالة من 200 الى 250 ألف داخل جديد إلى سوق العمل،رغم تراجع معدل النمو السكاني.

3- إنخفاض كفاءة الإستثمارات بشكل عام و إنتشار ظاهرة الفساد التي أدت إلى تعطيل قدرة أجهزة الدولة و المجتمع عن القيام بأعمالها ووظائفها على النحو الصحيح،كما أدت إلى إضعاف القدرات الإنتاجية للأفراد في مختلف الميادين.

4- إرتفاع معدلات النضخم المالي و الذي أثر سلبا على الإقتصاد السوري،فقد فاق معدل تانضخم 15% حسب تقديرات المركز الإقتصادي السوري،و 10% وفقا للتصريحات الحكومية.[1]

المطلب الثالث:العوامل البشرية والإجتماعية الكامنة وراء الأزمة السورية الراهنة

يتكون المجتمع السوري من العديد من القوميات والأديان والمذاهب الأمر الذي أثر كثيرا على تركيبة النظام السوري ، فقد إعتمد هذا الأخير منذ عهد حافظ الأسد إلى بشار الأسد على العنصر الطائفي –

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم،***أهمية النفط في الإقتصاد و التجارة الدولية:النفط السوري أنموذجا*** (دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2010)،ص ص.181.183.

العشائري – العائلي على إعتبار أنه الأكثر ضمانا بالنسبة لتحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل مؤسسات الدولة خاصة المؤسسة العسكرية ،[1] وبالتالي تم إنشاء عقد إجتماعي لا يضمن حقوق جميع الطوائف والأقليات بحيث تحتكر السلطة فئة مستخدمة بتبريرات الموروث التاريخي والمعتقد الديني ، فأغلب القيادات العليا و الأجهزة الأمنية تنتمي إلى عائلة الأسد والطائفة العلوية ، الأمر الذي أثر على باقي المناحي الإقتصادية والإجتماعية في البلاد.[2]

مثلت سياسات حافظ الأسد والتي إستمر عليها إبنه بشار فيما بعد ، تراجعا كبيرا في مجال تطوير أنظمة الحكم والإدارة التي تقوم على المساواة بين كل شرائح المجتمع ، فالنظام السوري يعتمد على النمط العائلي – العشائري – الطائفي والذي يعتبر بحد ذاته عودة إلى إرث المجتمع الإقطاعي الذي قام حزب البعث على نبذه ومحاربته[3]،فقد إستمر النظام السوري لمدة زمنية طويلة معتمدا على طائفة على حساب أخرى فقد لجأت السلطات السورية إلى سياسة تقوم على تطهير أجهزة الأمن والجيش من العناصر السنية وإحلال العلويين مكانها وذلك منذ الأحداث الدامية التي شهدته سوريا في الثمانينيات ،فتخوف النظام من حدوث أي انقلاب جعله يتبع مثل هذه السياسات كما قام النظام السوري بسياسة تمييز عرقي خاصة عندما لم يعترف بالطائفة الكردية[4] ولم يمنحها حق الجنسية السورية إلا بعد إنطلاق الأحداث في سوريا في مارس 2011 فقد إضطر النظام السوري بالإعتراف بحقوق الأقلية الكردية ومنحها حكم ذاتيا في محاولة منه تخفيف الضغوط الإجتماعية المتزايدة .

لم يتمكن النظام السياسي السوري من نشر ثقافة دينية و إجتماعية واعية لمشاكل المجتمع ، قادرة على قراءة مشاكل ومعوقات التنمية و التطور فيه بشكل صحيح وعلمي ، للعمل على تجاوز تراكمات الماضي و البدء في وضع الأسس الصحيحة لبناء المجتمع القادرة على مواكبة عجلة التطور العالمية ، ففي مجتمع محافظ محكوم بعادات وتقاليد عشائرية حالت دون العمل على تخطيط وتنظيم الأسرة ، الأمر الذي أدى إلى إنفجار سكاني هائل (الذي يقارب المليون نسمة كل أربع سنوات تقريبا)،هذه الزيادة التي لم يستطع سوق العمل المحلي إستيعابها،أدت إلى بطالة هائلة في صفوف الشباب مما جعلهم يبحثون عن فرص عمل خارج البلاد ، هذا الأمر أضعف روح الإنتماء عند بعضهم وجعلهم عرضة للتأثير بأفكار ومعتقدات تتعارض مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع السوري .[5]

[1] بشير زين العابدين ، ***مرجع سابق*** ، ص 246.
[2] جاك جوزيف أوسي ، ***مرجع سابق***.
[3] بشير زين العابدين ، ***مرجع سابق*** ، ص428 .
[4] المرجع نفسه، ص440.
[5] جاك جوزيف أوسي ، ***مرجع سابق*** .

ظل الجانب المذهبي والطائفي أحد الملامح المميزة لتركيبة الدولة السورية وإن كان بشكل خفي ، حيث دفع البعد المذهبي و الطائفي خاصة بعد أحداث حماه في الثمينينات إلى نشوء ذهنية سياسية مركبة ومقلقة ، تتساق وفق فرضية حكم الأقلية المذهبية العلوية على الأغلبية السنية في سوريا،تلك الفرضية التي ادعى النظام محاربتها ، على مستوى خطاب مؤسسات الدولة وتنظيماتها "العروبية" ، بينما تم دعمها وتكريسها على مستوى الأجهزة الأمنية الحاكمة محتفظة بذلك على أعلى معدلات التوتر و التوجس وعدم الثقة بين مكونات المجتمع السوري ومنع تحول المجتمع السوري إلى مجتمع سياسي.[1]

يعد الفقر في سوريا منخفض نسبيا لكنه متزايد بصورة دائمة فعند إستعمال خط الفقر الأعلى يعطي صورة أوضح حول الفقر في سوريا ، حيث يبين أن معدل الفقر يزيد عن 33 % من السكان ولم تؤدي السياسات الحكومية خلال العقد الماضي إلى تراجع معدلات الفقر ولا إلى التقليل من التفاوت بين المناطق ، حيث تركز الفقر بشكل أكبر في المناطق الشرقية والشمالية ، وخاصة في المناطق الريفية ، كما فاقم الفقر والفروق الإقليمية من الإقصاء الإقتصادي الذي شمل شريحة هامة من المجتمع .

وبحسب تقرير سوري للأهداف الإنمائية للألفية الصادر سنة 2010 فقد أسهم الإنخفاض في مساحات الأراضي القابلة للزراعة في زيادة نسبة الفقر في الريف والمناطق الشرقية (الحسكة ، الرقة ، دير الزور) ، كما أن حالات الجفاف خفضت الإنتاج المحلي للغذاء ، وأفضت إلى حالات هجرة داخلية بأعداد كبيرة ، وقد أدى إنتقال المهاجرون من الريف باتجاه مناطق المدن الجنوبية دورا هاما في ترتيب تلك المناطق على سلم الفقر في البلاد .

إضافة إلى ذلك شكلت العوامل الخارجية المتمثلة في تزايد الأسعار العالمية للبضائع الغذائية الأساسية ومنتجات الطاقة منذ عام 2007 عبئا إقتصاديا إضافيا على كاهل الفقراء كما زاد تخفيض الدعم على الوقود والأسمدة منذ عام 2008 من الضغوط على مستوى معيشة الأسر السورية الفقيرة .

وقد شهدت الأجور في سوريا تراجعا ملحوظا حيث وصلت تعويضات العمال في سوريا إلى ما يقارب 32 % من ناتج عام 2010 حيث أنها تراجعت عن 35 % في عام 2005 ، ويعكس هذا الإنخفاض بداية تحيز في توزيع الدخل القومي لصالح رأس المال على حساب ذوي الدخل المحدود .[2]

أما في المجال التعليمي فإن التعليم الأساسي لا زال يعتبر تحديا رئيسيا للتنمية في سوريا ، فمعدلات التسرب من المدارس وخاصة الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي لا تزال مرتفعة ، وثمة تحدي آخر يتمثل

---

[1] عماد مفرح مصطفى ، **"في إنكار البعد المذهبي وتحولاته في الصراع السوري"** ، صحيفة العربي ، متحصل عليه من الموقع التالي : .http://www.alaraby.comuk/opinion/7c5cc8c6d7-ac71-4365c-be5c-6585،تاريخ الدخول للموقع : 2014/09/12 . على الساعة : 20:00.

[2] نصر ربيع وآخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص – ص ، 24-26

في إرتفاع معدل الأمية ، إذ بلغت 15.6 % من الأفراد الذين يزيد عمرهم عن 15 عاما في عام 2010 ، في حين بلغ معدل الأمية في صفوف الإناث ضعف معدلاتها بين صفوف الذكور ،[1] فعلى الرغم من إرتفاع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الموازنة العامة للدولة والتي وصلت إلى 19 % عام 2010 ، إلا أن هذا الإنفاق تراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 5.6 % إلى 5.2 % بين عامي 2006 و2010 ، وهذه النسبة أقل من متوسط العالم وحتى دول المنطقة .

التعليم لم يكن السبب المباشر للأزمة السورية،إلا أنه كان عاملا مساهما في صنعها وتعميق أثارها ، خاصة من خلال مساهمته في صنع البطالة نتيجة لعدم تنفيذ النظام التعليمي لسياسات الربط مع سوق العمل من جهة ومساهمته في الضغط الكمي المتمثل في رفع أعداد الداخلين مبكرا إلى سوق العمل من المتسربين أساسا من النظام التعليمي والذين لم يعد سوق العمل التقليدي قادر على إستيعابهم .[2]

أما بالنسبة للأبحاث العلمية عموما والأبحاث المرتبطة بالتنمية خصوصا فهي نادرة حيث يشير تقرير التنافسية العالمية (2010 – 2011) إلى أن سوريا متراجعة بشكل كبير من حيث جودت مراكز الأبحاث العلمية فهي تحتل المرتبة 127 من أصل 137 دولة ، كما أن المراكز العلمية الموجودة في سوريا لا تساهم في تطوير القطاعات الإقتصادية .

أما بالنسبة للقطاع الصحي فإن الوضع يعتبر أصعب ، فالإنفاق العام على الرعاية الصحية لا يتجاوز 2 % من إجمالي الناتج المحلي كما أن نوعية الخدمات الرعاية الصحية تدهورت خلال العقد الماضي وبالتالي لم تشهد المؤشرات الصحية أي تحسن كبير بين عامي 2001 و 2009 بحسب المسوح الصحية السكانية ، أما نسبة المرضى الذين لديهم أمراض مزمنة فهي مرتفعة وقد بلغت حوالي 10 % من السكان ، وهو مؤشر خطير يدل على إنتشار الحالات المكلفة والتي يصعب إكتشافها ومعالجتها .

أما من جانب السكن في سوريا فإن الزيادة في الأسعار الناجمة عن الطفرة العقارية خلال العقد الماضي عقدت فرصة إمتلاك مسكن ، خاصة بالنسبة للمجموعات الشابة ، كما أن الهجرة الداخلية إلى المدن أثرت على ظروف المساكن في المناطق الهامشية في المدن حيث ترتفع معدلات الفقر .[3]

إلى جانب العوامل المذكورة سلفا والتي تعتبر عوامل داخلية، فإنه توجد عوامل أخرى مؤثرة خارج حدود سوريا والتي يمكن تسميتها بالعوامل الخارجية، علما أن هذه العوامل لا يمكن أن تشكل علامة بارزة وبشكل واضح وجلي مقارنة بالعوامل السابقة ذكرها.

---

[1] المرجع نفسه ، ص 27 .

[2] الخطة الوطنية لمستقبل سوريا، ***مرجع سابق*** .

[3] المرجع نفسه.

المبحث الثاني:التعامل الأمريكي والروسي مع الأزمة السورية الراهنة

يحاول هذا المبحث الإجابة عن تساؤل أساسي مفاده:كيف تعاطت الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا مع الأزمة السورية الراهنة ؟ و ما مكانة هذه الأزمة في سلم أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين؟
للإجابة عن هذه التساؤلات سوف يتم تناول النقاط التالية:

المطلب الأول:الموقف الأمريكي من الأزمة السورية الراهنة

لقد ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا متوترة ما يقارب خمسة عقود ، فسوريا حسب الإدارات الأمريكية المتعاقبة هي دولة متورطة في تصرفات منطوية على تهديد وعدائية للولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة ، وتتضمن هذه التصرفات عمليا كل النقاط الساخنة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة : دعم الإرهاب ، تطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل ، وقد ربطت الولايات المتحدة الدعم السوري للإرهاب من خلال دعمها لحزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية ، والجمعات الكردية مثل حزب العمال الكردستاني (PKK).[1]

مع بداية الأحداث في سوريا سنة 2011 كان الموقف الأمريكي اتجاه ما يحدث هو المراهنة على قيام النظام السوري بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين، لذلك بقيت التصريحات الأمريكية مقتصرة على الدعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجين ، والعمل على إيجاد حل سياسي ، والتهديد بفرض عقوبات صارمة ما لم يشرع النظام السوري في إصلاحات سياسية حقيقية.

بعد ذلك إنتقلت إدارة الرئيس **أوباما** إلى ممارسة ضغوطات على النظام السوري،تمثلت في فرض حزمة من العقوبات المالية والإقتصادية في 18 ماي 2011 شملت الرئيس **بشار الأسد** وعددا من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه ، وقد جاء ذلك بعد أن قام بزج الجيش مباشرة في عمليات عسكرية في المدن والقرى المنتفضة،وقد إعتمدت الولايات المتحدة في هذا الشأن على تركيا التى تمتلك أدوات من شأنها التأثير في النظام والمعارضة في آن واحد وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي صرح في 12 جويلية 2011 بأن بشار الأسد فقد شرعيته لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي ، فإنه لم يدعوه إلى التنحي عن الحكم ،[2] ولم يقدم اوباما على ذلك الموقف إلا في 18 أوت 2011 ، عندما تبين فشل مساعي وزير الخارجية التركي داوود أوغلو في إقناع الرئيس

---

[1] أيفودالر وآخرون ، *هلال الأزمات* ، تر، حسان البستاني (لبنان : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2006)، ص 99.

[2] عزمي بشارة ، "**تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية**"، متحصل عليه من الموقع التالي : http:// www.dohain stitute .org / releas/dbc39132- u1db-u8c1-852c3d2e39ue5cu6،تاريخ الدخول: 2011/08/21 على الساعة: 14:00

الأسد بإيقاف الحل الأمني خلال زيارة قام بها الى دمشق في 9 أوت 2011 ، ورغم ذلك بقي الموقف الأمريكي موقفا متحفظا إلى حدما من الأحداث في سوريا .[1]

مع نهاية العام 2011 نما بتسارع المكون المسلح للمعارضة السورية وإتسعت المطالبات في شكل من الحماية الدولية للشعب السوري أو مناطق حظر طيران أو ممرات إنسانية وقد إتضح أن الولايات المتحدة متحفظة على هذه الإقتراحات ، حيث إتخذت موقفا بعدم إرسال أسلحة فتاكة إلى سوريا فقد كانت معظم المساعدات غير قتالية مثل : الطعام ، الأدوية الطبية ، وقد مارست ضغوطات على دول الخليج وتركيا لعدم وصول الأسلحة إلى من تعتبرهم جماعات إرهابية.[2]

وفي هذا الإطار أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في إجتماع إسطنبول عام 2012 من زيادة حجم المساعدات الطبية و الإنسانية ، إضافة إلى توفير معدات إتصال ، وبشكل أقل علنية أكد مسؤولون أن الحزمة الجديدة تشمل أيضا مساعدات " غير مميتة" سيتم إرسالها للمعارضة المعتدلة " الجيش الحر" وتشمل معدات للرؤية الليلية ومعلومات إستخباراتية أمريكية من قبيل الإشعار المبكر بتحركات القوات السورية، كما أعربت الولايات المتحدة عن عدم إعتراضها على التمويل العسكري أو إرسال أسلحة من دول جوار سوريا بشرط أن لا تقع بيد المتشددين.[3]

في نفس السياق تواصلت الجهود الدبلوماسية الأمريكية الرامية إلى محاولة إسقاط بشار الأسد سياسيا ، حيث توصلت مجموعة العمل حول سوريا في 30 حزيران / يونيو 2012 إلى إتفاق جنيف والذي يتألف من ست نقاط لحل الأزمة السورية، لكن تنفيذ الإتفاق تعثر بسبب إختلاف التفسيرات حول مستقبل الرئيس الأسد في المرحلة الإنتقالية ففي حين أصرت روسيا على أن الإتفاق لا يشير إلى رحيل الأسد كنقطة إنطلاق للتنفيذ ، تمسكت واشنطن بموقفها الداعي إلى رحيل الأسد وأنه لا يمكن أن يكون جزءا من أي مرحلة إنتقالية.[4]

ورغم هذا الفشل الدبلوماسي،إلا أن الولايات المتحدة ظلت ترفض تقديم أي دعم عسكري لقوات المعارضة السورية، رغم أن الأنظار كانت تتطلع بأن تتدخل واشنطن في الشأن السوري عسكريا ، لكن من الواضح أن الإدارة الأمريكية لم تكن تريد التدخل مهما تعددة الفرص والمبررات السياسية والعسكرية .[5]

[1] Turkey Issues ”Final Word” to Syria-reters,15/08/2011,www.reters.com/article/top news/idaracaee77houz20110818.

[2] سارة محمود خليل ، "**تأثير الأزمة السورية في نفوذ الأمريكي بالشرق الأوسط**" ، متحصل عليه من الموقع : http// www. Siyassa.or.eg/newwsq/3212.aspx،تاريخ الدخول : 2014/08/24 على الساعة 21:00

[3] عادل الجوجري ، ***المؤامرة الصهيونية على سوريا*** (القاهرة : المركز العربي لخدمات الصحافة والنشر مجد ، 2012)،ص-ص 119-120.

[4] عزمي بشارة ، ***مرجع سابق*** .

[5] أحمد حسين يحي،"***هل يقود الإنقسام الدولي حول الأزمة السورية لحرب عالمية ثالثة***"،متحصل عليه من الموقع: http://mod.gov.sd/index.php/section-blog/81-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/17724-%D9%D9%86%D9%82%،تاريخ الدخول : 2014/08/26، على الساعة: 10:00

ويمكن تحديد جملة عوامل ساهمت في تحفظ الولايات المتحدة عن دعم الثورة السورية في البداية أو التدخل العسكري بشكل مباشر في مايلي :

- تخوف واشنطن من التوجهات السياسية والإديولوجية لجزء من المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري ، إذ لا ترغب إدارة أوباما بدعم هذه المجموعات بالسلاح بما يؤدي إلى حسم المعركة لصالحها ، وغالبا ما يعمد المسؤولون الأمريكيون إلى إستذكار تجربتهم في أفغانستان عندما سلحوا المقاتلين الأفغان لطرد القوات السوفياتية، ثم إتخذوا بعد ذلك أمريكا هدفا لهجماتهم ، لذلك قامت الولايات المتحدة بإدراج جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام " داعش" في قائمة المنظمات الإرهابية في ديسمبر 2012 .
- أمن المنطقة : تنظر الولايات المتحدة بريبة إلى واقع الثورة السورية ومسارها المسلح وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوان المعارضة من نتائج محتملة ، أبرزها فوضي السلاح ، وإنتشار الجماعات المتشددة ، وغياب سلطة مركزية قوية مما يؤدي إلى تداعيات سلبية على أمن المنطقة وبخاصة أمن إسرائيل .
- نظرا لتشرذم المعارضة السورية، وبخاصة العسكرية منها ، وغياب بديل ذي توجهات معقولة بالنسبة إلى الأمريكيين ليحل محل النظام الحالي ،وبسبب تأثير التجربة الأمريكية في العراق أيضا والنتائج الكارثية لإنهيار الدولة هناك ، نجد أن واشنطن قد سعت إلى إنتهاج موقف يميل إلى إيجاد حل سياسي يبقي على مؤسسات النظام وبنيته من دون الأسد .[1]

الملاحظ ،أن تمسك الولايات المتحدة بموقفها الرافض لتقديم أي دعم عسكري لقوات المعارضة السورية لم يدم طويلا. ففي سنة 2013 قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما تغيير موقفه والتوجه نحو تقديم أسلحة قتالية لمن تصفهم إدارته بأنهم قوى معتدلة في المعارضة السورية، وإرسال ضباطا وخبراء أمريكيين في الأردن وتركيا لتدريب المعارضة السورية وتقديم الدعم في المجال الإستخباراتي. وقد إستبعدت واشنطن إمكانية فرض منطقة حظر جوي على سوريا ، كما إستبعدت تزويد قوات المعارضة بصواريخ أرض – جو محمولة على الكتف " manpad" لكن ستلتزم واشنطن بتقديم أسلحة آلية خفيفة ، وقذائف المورتر ، والقذائف الصاروخية المضادة للدروع ، وقد وصل بعض هذه الصواريخ فعلا إلى فصائل المعارضة السورية.

تغيير موقف الولايات المتحدة إزاء الأزمة السورية وإعلانها بأنها ستزود المعارضة السورية بالأسلحة يمكن إرجاعها للعديد من العوامل:

- إختلال الوضع الميداني لمصلحة النظام السوري خاصة بعد سيطرة قوات النظام على مدينة القصير الإستراتيجية ، نجم عنه ضغوطات خارجية (سعودية – فرنسية خاصة) على إدارة أوباما لمنع إنهيار المعارضة خاصة في ظل الخلل الذي نشأ في موازين القوى بين المعارضة والنظام .

[1] عزمي بشارة ، *مرجع سابق*.

- تزايد الضغوطات الداخلية التي مارسها الجمهوريون وعلى رأسهم السيناتور جون ماكين الذي دعا أوباما إلى القيام بشيء لإنقاذ هيبة الولايات المتحدة .
- ممارسة المزيد من الضغوطات على النظام السوري قبل الذهاب إلى عقد مؤتمر جنيف 2 ، بما يمكن من إضعاف موافقه التفاوضية .[1]

ظلت الولايات المتحدة منذ إنتشار أنباء عن إستخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية تهدد بإتخاذ إجراءات ردعية وقاسية في حالة إستخدام السلاح الكيماوي وقد إعتبر الرئيس أوباما في تصريحه الشهير أن إستخدام السلاح الكيماوي خط أحمر وأن سوريا ستتعرض لعواقب وخيمة في حال إستخدامها للأسلحة الكيماوية ضد الشعب والمعارضة السورية، غير أن تقارير جديدة وصلت للبيت الأبيض تؤكد إستخدام القوات السورية النظامية لغاز السيرين في الغوطة الشرقية دفع الولايات المتحدة إلى تحريك قواتها البحرية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط إستعدادا لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا[2] ، غير أن جميع الجهود الدبلوماسية التي قام بها أوباما ووزير الخارجية جون كيري لبناء تحالف دولي يساعد في تنفيذ ضربة عسكرية لسوريا بتهمة إستخدام النظام السوري لأسلحة كيماوية في مناطق ريف دمشق باءت بالفشل الذريع ، فقد كان قرار أوباما متعجل لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا ، مما تسبب في إحداث إرباك في الموقف الدولي وتباين بين أمريكا وروسيا ، وانقسام حاد في الإتحاد الأوربي وفي مجلس الأمن الدولي ، كما أحدث إرباك داخل المجتمع الأمريكي ، وفي ضل هذه الأوضاع المعقدة تقدمت روسيا بإقتراح للولايات المتحدة بأن تسلم سوريا ترسانتها الكيماوية للمجتمع الدولي ، مقابل تجنيب سوريا أي ضربة عسكرية ، هذه المبادرة وافقت عليها الولايات المتحدة وسوريا وبدأ النظام السوري بتسليم شحناته الكيماوية عبر مراحل ، وتقلصت إحتمالات الضربة العسكرية على سوريا .[3]

تواصل الدعم الأمريكي للمعارضة السورية بشكل أكثر وضوحا من السابق ، ففي سنة 2014 جاء قرار واشنطن بوقف العمل في السفارة السورية في الولايات المتحدة وطالبت دبلوماسيي النظام السوري بالمغادرة، وقد أتبعت هذا القرار بقرار آخر وهو رفع تمثيل الإئتلاف الوطني السوري المعارض لديها وفق قانون البعثات الدبلوماسية ، وهو ما يؤكد رغبة الولايات المتحدة في عزل نظام بشار الأسد على الساحة الدولية ، لكن الإدارة الأمريكية تدرك جيدا أن الإجراءات الدبلوماسية وحدها لن تسقط نظام الأسد ، وإنما الدعم المالي والعسكري للمعارضة السورية وحدهما قادرين على فعل ذلك ، وفي هذا الإطار أعلنت واشنطن أنها بصدد إتخاذ تدابير

---

[1] " **في أسباب تغيير الموقف الأمريكي من تسليح المعارضة السورية** "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، متحصل عليه من موقع : www.dohain stitute .org / releas/ 727d1855- 1e21- 47a3-8c87-6a8od1f60،تاريخ الدخول 2014/08/26 على الساعة 10:00.

[2] فايز الدويري ، "**خيارات العمل العسكري سوريا** "، مركز الجزيرة للدراسات ، متحصل عليه من الموقع : http:// studies. Allazira net /reports/2013/08/20138289304056477 8.htm،تاريخ الدخول : 2014/08/26 على الساعة 10:00

[3] أحمد حسين يحي ***مرجع سابق***.

إضافية لدعم المعارضة السورية ماديا وسياسيا وأن الإدارة الأمريكية تعمل مع الكونغرس على تخصيص 27 مليون دولار إضافية كمساعدات تقدم للجيش السوري الحر.

على الرغم من رغبة واشنطن في حسم المعركة لصالح المعارضة المعتدلة وإسقاط نظام بشار بالسلاح، إلا أنها وافقت على عقد مؤتمر جنيف 2 في محاولة لإيجاد حل دبلوماسي للأزمة السورية، غير أن تصلب مواقف طرفي النزاع الداخلي (المعارضة والنظام) المدعومين من قبل كل من الولايات المتحدة وروسيا أدى إلى فشل هذا المؤتمر و بعد ذلك إتخدت الو.م.أ قرارا في سبتمبر 2014 لشن ضربات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.[1]

و مما سبق الحديث عنه ، يرى بعض المراقبين أن طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية،لا يعني أنها تريد الإبقاء على النظام ، وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا نظرا لإختلاف الخصوصية السورية،حيث أن واشنطن تتبع إستراتيجية دفع النظام إلى الإنهيار من الداخل عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات ، وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية ، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية خاصة تركيا والمملكة العربية السعودية ، والأهم هو دعم المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها،حيث تقدر الو.م.أ أن حجم المخاطر والتكاليف بإنهاك النظام السوري أمنيا وعسكريا وإقتصاديا وتفكيك منظومته الخاصة في الداخل بغية دفعه للإنهيار تبقى أقل في مقابل الخيارات غير الآمنة على المنطقة والعالم في حال اللجوء إلى الخيار العسكري لإسقاط النظام .[2]

المطلب الثاني:الأهداف الأمريكية في ظل الأزمة السورية الراهنة

تتحكم في موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في سوريا مجموعة من الدوافع و الأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها ، فالتصور الإستراتيجي الجديد للولايات المتحدة إتجاه المنطقة ، يعمل على توظيف عنصر الإهتزازات العنيفة في البنية الإجتماعية والسياسية لتلك النظم الإقليمية بما فيها النظام السوري لخلق واقع سياسي وإستراتيجي جديد .

بالنسبة للو.م.أ ،فإن الهدف الأول في سوريا هو إعادة صياغة الخريطة السياسية في المنطقة ،فعلى الرغم من أن تقسيم سايكس بيكو السابق إستطاع تفكيك المنطقة إلا أنه لم يستطع القضاء على كل مقومات التضامن الإقليمي ، كما أنه لم يمنع من قيام محور إقليمي ممانع للولايات الأمريكية المتحدة وإسرائيل في المنطقة ، وتشكل

---

[1] شيماء عزة ،" **أمريكا بين دعم الإئتلاف السوري المعارض والخوف من الجماعات الجهادية**" ، متحصل عليه من الموقع التالي : http:// www.mena- post. Com /2014/05/06/%d8%a7d9%d8%b1%d8%az-%d8%d9%86%d8%a7%d9%d8%a7%d8%a6%aa%d9%8u%d9%81-%d8%a7%d9%8u%d8%b9%b 85%d8%a7%d8%b1،في:2014/08/12،على :14:23.

[2] أمل محمد ياسين،"**المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**" ، مركز الرأى للدراسات ، متحصل عليه من موقع : Wwwalrai.com http// /article/515433.htm، تاريخ الدخول : 2014/08/25 على الساعة 15:00

سوريا الحجر الأساسي في الطرف الممانع والذي يضم : إيران– سوريا – حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، لذلك يمكن تفسير السلوك الأمريكي تجاه سوريا من خلال أن الولايات المتحدة تسعى لكسر محور المقاومة وبالتالي تحقيق الأمن لإسرائيل ودرء الخطر عن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة .

يرى الكثير من الباحثين أن ما يجري في سوريا وبعض الدول العربية ما هو إلا إعادة تقسيم جديد للمنطقة تحت ما يسمى " مشروع الشرق الأوسط الجديد " أو " سايكس بيكو الجديد " وفقا للمنظور الأمريكي ويقوم هذا المشروع على تقسيم المنطقة على أساس الهوية العرقية والدينية والطائفية إلى إمارات ودويلات متحاربة فيما بينها الأمر الذي سيضمن أمن إسرائيل ويشتت الهوية العربية .[1]

مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي جاء كبديل لمشروع الشرق الأوسط الكبير ، توقف لمدة من الوقت نتيجة لعدم توفر الظروف الملائمة ، إلا أن الولايات المتحدة حركت هدا المشروع من جديد في سياق ما يعرف بأحداث " الربيع العربي " خاصة بعد إنطلاق الأحداث في سوريا ، مما أتاح للولايات المتحدة فرصة تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي سيتم من خلاله تقسيم سوريا إلى أربع كيانات أو دويلات صغيرة وهي :

- **الدولة العلوية** : تقع غرب سوريا وتتألف من محافظتي طرطوس واللاذقية بالكامل ، ومناطق مصياف والسقيلبية ومحردة التابعة لمحافظة حماه ، ومناطق تلكلخ والقصير والرستن .تمتد الدولة العلوية حسب ما جاء في التقرير من حدود لواء إسكندرونة التابع لتركيا حاليا في الشمال إلى الحدود اللبنانية في الجنوب ، ويحدها من الشرق باقي محافظتي حمص وحماة ، ومن الشمال الشرقي محافظة إدلب .
- **الدولة الكردية** : تمتد من حدود إقليم كردستان العراق شرقا ، مرورا بالقامشلي ، الحسكة ، درباسية ، كوباني ، وصولا إلى عفرين وتنتهي بمصيف سلمى الساحلي .
- **الدولة السنية:** وهي تضم دمشق وحلب وقسم من حمص وتدمر والرقة ودير الزور وصولا إلى الحدود الكردية في مدينة الحسكة .
- **دولة الدروز** : وتشمل مناطق تواجد الدروز وصولا إلى الحدود اللبنانية المتاخمة لحدود الطائفة الدرزية في لبنان.[2]

لتطبيق مشروع التقسيم الجديد،عملت الولايات المتحدة على إتخاذ موقفها إتجاه الأزمة السورية من خلال إعلان دعمها للمعارضة السورية المعتدلة والتغاضي عن إدخال السلاح إليها من قبل القوى الإقليمية (تركيا والسعودية) ، وفي المقابل تبذل كل جهودها إلى محاصرة النظام السوري وإضعافه بشتى الوسائل وقد كانت أولى

[1] عبد السلام جمعة زاقود ، ***الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد*** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2013)،ص– ص 90–92.
[2] رمزي المنياوي ،***الفوضى الخلاقة*** (دمشق : دار الكتاب العربي ، 2011)، ص153 .

بوادر التقسيم في سوريا حين حصل أكراد سوريا على حكم ذاتي نتيجة الأزمة ، وقد يستطيعون في المستقبل القريب تطويره إلى ما يشبه الإستقلال الذي يتمتع به أكراد العراق .

كذلك أدى تصاعد وتيرة العنف في سوريا إلى وجود مناطق واسعة خاضعة لسيطرة المعارضة السورية، مثل حلب والمنطقة الشرقية في دير الزور ودرعا وغيرها من المناطق ، حيث تم إجتماع ما يسمى إئتلاف المعارضة المدعوم من قبل الولايات المتحدة في إسطنبول لتشكيل حكومة مؤقتة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة ، اي أنه أصبح هناك حكومتان إحداهما في دمشق وأخرى في حلب ، وفي ظل تعثر الحل السياسي (فشل مؤتمر جنيف 1 وجنيف 2) ومرور أربعة أعوام على القتال وعدم قدرة أي من الطرفين للوصول إلى حسم عسكري ، فإن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل خط واحد بين الشمال والجنوب ، أي تقسيم سوريا فعليا إلى دولتين وضعف وإنهيار الجيش السوري مما سيضمن إستمرار التفوق الإسرائيلي في المنطقة .[1]

إذا الموقف الأمريكي تجاه ما يحدث في سوريا يهدف إلى تطبيق نظرية الفوضى البناءة أو التفكيك النظيف،بهدف إعادة رسم الخارطة الجغرافية والسياسية ليس فقط في سوريا بل منطقة الشرق الأوسط ككل .

وتقوم نظرية الفوضى البناءة حسب المنظور الأمريكي إلى تفكيك الوضع القائم في بلد ما ، ولو أدى ذلك إلى حدوث فوضى مؤقتة تمهيدا لإعادة تركيب هذا البلد على أسس جديدة ملائمة أكثر لمصالح الولايات المتحدة ومخططاتها في المنطقة ، وحلحلة الأمور ونقلها من مرحلة الجمود إلى مرحلة المرونة الهلامية والحركة، لكي تتمكن من التدخل وتطبيق السيناريوهات الجاهزة [2] ، أو إطلاق العنان لقوى التغيير الداخلي بأن تأخذ فرصتها وتفعل فعلها وتقوية عناصر الفعل المؤثر الذي يهدف إلى حدوث التغيير داخل الأنظمة السياسية،[3] وهذا ما تجلى بوضوح في الحالة السورية حيث تدعم الولايات المتحدة والغرب المعارضة السورية بما يمكنها من إسقاط النظام السوري من الداخل.وفي نفس الوقت تعمل على حشد تأييد دولي للعمل على التدخل وإسقاط النظام السوري ودعم وصول نظام آخر حليف لها .

تقوم الإستراتيجية الأمريكية بالأساس على تقسيم سوريا بعد تدميرها إلى مناطق تتحكم فيها الإثنيات القومية والطائفية وتبعا لذلك تنهار المنطقة ويتولد مناخ سياسي وأمني ملائم تماما لفرض وقائع جديدة على الجغرافيا

---

[1] رائدة كشكية ،" **تأجيل إجتماع إسطنبول بين دعوة الحوار وخطر تقسيم سوريا**" ، موقع روسيا اليوم متحصل عليه من الموقع التالي : http://arabic.rt.com/analytics/969317/،تاريخ الدخول : 2014/07/17، على الساعة : 16:00

[2] حيدر على حسين ، ***سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي*** (عمان : دار الكتاب العلمية للطباعة والنشر ، 2013) ،ص 243

[3] المرجع نفسه ، ص 245 .

الفلسطينية ، بما يحقق حماية أمن إسرائيل الإستراتيجي واستمرار طموحات الكيان الصهيوني ومشروعه في إقامة دولة إسرائيل الكبرى .[1]

أما الهدف الثاني الذي تسعى الو.م.أ إلى تحقيقه في سوريا فهو منع وصول السلاح لمن تعتبرهم إرهابيين (حزب الله،حماس)، فالأسلحة التي توجه من إيران عبر دمشق إلى لبنان لدعم حزب الله ، والأسلحة التي تهرب عبر الأراضي السورية للعراق،سيجري تعطيلها من خلال إشغال النظام السوري بمواجهة حالة الغليان التي تمر بها البلاد تمهيدا للإطاحة به ، وتجري الآن جولة معاكسة من تهريب السلاح فبدلا من تهريب السلاح عبر سوريا إلى العراق ولبنان،أصبح السلاح يهرب إلى داخل سوريا لدعم المعارضة السورية،عبر الحدود من مختلف الإتجاهات،ويتوقع الأمريكيون أنه إذا ما تمكنوا من إسقاط النظام السوري سيضمنون وصول نظام حليف في دمشق يسهل عملية التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل.وبالتالي سيتم توقيف تزويد حزب الله بالسلاح مما سيؤدي إلى إضعافه ، كما سيتمكنون من تطويق إيران وكسر نفوذها في المنطقة.[2]

الهدف الثالث الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه هو هدف جيوبوليتكي يدخل في سياق الإتجاه الواقعي المهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية في إطار تفاعلاتها مع القوى الكبرى المنافسة لها على الساحة السورية، فوفقا للإستراتيجية الأمريكية تعتبر سوريا جزء حساسا من حافة الأرض لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة.لذا فإقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه هو مطلب أمريكي ملح على إعتبار أن سوريا تعد دولة إرتكازية – pivot states – تدخل في إطار الصراع بين التالاسوكراتيا (القوة البحرية) بقيادة الولايات المتحدة والتيلوروكراتيا (القوى البرية) بقيادة روسيا الإتحادية ، فسوريا بالنسبة للولايات المتحدة هي جزء من إستراتيجية الإحتواء والتي تهدف إلى حصر قلب الأرض الأوراسي ودفعه إلى الداخل ما أمكن تجنبا لتمدده خارج حدوده السياسية .

إن المصلحة الأمريكية تتطلب عملية تحريك توازنات في المنطقة،لأن إعادة تشكيل خارطتها السياسية أصبح مطلبا لا بد منه وذلك في منحى يساعدها على تقويض القوى الصاعدة و على رأسها روسيا والصين ، إذ لا يريد الأمريكيين حدوث أي تغلغل في مناطق نفوذهم من قبل أعدائهم ، لذا فتغيير الأنظمة في مناطق معينة خاصة في سوريا سيساعد على كبح هذا النفوذ المتزايد لقوى الشرق (روسيا– الصين) ، قبل أن يستفحل هذا النفوذ ويمتد إلى مناطق متحالفة مع أمريكا ، لذا كان سقوط النظام السوري مطلبا أساسيا وملحا لكل من الولايات المتحدة وحلفاءها الخليجيين وخطا أمنيا دفاعيا متقدما ومنفذا إستراتيجيا لروسيا ، فالإدارة الأمريكية الحالية كما هي

---

[1] صالح عوض عبد العال ، ***سوريا ... الجدار الأخير***(الجزائر : الشروق للإعلام والنشر ، 2013)، ص 53.

[2] يوسف مكي ، "**صراع أمريكي – روسي على سوريا** "، متحصل عليه من الموقع التالي :
http:// www.aleqt.com/2011/06/24/article-52227.htm ،تاريخ الدخول : 2014/08/10 على الساعة 12:00

حال سابقتها تسعى إلى تجريد روسيا من أي قدرة على الحركة بعد أن قامت بتطويقها في جميع الإتجاهات ، وبذلك تحولت سوريا إلى منطقة إرتطام ، جيوليتيكي تخوض فيها الولايات المتحدة حرب بالوكالة ضد روسيا.[1]

أما سياسيا،فإن الولايات المتحدة تبنت سياسة تقويض النفوذ والدور السياسي الروسي على الساحة الدولية إلى الدرجة التي تمكنها من السيطرة عليه على النحو الذي يحافظ على المصالح الحيوية الأمريكية ويطورها[2]،فروسيا لها علاقات واسعة في مختلف أرجاء العالم وهي تعود إلى حقبة الإتحاد السوفياتي السابق ، ولكون روسيا قطبا دوليا له وزن ومكانة مؤثرة على سلم القوى الدولية ، فإن الولايات المتحدة تعمل وبجهد واضح على تقليص هذه العلاقات وعرقلتها والحد منها إلى القدر الذي تسمح به وينسجم مع طبيعة وأولويات المصالح الأمريكية،ومن أهم علاقات روسيا العالمية علاقتها مع دول منطقة الشرق الأوسط خاصة سوريا وايران ، فروسيا تسعى إلى إقامة تحالفات مع الدول العربية والإسلامية ، لضمان ما تبقى من مصالحها ونفوذها في محاولة لإعادة فرز وتشكيل مختلف القوى والتحالفات،[3]إلا أن هذا الأمر لا يعجب الولايات المتحدة الطامحة إلى الإستمرار في قيادة العالم ، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى إسقاط حلفاء روسيا في منطقة الشرق الأوسط بما فيهم النظام السوري الذي يعتبر حليف مهم لروسيا ولتواجدها في منطقة البحر المتوسط ، فالدعم الأمريكي للمعارضة السورية يهدف إلى إسقاط الحليف الوحيد لروسيا في المنطقة ، ما يعني تقلص النفوذ الروسي وتراجعه إلى درجة تضمن من خلالها الولايات المتحدة إستمرار نفوذها ومصالحها الحيوية وقواعدها العسكرية في المنطقة .

وبذلك يمكن القول،أن السياسة الأمريكية تركز على إعاقة أي تقارب روسي محتمل مع الدول الحليفة أو غير الحليفة للولايات المتحدة ، أي مع الحلفاء أو الخصوم في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل ، لأن ما تمتلكه روسيا من قدرات عسكرية تقليدية ونووية يخولها إلى استعادة ثقلها الإستراتيجي ، والظهور كقوة عظمى تشكل خطرا على الهيمنة الأمريكية في العالم ،[4] لذلك فإنه يجب تحجيم الدور الروسي ، وعدم السماح له بالعودة لإستعادة مجد الإتحاد السوفيتي بإنتزاع مناطق نفوذه الحالية ، لذا بدأت السياسة الأمريكية بتنفيذ هذه الرؤية[5] لإنهاء النفوذ الروسي ضمن منطقة الشرق الأوسط عبر إسقاط الأنظمة المتحالفة مع روسيا المتمثلة في سوريا وإيران.

---

[1] جلال خشيب ،"**سوريا في مهب التحولات الدولية...دراسة جيوبوليتكية نظرية**"،*مجلة الأمن في المتوسط*،العدد.8،جانفي 2014،ص. 33.

[2] حيدر على حسين ، ***مرجع سابق*** ، ص 93.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي ، ***مشروع الشرق الأوسط الكبير ، الحقائق والأهداف والتداعيات***(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية الدار العربية للعلوم د.ت.ن) ، ص-ص18-25

[4] خالد عبد العظيم ، ***الصراع على النفوذ في أوراسيا ، مجلة السياسة الدولية*** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد161،2005،ص . 268

[5] حيدر علي حسين ، ***مرجع سابق*** ، ص 103.

الهدف الرابع الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيقه من خلال مواقفها تجاه الأزمة السورية متعلق بمسألة الصراع على الطاقة خاصة الغاز الطبيعي ، فالولايات المتحدة تنظر نظرة إرتياب وشك إلى الخطط الروسية الرامية لإستعادة موقعها كأحد أقطاب الطاقة في العالم و الأمريكيين يدركون أن روسيا سوف تتمكن في هذه الحالة من تغيير الوضع الجيوسياسي في أوروبا وآسيا بما يخدم مصالحها،لذلك تسعى الولايات المتحدة جاهدة للعمل على كسر الإحتكار الروسي لسوق الغاز الأوربية ، وإخراج أوروبا من تحت عباءة النفوذ الروسي المتزايد عبر إيجاد بدائل أخرى لمصادر الغاز الطبيعي تغطي إحتياجات الأوربيين من دون الحاجة إلى الغاز الروسي.[1]

وضمن هذا الهدف تبذل الولايات المتحدة ما في وسعها لإعاقة أي قوة تسعى إلى تغيير أسس معادلة الطاقة في العالم والقائمة على التفوق الأمريكي من خلال التوجه نحو السيطرة المباشرة على منابع الطاقة وطرق إمدادها والتحكم بأسعارها وفرض الهيمنة على المناطق التي يمكن لثروتها أن تغير طبيعة الأدوار الدولية .[2]

بعد الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في العراق وأغلب دول الخليج ، برزت أهمية سوريا بالنسبة للولايات المتحدة كحجر أساس في لعبة الصراع على الغاز الطبيعي وذلك لإعتبارين مهمين هما :

1. ظهور إكتشافات جديدة للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط تؤكد على أنه يحوي على حوالي 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وتركز أغلب هذا الإحتياطي في سوريا ، حيث تتحدث دراسات أن إكتشاف حقل " قارة " سيحقق حوالي 400 ألف متر مكعب يوميا لسوريا ، وهو ما يجعل سوريا في المرتبة الأولى في منطقة المتوسط ، هذه الإكتشافات جعلت سوريا محط أطماع جهات خارجية عديدة ، ترغب في الهيمنة على إمكانيات الطاقة السورية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز تلك القوى ، وهي تدرك بأن بقاء النظام السوري الحالي المتحالف مع روسيا سيحرمها والدول الأوربية من الحصول على إمتيازات في مجال الغاز الطبيعي ، لأن روسيا هي الشريك الأول لسوريا وهي تحتكر الإستثمار في مجال الغاز السوري ولن تسمح بدخول أي دولة منافسة ، ولذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على ضرورة إسقاط النظام السوري ، ووضع نظام آخر حليف يفتح الباب أمامهم للحصول على إستثمارات ضخمة في مجال الغاز الطبيعي ، وبالتالي إقصاء شركة " غاز بروم" الروسية التى تستحوذ على حق التنقيب على الغاز السوري .

2. تعتبر سوريا منطقة مهمة لعبور الغاز من مناطق عدة إلى أوربا ، فبعد أن تمكنت الإستراتيجية الروسية من إفشال خط " نابوكو" المدعوم من طرف الولايات المتحدة والذي أرادت من خلاله إضعاف الهيمنة الروسية على سوق الغاز الأوربية ، عبر نقل الغاز من آسيا الوسطى وتمريره عبر الأراضي التركية إلى أوربا ، لجأت الولايات

---

[1] عماد فوزي شعبي ،" **حرب الغاز : الصراع على سوريا والشرق الأوسط**" ، *صحيفة البناء اللبنانية*" ، متحصل عليه من الموقع التالي : http// :www.areen- info/ ?p=2207 #ax223cicugcrjgc،تاريخ الدخول 2014/08/14 على الساعة 16:00

[2] سوسن إسماعيل العساف ،" **الحرب في السلوك الخارجي الأمريكي وأثره على النظام الدولي**" ، *سلسلة دراسات إستراتيجية* ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد.44، 2003، ص 24.

المتحدة الأمريكية إلى إستراتيجية مضادة كانت تعتمد على الإستعاضة عن مصادر الغاز المفقودة في وسط آسيا بمصدر آخر جاء من صحاري الجزيرة العربية و تحيدا دولة من قطر ، ومن هنا ولدت فكرة مشروع خط الغاز القطري والذي سيصبح مقررا له أن يخرج من قطر مرورا بالمملكة العربية السعودية ثم يتجه غربا إلى الأراضي السورية حيث يلتقي بخط الغاز المصري والإسرائيلي ، ثم يتجه شمالا الى تركيا وصولا إلى أوربا في النهاية ، وبذلك ستتمكن أوروبا من سد حاجاتها الغازية عبر هذه الخط بدلا من الغاز الروسي .

هذا المشروع تواجهه عقبة واحدة وهي رفض النظام السوري وعدم سماحه بمرور خط أنابيب الغاز القطري عبر أراضي سوريا ، على اعتبار أن هذا الخط سيضر بمصالح حليفه الإستراتيجي روسيا ، وما زاد الأمر سوءا هو توقيع سوريا إتفاق " الغاز الإسلامي" مع إيران والعراق سنة 2010 ، وهذا المشروع تسعى إيران من خلاله بتحويل نقل غازها وغاز القوقاز وآسيا الوسط عن طريق سوريا ، وهو ما يشكل تحدي لحط الغاز الأمريكي "نابوكو" ومشروع الغاز القطري، وهذا الأمر زاد من إصرار الولايات المتحدة على إزاحة السوري بمختلف الوسائل.[1]

المطلب الثالث:الموقف الروسي من الأزمة السورية الراهنة

تعتبر سوريا حليف مهم بالنسبة لروسيا في الشرق الأوسط،إذ شكلت العلاقة مع دمشق لبنة أساسية في الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط منذ ما قبل عهد الرئيس حافظ الأسد و تعمقت أكثر في عهده ،حيث ركز على تطوير علاقة استراتيجية مع روسيا بإعتبارها واحدة من الشراكات الإستراتيجية الأكثر ديمومة في الشرق الأوسط[2]،في مقابل ذلك قامت روسيا بوتين منذ عام 2000 بالتركيز على إستعادة مكانة روسيا كـ "قوة عظمى" مُجسداً سياستها ضد الولايات المتحدة في شكل لعبة محصلتها صفر من أجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط. وتمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات بوتين. فموقع سوريا -- المطل على البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل ولبنان وتركيا والأردن والعراق -- يجعلها ذات أهمية كبرى من أن يُسمح بخسارتها.[3]

عملت روسيا منذ بداية الأزمة السورية على تأكيد موقفها في منع أي تدخل عسكري في سوريا أو فرض مزيد من العقوبات عليها،حيث تخشى أن يكون ذلك غطاء لفرض مزيد من الهيمنة الأمريكية في المنطقة،فإذا كانت قد عارضت تدخل الناتو في ليبيا،فإنها ترفض بشدة تكرار التجربة في سوريا،لأن ذلك سيتيح موطئ قدم

---

[1] عماد فوزي شعبي، ***مرجع سابق***.

[2] Pramod Raj Sedhain," **Syrian Conflict: The Key International Interests",**avalaible from: http://s3.amazonaws.com/academia.edu.documents/31799147/Syrian_Conflict_The_Key_International_Interests-libre.pdf.

[3] Anna Borshchevskaya **," Russia's Many Interests in Syria"**, January 24, 2013,avalaible from : http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria

أمريكية في قلب سوريا بعد الإطاحة بالنظام كما حدث في العراق[1]،لذلك سارعت روسيا إلى تعطيل المبادرات العربية الإقليمية و الدولية من إصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي عبر إستخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن،و منذ البداية كانت روسيا تعتبر المعارضة السورية هي السبب الرئيسي في تفاقم الأزمة بإعتبارها طرفا مسلحا مقابل الجيش النظامي،إلا أنها في نفس الوقت طالبت النظام بالإسراع في إجراء الإصلاحات الجدية،و قد أعلنت روسيا بأن دول الناتو تخطت القرار الأممي رقم 1973 * بشأن ليبيا نصا و روحا،و هي بالتالي تقف إلى جانب سوريا في السلم و الحرب،[2] و لن تسمح بإسقاط النظام السوري،فهي قلقلة من بعض التوجهات الدولية الصريحة التي تسعى لهذا الهدف و يعتقد الكرملين بأن إبعاد السلطة الحالية في دمشق سيترتب عليه إندلاع الحرب الأهلية من جانب،و سيطرة تيارات أصولية متطرفة على زمام الأمور من جانب آخر.[3]

و بعد إتهام النظام السوري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بإستخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين و إستعداد واشنطن لشن هجوم عسكري على سوريا،عارضت روسيا هذا التدخل حيث دعت الخارجية الروسية الولايات المتحدة الأمريكية و المجتمع الدولي إلى توخي الحذر و إحترام القانون الدولي،و أن أي إعتداء أو تدخل عسكري على سوريا سيكون له عواقب كارثية على منطقة الشرق الأوسط ككل،و أن إستخدام القوة دون تفويض من الأمم المتحدة يعتبر إنتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

و في إطار التحذيرات الروسية للقوى الغربية من مخاطر التدخل الأجنبي عسكريا في سوريا،أعلن نائب وزير الدفاع الروسي أن سفن الأسطول الحربي الروسي سترابط بإستمرار في البحر الأبيض المتوسط بالقرب من السواحل السورية بعد توتر الأوضاع في سوريا وإزدياد عدد قطع أساطيل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و بريطانيا و غيرها من البلدان و من بينها المانيا،و حاليا ترابط بالقرب من السواحل السورية سفينة الحراسة "سميتليفي" التابعة لأسطول البحر الأسود الروسي و سوف تضاف إليها سفن أخرى من أسطول البحر الأسود في وقت لاحق.[4]

---

[1] وليد عبد الحي،"**محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية**" ،مركز الجزيرة للدراسات ،متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm ، تاريخ الدخول: 2014/08/16 ، على الساعة: 10:00

* تم التصويت على القرار في مجلس الامن بتااريخ 17 مارس 2011 بالاغلبية دون معارضة،حيث يقضي بفرض حظر جوي علي ليبيا و اتخاذ التدابير اللازمة لمنع سلاح الجو الليبي من استهداف المدنيين.

[2] مطر جميل و اخرون،***رياح التغيير في الوطن العربي:حلقات نقاشية عن مصر–المغرب –سوري***(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2011)،ص ص.243-244.

[3] حسين يسري،"***روسيا تمثل إستعصاء للغرب***"،صحيفة الحدث،م صحيفة الحدث تحصل عليه من الموقع: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A ،تاريخ الدخول:2014/09/10، على الساعة:15:00

[4] عادل الجوجري، ***مرجع سابق*** ،ص–ص 235-236.

و في سياق الموقف الروسي المعارض لأي هجوم على سوريا،سعت روسيا دبلوماسيا إلى تجنيب سوريا ضربة عسكرية كانت وشيكة عليها،حيث إلتقى وزير الخارجية الروسي لافروف مع نظيره الأمريكي جون كيري و توصلا الطرفان إلى إتفاق على مشروع قرار لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية و التخلص منها في سوريا،و على مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي يعبر فيه المجلس عن تأييده لقرار منظمة حظر الأسلحة الكيماوية،و الذي يطالب فيه أطراف النزاع السوري كافة بالتعاون مع المجتمع الدولي،و في حال إنتهاك الإتفاق سواء من الحكومة أو المعارضة سيبحث مجلس الأمن الدولي كل حادث من هذا النوع على إنفراد،و لا يمكن أن يتخذ عمل ما بإستخدام القوة إلا إذا أصدر مجلس الأمن قرارا إضافيا.[1]

وقد تواصلت الجهود الدبلوماسية الروسية لمنع إتخاذ قرار ضرب سوريا خارج مجلس الأمن ،حيث وافقت روسيا على عقد مؤتمر جنيف1 في 2012/07/30 و الذي تألف من عدة نقاط لحل الأزمة السورية،لكن هذا المؤتمر فشل بسبب الإختلاف بين واشنطن و موسكو حول رحيل الأسد كنقطة لإنطلاق التنفيذ،حيث تمسكت روسيا بالإبقاء على الأسد في ظل حكومة توافق وطني إلى حين إجراء الإنتخابات الرئاسية التي ستحدد مصير **بشار الأسد**.[2]

فشل مؤتمر جنيف الأول لم يمنع روسيا من العمل على محاولة تقريب وجهات النظر مع الطرف الأمريكي حول الأزمة السورية و كيفية إيجاد حل لوقف الحرب،و في فيفري 2013،إجتمع وزير الخارجية الأمريكي **جون كيري** مع نظيره الروسي **سيرغي لافروف** في برلين حيث تم الإتفاق بين الطرفين على بذل كل ما في وسعهما لتهيئة الظروف لإطلاق الحوار بين المعارضة و النظام السوري بأسرع ما يمكن و الإعداد لمؤتمر جنيف2 في سنة 2014،غير أن هذا المؤتمر فشل بسبب تشدد المعارضة السورية و من ورائها الولايات المتحدة في شرط رحيل **الأسد**،و قد زادت الأمور تعقيدا بعد إستقالة المبعوث الأممي **الأخضر الإبراهيمي** نتيجة لعدم حصول أي تقدم في إيجاد حل للأزمة السورية،و بالتالي عاد طرفا النزاع الى العمل المسلح في محاولة كل طرف لإنهاء الآخر.[3]

تأكيد موسكو على الحوار لحل الأزمة السورية،و عدم موافقتها بأي ثمن على سقوط الأسد عسكريا من دون التفاوض معها،يبرز خفايا السياسة الروسية في إستثمار الملف السوري في سياق صراعها مع الغرب،و قد كان لإعلان وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** على أن فترة الإنتظار لتنظيم العلاقات الروسية –الأمريكية لن

---

[1] أكرم محسن كساب ، ***مرجع سابق***، ص81.

[2] عزمي بشارة، ***مرجع سابق***.

[3] نزار عبد القادر،"**روسيا و الأزمة السورية:مصالح جيو-إستراتيجية و تعقيدات مع الغرب**"،مجلة الدفاع،متحصل عليه من الموقع:34961? /www.lebarmy.gov.lb/ar/news ،في:2014/07/10،على:12:23.

تكون إلى الأبد،شكل من أشكال التأكيد لهذه المقاربة رغم تأكيد سفير روسيا في بيروت **الكسندر زاسيكين** على عدم وجود أي نية لبلاده في عقد أية صفقة على حساب سوريا.[1]

لعب الموقف الروسي دورا دبلوماسيا مكثفا لتفادي التدخل العسكري ضد سوريا ،و كان هذا الدور من أهم التحركات الدبلوماسية عالميا،و من هنا يتبين أهمية دور روسيا بحضورها القوي في منطقة الشرق الأوسط و خصوصا و قوفها و تحالفها مع سوريا،و هذا يتقاطع مع المصلحة السورية التي تكمن في وجود حليف قوي لها يدافع عنها في الأزمات،و يقلص من حدة العقوبات التي تتعرض لها و خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية،و ما إستخدام روسيا لحق الفيتو أربعة مرات في مجلس الأمن أكبر دليل على ذلك.

يتقاطع الموقف الروسي إلى حد كبير و الموقف السوري تجاه متغيرات البيئة الدولية و هذا ما يفسر بقاء و إستمرارية النظام السوري حتى اليوم،بالرغم من الضغوطات الدولية و الإقليمية التي يتعرض لها،فالمصلحة الروسية تتمحور حول إستمرارية النظام السوري الحالي،و تقوية العلاقات الثنائية معه في كل المجالات[2]،و إذا كانت روسيا تساند سوريا الآن،فإن سوريا كانت من بين قلة من الدول التي أعلنت عن تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008،و تأييدها السياسات الروسية في الصراع الداخلي في داغستان و الشيشان.[3]

في الخلاصة ،إن الموقف الروسي المستميت في الدفاع عن سوريا يرجع إلى إدراك القيادة الروسية بأن خسارة سوريا بالكامل لمصلحة الولايات المتحدة يعني إغلاق منطقة الشرق الأوسط في وجه الروس عن آخرها،وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التغلغل عبر تركيا الى منطقتي القوقاز ووسط آسيا و هو ما يعني زعزعة الإستقرار في روسيا نفسها عبر تشجيع حركات إنفصالية تبدأ من الشيشان و تنتهي إلى منغوليا و أعماق سيبيريا.

المطلب الرابع:محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية الراهنة

حسمت روسيا موقفها مما يحدث في سوريا بإعلان دعمها لنظام الأسد في سوريا، حيث أصبحت من أكثر المدافعين عنه في الساحة الدولية.فروسيا تتبع سياسة جوهرها دعم الأنظمة التي تواجه إنتفاضات شعبية في الشرق الأوسط و هذه ليست سياسة جديدة،فروسيا إتبعتها في الثورة الخضراء في إيران سنة 2009.و قد ركز العديد من المحللين في شرحهم لهذه السياسية على أهمية الإستثمارات الإقتصادية في دول مثل ليبيا و سوريا أو لأن هناك إرتباطات سياسية تعود إلى عهد الإتحاد السوفياتي.[4]

---

[1] ناصر زيدان،*مرجع سابق*،ص ص.304-305.

[2] أكرم محسن كساب،*مرجع سابق*، ص ص.84-85.

[3] وليد عبد الحي، *مرجع سابق*.

[4] Dmitry Gorenburg,***Why Russia Supports Repressive Regimes in Syria and the Middle East***, PONARS Eurasia Policy Memo No. 198, June 2012,p.1.

يدعو الموقف الروسي حيال الأزمة في سوريا إلى التساؤل عن الأسباب و الحيثيات التي جعلت القادة الروس يتعاملون معها و كأنها القضية الأهم و الأكثر حساسية بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط،فهناك إجماع متزايد في جميع أنحاء العالم يؤكد على أن سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد أمر لا مفر منه، ولكن لا تزال روسيا تدعم نظام الأسد وترفض الإصغاء الى المجتمع الدولي لسحب دعمها للنظام السوري **فلماذا تستمر موسكو في دعم النظام السوري على حساب العلاقات مع قادة المستقبل المحتملين في سوريا؟**[1] يذهب العديد من المراقبين ألى أن هناك العديد من العوامل المرتبطة بالمصالح الروسية في سوريا ذات طبيعة سياسية و إستراتيجية و إقتصادية هي التي تتحكم في موقف روسيا تجاه الأزمة السورية،و يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- **المصالح الإقتصادية الروسية في سوريا**

لدى روسيا مصالح إقتصادية واسعة في الشرق الأوسط، وخاصة في سوريا.و تتمثل المجالات الأكثر أهمية في مبيعات المعدات العسكرية والطاقة.فالشرق الأوسط هو ثاني أكبر سوق لصادرات الأسلحة الروسية، فقبل الربيع العربي، ظهرت الجزائر، سوريا، ليبيا بانتظام في قوائم كبار العملاء للمعدات العسكرية الروسية.[2]

تمتد المصالح الإقتصادية لروسيا في سوريا إلى أبعد من المجال العسكري بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 20 مليار دولار.فقد قامت الشركات الروسية بإستثمارات واسعة في التنقيب عن النفط والغاز والإنتاج في سوريا.فحاليا تقوم كل من شركتي Tatneft و Soiuzneftegaz بإستخراج النفط في سوريا.فقد حفرت شركة Tatneft أول بئر لها في عام 2010.وقد بنت شركة Stroitransgaz خط أنابيب الغاز الطبيعي ومصنع لتجهيز والآن تقوم ببناء مصنع ثان قرب الرقة الذي من شأنه معالجة 1.3 مليار متر مكعب من الغاز.و قد فازت المجموعة النفطية شمال غرب بمناقصة في عام 2008 لبناء محطة لمعالجة النفط قرب دير الزور.وتشارك الشركات الروسية في مشاريع الطاقة النووية في سوريا، بما في ذلك الخطط التي أعلنتها Rosatom في عام 2010 لبناء أول محطة للطاقة النووية في سوريا.

كما تلعب شركات التصنيع الروسية أيضا دورا في الإقتصاد السوري. فقد وقعت شركة Uralmash عقد في عام 2010 لتوفير معدات الحفر لشركة النفط السورية.في سبتمبر 2011،

---

[1] Nicholas Kosturos, **What Drives Russia's Unrelenting Position on Syria?** Center for American Progress, August 13, 2012, avalaible from : https://www.americanprogress.org/issues/security/news/2012/08/13/12027/what-drives-russias-nrelenting-position-on-syria/

[2] Dmitry Gorenburg,***Op.Cit***,p.1

وقعت كل من شركة Tupolev و شركة Aviastar-SP مذكرة لتوفير ثلاث طائرات ركاب Tu–204SM ومركز خدمة لهذه الطائرات للطيران السوري. كما أعلنت شركة Traktornye ZAVODY عن خطط لمشروع مشترك مع شركة سورية لبناء المعدات الزراعية.و في نفس السياق،وقعت شركة Sitroniks عقد في عام 2008 لبناء شبكة لاسلكية لسوريا.وأخيرا،أعلنت شركة Russkie Tekhnologii Navigatsionnye بأن لديها خططا لتركيب معدات الملاحة القائمة على GLONASS على السيارات السورية.[1]

يخشى المسؤولين الروس من أن تغيير النظام في سوريا أو في أي مكان آخر في الشرق الأوسط من شأنه أن يؤدي إلى خسارة عقود، مثلما قام الحكام الجدد بمتابعة العلاقات الإقتصادية مع حلفاؤهم في تركيا، وأوروبا، أو الولايات المتحدة.هذا ما يشكل مصدر قلق خصوصا بالنسبة لمجال مبيعات الأسلحة، حيث يمكن لروسيا أن تشير إلى ليبيا كمثال على الأثر الاقتصادي لإسقاط الحكومة على مبيعات الأسلحة الروسية. وكانت قدرت مشتريات ليبيا من الأسلحة الروسية بحوالي 2 مليار دولار بين عامي 2005 و 2010، وكانت في مرحلة متقدمة من المفاوضات لإضافية عقود بقيمة 2 مليار دولار ، بما فيها الطائرات المقاتلة والمروحيات والغواصات والدبابات والصواريخ.الحكومة الليبية الجديدة، من جهة أخرى، اختتمت مؤخرا إتفاقية للتعاون الدفاعي على المدى الطويل مع فرنسا التي قد تؤدي إلى شراء طائرات مقاتلة فرنسية.من هذا المنظور، يعتقد القادة الروس إعتقادا راسخا بأنه قد فات الأوان بالنسبة لهم للتخلي عن الأسد في هذه المرحلة.لذلك، فالمصالح الإقتصادية لروسيا في سوريا يمكن الحفاظ عليها فقط إذا هزم الأسد المعارضة أو إن كانت هناك تسوية عن طريق التفاوض.[2]

بالنسبة لموقف روسيا من الأزمة السورية ،تعتبر روسيا اليوم بأن المعركة في سوريا هي معركتها لأنها تعلم بأن التآمر عليها من قبل الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة،لإبعادها عن مناطق الطاقة المستجدة في البحر المتوسط، فالقوة النفطية وإرتفاع الأسعار عالميا هو الذي ساعد روسيا الحالية على إعادة دورها من خلال قدراتها المالية والإقتصادية على المسرح الدولي،و تزايد الإهتمام الروسي بسوريا يعود الى إكتشاف ثروتها الجديدة بالعديد من الحقول النفطية على الساحل السوري وبالقرب من الحدود اللبنانية .[3]بالإضافة إدراك روسيا مدى رغبة أمريكا لتمرير الغاز القطري عبر سوريا إلى أوروبا في محاولة لإنهاء تبعية الدول الأوربية للغاز الروسي

---

[1] Ibidem.
[2] Ibidem.
[3] خالد ممدوح العزي،" **روسيا والطاقة الجديدة في البحر المتوسط:المصالح فوق كل اعتبار**"،*صحيفة المستقبل العربي*،العدد.4694،21 ماي 2013،ص.19.

بناءا على المعطيات السابقة،تدرك روسيا مدى الخسائر التي ستلحق بها في حال سقوط النظام السوري، الأمر الذي يفسر دوافع تمسكها بالنظام،و بالتالي عدم إظهار أي مرونة في مجلس الأمن ،بإنتظار التوصل إلى توافق مع الولايات المتحدة على إطار حل يؤمن لها إستمرار مصالحها في سوريا،و على رأسها تجارة السلاح.

❖ المصالح السياسية الروسية في الشرق الأوسط

على الرغم من أن القادة الروس قلقون بشأن التأثير المحتمل للربيع العربي على المصالح الإقتصادية الروسية، فإن هذا ليس هو السبب الرئيسي لمعارضتهم لتغيير النظام في الشرق الأوسط.فالعوامل السياسية، ذات الطابع الإقليمي والدولي تلعب دورا أكثر أهمية في الحسابات الروسية.[1]

على المستوى الإقليمي،روسيا ليست في حاجة لإستيراد الطاقة،بل إن إهتمامها الرئيسي يكمن في كيفية الوصول الإستراتيجي إلى المنطقة.ففي السنوات التي تلت تفكك الإتحاد السوفياتي،إحتفظت روسيا بمنشأة الخدمات اللوجستية البحرية في طرطوس السورية.و هي ليست قاعدة عسكرية حقيقية، لأنها لا تستضيف أي أفراد عسكريين روس غير 50 بحارا الذين يعملون بشكل دائم.والغرض الأساسي منها هو إصلاح وتموين السفن البحرية الروسية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط.وتكمن أهمية القاعدة البحرية في طرطوس كأحد الركائز الإستراتيجية في البحر المتوسط والتي وصفها الأميرال الروسي **إيغور كاساتونوف** بأنها تمنح القوات الروسية الوصول السريع إلى البحر الأحمر والمحيط الأطلسي.[2]

تستعمل قاعدة طرطوس البحرية كذلك لمهمّات أخرى من أبرزها شحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات المسلّحة السورية، وهي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا في ظلّ الأحداث الراهنة سواء لإستمرار عمليات شحن المعدّات الروسية إلى سوريا أو لتسهيل إجراء عمليات إخلاء الرعايا الروس من سوريا عندما تدعو الظروف والتطوّرات إلى ذلك.[3]

لا بدّ من ربط أهمية قاعدة طرطوس بعلاقة التحالف القائم بين روسيا وسوريا، والتي تحرص موسكو على الحفاظ عليها بعدما خسرت كل التحالفات التي كانت قائمة مع عدد من الدول الأخرى في حوض المتوسط والشرق الأوسط ما أضعف موقفها وتأثيرها في الجيوبوليتيك الإقليمي والمتوسطي.لذلك تعتبر القيادة الروسية أن إستمرار النظام السوري هو إستمرار لتواجدها في منطقة الشرق و البحر الأبيض المتوسط عبر قاعدة طرطوس و ميناء اللاذيقية بشكل أقل،[4]وهو ما يؤمن لها منفذا إستراتيجيا كبيرا على البحر المتوسط ويمكنها من تفادي العقبات المتمثلة بعبور المضائق البحرية التي تسيطر عليها تركيا البلد العضو في حلف

---

[1]Dmitry Gorenburg, Op.Cit,p.3.

[2] حسام الدجني،"**سر الموقف الروسي من الأزمة السورية**"،*صحيفة القدس العربي*،العدد.7042،السنة الثالثةو العشرون،فيفري 2012،ص.17.

[3] Institute for the study of war, «**Russian naval base Tartus**», July 31, 2012. www.understandingwar.org/si/5/default/files/backgrounder_russian _ navalbasetartus.pdf.

[4] Mark Katz, «**Putin's foreign policy toward Syria**».avalaible from: www.digilib.gruu.edu/dspace/bitstreaus/1920/3024/1/putinsyriameria.pdf .

شمال الأطلسي، بالإضافة إلى سهولة وصولها إلى القرن الإفريقي والمحيط الهندي حيث تشارك قواتها البحرية في محاربة القرصنة المنتشرة في منطقة خليج عدن .[1]

دلت الزيارة التي كانت في يناير 2012 إلى سوريا من قبل مجموعة تابعة للبحرية الروسية و التي شملت حاملة الطائرات الأميرال كوزنتسوف على الأهمية التي توليها روسيا لعلاقاتها مع سوريا وقيادتها الحالية. في حين ذكرت مصادر روسية رسمية مرارا وتكرارا أن هذه كانت زيارة روتينية وليست لديها أي دلالات سياسية. و قد فسرت هذه الزيارة في الداخل والخارج بوصفها إشارة على أن روسيا لن تتسامح مع "سيناريو ليبيا" في سوريا وقد بينما إعتبرته الحكومة السورية ووسائل الإعلام الرسمية، بأنه مؤشر على الدعم الروسي لنظام الأسد.[2]

ومع ذلك، فإن هذه الزيارة قد تشير في الواقع إلى شيء مختلف ، أن روسيا لا تزال لاعبا في الشرق الأوسط ومواقفها يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار.و يعتقد القادة الروس أن رحيل الأسد سيؤدي إما أن تصبح سوريا حليفا تركيا أو الإنزلاق إلى الفوضى على المدى الطويل والحرب الأهلية.في أي من الحالتين،سوف تفقد روسيا حليفا يمكن الإعتماد عليه.وعلاوة على ذلك، فإنها تشعر بالقلق إزاء إنهيار ما كان يسمى محور الأنظمة الصديقة لروسيا في الشرق الأوسط.منذ أن أصبح رئيسا، عمل **فلاديمير بوتين** لإعادة بناء العلاقات بين روسيا وحلفائها في الشرق الأوسط من فترة الحرب الباردة.فقد كانت سوريا وليبيا والعراق و إيران في المركز هذا المحور الذي سعت روسيا من خلاله لموازنة الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

في بداية الربيع العربي، كانت روسيا مستعدة لقبول التدخل الغربي في ليبيا،فقد قرر القادة الروس عدم إستخدام حق النقض ضد القرار 1973 لسببين:

- أولا، أنها لم تكن ترغب في تنفير الزعماء الغربيين الذين كانوا يدفعون الأمور باتجاه التدخل،فقد كان التقارب مع الولايات المتحدة مهما بالنسبة لها وبالتأكيد كانت العلاقات السياسية والإقتصادية الروسية مع الدول الأوروبية ذات أهمية أكبر.فقد كانت مواقف فرنسا وإيطاليا التي كانت تدفع بقوة لصالح منطقة حظر الطيران بسبب إحتمال حدوث كارثة إنسانية في حالة وقوع هجوم من قبل قوات القذافي على بنغازي، ذات أهمية خاصة بالنسبة للحسابات الروسية.

[1] نضال حمادة ، ***الوجه الآخر للثورات العربية*** ،(لبنان : دار الفاربي ، ط1 ، 2013)، ص262 .

[2] Dmitry Gorenburg, ***Op.Cit***,p.3.

– ثانيا، لم يكن القادة الروس يريدون أن يكونوا مسؤولون عن منع التدخل إذا كانت النتيجة مذبحة واسعة النطاق للمدنيين.[1]

لكن،سرعانما ما تصاعدت الإنتقادات الروسية لأنه أصبح واضحا أن الضربات الجوية للناتو كانت تستهدف القوات البرية للجيش الليبي بدلا من مجرد منع القوات الجوية الليبية من استهداف المناطق المدنية.و هو ما أدى إلى الفيتو الروسي في مجلس الأمن لمنع إستصدار أي قرار من شأنه أن يوفر ذريعة لتدخل عسكري غربي آخر في الشرق الأوسط.

❖ **الخوف من عدوى الإنتشار**

لا يريد القادة الروس خلق نمط جديد من التدخل الدولي في الصراعات الداخلية،خاصة عندما تكون هذه الصراعات ناتجة عن إنتفاضة شعبية ضد أنظمة تسلطية.لا ترغب روسيا أن ينظر لها كدولة غربية تسعى لفرض قيمها و أشكال مؤسساتها على أجزاء أخرى من العالم. تتذكر روسيا الثورات الملونة في صربيا،أوكرانيا، و جورجيا،أين إستبدلت أنظمة صديقة بأخرى عدوة.

في حين أن روسيا بعيدة نوعا ما عن ظهور إحتجاجات ضد النظام السياسي لفلاديمير بوتين،فإن القادة الروس يشعرون بأنهم محاطون بموجة من الإحتجاجات و الإحتجاجات المضادة.وهناك خوف بأن الإطاحة بنظام الأسد قد يؤدي إلى تجدد الإحتجاجات المناهضة للحكومة في إيران، وبذلك يؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي في المنطقة حتى أقرب الحدود إلى روسيا.

تستند الحسابات الروسية لدعم نظام بشار الأسد إلى قراءات وحسابات جيو–استراتيجية، حيث ترى موسكو أن إسقاط نظام الأسد يعتبر مقدّمة لإسقاط النظام الإيراني، ويشكّل ذلك خسارة إستراتيجية كبرى لروسيا، بحيث تفقد حليفتيها الوحيدين في منطقة الشرق الأوسط. كما سيؤثّر حتمًا على الدور الذي تطمح روسيا إلى الإضطلاع به من جديد كقوة رئيسة في التوازنات الدولية الجديدة، خصوصًا في ظلّ تراجع مستوى الوجود العسكري الأميركي بعد الإنسحاب من العراق، ومع إقتراب موعد الإنسحاب من أفغانستان.[2]

وعلاوة على ذلك، القادة الروس قلقون من المكاسب التي حققتها التيارات الإسلامية في المنطقة، وخاصة في مصر .فموسكو تنظر إلى الربيع العربي بإعتباره ثورة إسلامية من المرجح أن تهيمن عليه القوى المتطرفة.وتخشى أن يصبح الصراع السوري أكثر تطرفا.[3]فمخاطر التوأمة من الإطاحة الشعبية بالمستبدين المحليين وإنتصار لاحق للأحزاب الإسلامية في الإنتخابات التي ترفع خطر إستيلاء الإسلاميين على أجزاء من

[1] Ibid,p.4.
[2] Margaret Klein, «**Russian's policy: on the way to Isolation**».avalaible from: www.sepss.org/liles/spaw/uploads/file/policy/03-30-212-russia's-policy-on-syria - klein.pdf.
[3] Dmitri Trenin,The Mythical Alliance Russia’s Syria Policy, The Carnegie papers, FEBRUARY 2013,p.1. http://carnegieendowment.org/files/mythical_alliance.pdf

آسيا الوسطى.ومثل هذا السيناريو من المرجح أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في تدفقات الهجرة من المنطقة إلى روسيا وإحتمال زيادة في الهجمات الإرهابية من المنطقة، مما يزيد من زعزعة إستقرار الوضع السياسي الداخلي.[1]

مزيج من الخوف من عدم الإستقرار قرب حدودها والقلق من المثال الذي ضربته الإحتجاجات الشعبية في الشرق الأوسط كلها عوامل تلعب دورا إضافيا في دفع القادة الروس تجاه سياسة دعم الأنظمة الإستبدادية في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث:مظاهر التنافس الأمريكي الروسي في الأزمة السورية الراهنة

تشهد الساحة السورية صراعا مركبا و معقدا على المستويين الداخلي و الخارجي،تلعب فيها الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الدور الأبرز في تسيير أحداث الأزمة السورية،و تتعدد أوجه التنافس الأمريكي–الروسي حول سورية بتعدد أدواته،و يمكن تحديد مظاهر التنافس بين القطبين العالميين إلى ثلاث مستويات و هي:الخطاب الرسمي،المستوى الأممي،مستوى الدعم اللوجيسيتكي.

المطلب الأول:على مستوى الخطابات والتصريحات الرسمية

يعتبر الخطاب الرسمي لدولة ما من الأدوات التي يعبر بها النظام السياسي عن مواقفه تجاه قضية معينة،و هو بالتالي يتضمن دفاع ذلك النظام عن مصالحه و آرائه الإيديولوجية و مخططاته الإستراتيجية،و الخطاب السياسي يتسم ببنية نظرية متماسكة كما تقول الدكتورة سلوى شرفي في كتابها"تحليل الخطاب" و هي بنية مستمدة من الإيديولوجية و الإستراتيجية التي يتبناها النظام القائم.

إن تدويل الأزمة السورية يشير عن تدخل الفاعل السياسي الذي يسعى بكل ما أوتي من قوة أن يحافظ على مكانته الأولى في العالم (بالنسبة للولايات المتحدة) وأن يستعيد مكانة الريادة (بالنسبة لروسيا) كما تسعى الى الموازنة بين المحددات الداخلية و الدولية و بين الإعتبارات الداخلية و الخارجية من خلال توظيف السياسة الخارجية بما يحقق المصالح الداخلية لكلا البلدين.

إن الخطابات و التصريحات الرسمية لكل من الدولتين المتنافستين حول سوريا هي خطابات متناقضة حد التباين،مما يخلق شرخا في الموقف العالمي الذي لا يضم فقط روسيا و الولايات المتحدة ،و إنما هناك أيضا

[1] Dmitry Gorenburg, ***Op.Cit***,p.5.

تحالفات تنتمي إما لهذا الشق أو لذلك و هو ما يعيد إلى الأذهان صورة الحرب الباردة التي عرفت تناقض في الخطابات الرسمية بين القطبين العالميين،و تشكل محاور و تكتلات تجمعها المصالح المشتركة.[1]

ألقت التعددية و التركيب في الساحة السوريةا بظلال ذات أبعاد مختلفة من ناحية التعامل مع الأخطار و التهديات التي يولدها الصراع،فعلى المستوى الدولي تدرجت الخطابات الأمريكية الصادرة تباعا عن البيت الأبيض في إدانة الصراع،حيث بدأت على إستحياء في إستنكار ما يقوم به الأسد،و قد طالبت الحكومة السورية بإدخال إصلاحات سياسية سريعة،حتى تطورت تباعا في خطاب صريح يدعو لمغادرة الأسد بمنصبه و آخر يؤكد ان سوريا الجديدة لن يكون الأسد على رأس هرمها،و قد وصلت الخطابات الأمريكية إلى حد التلويح بتوجيه ضربة عسكرية خاصة في ظل إتهام نظام بشار الأسد باستخدام السلاح الكيماوي.

و قد كان الخطاب الروسي في المقابل يدعو إلى ضبط النفس،و إتهام المعارضة المسلحة بتقويض النظام و قتل الناس و كذلك توزيع تهم الإرهاب و الإنتساب للقاعدة و التلويح دائما بالفيتو عندما يبدأ أي تحرك يدعو إلى صدور قرار من مجلس الأمن اتجاه سوريا.[2]

مع بداية الأزمة السورية كان الخطاب الأمريكي الرسمي يغلب عليه الحذر، حيث أن إدارة أوباما كانت تؤكد على ضرورة أن يقوم الرئيس بشار الأسد بإصلاحات حقيقية ووضع حد للعمليات العسكرية،و قد تبين ذلك في خطاب كبير لأوباما عن الشرق الأوسط في ماي 2011،حيث أشار إلى أنه لا يزال يرى بعض الأمل للرئيس السوري،حيث قال:أنه على الأسد أن يقود إنتقالا إلى الديمقراطية أو أن يفسح الطريق".[3]

أما بالنسبة إلى روسيا فقد ردت بأن موقفها ثابت اتجاه ما يحدث في سوريا و قد عبر عن ذلك الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية **الكسندر لوكاشفيتش** على أن موسكو تدرس بدقة خطاب أوباما حول الشرق الأوسط،و أن موقفها من الوضع في سوريا و كيفية معالجته لم يتغير بعد خطاب اوباما.

فيما كان الوضع في سوريا يزداد عنفا،بدأت مواقف الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة و روسيا،تأخذ منحنى تصعيديا في لهجة الخطاب الرسمي للمسؤولين في البلدين،ففي 18 اوت 2011،زادت الولايات المتحدة الضغوط إلى حد كبير على النظام السوري،حيث تحول موقف باراك اوباما من الدعوة إلى الإصلاح إلى

[1] "**الصراع الأمريكي الروسي حول الأزمة في سوريا:الرسائل السياسية في الخطاب الرسمي للحكومتين**"*مجلة تونس المستقبل* ،متحصل عليه من الموقع: http://futuretunisie.tn/?p=730 ، تاريخ الدخول:2014/10/19 ، على الساعة :16:00

[2] يحي بن مفرح الزهراني،"**تحولات امنية:تاثيرات استمرار الصراع في سوريا على الامن الخليجي**"،متحصل عليه من الموقع: http://arabsi.org/attachments/article/3575/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%D9pdf تاريخ الدخول:2014/10/19 ، على الساعة :17:00

[3] علي حسين باكير،"**حقيقة الموقف الأمريكي في سوريا**"،*مجلة البيان*،متحصل عليه من الموقع: http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2844،تاريخ الدخول:2014/10/19،على الساعة:17:00

المطالبة برحيل الأسد،و قد أعلن البيت الأبيض أن شرعية بشار الأسد كزعيم قد تبددت بالفعل،و قال الناطق"**جاي كارني**"بأن سوريا ستكون أفضل حالا من دون الأسد.[1]

و قد ردت وزارة الخارجية الروسية في بيان رسمي لها بأنه يجب منح الرئيس الأسد مزيدا من الوقت لتنفيذ البرنامج المعلن عنه للإصلاحات السياسية و الإقتصادية... و نحن نرى أن هناك إشارة واضحة لا لبس فيها أرسلت إلى السوريين بشأن وضع حد لمختلف أشكال العنف،و هذه إشارة موجهة أيضا إلى المعارضة التي يتعين عليها الدخول في حوار مع السلطات و النأي بنفسها عن المتطرفين.و إستنادا إلى هذه الإعتبارات ،لا نشاطر الولايات المتحدة و الإتحاد الاوربي رأيهما في ما يتعلق بالرئيس بشار الأسد و سنحافظ على خطنا الثابت و المتماسك بالمبادئ في الموضوع السوري.[2]

بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إستصدار قرارات من مجلس الأمن تقضي بفرض عقوبات دولية على نظام الأسد في محاولة أمريكية لإضعاف النظام السوري لتسهيل عملية إسقاطه من الداخل،لجأت الولايات المتحدة إلى عقوبات أحادية الجانب،بداية من ماي 2011،و قد قالت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأمريكية،**جين ساكي**:إن الولايات المتحدة إتخذت إجراء لزيادة الضغط على النظام السوري من خلال فرض عقوبات على كل الكيانات التي تساهم في عملية القمع التي يمارسها النظام ضد الشعب و تدعم ألة حربه".[3]

السياسية الأمريكية تجاه الأزمة السورية كانت تقوم على ضرورة توحيد الجهود الأمريكية و الأوربية من أجل إتخاذ موقف موحد ضد النظام السوري،فقد أعلن أوباما في بيان مشترك مع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي و المستشارة الألمانية انجيلا ميركل على ضرورة رحيل الأسد،و قد برر أوباما بيانه المشترك ب"الإدانة واسعة النطاق"من جانب الحكام العرب الذين سحب أغلبهم سفراءهم من دمشق.[4]

كان في الإتجاه المعاكس لموقف الأمريكي التحرك الروسي،حيث أكدت روسيا أنها تعمل على تعزيز التعاون المشترك مع سوريا في محاولة منها لتخفيف الضغط على النظام السوري و في لقاء جمع بين نائب رئيس الوزراء الروسي"**الكسندر خلوونين**" وزير المالية السوري **محمد جليلاتي** في موسكو ،وقع الطرفان على جملة من الإتفاقات و البروتوكولات و مذكرات التفاهم بين وزرات و مؤسسات و شركات روسية و سورية في جميع المجالات الحيوية للإقتصاد.

---

[1] رندة حيدر ،"**لماذا تقف روسيا الى جان سوريا؟** "،متحصل عليه من الموقع:http://www.center-lcrc.com/index.php?s=3&ss=4&id=8208

[2] المرجع نفسه.

[3] "***عقوبات أمريكية ضد شركات سوريا و امارتية للضغط على النظام السوري***"،متحصل عليه من الموقع:
http://smartnews-agency.com/news/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%:

[4] جون اربرادلي،***ما بعد الربيع العربي***،تر:شيماء عبد الحكيم طه(القاهرة:كلمات عربية للترجمة و النشر،2013)،ص.112.

و كرد روسي على التصريحات الأمريكية بفرض عقوبات مشددة على سوريا،قال نائب رئيس الوزراء الروسي":لقد أكدنا اليوم أن سوريا تعيش وضعا معقدا نتيجة للعقوبات المفروضة عليها و التي تعرقل تطوير الدولة بصورة طبيعية،لكننا أكدنا من جانب آخر أن روسيا تمسكت و تتمسك بموقفها الوحيد الدائم و الداعم لسوريا و قيادتها و التشديد على وجوب حل جميع النزاعات في الأراضي السورية من قبل الشعب السوري وحده على وجه الحصر و عدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا،بأي شكل من الأشكال من قبل دول أخرى".[1]

بعد مرور أكثر من عام على الأزمة السورية ظهرت مسألة السلاح الكيمياوي التي تتهم واشنطن النظام بإستخدام غاز اليسرين المحرم دوليا ضد المدنيين،إلا أن روسيا من جانبها نفت هذه الإتهامات و أكدت على أن المعارضة السورية هي من إستخدمت السلاح الكيماوي.

في تصريح رسمي للرئيس الأمريكي اوباما في 21 اوت 2012،يقول:" إن نقل النظام السوري أو إستخدامه لأسلحة كيماوية يعد"خطا أحمرا" بالنسبة للولايات المتحدة،و قد تكون له عواقب وخيمة،مشيرا إلى أن واشنطن تبحث كل الخيارات بما فيها التدخل العسكري".

في سنة 2013 زادت إدارة الرئيس أوباما من حدة لهجتها حول مسألة تكرار إستخدام السلاح الكيماوي من قبل قوات النظام السوري،حيث أكدت الولايات المتحدة أن هناك تقارير إستخبارتية و أدلة معملية قاطعة على إرتكاب النظام هذه الجريمة،[2] و لذلك جاء خطاب اوباما في 10 سبتمبر 2013 بشأن إستخدام النظام السوري للسلاح الكيمياوي في الغوطة،حيث أكد أوباما في خطابه أن" المعضلة الحقيقية تكمن في أن إستخدام السلاح الكيماوي يشكل خطرا جسيما على الأمن القومي للولايات المتحدة"، و أضاف أن "إستخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية يعرض أصدقاءنا و شركاءنا مثل تركيا و الأردن و إسرائيل للخطر" و أننا"لو أخفقنا في التصرف فإن الأسد لن يتوقف عن إستعمال هذه الأسلحة ،و إذا إنتشر السلاح خارج سوريا فإن ذلك سيهدد حلفاءنا"،أما عن كيفية التصدي لهذه القضية قال أوباما"بعد مداولات متأنية خلصت إلى نتيجة أنه في صالح الأمن القومي للولايات المتحدة أن ترد على إستخدام نظام الأسد الأسلحة الكيميائية من خلال ضربة عسكرية موجهة ".[3]

أما من الجانب الروسي . فقد جاءت تصريحات كبار المسؤولين الروس رافضة للإعلان أوباما عن إستعداده للقيام بضربة العسكرية،فقد صرح وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** على هامش مباحثاته مع وزير

[1] **"روسيا و سوريا توقعان جملة من الاتفاقيات و مذكرات التفاهم لاقامة مشاريع اقتصادية في سوريا"**،*مرجع سابق*.

[2] **"اسباب و ابعاد الضربة الأمريكية المحتملة لسوريا"**،متحصل عليه من الموقع:
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A
تاريخ الدخول:2014/09/22 ، على الساعة:10:00

[3] خالد عبد الرحيم السيد،**'سوريا بين خطاب اوباما و مقال بوتين'**،متحصل عليه من الموقع:
http://alsharqfrontlab.sarmady.net/news/details/167260#.VltGd2c-dOg ، تاريخ الدخول:2014/09/22 ، على الساعة:14:00

الخارجية السوري في موسكو،قائلا"أن روسيا لا تقبل الخطوات الأحادية الجانب المرتبطة بإستخدام القوة العسكرية ،و هو أمر يخالف المعايير الأساسية للقانون الدولي و نظام الأمم المتحدة.و أنه لا بديل عن الحوار بين الحكومة السورية و المعارضة كما يؤكد ذلك إعلان جنيف المشترك الصادر عن "مجموعة العمل"حول سوريا بتاريخ 20 جوان 2012،بهدف التوصل إلى تسوية للأزمة الداخلية من جانب السوريين أنفسهم و من دون تدخلات أجنبية و تأمين وقف سفك الدماء بأسرع وقت ممكن.[1]

التصريحات الرسمية للقادة الروس وصلت إلى التهديد إذا ما أقدمت واشنطن على قصف سوريا،و هو ما كشف عنه"الكسندر بوشكوف" رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالدوما(البرلمان الروسي) حيث قال"اذا اقدمت الولايات المتحدة على قصف سوريا،فإن موسكو ستعيد التفكير في الحظر الذي تفرضه على ايران الخاص بتصدير التقنيات المتقدمة لها،الى جانب وضع نهاية لشبكة التوزيع الشمالية لافغانستان،التي ينقل البنتاجون من خلالها الرجال والعتاد عبر الاراضي الروسية.[2]

اما المبعوث الروسي لدى الأمم المتحدة "الكسندر تشوركين" فقد انتقد بشدة ما تثيره الدول الغربية بشأن مزاعم بأن الحكومة السورية إستخدمت الأسلحة الكيماوية ضد شعبها،و إصرارها على فتح تحقيق شامل في سوريا،و قد قال":أعتقد للاسف أن ما يحاول زملاؤنا الغربيون فعله هو إثارة أكبر عدد من المزاعم بأقل درجة من المصداقية في محاولة لخلق أكبر عدد من المشكلات أمام إجراء مثل هذا التحقيق.".[3]

بعد توتر لأوضاع في سوريا و تزايد عدد قطع الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط إستعدادا للضربة العسكرية على سورية،جاء تهديد بوتين أشد تعبيرا عن وضع يشبه الحرب الباردة،حيث قال":أن روسيا سترد على أي عمل"أحادي الجانب"يقوم به الغرب ،و هي أوضح إشارة لرفضها التدخل الغربي المتجاهل لمصالح موسكو في غير مكان في العالم ،و بخاصة في سوريا و ايران. ".[4]

سعت روسيا إلى محاولة ايجاد حل سلمي يجنب سوريا الضربة العسكرية التي تعدها الولايات المتحدة الأمريكية ،و قد دخل الطرفان الأمريكي و الروسي في محادثات في محاولة لحل الأزمة،غير أن ذلك لم يمنع روسيا من إرسال المزيد من السفن الحربية إلى السواحل السورية،و قد شدد الرئيس فلاديمير بوتين على ضرورة تواجد البحرية الروسية بشكل دائم في البحر المتوسط نظرا للمصالح الاستراتيجية الروسية في المنطقة،حيث

---

[1] "**مباحثات وزير الخارجية الروسي و السوري في موسكو**"،نشرة المفكرة،سفارة روسيا الاتحادية في بيروت،العدد 8،سبتمبر 2013،ص.2.

[2] ابراهيم عباس،"**العام 2013:العام الذي عادت فيه روسيا الى الشرق الاوسط على حساب امريكا**"،متحصل عليه من الموقع: http://www.al-madina.com/node/502417 ، تاريخ الدخول:2014/09/22 ، على الساعة:14:00

[3] "**روسيا تنتقد الغرب بشان الكيماوي السوري**"،صحيفة الخبر،متحصل عليه من الموقع: http://www.akhbarak.net/news/2013/07/11/2908679 ،تاريخ الدخول:2014/09/24 ، على الساعة:11:00

[4] عادل الجزجري،***مرجع سابق***،ص.236.

قال"هذه المنطقة هامة و تضمن المصالح المرتبطة بالأمن القومي لروسيا الاتحادية" و أضاف"انه لهذه الاسباب ننوي خلق ظروف ملائمة لمرابطة سفننا الحربية في البحر الأبيض المتوسط".اما الأدميرال"فيكتور تشيركوف" فقد قال بان"ان عدد السفن الحربية الروسية بلغ 10 سفن و أن الأسطول الروسي بدا يكثف حشوده في البحر المتوسط منذ عام 2012،بسبب تفاقم الوضع العسكري و السياسي هناك"،و قد أكد ان مهمة هذه القطع الحربية هي"درء الخطر على الدولة".[1]

بعد أن وصلت لهجة الخطاب الرسمي بين روسيا و الولايات المتحدة ذروتها بسبب مسألة إستخدام السلاح الكيمائي في سوريا ،إستطاعت موسكو ان تتوصل الى إتفاق مع واشنطن عبر تقديمها مقترح تفكيك الاسلحة الكيميائية السورية و نقلها خارج الأراضي السورية برعاية أممية مقابل تراجع الولايات المتحدة عن توجيه ضربة عسكرية ضد سورية ،و بذلك إنتقلت لغة الخطاب بين الجانبيين الأمريكي و الروسي إلى المطالبة بزيادة الضغط على طرفي الأزمة السورية سواء على صعيد عملية تدمير المخزون الكيماوي السوري،أو على صعيد السعي الى انجاح الجولة الجديدة من المفوضات "جنيف2" التي لم يكتب لها النجاح هي الأخرى بسبب تمسك كل طرف بمطالبه وعدم وجود أي رغبة للتنازل .

بعد انهيار محادثات السلام (جنيف2)،إستطاعت القوات الحكومية السورية أن تحقق العديد من الإنتصارات والتقدم في عدة محاور،الأمر الذي دفع واشنطن إلى التأكيد على زيادة دعمها لمقاتلي المعارضة السورية،عبر التدريب و إرسال شحنات الأسلحة،و قد أعلن اوباما أن بلاده مستمرة في دعم المعارضة المعتدلة بسوريا و ليس المتطرفين،و قال أوباما في رسالته السنوية إلى الكونغرس":في سوريا سنستمر في دعم المعارضة التي ترفض أجندة المنظمات الإرهابية".

و كان الكونغرس الأمريكي وافق على ارسال الاسلحة لما اسماها القوى المعتدلة في المعارضة السورية لغاية نهاية العام المالي الحالي الذي سينتهي في 30 سبتمبر 2014،و الاسلحة التي ستسلم للمعارضة تشمل انواع من السلاح الخفيف و صواريخ مضادة للدروع لكنها لا تشمل انظمة الدفاع الجوي.[2]

بالنسبة لروسيا فقد إنتقدت القرار الأمريكي و الغربي بتسليح المعارضة و السماح لدول المنطقة بتقديم الأسلحة و المساعدات العسكرية لمن تصفهم موسكو بالإرهابيين،و قد صرح بوتين خلال مشاركته في حلقة نقاشية

---

[1] محمد قايتي،"**روسيا و امريكا صراع المتوسط**"،متحصل عليه من الموقع:
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%
تاريخ الدخول:2014/10/02 ، على الساعة:10:00

[2] **موافقة الكونغرس الأمريكي على تسليح المعارضة السورية و ردود الفعل عليه**،متحصل عليه من الموقع:
http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A9dOg، تاريخ الدخول:2014/10/02 ، على الساعة:15:00

مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ، أنه":اذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر واحدا من تنظيمات المعارضة السورية الرئيسية و هو جبهة النصرة ارهابيا،فكيف يمكن للمرء أن يسلم أسلحة لأعضاء المعارضة هؤلاء"،و قد تساءل الرئيس الروسي"الى أين ستنتهي هذه الاسلحة؟ و ما الدور الذي ستلعبه؟.[1]

و في تصريح سابق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين،عبر قناة روسيا اليوم،وصف بوتين سياسة الغرب إتجاه سوريا بأنها قصيرة النظر،و أنها محفوفة بالكثير من العواقب الوخيمة،و أكد أن روسيا لا تعتزم إعادة النظر في مواقفها تجاه الأزمة السورية،و دعا بقية الدول الى الإمتناع عن توريد السلاح لمنطقة النزاع.[2]

إن المتتبع لمضامين الخطاب السياسي الأمريكي،و تحديدا البيت الأبيض يجد أن هناك إتجاها واضحا لمحاولة دفع الأسد بعيدا عن السلطة،و في الوقت نفسه العمل على دعم قيادة جديدة موالية للغرب للوصول الى السلطة في سوريا،إلا أن هذا الخطاب الأمريكي واجهه خطاب آخر رافض له من طرف روسيا،التي أكدت عبر الخطابات الرسمية لكبار مسؤوليها بأنها ستستمر في الإعتراض على المحاولات الغربية من أجل زيادة الضغوط الدولية على سوريا،فهي لا تريد أن يتكرر السيناريو نفسه الذي حدث في ليبيا،و تؤكد بأنها ستستمر في دعم النظام السوري للقضاء على الارهاب الذي يهدد المنطقة ككل.

المطلب الثاني:على المستوى الأمني

لقد أدى تزايد مظاهر العنف المسلح و الإقتال الدموي بين النظام السوري و المعارضة المسلحة إلى تصاعد الضغوط الأمريكية على نظام الأسد في محاولة منها إلى تغيير مسار الأحداث على الأرض،حيث قامت الو.م.أ و حلفاؤها الغربيين برفع الملف السوري إلى مجلس الأمن في محاولة منها لإستصدار قرار مماثل لقرار التدخل في ليبيا،هذه المحاولة الأمريكية لتدويل الأزمة السورية إنتقل معها التنافس الأمريكي-الروسي إلى الصعيد الأمني،حيث صار التنافس في مجلس الأمن تعبيرا عن مظهر من مظاهر تسجيل النقاط على الخصوم،و إفشال مشاريعهم.[3]

---

[1] "**بوتين ينتقد امداد المعارضة السورية بالاسلحة**"،متحصل عليه من الموقع:http://www.masress.com/akhbarelyomgate/179699 ، تاريخ الدخول:2014/10/02 ، على الساعة:14:00

[2] نيكولاي سوركوف،"**موسكو تحدد شروط التسوية و الولايات المتحدة و حلفاؤها يخاطرون بتكرار اخطاء افغانستان**"،متحصل عليه من الموقع: http://www.sis.gov.eg/Newvr/gareda/163/01.pdf ، تاريخ الدخول:2014/10/02 ، على الساعة:14:00

[3] جورج حجار،"**سوريا:دوافع العشق الروسي لنظام بشار الاسد**"،متحصل عليه من الموقع: http://www.globalarabnetwork.com/opinion/11660-2013-11-09-18-34-28 ، تاريخ الدخول:2014/10/10 ، على الساعة:16:00

المساعي الأمريكية لإصدار قرار أممي يدين نظام بشار الأسد،واجهها رفض روسي بإستخدام حق النقض أربع مرات من سنة 2011 إلى سنة 2014 ،و هو ما يبرز جدية الصراع الدولي حول سوريا،حيث تكون شكل من أشكال الإنقسام بين الدول الكبرى التي تختلف في تقسيمها لما يجري في سوريا.

فبينما وقفت روسيا و الصين ضد صدور قرارات تسمح بالتدخل العسكري الخارجي بحجة حماية المدنيين السوريين،أو حتى فرض عقوبات على النظام السوري،وقفت الو.م.أ و الدول الغربية ضد الرئيس بشار الأسد و سعت إلى دفعه لترك الحكم،عبر فرض عقوبات أممية أو التدخل العسكري.[1]

في أكتوبر 2011 تقدمت الو.م.أ و الإتحاد الأوربي بإقتراح من أجل صدور قرار في الأمم المتحدة شبيه بالقرار الذي صدر بشأن ليبيا و ينص على إدانة النظام السوري لما يتسبب به من حمام دم،و على فرض عقوبات عليه،إلا أن روسيا و الصين عارضتا مشروع القرار مستخدمتان حق النقض ،و قد ربط ممثل روسيا في الأمم المتحدة"تشوركين"الفيتو الروسي ضد مشروع القرار بكونه يتعلق بحق سيادة الدولة و أن على المجلس إحترام"مبدأ السيادة و عدم التدخل".

و جاء مشروع قرار عربي-غربي في فيفري 2012 لمجلس الأمن الدولي يدعم مبادرة جامعة الدول العربية لمرحلة إنتقالية في سوريا،و يعبر من خلاله مجلس الأمن عن مخاوفه و هواجسه العميقة من مقتل المدنيين،طالبا من الجميع وقف العنف من دون التهديد بإستعمال أي إجراءات للتدخل،إلا أن روسيا إستعملت حق النقض بحجة عدم وجود توازن في الدعوة لمختلف الأطراف بوقف العنف و أن القرار لا يحمل المعارضيين للنظام مسؤولية واضحة عن العنف،أما الو.م.أ فقد أعلنت على لسان سفيرتها **سوزان رايس** أن بلادها مستاءة بشدة من إخفاق المجلس تماما في محاولة التعامل مع تحد أخلاقي ملح و تهديد متنام للسلام الإقليمي،و أضافت":إن من يقفون ضد القرار و يدعمون النظام القمعي للرئيس السوري بشار الأسد لا يستطيعون تلبية مطالب الشعوب التي تطالب بالديمقراطية.

و جاءت المحاولة الثالثة لإستصدار قرار من مجلس الأمن في جوان 2012 يهدد سوريا بلجوء مجلس الأمن إلى إتخاذ تدابير تحت الفصل السابع* إذا لم تنفذ القرارات الدولية السابقة،و قد واجهته روسيا بإستعمال حق النقض و ذلك على خلفية أنه يفتح الطريق أمام فرض عقوبات و تدخل عسكري ضد النظام و أنه سيخرب كل ما أتفق عليه من مبادئ في إجتماع جنيف الخاص بسوريا.[2]

---

[1] ناصر زيدان،***مرجع سابق***،ص.302.

[2] نزار عبد القادر،***مرجع سابق***

في ماي 2014 تقدمت الدول الغربية للمرة الرابعة بمشروع قرار لمجلس الأمن لإحالة الجرائم في سوريا على المحكمة الجنائية الدولية،إلا أنه تم إسقاطه بعد إستخدام روسيا و الصين حق النقض للمرة الرابعة منذ العام 2011،و تبعا لذلك إعتبرت الو.م.أ و الدول الغربية أن روسيا تغطي الجرائم في سوريا ،و إعتبرت السفيرة الأمريكية "**سامنتا باور**" أن الفيتو الروسي–الصيني"لا يغطي جرائم و إنتهاكات الرئيس بشار الأسد فقط بل أيضا المجموعات الإرهابية" و أكدت على "ضرورة محاسبة أعضاء المجلس الذين منعوا إجراء المحاسبة في سوريا"،غير أن روسيا إعتبرت على لسان ممثلها في الأمم المتحدة :أن مشروع القرار هو محاولة لتأجيج العواطف السياسية و التحضير للتدخل العسكري ضد سوريا".[1]

تسعى روسيا من خلال إستخدامها للفيتو أربع مرات في مجلس الأمن لإفشال إصدار قرار دولي ضد نظام الأسد،للتأكيد على أنها لاعب مهم لابد من أخذ مصالحها في الحسبان إذا أريد للأزمة السورية أن تحل،و بهذا وضعت روسيا كل من الو.م.أ و الدول الغربية في موقف صعب،فإما أن تلتزم الو.م.أ بحل مشترك للأزمة يراعي المصالح الروسية،و هو ما سيمثل إنتصارا سياسيا روسيا كبيرا،أو ستضطر الو.م.أ للعمل خارج إطار الأمم المتحدة و الشرعية الدولة،مما يرفع من تكلفة التدخل الى أقصى درجة،و يجرده من الشرعية.[2]

عجز الو.م.أ على إتخاذ قرارات دولية حاسمة على مستوى مجلس الأمن بهدف الإطاحة بالنظام السوري،دفعها إلى فرض عقوبات على النظام السوري بشكل منفرد،و قامت بتحفيز شركاء لها داخل منظمة الحلف الأطلسي و جامعة الدول العربية بفرض عقوبات مماثلة.[3]

طبقت الو.م.أ العقوبات على سوريا في مراحل مختلفة،جزء منها كان قد سبق و طبق قبل الأزمة السورية و التي تجلت فيما يلي:

- قانون محاسبة سوريا و إستعادة سيادة لبنان عام 2004 و قد حظر هذا القانون بيع الذخيرة ،و تصدير معظم البضائع الأمريكية،و حظر دخول الطائرات السورية الأجواء الأمريكية.
- قانون "باتريوت" عام 2006:و الذي صنف المصرف التجاري السوري على أنه مؤسسة مالية تشكل مصدرا أساسيا للقلق في مجال غسيل الأموال،و طلبت وزارة الخزانة من المؤسسات المالية الأمريكية قطع جميع العلاقات معه.

---

[1] "***فيتو روسي–صيني يسقط مشروع قرار احالة نظام الاسد على "الجنائية الدولية"*** متحصل عليه من الموقع: http://www.alhayat.com/Articles/2548390/%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88%A9، تاريخ الدخول:2014/08/15 ، على الساعة:15:00

[2] "***السياسة الخارجية الروسية و مشكلات الشرق الاوسط:قراءة نقدية في وثيقة روسية"*** ،متحصل عليه من الموقع: http://www.academia.edu/4152664/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7% تاريخ الدخول:2014/08/15 ، على الساعة:19:00.

[3] عادل الجوجري،***مرجع سابق***،ص.119.

إضافة إلى هذين القانونين ،جمدت الو.م.أ بين عامي 2004 و 2008 أصول أفراد و مسؤولين حكوميين معنيين بتهمة دعم سياسات ينظر إليها على أنها ضد مصالح الو.م.أ.

تزامنا مع إستمرار الحراك في سوريا،بدأت الو.م.أ في توسيع العقوبات ضد النظام السوري بحجة أنه إنتهك حقوق الإنسان،و قد جاءت العقوبات على شكل أوامر تنفيذية رئاسية،ومن ضمنها ما يلي:[1]

– في 29 أفريل 2011،أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمرا تنفيذيا تضمن تجميد الو.م.أ أصول أموال المخابرات السورية و ثلاث مسؤوليين حكوميين و حظرت التعامل التجاري الأمريكي معهم.

– في ماي 2011،ألقي الحجز على أموال سبعة من كبار المسؤوليين في الحكومة السورية من بينهم الرئيس بشار الاسد.[2]

– في اوت 2011، وسعت العقوبات لتشمل حظر الإستثمارات الجديدة في سوريا من قبل أي شخص أمريكي،و الإستشكاف ،أو إعادة الإستكشاف ،أو البيع أو التوريد المباشر أو غير المباشر من الو.م.أ و من قبل شخص أمريكي،أو إستيراد النفط أو المنتجات النفطية من منشأ سوري أو ما يرتبط بها.

– في أفريل 2012،وسعت العقوبات كي تلقي الحجز على ممتلكات أشخاص معينيين من الحكومة السورية،و تعليق دخولهم الى الو.م.أ.

– في مارس 2012، أضافت الو.م.أ عقوبات تشمل العديد من الأفراد و المؤسسات من بينهم مشغلا رئيسيا للهاتف الخلوي،و قناة تلفزيونية محلية خاصة،و شركتي نفط.

– في ماي 2012،حظرت عمليات معينة،و علق دخول كل من يتحايلون على العقوبات الخارجية ضد سوريا.

لم تكتفي الو.م.أ بفرض العقوبات من طرفها على سوريا،بل حثت حكومات الإتحاد الأوربي على ذلك،و قد توصلت إلى إتفاق ثنائي مع حكومات الإتحاد الأوربي لفرض عقوبات تنص على حظر مستوردات من النفط السوري و الإستثمارات الجديدة في صناعة النفط السورية و هو يعتبر من أشد العقوبات التي طبقت على سوريا.[3]

من خلال هذه العقوبات يمكن أن نقول بأن عدم قدرة المجتمع الدولي على توحيد موقفه في إستصدار قرارات أممية حسب الرغبة الأمريكية،دفع الو.م.أ و العديد من حلفائها الغربيين و بعض الدول العربية إلى فرض عقوبات تهدف إلى التضييق على النظام السوري و إضعافه داخليا،حتى تتمكن المعارضة المدعومة من قبل

[1] نصر ربيع و آخرون،***مرجع سابق***،ص.64.

[2] نبيل مرزوق،"***العقوبات الاقتصادية:خنق بطئ للنظام السوري***"،مركز الجزيرة للدراسات ،متحصل عليه من الموقع:www.studies.aljazeera.net/reports/2011/11/20111119102491635525-htm،تاريخ الدخول :2014/09/05،على الساعة:22:00.

[3] ربيع نصر و اخرون،***مرجع سابق***،ص.65.

الو.م.أ بشكل مباشر أو غير مباشر من إسقاط النظام السوري دون الحاجة إلى تدخل عسكري خارجي،إلا أن هذه المساعي الأمريكية قابلتها خطوات روسية داعمة للنظام السوري،فقد عززت روسيا علاقاتها التجارية مع سوريا لتصل الى حوالي 2 مليار دولار،بالإضافة إلى عقد العديد من الصفقات و العقود خاصة في مجال النفط و الغاز،بحيث تسعى روسيا و حليفتها الصين إلى دعم النظام السوري في مواجهة العقوبات الأمريكية و الأوربية المفروضة عليه.

المطلب الثالث:على مستوى الدعم اللوجيستيكي لطرفي النزاع

المظهر الثالث من مظاهر التنافس الأمريكي–الروسي في سوريا يتجلى بشكل واضح في مجال الدعم اللوجستي لطرفي النزاع السوري ،حيث عملت كل من الو.م.أ و روسيا على دعم كل طرف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و ذلك يرجع إلى إيمان كل منهما بأن توازن القوى على الأرض سيعزز من فرص النصر السياسي و الدبلوماسي لأحد أطراف الصراع.[1]

تسعى واشنطن و موسكو الى صنع أدوات تأثير و نفوذ لهما في الصراع الدائر في سوريا،عبر دعم و تمويل المعارضة و النظام السوري،و قد إعتمدت الدولتان في تحقيق ذلك على طريقتين،الدعم بشكل مباشر عبر تقديم أموال و أسلحة إلى أحد أطراف النزاع،و دعم بشكل غير مباشر من خلال السماح لبعض الدول الإقليمية بتدعيم طرف على آخر(ايران و العراق بالسنبة لروسيا و دول الخليج و تركيا بالنسبة ل الو.م.أ) ،و هو ما يشبه الحرب بالوكالة خلال الحرب الباردة.

سارعت الو.م.أ مع بداية الأزمة بالتعاون مع حلفائها في المنطقة للعمل على تعزيز نفوذها داخل صفوف المعارضة السورية و الحراكين الشعبي و المسلح،لذلك بدأت بتقديم الدعم السياسي و الإعلامي المباشر،و المساعدات المالية و التسليحية عبر الدول الإقليمية الحليفة لها كقطر و السعودية،و التسهيلات اللوجستية في تركيا و الأردن.[2]

في الجانب الدبلوماسي لعبت الو.م.أ و حلفاؤها دورا بارزا في تسهيل جمع البلدان الداعمة للمعارضة السورية تحت مظلات متعددة،بما في ذلك ما يسمى بـ"مجموعة أصدقاء سوريا" و التي ضمت 11 دولة عربية و غربية،تعمل على التنسيق فيما بينها لتقديم كل اشكال الدعم للمعارضة السورية خاصة في جانب التسليح.

أما في الجانب العسكري فعلى الرغم من تردد الو.م.أ في البداية من تسليح المعارضة المسلحة من طرفها،إلا أنها لم تعترض على التمويل العسكري أو إرسال أسلحة من دول إقليمية أبرزها المملكة العربية السعودية

---

[1] يحي بن مفرح الزهراني ،مرجع سابق.

[2] عدنان بدر حلو،"***جنيف 2:حل للنزاع بين الدولتين العظميين***"،متحصل عليه من الموقع:.wwww.atakhbar.com/node/199111،تاريخ الدخول:2014/09/04،على الساعة:15:00.

و قطر و تركيا،حيث إعتمدت جميعها على استراتيجيات مختلفة لدعم المعارضة السورية،بما في ذلك توفير الأموال و الأسلحة،فضلا عن تسهيل مرور الخدمات اللوجستية عبر الحدود،و إنشاء مراكز تدريب و مراكز للقيادة.[1]

في جويلية 2013صادق الرئيس أوباما على إجراء سري لتسليح المعارضة السورية ينفذ عبر وكالة الإستخبارات المركزية،بالإضافة إلى تقديم طلب مبلغ 500 مليون دولار من الكونغرس لوضع برنامج لتدريب و تجهيز عناصر خاضعة للتدقيق الأمني من المعارضة السورية المسلحة[2]، و قد اعلنت إدارة أوباما كذلك أنها تعمل مع الكونغرس الأمريكي لتقديم أكثر من 27 مليون دولار كحزمة جديدة من المساعدات غير الفتاكة،ليصل مجموع الدعم من المساعدات غير الفتاكة التي تقدمت بها الو.م.أ للمعارضة السورية لما يقرب من 287 مليون دولار منذ بداية الأزمة.[3]

إن دعم المعارضة السورية بمختلف الأسلحة(الأسلحة المضادة للدروع،القذائف الصاروخية،مدافع الهاون...و غيرها)،بالإضافة إلى خضوع مقاتلي المعارضة لبرنامج معزز من التدريب و التجهيز،سيمكن الو.م.أ من تحديد مجرى الحرب و ربما حصيلتها أيضا،و ذلك من خلال تغيير كفة الميزان العسكري داخل المعارضة نفسها(بين الحركات المعتدلة و المتطرفة) و ما بين المعارضة و النظام.[4]

إذا عدم التوافق بين الو.م.أ و روسيا في مفاوضات جنيف الاخيرة حول ايجاد حل دبلوماسي للازمة السورية،دفع بالو.م.أ الى العمل على زيادة دعمها اللوجستي للمعارضة السورية،كمحاولة منها لحسم المعركة على الأرض لصالح المعارضة المعتدلة وفرض الأمر الواقع على روسيا .

على الطرف الآخر،فقد لعبت روسيا دورا مهما في دعم النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة ليس فقط في مجلس الأمن عبر رفع الفيتو،و لا عبر الخطاب السياسي للقادة الروس،بل تعدى ذلك إلى مد سوريا بالخبراء العسكريين و التقنيات العسكرية المتطورة و أجهزة الأنترنت و الصفقات العسكرية المباشرة و قطع الغيار،و تعدت الخدمات إلى أكثر من ذلك من خلال الدعم المالي و تسيير الرحلات الروسية المباشرة لدعم و نقل الجرحى و الإصابات الخطيرة إلى روسيا.[5]

[1] تشارلز ليستر،***الأزمة المستمرة:تحليل المشهد العسكري في سوريا***،قطر:مركز بروكنجز الدوحة،ماي 2014،ص.2.
[2] مايكل آيزنشتات،جيفري وايت،"***برنامج تدريب و تجهيز المعارضة السورية المعتدلة:عنصر جوهري في السياسة الأمريكية تجاه سوريا و العراق***"،معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى،متحصل عليه من الموقع:-www.wachigtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/an-enhanced-train-and equip-program-for-the moderate-syrian-opppsition،تاريخ الدخول:2014/08/24،على الساعة:15:00.
[3] ماري هارف،***الخارجية الأمريكية:ترحيب بالائتلاف و زيادة الدعم اللوجستي للجيش الحر***،متحصل عليه من الموقع: htpp://www.aksalser.com/ ?page=view-news8id=51a6245dd6ce6789d00fd7ff894c300c.،تاريخ الدخول:2014/09/04،على الساعة:10:00.
[4] مايكل آيزنشتات،جيفري وايت، ***مرجع سابق***.
[5] كاظم عكر،"***عن الدور الروسي في الأزمة السورية و قضايا المنطقة***"،متحصل عليه من الموقع: htpp://www.newlebnanon.info/articles/lebanon/92297،تاريخ الدخول:2014/09/04،على الساعة :10:25.

لقد وجدت روسيا في الأزمة السورية فرصة نادرة لإستعادة مرتبتها الدولية التي سبق أن إنهارت الى الحضيض مع إنهيار الاتحاد السوفياتي،و هي تدرك أنها إن لم تدعم النظام السوري فإنه سينهار و تقع سوريا في قبضة الو.م.أ الأمر الذي سيمكنها من تجديد مسعاها لأقامة"شرق أوسط جديد" يمتد من أعالي النيل إلى عمق آسيا الوسطى،و إستكمال بناء الكماشة حول العنق الروسي ما بين أوربا الشرقية و دول البلطيق في الغرب و الشمال ، و لمواجهة هذا الخطر،سارعت موسكو إلى تعزيز دعمها الدبلوماسي للنظام السوري بدعم عسكري وصل التعبير عنه في كثير من الاحيان الى مستوى الدفاع عن الأمن القومي الروسي نفسه.[1]

إن حيوية العلاقة بين روسيا و سوريا ،و أهميتها الإستراتيجية هي التي دفعت بالروس إلى دعم سوريا بمختلف أنواع الأسلحة،فإذا كانت قيمة صفقات الأسلحة بين الجانبين قد بلغت 34 مليار دولار في الفترة ما بين 1950-1990،فإنه بعد تفكك الاتحاد السوفياتي إرتفعت قيمة صادرات الأسلحة الروسية إلى سوريا،حيث تضاعفت خمس مرات في الفترة بين 2007-2012 حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وقد بلغ نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 700 مليون دولار عام 2010 ،كما أن سوريا تعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام 2013 .[2]

إن معظم ما تستخدمه قوات النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة من طائرات و دبابات و طلقات نارية و صواريخ هي روسية الصنع،زودت بها روسيا النظام السوري في السنوات الأخيرة،عبر عقود تسلح طويلة الأمد،و من أبرز هذه الاسلحة:

- طائرات مقاتلة من نوع ميغ و سوخوي؛
- طائرات مروحية هجومية،مروحيات ياك 130،و ميكويان؛
- الدبابات خاصة دبابة "T72"؛
- الصواريخ:فقد زودت روسيا النظام السوري بصاروخ "ياخونت YAKHONT"،الذي يصل مداه الى 300 كيلومتر،بالإضافة إلى صواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف من طراز IGLA-S،و منظومة دفاع جوي من طراز KORNET-METIS، و عدد كبير من الصواريخ بعيدة و متوسطة المدى من طراز "غراد".[3]

[1] عدنان بدر حلو،***مرجع سابق.***

[2] وليد عبد الحي ،***مرجع سابق.***

[3] احمد حسين الشيمي،"***سوريا الدعم العسكري الروسي و ضعف قدرات الثوار***"،متحصل عليه من الموقع:.Http://ar.quwim.net/index.php. ?option=gom-content&task=view&id=8238 تاريخ الدخول:2014/09/15 ، على الساعة:15:00

و مع إعلان الو.م.أ عن دعمها الصريح لقوات المعارضة السورية و إستمرار تدفق السلاح من الدول الإقليمية كتركيا و الأردن،تمكنت المعارضة السورية خاصة التنظيمات الاسلامية و على رأسها"جبهة النصرة" و الدولة الإسلامية في العراق و الشام" من تحقيق تقدم في العديد من المناطق في حمص و دمشق و ريفها مما ضيق الخناق على النظام السوري،و هو ما دفع بالحكومة الروسية إلى زيادة دعمها العسكري للقوات النظامية و تسريع وتيرة وصول الإمدادات و المعدات العسكرية و الأسلحة الى سوريا بما في ذلك:العربات المصفحة،القنابل الموجهة،رادارات،قطع غيار للمروحيات،مناظير للرؤية الليلية،و رشاشات و قاذفات قنابل.ونتيجة لهذا الدعم إستعادت قوات النظام السوري المبادرة العسكرية و تمكنت من صد هجوم قوات المعارضة على دمشق و ريفها الجنوبي و الشمالي، بالإضافة إلى إستعادتها بلدة القصير و منطقة القلمون ،و بذلك إستطاعت روسيا أن تعيد التوازن على أرض المعركة بما يضمن إستمرار مصالحها.

هذا الدعم الروسي للقوات السورية واجهه إنتقادات أمريكية عديدة ،إنطلاقا من أن ما تقدمه روسيا من دعم للنظام السوري يطيل من عمر الأزمة و يؤدي إلى قتل المزيد من المدنيين،غير أن روسيا كانت ترد على هذه الإنتقادات إنطلاقا من أن إمداد النظام السوري بالسلاح يدخل في إطار العقود المبرمة بينهما.[1]

يشير الدعم المستمر لطرفي الحرب في سوريا إلى أن كل من الو.م.أ و روسيا تحاول تحسين موقعهما في المعركة قبل الدخول في مفاوضات بما يضمن تحقيق مكاسب مهمة على حساب الطرف المنافس،ففي الوقت الذي تستمر روسيا بدعم النظام السوري على كافة الأصعدة بما فيها الدعم العسكري ،فإن الو.م.أ و حلفاؤها يدعمون المعارضة السورية المسلحة لإسقاط النظام السوري ،و بذلك فقد أصبح ما يجري في سوريا يأخذ شكل من أشكال الحرب الباردة الجديدة تلعب فيها المصالح الدور الأساسي في مسارها.

المبحث الرابع:السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية في ظل التنافس الأمريكي الروسي

مع تحول سوريا إلى ساحة صراع تتجاذبها التناقضات الدولية،وعلى وجه الخصوص التناقض بين المصالح الأمريكية والروسية ،كثرت التكهنات بشأن مآلات الوضع في سوريا في المستقبل،خاصة بعد فشل كل المساعي لإيجاد حل دبلوماسي يرضي طرفي النزاع،و إتجاه النظام و المعارضة إلى المزيد من العنف المسلح، في ظل تزايد الدعم الخارجي بكل الوسائل ،لتحقيق مصالح عجز كل طرف عن تحقيقها في مؤتمرا السلام.

من خلال هذا المبحث سوف يتم عرض عدة سيناريوهات بهدف إستشراف مستقبل الأزمة السورية في ظل التنافس الأمريكي–الروسي،و هي كالتالي:

[1] نزار عبد القادر،"*الحرب السورية و تساقطاتها الارهابية على دول الجوار*" ،متحصل عليه من الموقع:
http://ar.jamnews.ir/detail/News/266599 تاريخ الدخول:2014/09/15 ، على الساعة:15:00

المطلب الأول:سيناريو إستمرار الأزمة السورية

عند قراءة المشهد الحالي في سوريا و الذي يتمثل في إستمرار الدعم الروسي و الأمريكي لطرفي النزاع سياسيا و عسكريا و ماليا،يبدو من الصعب التوصل إلى حل داخلي أو أممي في الوقت القريب،فمن المرجح أن يستمر النظام في الحل الأمني،مع بقاء الروس مساندين له لمراهنتهم على قدرته على البقاء في السلطة،في المقابل تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة المعارضة السورية و التغاضي عن تسليحها،و ذلك بهدف إضعاف النظام حتى يتفكك تدريجيا من الداخل،فتناقص قدرته على السيطرة على الوضع و عندها يمكن أن تتدخل لتحقيق أهدافها.

إن الحديث عن نصر كامل لأحد الطرفين المتصارعين مسألة غير ممكنة في المستقبل القريب،فثنائية الكر و الفر بين جنود النظام السوري و حلفاءه و مقاتلي المعارضة هو العنوان الأبرز من خلال دخول النظام لبعض المناطق و تراجعه من مناطق أخرى و العكس بالنسبة للمعارضة المسلحة،هذا الوضع سيزيد من ضبابية الرؤية في الفترة المقبلة،و من تعقيد المشهد عسكريا و سياسيا،كما سيزيد من إحتمالات التصعيد العسكري على أرض المعركة من الطرفين،بغية إيجاد أوراق تفاوضية جديدة.

عدم الإتفاق بين الأطراف الدولية المعنية بالصراع خاصة أمريكا و روسيا على ملامح نظام سياسي جديد ينسجم مع مصالحهما،هو مؤشر على إستمرار الوضع المتأزم في سوريا على ما هو عليه فترة أطول،فقد يكون من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الإستمرار في تسليح كل من قوات النظام و مقاتلي المعارضة،بحيث يظل الصراع مستمرا بشكل متوازن تفاديا لمواجهة نظام سياسي جديد يعارض مصالحهما في المنطقة.[1]

إن إستمرار تشدد مواقف روسيا و الولايات المتحدة تجاه الأزمة السورية سيؤدي حسب هذا السيناريو إلى غرق سوريا في حرب طويلة،بحيث لا ينجح أي طرف من الأطراف في تحقيق نقطة"تحطيم التعادل"،و عندها يحتمل أن يبقى الوضع الراهن كما هو عليه بحيث يستمر النزاع بين النظام و المعارضة و يحتفظ كل منهما بمناطق السيطرة السابقة من دون أي تقدم كبير.[2]

و في تأكيد على إمكانية تحقيق هذا السيناريو ،يؤكد خبراء أمريكيون أن الحرب في سوريا قد تستمر لمدة 10 سنوات إضافية،في ظل إستمرار الدعم الروسي و الإيراني للنظام السوري،و سيطرت مجموعة متطرفة على أرض المعركة،و أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي،قال الخبير **ديفيد جارتنشتاين:**"الآن أصبح

---

[1] رضوان قطبي،***"الصراع في سوريا:حقائق الاوضاع و افاق الحل"***،*صحيفة الراكوبة*،متحصل عليه من الموقع: http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44613.htm ، تاريخ الدخول:2014/09/18 ، على الساعة:20:00

[2] يهودا بلنجا،"**سيناريوهات نتيجة الصراع في سوريا**"،*القدس العربي*،السنة 24،العدد.7385،مارس 2013،ص.9.

واضحا أن سقوط الأسد لم يعد حتميا كما كان يعتقد الكثير من المحللين"،و أضاف أن السيناريو الأكثر إحتمالا هو الذي تتوقعه المخابرات الأمريكية حاليا،و هو أن تستمر الحرب في سوريا عشر سنوات إضافية.[1]

أما الملك **عبد الله الثاني** و في خطابه في منتدى دافوس بسويسرا (جانفي 2013) إعتبر أن من يرى بقرب نهاية النظام السوري و توقف الحرب فهو على خطأ،فحسب رأيه النظام السوري قادر على الإستمرار و البقاء أكثر مما نتوقع ما يعني أن الأزمة ستستمر من دون أي نصر حاسم لأي طرف من طرفي النزاع.

ما يعزز حدوث هذا السيناريو هو عدم وجود دلائل حول إمكانية حدوق تفاهم في المستقبل القريب بين روسيا الإتحادية و الولايات المتحدة حول مستقبل سوريا و طبيعة نظامها و ذلك لتضارب المصالح بين الدولتين و توجهاتهما،ففي الوقت الذي تسعى روسيا إلى إيجاد نظام في الشرق الأوسط يضمن إسترجاع أمجادها السوفياتية،تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد نظام سوري حليف يحافظ على مصالحها في المنطقة و يضمن أمن إسرائيل القومي،و بذلك فإن إختلاف التوجهات بين القوتين العظمتين ،و عدم وجود الرغبة في التنازل سيؤثر على الأوضاع في سوريا للإستمرار في حرب إستنزاف طويلة بين النظام و المعارضة.[2]

إن المؤشرات الموجودة في أرض المعركة تؤكد على أن لا النظام و لا المعارضة قادر على تحقيق الحسم في السنوات القليلة القادمة،فالقوات النظامية لن تستطيع التقدم كثيرا في مدينتي حمص و حلب المحاصرتين و ريف دمشق و درعا و غيرها نظرا للتموقع الجيد للقوات المعارضة.أما المعارضة فلا تستطيع على إختلاف أطيافها الإدعاء بأنها مطمئنة إلى قوتها و قدرتها على تحقيق الحسم حتى لو وصلها دعم عسكري نوعي أو أنها تستطيع الإستقرار في أماكن سيطرت عليها و تحويلها إلى عمق دائم بشكل دائم.[3]

أما بالنسبة للأطراف الخارجية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا فإن تعقد القضايا و تشابك المصالح بينهما ليس فقط في سوريا بل في مناطق أخرى من العالم خاصة أوكرانيا،يدفعهما إلى الإبقاء على الوضع كما هو عليه،مع العمل على زيادة وتيرة اللقاءات و المفاوضات السرية و العلنية بينهما في محاولة إيجاد تسوية ترضي الجميع تحت قاعدة لا غالب و لا مغلوب.[4]

---

[1] ***"المخابرات الأمريكية تتوقع استمرار الحرب في سوريا 10 سنوات"***،*الاهرام اليومي*،متحصل عليه من الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/266759.aspx،تاريخ الدخول:2014/09/18 ، على الساعة:20:00

[2] ابراهيم فنجان الامارة،اميرة رشك لعيبي،***"موقف امريكا و روسيا من سوريا..الأسباب و الأهداف و النتائج"***،متحصل عليه من الموقع: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.alhadathnews.net%2Farchives%2F137335&ei=fECLVOKrMITKaPfBgqgD&usg=AFQjCNEoPJL9xKiL1IE2oz6myPx5WrBK0w&bvm=bv.81828268,d.d2s ، تاريخ الدخول:2014/08/15 ، على الساعة:15:00.

[3] اكرم البنى،***"الصراع السوري و الارادة الاممية"*** ،متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2011/1/11/%D8%A3%D9%83%D8%B1%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A تاريخ الدخول:2014/09/10 ، على الساعة: 14:00

[4] رضوان قطبي،***مرجع سابق***.

المتتبع لأحداث الأزمة السورية و إنعكاساتها الداخلية و الخارجية يجد أنها ستبقى في تصاعد مستمر دون التوصل إلى حسم عسكري نهائي،أو حل سياسي مقبول و مرضي لكلا الطرفين،بمعنى أنه لن يتنازل أحد أطراف الأزمة عن أهم أهدافه و هو النصر أو الإنتصار الكامل،ليقبل الطرف الأخر بمبدأ المفاوضات و الجلوس على طاولة الحوار مع ما تبقى من الطرف المتنازل،فمن جهة المعارضة السورية فإنه لا توجد أي مؤشرات على أنها ستقبل بقاء الرئيس السوري كرئيس شرعي لسوريا،أما النظام السوري فقد أكد أنه لن يقبل بالتفاوض حول إستقالة الرئيس بشار الأسد و تنازله عن الحكم و أن هذا الأمر مستبعد في المستقبل .[1]

ضمن هذا السيناريو فإنه يحتمل أن تصل الأوضاع الحالية إلى حرب مطلقة بلا ضوابط من طرف النظام و المعارضة،و دعم أمريكي لتشكيلات المعارضة المسلحة بما يكفي لأن لا يستعيد النظام المناطق الخارجة عن سيطرته،لكن بما لا يكفي لإسقاطه،و في مقال نشرته النويورك تايمز الأمريكية **لإدوارد لتواك** من مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية يؤكد فيه أن الصراع سيستمر في سوريا و هو ما تريده الولايات المتحدة،فخسارة الطرفين معا لن يضر بالمصالح الأمريكية.[2]

المطلب الثاني:سيناريو إستمرار النظام السوري

و فق هذا السيناريو فإن النظام السوري سيستمر برئاسة بشار الأسد و تعود سوريا إلى عهد ما قبل الثورة، ولن يتأتى ذلك إلا بالقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري،عبر دعم روسي و إيراني مكثف ،و تبع لذلك فإن بقاء الأسد في السلطة سيشكل ضربة قوية لواشنطن في المنطقة،في المقابل سيقوي تحالف روسيا و إيران و سوريا.[3]

و تستند الكتابات التي تؤكد على أن النظام الحالي في سوريا سيستمر و لن يسقط إلى ما يلي:

- إستمرار تماسك البنية الأساسية للنظام الذى يعتمد على الطائفة العلوية والتداخل والترابط الشديدين بين حزب البعث والجيش وأجهزة الأمن والإستخبارات؛
- إستمرار تماسك القوات المسلحة السورية وولائها للنظام رغم الإنشقاقات المتتالية مع بداية أحداث؛
- وجود تخوفات لدى بعض القطاعات المهمة في المجتمع السوري من تأثير الثورة على مصالحها التي تجذرت بصورة أساسية مع النظام الحالي (رجال الأعمال، وطبقة الموظفين والتجار.....الخ)؛
- تشرذم المعارضة السورية وعدم إتفاقها حتى الآن على أجندة عمل وطنية واحدة؛

---

[1] محمد بن سعيد الفطيسي،" ***مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي و التصدير الخارجي***"،متحصل عليه من الموقع:
http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-% Is-x2c-dOg تاريخ الدخول:2014/09/10 ، على الساعة:14:00.

[2] ياسين الحاج صالح،***الخلاص ام الخراب؟ سوريا على مفترق الطرق***(القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،(ب.س.ن))،ص.73.

[3] رضوان قطبي،***مرجع سابق***.

- إستمرار وجود دعم إقليمي قوى للنظام خاصة من جانب إيران وحزب الله، والذى تراوح بين الدعم السياسي واللوجستي والعسكري.[1].
- إستمرار الدعم الروسي للنظام في سوريا و رفضها السماح لإسقاطه بالقوة العسكرية،و قد ذهبت روسيا إلى أبعد الحدود الممكنة في دعمها للنظام السوري من خلال قيامها عدة مرات بعرض لقواتها البحرية بما فيها حاملة الطائرات"الأميرال كوزناتشوف" و التي قامت بعدة مناورات قبالة الشاطئ السوري ،حيث أرادت من خلاله روسيا إظهار مدى حيوية دورها الداعم لبقاء النظام السوري،و الذي يبدو أنه مرشح للإستمرار طالما يخدم المصالح الحيوية الروسية في منطقة الشرق الأوسط.[2]

إذن،ما يعزز حظوظ النظام السوري في البقاء هو علاقاته المتينة مع روسيا منذ سنين طويلة،رغم أن هذه العلاقات أصيبت بحالة من الركود لفترة وجيزة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ،إلا أنها سرعان ما إستعادت حيويتها بعد تسوية قضية الديون التي كانت مترتبة على سوريا منذ عهد الإتحاد السوفياتي[3]،فقد شهدت العلاقات الروسية–السورية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة عبر إبرام العديد من الإتفاقيات بين البلدين،خاصة في مجال إعادة تحديث القوات المسلحة السورية،حيث تأتي معظم مشتريات الأسلحة المجهزة بها القوات السورية من طرف روسيا الإتحادية.و في سياق الأزمة السورية وقعت روسيا و سوريا على صفقات عديدة تزود من خلالها روسيا الجيش السوري بأنواع مختلفة من الأسلحة لسنوات عديدة قادمة،و بذلك فإن إستمرار تدفق الأسلحة الروسية على سوريا سيمكن النظام السوري من الصمود لمواجهة المعارضة المسلحة و إعادة بسط سيطرته على سوريا.[4]

الفرضية الواقعية التي ينطلق منها هذا السيناريو هي أن الجيش العربي السوري سوف يحسم ميدانياً المعركة مع المجموعات الإرهابية في غضون الأشهر المقبلة.ومعنى هذا أنّ القوات المسلحة وإدارة الدولة سوف تفرضان سيطرتهما على المدن والبلدات الرئيسية وخطوط المواصلات والمرافق والحدود، لكن مع وجود مجموعات مسلحة متنقلة في المناطق الريفية ونشاط متوسط إلى ضعيف للخلايا الإرهابية.على أنّ هذه المجموعات والخلايا سوف تدرك إستحالة السيطرة على المناطق الحضرية أو حتى السيطرة الدائمة على أي بقعة في الجمهورية، وسوف تخفض هدفها الفعلي من مستوى إسقاط النظام إلى مستوى الإنتقام منه والسعي إلى زعزعة إستقراره.

كما أن النظام السوري قد يعتمد في بقائه على حساسية الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الإرهاب و تهديد أمن إسرائيل خصوصا في ظل ما يقوم به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام و الذي تمدد ووصل إلى العراق و بات يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة،فالولايات المتحدة تفضل بقاء نظام الأسد بدلا من وصول الحركات الإسلامية المتشددة ،لذلك قد تقبل واشنطن بالتفاوض و تجديد الستاتيكو السوري–الإقليمي ،مما قد يفتح

---

[1] اكرم حسام،مروة وحيد،*"الأزمة السورية و تداعياتها على العراق و دول الجوار"*،متحصل عليه من الموقع: http://www.baghdadcenter.net/details-145.html ، تاريخ الدخول:2014/10/15 ، على الساعة:20:00
[2] أكرم محسن كساب ،مرجع سابق،ص114.
[3] عبد القادر محمد ،*"استراتيجية التفاوض السورية مع اسرائيل"* ،ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية،1999،ص24.
[4] نزار عبد القادر،*مرجع سابق*.

خطوط التفاوض على أساس طيّ الصفحة، والعودة إلى روحية «التضامن العربي» والحوار السوري الأميركي والمفاوضات مع إسرائيل ، بالإضافة إلى المشاركة الدولية العربية في إعادة بناء البلد الذي دمر، أي أن كل شيء سيعود، من الناحية الإستراتيجية إلى الستاتيكو القائم قبل 2011 مع تطوير الإصلاحات السياسية الجزئية الحاصلة، وإقرارها كإطار لإنتخابات تشريعية ورئاسية ودمج المعارضة السياسية في أطر الدولة.[1]

المؤشر الآخر على إمكانية حدوث هذا السيناريو هو فوز بشار الأسد في إنتخابات 2014 و الذي يعد متغير مهم لتنامي قوة النظام السوري و إستمراريته ،حيث يراى مؤيدو النظام السوريسواء داخل سوريا أو خارجها ، أن فوز بشار الأسد بعهدة رئاسية جديدة يقضي على التكهنات بإمكانية تنحي الرئيس،و قد ذهب الأمين العام لحزب الله "حسن نصر الله " في هذا الإطار إلى القول بأن أي حل سياسي في سوريا "يجب أن يبدأ وينتهي مع الرئيس السوري بشار الأسد كنتيجة للإنتخابات الرئاسية السورية".ويعنى كل ذلك بأن النظام السوري سيتمكن من فرض الأمر الواقع على المعارضة مستفيداً من التغيرات الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي تصب فى مصلحة إزدياد نفوذ إيران على المستوى الإقليمي، ودور روسيا على المستوى الدولي، وهو ما يعني إستمرار النظام السوري برئاسة الأسد،و من دون أي إمكانية لتشكيل حكومة إنتقالية في سوريا.[2]

ووفقا لهذا السيناريو أيضا فإن روسيا ستعمل على دفع المواجهة لحدها الأقصى بالنظر إلى إستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجية التطويق لها، و محاولتها محاصرة قواعد إرتكازها في مجالها الحيوي المتبقي في غرب آسيا،و هو ما يعني أن روسيا لن تتخلى عن تأييد الموقف السوري ،بل ستعمل على مساندة النظام السوري بكل إمكانياتها حتى ينجح في القضاء على المعارضة.

و تدرك روسيا أن تراجعها عن هذا التوجه و فشل النظام السوري في القضاء على معارضيه،سيؤثر على أمنها الحيوي و مصالحها في المنطقة،و يضع مصداقيتها لدى حلفائها في المنطقة لاسيما إيران موضع مناقشة و إرتياب.[3]

أما المؤشر الأكثر أهمية على إمكانية انتصار النظام السوري و بقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة هو حالة الإقتتال الداخلي بين صفوف المعارضة المسلحة،فالمعارضة السورية أصبحت منشغلة في حل الخلافات بين فصائلها المتناحرة إيديولوجيا،خاصة بين تنظيم ما يعرف بالجيش الحر و غيره من التنظيمات الإسلامية ،و كذلك

---

[1] "***سوريا و سيناريوهات في ظل الاسد***"،متحصل عليه من الموقع: http://al-akhbar.com/node/105585 ،تاريخ الدخول:2014/10/15 ، على الساعة:20:00

[2] إيمان أحمد عبد الحليم،"***متغيرات جديدة بمسارات الصراع السوري بعد فوز الأسد بالانتخابات***"،متحصل عليه من الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/3755/%D8%AA%D8%AD%D %D8%A9.aspx، تاريخ الدخول:2014/10/20 ، على الساعة:22:00.

[3] وليد عبد الحي***مرجع سابق***.

بين تنظيم جبهة النصرة و تنظيم الدولة الإسلامية،هذا الوضع سيجعل المعارضة ضعيفة و مشتتة،مما قد يسهل للنظام القضاء عليها و تحقيق إنجازات عسكرية كبيرة،خاصة في ظل تراجع الإهتمام الدولي بالأزمة السورية بسبب الأزمة الأوكرانية،و إنصراف التركيز الأمريكي للإهتمام بمواضيع أخرى كالملف النووي الإيراني،و العمل على حشد التأييد الدولي لمواجهة خطر تنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق و سوريا.[1]

المطلب الثالث:سيناريو سقوط النظام السوري

يتضمن هذا السيناريو نهاية حقبة النظام السوري ممثلا بالرئيس بشار الأسد بالتنحي أو الرحيل عبر التفاوض أو إلزامه بالقوة نتيجة إنتصار عسكري للمقاومة أو بدخوله في صراع دولي يؤدي إلى نفس مصير الزعيم الليبي،أو الإنقلاب عليه داخليا،و يمكن الإستناد على العديد من المتغيرات التي قد تؤدي إلى حدوث هذا السيناريو و هي كما يلي:

1- توحيد صفوف المعارضة السورية و إنفتاح الإئتلاف السوري المعارض على مجموعة من المكونات و الحساسيات السياسية الجديدة،رغبة في تمثيل كافة السورين و إرسال تطمينات للداخل و الخارج،للحصول على المزيد من الدعم الدولي للمعارضة ،و إلغاء الشرعية على النظام.

2- تكتل مجموعة من الفصائل المسلحة في تشكيلات عسكرية كبيرة و منظمة،لمواجهة قوات النظام السوري بطريقة أكثر فعالية.[2]

3- الإنجازات و المكاسب المستمرة التي تحققها قوات المعارضة المسلحة خاصة في المناطق الجنوبية و بالتحديد في درعا و القنيطرة بين مارس و سبتمبر 2014، نتيجة التنسيق بين عدد كبير من المجموعات الداعمة لما يعرف بالجيش السوري الحر و تنظيمي أحرار الشام وجبهة النصرة.كما تشير مكاسب المعارضة في الجنوب و هجومها الأخير في شمال اللاذقية والمكاسب المهمةالتي حققتها في جميع أنحاء مدينة حلب ومحافظتي إدلب وحماة، إلى قدرة مقاتلي المعارضة على تغيير مسار الحرب لصالحها،وعلاوة على ذلك،فإن وصول صواريخ ATGM 71 -BGM TOW الأمريكية الصنع إلى أيدي كتائب الجيش السوري الحر و إعلان الولايات المتحدة بأنها ستقوم بتسليح و تدريب المعارضة السورية المعتدلة لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية و قوات النظام السوري،يوحي بأن المعركة قد تم حسمها لصالح المعارضة المسلحة.[3]

---

[1] *الرئاسيات السورية:اطلاق رصاصة الرحمة على اتفاق جنيف*،مركز الجزيرة للدارسات ،2014،متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/06/201462104738174563.htm ، تاريخ الدخول:2014/10/20 ، على الساعة:22:00

[2] رضوان قطبي،*مرجع سابق.*

[3] تشارلز ليستر،*مرجع سابق.*

4- الإصرار الأمريكي على إسقاط النظام ،عبر الإعلان عن زيادة الدعم اللوجستيكي و الإستخباراتي و التدريب لقوات المعارضة المعتدلة و لعب دور إستشاري في تنفيذ العمليات العسكرية ضد الجيش السوري.

5- إصرار النظام السوري على التمسك بأولوية الحل الأمني لتحقيق الحسم العسكري ضد مقاتلي المعارضة،و بالتالي عدم تقديم أية تنازلات جوهرية ترضي طموحات المعارضة ،مما يجعل هذه الأخيرة تدفع بكل إمكانياتها لحسم الصراع لصالحها.[1]

6- قد يدفع تزايد العنف في سوريا من طرفي النزاع إلى تزايد الضغط الدولي بشكل هائل لمنع تدهور الأوضاع نحو حرب أهلية تخرج عن السيطرة و تهدد سوريا نفسها بالإنقسام و قد تمتد إلى دول المنطقة بما قد يهدد مصالح القوى الكبرى،حينها تضطر الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها إلى تجاوز العقبة الروسية،والقيام بتدخل عسكري بحجة حماية المدنيين، و سيكون ضمن هذا السيناريو الخيارات التالية:

❖ **الخيار الأول**:إيقاع عقوبات قاسية على النظام السوري دون إسقاطه من خلال توجيه ضربات صاروخية من القطع البحرية الأمريكية و البريطانية و الفرنسية،ضد مراكز القيادة و السيطرة،و قيادات الأجهزة الأمنية و القيادات العسكرية ،كما ستشمل قائمة الأهداف على القواعد الجوية،و مواقع الفرقة الرابعة و الحرس الجمهوري.

❖ **الخيار الثاني**:سيكون هذا الخيار شبيها بخيار كوسوفو أو ما يمكن أن يطلق عليه عليه"كوسوف2"، و سيفذ من خلال حملة جوية مكثفة تقوم بها مئات الطائرات الأمريكية من القاذفات و المعترضة و طائرات التموين و الإستطلاع و الحرب الإلكترونية و التشويش و قد تدوم فترة هذه العمليات إلى عدة أسابيع أو بضعة أشهر.و قد ينتج عن تطبيق الخيار الثاني تداعيات ميدانية و عملياتية و إستراتيجية، وتتمثل هذه التداعيات في تحقيق قوات المعارضة إنتصارات ميدانية قد توظفها في المستوى العملياتي لإستعادة السيطرة الكاملة على مدينتي حلب و حمص ،مما يفتح المجال أمام إجراء مناورة إستراتيجية على شكل فكي كماشة من الشمال و الجنوب لتطويق مدينة دمشق و بدء معركتها الحاسمة.

❖ **الخيار الثالث**:يأمل بعض أطياف المعارضة السورية بأن يكون التدخل الغربي أوسع نطاقا و على غرار عملية عاصفة الصحراء ،إلا أن هذا النوع يحتاج إلى قوات أرضية يزيد تعدادها عن 150 ألف مقاتل بالإضافة إلى الإسناد الجوي و البحري،و لكن كافة الدول الفاعلة و القادرة على القيام بهذا العمل خاصة الولايات المتحدة ،لا ترغب بإرسال قوات برية،خوفا من أن يتكرر سيناريوهات العراق و أفغانستان ،مما يجعل هذا الخيار غير قابل للتطبيق.[2]

---

[1] اكرم حسام،مروة حيدر،***مرجع سابق***.

[2] فايز الدوري،"***خيارات العمل العسكري ضد سوريا***"،متحصل عليه من الموقع:*studies.aljazeera.net/.../08/201382893040564778.htm*

تاريخ الدخول:2014/10/22 ، على الساعة:10:00

حسب العديد من الخبراء فإنه رغم تراجع سيناريو الضربة العسكرية ضد سوريا بعد تسوية ملف الكيماوي،إلا أن الو.م.أ سرعان ما عادت لحشد الدعم الدولي للتدخل في سوريا بحجة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام،و تبعا لذلك أعلن الكونغرس الأمريكي في سبتمبر 2014 على موافقته القيام بضربات عسكرية،كما أقر الرئيس الأمريكي باراك أوباما"برنامج لتدريب و تجهيز"مقاتلي المعارضة المعتدلين ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية و قوات النظام السوري،كل ذلك قد يؤدي إلى ترجيح كفة المعارضة على حساب النظام السوري.

7- لقد تبين لنا من خلال الدراسة بأن مواقف روسيا تجاه سوريا هي التي تتحكم بشكل كبير في إستمرارية النظام السوري،لذلك فإن هذا السيناريو لن يتحقق إلا بمساومة تتم بين الو.م.أ و و روسيا، توافق من خلالها روسيا على وقف كل أشكال الدعم لنظام بشار الأسد مقابل أن تضمن الو.م.أ بأن الجهة التي ستصل إلى الحكم في سوريا ستضمن مصالح موسكو و مكانتها المستقبلية في الشرق الأوسط،بالإضافة إلى تقديم الو.م.أ حلول حيوية لها في الساحة الدولية من خلال حل الخلافات الموجودة بينها و بين الدول الغربية حول منطقة شرق أوربا.

على الرغم من كل أشكال الدعم الذي قدمته روسيا لحليفتها سوريا منذ إندلاع الإحتجاجات في عام 2011 إلا أنه ظهرت بعض التصريحات للقيادة الروسية توحي في الأفق بأن روسيا لا تستطيع دعم النظام السوري للأبد،و لكن ما يهم روسيا هو حضورها القوي في المنطقة و المحافظة على مصالحها فيها،و من هذه المواقف تصريح وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** الذي أدلى به خلال مؤتمر صحفي تم عقده حول الوضع في سوريا في 6 أوت 2013 حيث حذر فيه من خطورة التدخل العسكري في سوريا في حال توجيه ضربة عسكرية لها،فقال"**روسيا لن تدخل في حرب ضد أحد**"،و تكشف تصريحات أخرى لمسؤولين روس عن إمكانية موافقة روسيا على تغيير النظام السوري مقابل ضمان مصالحها،و تتمثل هذه التصريحات في:[1]

1- "دعم سوريا و ليس بشار الأسد"،حيث لمّح الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** في 21 ديسمبر 2012 إلى إمكانية رحيل الأسد،بقوله":**إن موسكو ليست منشغلة بمصير نظام الأسد**"،و قال نائب وزير الخارجية"**ميخائيل بوغدانوف**":"**إننا لا نساند بشار الأسد،بل ندعو إلى تسوية سياسية عادلة**".

2- قبول حذر للمعارضة كبديل للأسد،فقد ذكر نائب وزير الخارجية **بوغدانوف**":**أنه لا يمكن إستبعاد إنتصار المعارضة السورية**"،[2] كما أكد رئيس الوزراء الروسي **ديمتري ميدفيدف** في 27 جانفي 2013،أن فرص

---

[1] اكرم محسن كساب،***مرجع سابق***،ص.120.

[2] سامي عمارة ،***موسكو تنفي تصريحات بوغدانوف و تؤكد عدم تغيير موقفها من ضرورةإعتمادإتفاقيات جنيفأساسا للتسوية***،صحيفة العرب الدولية،العدد 15،12436 ديسمبر 2012،ص.3.

إحتفاظ الرئيس السوري بشار الأسد بالسلطة تتضاءل يوميا،فحسب رأيه أن الأسد أخطأ بإرجاء الإصلاحات السياسية و كان يجب أن يتم ذلك بصورة أسرع مع جذب المعارضة المعتدلة إلى جانبه.[1]

و في هذا السياق،فقد أكد السفير الأمريكي لدى موسكو **مايكل ماكفول**،إن المسؤوليين الروس طرحوا صفقات بخصوص سوريا على الإدارة الأمريكية ،و تراوحت هذه الصفقات ما بين التنازل في سوريا مقابل مرونة أمريكية في أوربا الشرقية أو القوقاز أو الدرع الصاروخية،غير أن الإدارة الأمريكية رفضت هذا العرض،[2] لأنها لا تريد أن تقدم أي تنازلات لروسيا،بل ستعمل على حسم الأمر بنفسها و من دون الحاجة إلى أية صفقة،و هو ما جسده قرار تسليح و تدريب المعارضة السورية.

إن زيادة الدعم الغربي للمعارضة السورية سياسيا و ماديا و عسكريا،مع فرض عقوبات جديدة على النظام السوري و العمل على عزله دوليا ،سيؤدي إلى خروج الأوضاع عن سيطرة نظام الأسد،و تبعا لذلك سيسارع الروس إلى المساومة على تغييره للحفاظ على بعض مصالحهم،و قد تتمكن الدبلوماسية الروسية من الإنفتاح على المعارضة السورية والتوافق معها على الحفاظ على التسهيلات المعطاة للأسطول الروسي في طرطوس بعد سقوط النظام،و يبدو أن التوصل لضمانات من هذا النوع ليس بالأمر الصعب أو المستحيل في مقابل تغيير روسيا مواقفها الداعمة للنظام،خاصة التخلي عن إستخدام الفيتو و السماح لها للعودة كطرف مؤثر في ترتيبات مرحلة تغيير النظام السوري.[3]

حسب رأينا الشخصي حول السيناريو الأقرب للتحقق من بين السيناريوهات الثلاثة المطروحة،نعتقد أن السيناريو الأول المتمثل في إستمرارية الصراع هو الأكثر إحتمالا نظرا للمعطيات الحالية،فمن المرجح أن يستمر النظام في الحل الأمني،مع بقاء الروس مساندين له لإعتقادهم أنه لا يزال قادرا على البقاء في السلطة،و لصعوبة حصولهم على مقابل من الو.م.أ في ملفات حيوية أخرى خاصة الملف الأوكراني و الدرع الصاروخية،و في مقابل ذلك ستستمر الو.م.أ و حلفاؤها الإقليميين و الدوليين في مساندة المعارضة السورية في محاولة منهم لمنع النظام السوري من سحق المعارضة،و العمل على إضعافه حتى يتفكك تدريجيا من الداخل،فتتناقص قدرته على الإمساك بالدولة،و بذلك يمكن أن تتبدل المواقف الروسية من دون أية شروط مسبقة.

---

[1] "***ميدفيدف ينتقد الاسد و مؤتمر للطريق الثالث***"،متحصل عليه من الموقع:.www.aljazeera.net/new/pages/28d181ce،تاريخ الدخول:2014/09/10،على الساعة:14:00.

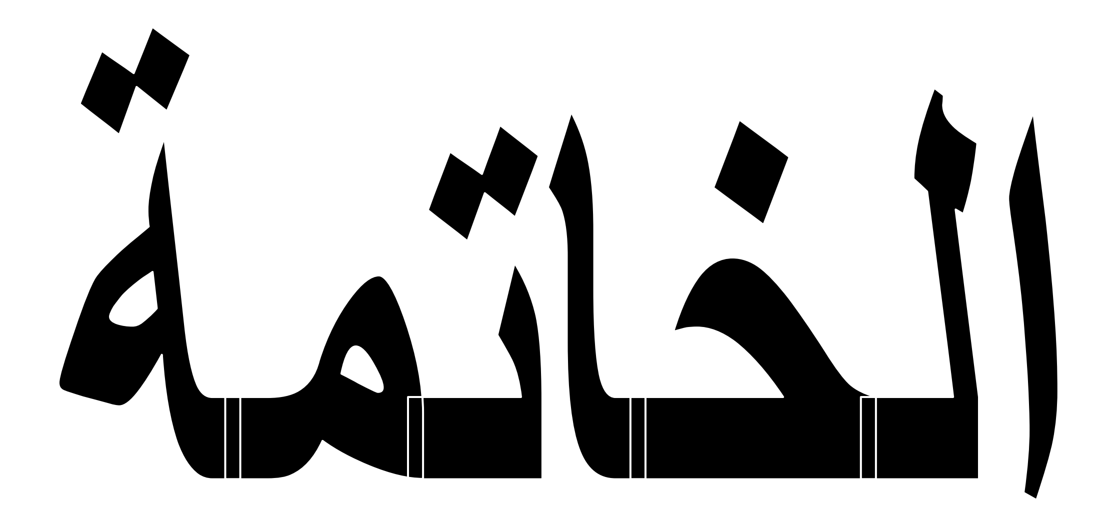
[2] "***المواقف الدولية المتبدلة و الأزمة السورية***"،مركز الشام للبحوث و الدراسات،متحصل عليه من الموقع:.www.jardatona.com/index.php/2013-04-02-18-29-04/331-2013-04-11-19-46-33، تاريخ الدخول: 2014/10/17 ، على الساعة:19:00

[3] ***نحو توافق دولي على تغيير النظام السوري***،متحصل عليه من الموقع : http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/02/201221210376123181.htm، تاريخ الدخول : 2014/10/21 ،على الساعة:20:30

خاتمة الفصل:

بعد التطرق إلى الأزمة السورية الراهنة كنموذج للتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن ما يحدث على الساحة السورية من إقتتال و عنف داخلي ،ما هو إلا إنعكاس لما يجري على المستوى الإقليمي و الدولي من تنافس و صراع بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق أهداف و مصالح في سوريا و الشرق الأوسط.
- أن حل الأزمة في سوريا لم يعد يتوقف على التفاهم بين أطراف النزاع الداخلي فقط بل على حدوث تقارب في الرؤى بين الولايات المتحدة و روسيا أي التوصل إلى حل يضمن تحقيق مصالح الجميع.
- أدت الأزمة السورية الراهنة إلى رفع حدة التنافس بين الولايات المتحدة و روسيا بشكل كبير غير مسبوق، خاصة على مستوى مجلس الأمن ، وكذلك تحول النزاع في سوريا إلى ما يشبه الحرب بالوكالة و هو ما دفع الكثير من الباحثين إلى الحديث عن بداية حرب باردة جديدة.
- أن إستمرار النزاع في سوريا كما هو عليه الآن هو السيناريو الأقرب للتحقق في المستقبل و ذلك بالنظر لعدة معطيات داخلية و خارجية ،فعلى المستوى الداخلي أَصبحت الرغبة في إنهاء الآخر و عدم تقبله هي التي تهيمن على ذهنية طرفي الصراع،أما على المستوى الخارجي فإن تداخل مصالح و أهداف القوى الكبرى خاصة الو.م.أ و روسيا في سوريا و المنطقة ككل هو الذي يحول دون إمكانية إيجاد حل في المستقبل القريب.


الخاتمة

الخاتمة:

ركزت هذه الدراسة هدفها على محاولة معالجة وتحليل التنافس بيم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط وسوريا منذ سنة 2010 ،أي أننا حاولنا فيه فهم مايحدث في سوريا من منظور التنافس الأمريكي الروسي وقد توصلنا إلى النتائج التالية :

- أساس التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا حول منطقة الشرق الأوسط لا يمكن حصره في مجال واحد فقط وهو الوصول إلى مصادر الطاقة التي تزخر بها المنطقة ،بل هناك مجالات أخرى لا تقل أهمية عن الطاقة وتلعب دور مهم في رفع وتيرة التنافس بينهما في بعض الأحيان ، والتي من بينها المجال الجيوبوليتيكي للمنطقة ومجال تجارة السلاح .
- إن تعامل كل من الولايات المتحدة وروسيا مع قضايا المنطقة يعكس وجود إختلاف واضح في التوجهات الإستراتيجية لكل منهما نتيجة تعارض مصالحهما في منطقة الشرق الأوسط ، ويمكن توضيح هذه النقطة كمايلي :

– تنطلق الإستراتيجية الروسية من أن الشرق الأوسط فضاء قريب من حدودها الجنوبية و أن أي عدم إستقرار فيه سيؤثر سلبا على العديد من جمهورياتها وهو ماقد يهدد أمنها القومي ، بالإضافة إلى كون هذه المنطقة تشكل منفذا مهما للوصول إلى المياه الدافئة ، وكذلك سوق مهمة لترويج الأسلحة للحصول على عوائد مالية تسهم في إنتعاش إقتصادها .

– أما الإستراتيجية الأمريكية فهي تركز على ضرورة التواجد الدائم في منطقة الشرق الأوسط عبر أساليب مختلفة سواء التواجد العسكري المباشر أو من خلال بناء تحالفات سياسية وإقتصادية مع دول المنطقة ،وذلك لتطويق روسيا ومنعها من التغلغل إلى ماتعتبره أمريكا مجالها الحيوي ،أي أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في الفترة الأخيرة متوجسة من العودة الروسية الجديدة والتي إعتبرتها مهددة لوجودها في الشرق الأوسط خاصة في ظل التقارب الإستراتيجي بين روسيا والصين ،وبذلك إعتمدت الولايات المتحدة على إستراتيجية توسيع التنافس ونقله إلى مناطق محسوبة على النفوذ الروسي خاصة في سوريا و أوكرانيا ،وذلك بهدف إلهاء روسيا بالمشاكل و الأزمات حتى لا تتيح لها الفرصة لإعادة ترتيب أوراقها الداخلية والخارجية والعودة كطرف قوي ومنافس يهدد مصالحها في منطقة الشرق الأوسط .

- بالنسبة للعودة الروسية الجديدة والتي أعادت التنافس مع الولايات المتحدة إلى الساحة الدولية ، فإنها ترتبط بالدرجة الأولى بوصول قيادة طموحة الى سدة الحكم في روسيا ،والتي بدأت تسعى لإستعادة روسيا لأمجادها السوفياتية ، إلا أن ذلك لم يكن العامل الوحيد بل ساعدها أيضا إرتفاع أسعار الطاقة الأمر الذي أسهم في إنتعاش إمكانياتها الإقتصادية والمالية ، وبالتالي اصبحت روسيا تمتلك القدرة على

الخاتمة:

تقديم نفسها كبديل جديد لدول منطقة الشرق الأوسط ،والذي يمكن التحالف معه بشكل موثوق أكثر من الولايات المتحدة ،التي لم تقدم حلولا جوهرية في الكثير من المعضلات التي تعاني منها المنطقة والتي على رأسها الصراع العربي– الإسرائيلي ،وقد بدأت روسيا بتفعيل دورها في الشرق الاوسط وخاصة مع الدول الخليجية إنطلاقا من إبرامها معها العديد من الإتفاقيات التجارية والعسكرية والطاقوية وإن كانت هذه الأخيرة بدرجة أقل .

- في ظل ماتشهده سوريا من نزاع مسلح بين النظام السوري ومعارضيه من مختلف الإيديولوجيات فقد برزت تناقضات وخلافات في المواقف الأمريكية الروسية تجاه الأزمة السورية ،وذلك نتيجة لتصادم المصالح والأهداف الإستراتيجية بين الطرفين في سوريا ،وقد برز التنافس بينهما بشكل واضح من خلال موقف كل منهما الداعم لأحد أطراف النزاع السوري .
- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن سوريا هي قلب الشرق الأوسط ولابد من السيطرة على هذا القلب من أجل إقامة نظام عالمي يبقيها في الريادة ولا يسمح بصعود أي قوة منافسة لها ، كما أنها تدرك بأن من يسيطر على سوريا يمكنه إحكام قبضته على العراق وتركيا ومصر ،والتي تشكل سوريا نقطة التقاء بينهم ،ومن يسيطر على هذه النطاقات الجيو–سياسية الثلاثة يمكنه إحكام السيطرة على الشرق الأوسط ،ومن ينجح في ذلك يمكنه السيطرة على العالم .
- تنظر روسيا إلى الأزمة السورية وهذا الموقف الأمريكي كتهديدا لمصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ،فهي تدرك بأن إسقاط النظام السياسي السوري الحليف لها وإقامة نظام سياسي آخر مكانه سيمهد الطريق إلى إعادة رسم الجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ،ويؤدي إلى إخراج روسيا من منطقة الشرق الأوسط، لذلك سارعت إلى تقديم كل أشكال الدعم للنظام السوري إلى درجة استخدامها لحق الفيتو 4 مرات في مجلس الأمن لمنع استصدار قرارات ضد النظام السوري ،وهو مالم تفعله روسيا منذ زمن الحرب الباردة ،وقد أرادت روسيا من خلال هذا الموقف التعبير على عدم رغبتها في التراجع عن دعم النظام السوري ،وذلك لما لسوريا من مكانة في استراتيجية روسيا الشرق أوسطية والعالمية .
- إن مايحصل في سوريا من تنافس بين الولايات المتحدة وروسيا ماهو في حقيقة الأمر إلا إمتداد لتنافسهما الأشمل حول منطقة الشرق الأوسط ،وذلك لما تتمتع به سوريا من مكانة على العديد من الأصعدة ليست فقط الجيوبوليتيكية بل حتى على الصعيد الإقتصادي فقد كشفت عمليات التنقيب الأخيرة على أن سوريا تمتلكا إمكانيات طاقوية معتبرة ضمن منطقة حوض المشرق وهو ماجعل سوريا محل إهتمام كبرى شركات الطاقة الأمريكية والروسية ،وبذلك فإن كل هذه الأمور أثرت بشكل كبير على مايجري في سوريا

الخاتمة:

من أحداث وجعلت إمكانية الحل مرهونة بمدى توافق الرؤى وتقارب المصالح الأمريكية والروسية ،كما أن كل منهما يدرك بأن إنتصار أحد أطراف النزاع السوري سيؤدي إلى حسم التنافس على مستوى الشرق الأوسط ككل .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية

أ- الكتب

1- إبراهيم قصي عبد الكريم ،***أهمية النفط في الإقتصاد و التجارة الدولية:النفط السوري أنموذجا*** (دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2010).

2- أبو عامر علاء ،***العلاقات الدولية***(عمان:دار الشروق للنشر،2004).

3- احمد ابراهيم محمود و اخرون،***حال إلامة العربية 2010-2011 رياح التغيير***(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2011).

4- احمد فاروق يوسف ،**ما هو الشرق الاوسط المعاصر:مدخل الى اجابات متعددة** (القاهرة:المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،اوراق الشرق الاوسط،عدد.1991،3).

5- الأحمد وسيم حسام الدين ، ***النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية*** (لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2010 .

6- اربرادلي جون ،***ما بعد الربيع العربي***،تر:شيماء عبد الحكيم طه(القاهرة:كلمات عربية للترجمة و النشر،2013).

7- إلامارة لمى مضر جري ،**المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا إلاتحادية و تاثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003**(ابو ظبي:مركز إلامارات للدراسات و البحوث إلاستراتيجية،2005).

8- امين سمير و أخرون،***العولمة و النظام الدولي الجديد***(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2004).

9- أوتكين انا تولي ،***إلاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين***،تر:انور محمد ابراهيم(القاهرة:المجلس إلاعلى للثقافة،2003).

10- أيفودالر وآخرون ، ***هلال الأزمات*** ، تر، حسان البستاني (لبنان : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2006).

11- باروت محمد جمال ومجموعة باحثون ، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية – دراسة حالة : سوريا** (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010).

12- بوتول غاستون و اخرون،***الحروب و الحضارات***،تر:احمد عبد الكريم(سوريا:دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر،1984).

13- بوقارة حسين ،***تحليل النزاعات الدولية***(الجزائر:دار هومة،2008).

14- بيلس جون ، سميث ستيفن ،***عولمة السياسة العالمية***(الامارات العربية المتحدة:مركز الخليج للابحاث،2004).

15- جاد الرب حسام الدين ،***الجغرافيا السياسية***(القاهرة:الدار المصري اللبنانية،2009).

16- الجباعي جاد عبد الكريم ، ***طريق إلى الديمقراطية*** (لبنان ، رياض الريس للكتب والنشر ، 2010).

17- جفال عمار ،***التغير و الإستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي***(الجزائر :مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية،2008).

18- جميل مطر و اخرون،***رياح التغيير في الوطن العربي:حلقات نقاشية عن مصر–المغرب – سوري***(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2011).

19- جندلي عبد الناصر ،***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية***(الجزائر :دار الخلدونية،2007).

20- الجوجري عادل ، ***المؤامرة الصهيونية على سوريا*** (القاهرة : المركز العربي لخدمات الصحافة والنشر مجد ، 2012.

21- حتى ناصيف يوسف ،**التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاساته على النظام الإقليمي العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،،1999).

22- ــــــ ــــــــ ،***النظرية في العلاقات الدولية***(لبنان:دار الكتاب العربي،1995).

23- حداد كمال ،***النزاعات الدولية***(لبنان:الدار الوطنية للدراسات و النشر،1997).

24- الحديثي عباس غالي ،**نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات**(الاردن:دار اسامة للنشر و التوزيع،2004).

25- حرب أسامة الغزالي ، ***الأحزاب السياسية في العالم الثالث*** (الكويت : عالم المعرفة ، 1990).

26- حسين حيدر على ، ***سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي*** (عمان : دار الكتاب العلمية للطباعة والنشر ، 2013) .

27- حمادة نضال ، ***الوجه الآخر للثورات العربية*** ،(لبنان : دار الفاربي ، 2013).

28- حنفي عبد العظيم محمود ، ***الثورة والشرعية_عوامل سقوط النظام السياسي السوري (1963- 2012)*** ((ب-د-ن) ، منشورات إي- كتب ، 2012).

29- خاطر نصري ذياب ،***الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا***(الاردن:الجنادرية للنشر و التوزيع،2010).

قائمة المراجع:

30- ختاوي محمد ،***النفط و تاثيره في العلاقات الدولية***(لبنان:دار النقاش للطباعة و النشر و التوزيع،2010).

31- دورتي جيمس ،روبرت بالتسغراف،***النظريات المتضارية في العلاقات الدولية***،تر:وليد عبد الحي(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر،1986).

32- ربيع نصر وآخرون ، ***الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية*** (دمشق ، المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ، 2013).

33- رياض محمد ،***الاصول العامة في الجغرافيا السياسية***(بيروت:دار النهضة العربية،1989).

34- ـــــــ ـــــــ ،***الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط***(بيروت:دار النهضة العربية،1979).

35- ـــــــ ـــــــ ،**الشرق الاوسط:دراسة في التطبيق الجيوبوليتيكي و السياسي**(بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1984).

36- ريحان سامي ،***العالم في القرن 21***(بيروت:دار العلم للملايين،1998).

37- الزاز حسين ،***إدارة الأزمة بين نقطتي التحول و الغليان***(بيروت:المؤسسة الجامعية للداراسات و التوزيع و النشر،2001).

38- زاقود عبد السلام جمعة ، ***الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد*** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2013.

39- زكي صلاح احمد ،***النظام العربي و النظام الشرق اوسطي***(القاهرة:دار العالم الثالث،1995).

40- زيدان ناصر ،***دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال افريقيا من بطرس إلاكبر حتى فلادمية بوتين***(لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2013).

41- زين العابدين بشير ، ***الجيش والسياسة في سوريا (1917–2000)*** ((ب–د–ن) ، دار الجابية ، 2007 .

42- شبلي سعد شكري ،***الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط***(عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،2013).

43- صالح ياسين الحاج ،***الخلاص ام الخراب؟ سوريا على مفترق الطرق***(القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،(ب.س.ن)).

44- طاهر علاء ، ***العالم الإسلامي في ظل الإستراتيجية العالمية المعاصرة***(بيروت:مركز الدراسات العربي–الأوربي، 1998.

قائمة المراجع:

45- عبد العال صالح عوض ، ***سوريا ... الجدار الأخير*** (الجزائر : الشروق للإعلام والنشر ، 2013).

46- عبد الغفار محمد أحمد ، ***فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية***(الجزائر:دار هومة ،2003).

47- عبد الله عز امجد جهاد ،***التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية***(بيروت:دار المنهل اللبناني،2011).

48- عبد الوهاب علاء ،***الشرق الاوسط الجديد:سيناريو الهيمنة الاسرائيلية***(القاهرة:سينا للنشر ،1995).

49- العماري عباس رشدي ،***إدارة الأزمات في عالم متغير***(القاهرة:مركز الأهرام للترجمة و النشر،1993).

50- العيسوىفايز محمد ،***الجغرافيا السياسية المعاصرة***(مصر:دار المعرفة الجامعية،2003).

51- غلبين روبرت ، ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***, تر :مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة؛:مركز الخليج للأبحاث، 2004).

52- فان دام نيقولاوس ، **الصراع على السلطة في سوريا (الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة)** (القاهرة : مكتبة مبدولي ، 1995).

53- قادري حسيت ،***النزاعات الدولية:دراسة و تحليل***(الجزائر:منشورات خير جليس،2007).

54- الكعكي يحي احمد ،***الشرق الاوسط و الصراع الدولي***(بيروت:دار النهضة العربية،1986).

55- كيلو ميشيل ومجموعة باحثين ، ***رياح التغيير في الوطن العربي : حلقات نقاشية عن : مصر – المغرب – سوريا*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011).

56- لوزيانين س.غ ،***عودة روسيا إلى الشرق الكبير***،تر:هاشم حمادي(سوريا:دار المدى للثقافة و النشر،2012).

57- ليستر تشارلز ،***الأزمة المستمرة:تحليل المشهد العسكري في سوري***(قطر:مركز بروكنجز الدوحة، 2014).

58- مبروك غضبان ،***المدخل للعلاقات الدولية***(الجزائر:شركة باتنيست للمعلوماتية و الخدمات المكتبية،2005).

59- محافظة على مفلح ،***العرب و العالم المعاصر***(الاردن:دار الشروق للنشر و التوزيع،2009).

قائمة المراجع:

60- محفوظ عقيل سعيد ، ***سوريا وتركيا : الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009).

61- محمد عبد القادر ،***استراتيجية التفاوض السورية مع اسرائيل***"(ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية،1999).

62- المخـادمي عبـد القـادر رزيـق ، ***مشـروع الشـرق الأوسـط الكبيـر ، الحقـائق والأهـداف والتداعيات***(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية الدار العربية للعلوم د.ت.ن) .

63- مـراد محمـد ،***السياسـة الأمريكيـة تجـاه الـوطن العربـي بـين الثبـات الإسـتراتيجي و المتغيـر الظرفي***(بيروت:دار المنهل اللبناني،2009).

64- المرهون عبد الجليل زيد ،"**الخليج و خيار التوازن الاستراتيجي:نمط المعيقات البنيوية**"،جريدة *الرياض*،العدد 13962،(ديسمبر 2006).

65- المشابقة امين ، شلبي سعد شاكر ،***التحديات الأمنيـة للسياسـة الخارجيـة الأمريكيـة فـي الشـرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة***(عمان:دار حامد للنشر و التوزيع،2012).

66- مصـباح عـامر ،***الاتجاهـات النظريـة فـي تحليـل العلاقـات الدوليـة***(الجزائـر:ديـوان المطبوعـات الجامعية،2006).

67- منصور ممدوح محمود مصطفى ،**الصراع الامريكي السوفياتي في الشرق الاوسط**(القاهرة:مكتبة مدبولي،1995).

68- المنياوي رمزي ، ***الفوضى الخلاقة*** (دمشق : دار الكتاب العربي ، 2011).

69- المومني محمد احمد عقلة ،***السيطرة على العالم***(عمان:عالم الكتاب الحديث،2010).

70- نعيمـي عبـد الرحمـان،***الصـراع علـى الخلـيج العربـي***(بيـروت:المركـز العربـي الجديـد للطباعـة و النشر،1998).

71- الهيتـي صبري فارس ،***الجغرافيا السياسية مـع تطبيقـات جيوبوليتيكـة***(عمان:دار صفاء للنشر و التوزيع،2000).

72- ـــــــ ـــــــــ،***دراسات في الجغارفيا السياسية و الجيوبوليتيكس***(الأردن:مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،2012).

73- واكيم جمال ، ***صراع القوى الكبرى على سوريا*** (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 2 ، 2012).

قائمة المراجع:

ب- مقالات:

1- آل هيضة عبد الله ،"**السعودية تغير بوصلة التسلح نحو روسيا**"،صحيفة العرب ،العدد.15،2013/11/9380.

2- بدوي منير محمود ،"**مفهوم الصراع:دراسة في الاصول النظرية للاسباب و الانواع**"،مجلة دراسات مستقبلية،العدد.3، 1997.

3- بلنجا يهودا ،"**سيناريوهات نتيجة الصراع في سوريا**"،القدس العربي،السنة 24،العدد.7385،مارس 2013.

4- بن سلطان عمار ،"**تاثير المصالح الأمريكية على تسوية الصراع العربي الإسرائيليّ**"،مجلة العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،عدد.1994،1.

5- خشيب جلال ،"**سوريا في مهب التحولات الدولية...دراسة جيوبوليتكية نظرية**"،مجلة الأمن في المتوسط،العدد.8،جانفي 2014.

6- الدجني حسام ،"**سر الموقف الروسي من الأزمة السورية**"،صحيفة القدس العربي،العدد.7042،السنة الثالثةو العشرون،فيفري 2012.

7- دياب أحمد ،"**أوباما و إعادة صياغة العلاقات الأمريكية-الروسية**"،السياسة الدولية،القاهرة:العدد 176،المجلد 64،افريل 2009.

8- الشكري كمال سالم ،"**مشروع الشرق أوسطية و الامن العربي**"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية،المجلد 28،العدد الاول،2012.

9- عبد الشافي عصام ،"**تراجع الدور إلامريكي في البيئة إلاستراتيجية الجديدة**"،السياسة الدولية،العدد 186،اكتوبر 2011.

10- عبد العظيم خالد ، **الصراع على النفوذ في أوراسيا** ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد2005،161.

11- عبد الله حسين ،"**المخاطر المحيطة بنفط الخليج**"،السياسة الدولية،العدد 171،المجلد 43(جانفي 2008).

12- العزي خالد ممدوح ،" **روسيا والطاقة الجديدة في البحر المتوسط:المصالح فوق كل اعتبار**"،صحيفة المستقبل العربي،العدد.21،4694 ماي 2013.

13- العساف سوسن إسماعيل ،" **الحرب في السلوك الخارجي الأمريكي وأثره على النظام الدولي**" ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد.44، 2003.

قائمة المراجع:

14- علي سليم كاطع ،"**التواجد الامريكي في الخليج العربي(الدوافع الرئيسية)**"،مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد45 ، 2010 .

15- عمارة سامي ،،**موسكو تنفي تصريحات بوغدانوف و تؤكد عدم تغيير موقفها من ضرورة إعتماد إتفاقيات جنيف أساسا للتسوية**،صحيفة العرب الدولية،العدد 15،12436 ديسمبر 2012.

16- العناني خليل ،"**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي:رؤية مستقبلية**"،شؤون عربية،العدد.123،(خريف 2005).

17- قحطان حسين ، الربيعي غيث سفاح متعب ،،"**ماهية الازمة الدولية..دراسة في الإطار النظري**"،مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد42 ،2011.

18- كشك اشراق محمد ،**امن الخليج في السياسة الأمريكية**،مجلة السياسة الدولية،العدد 164،افريل 2006.

19- **مباحثات وزير الخارجية الروسي و السوري في موسكو**"،نشرة المفكرة،سفارة روسيا الاتحادية في بيروت،العدد 8،سبتمبر 2013.

20- مساعيد فاطمة ،"**مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة**"،دفاتر السياسة و القانون،العدد.2011،65.

21- معوض جلال عبد الله ،"**الوطن العربي و الشرق الاوسط:مشكلة الهوية**"،شؤون عربية،عدد.85،مارس 1996.

22- معين تسفي ،"**روسيا في مقابل نتائج الربيع العربي**"، صحيفة القدس العربي، الخميس 1 نوفمبر 2012.

23- الهباس خالد بن نايف ،"**المشهد السياسي العربي للعام المقبل**"،جريدة الحياة،2012/1/5.

24- ـــــــــ ـــــــــ،"**التنافس الدولي و اثره على العالم العربي**"،مجلة الشؤون العربية،العدد 153،ربيع 2013.

ت- مذكرات:

1- ابو سهدانة عز الدين عبد الله ،**الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط:2000-2008**(دراسة حالة القضية الفلطسطينية)،مذكرة ماجستير ،غزة:جامعة الازهر ،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية،2012.

2- الدلابيح على فايز يوسف ،**توازن القوى و اثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003-2011،جامعة الشرق الاوسط**،مذكرة ماجستير،2011.

قائمة المراجع:

3- زعرب احمد سليم حسين ،**التغيرات السياسية الاقليمية و انعكاساتها على توازن القوى في الشرق الاوسط،2003-،2012**،مذكرة ماجستير،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية،قسم العلوم السياسية،جامعة الازهر،2013.

4- صادق ريز لطيف ،**العلاقات الامريكية –التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية(2003-2011)**،مذكرة ماجستير،كلية الآداب و العلوم الانسانية،قسم العلوم السياسية جامعة غزة،2011.

5- العضايلة عبد الله فلاح عودة ،**التنافس في آسيا الوسطى**،مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية،كلية الادب و العلوم ،جامعة الشرق الاوسط،2011.

6- كساب أكرم محسن ،**الابعاد الاقليمية و الدولية للعلاقات الروسية–السورية 2000-2012**،رسالة ماجستير،كلية الآداب و العلوم السياسية ،جامعة غزة2013-2014.

ث- محاضرات:

1- زقاغ عادل ،**المنظمات الدولية الاقليمية و منظورات العلاقات الدولية**،محاضرات قدمت لطلبة السنة ثالثة علاقات دولية في مقياس المنظمات الدولية الاقليمية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008.

ت- مواقع الانترنت:

1- إبراهيم بولمكاحل،***سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية***،متحصل عليه من الموقع: http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9.doc، في:2014/10/29،الساعة:21:51.

2- ستيفن سميث،"**سوريا و نظريات العلاقات الدولية**"،تر:حمزة بن عبد الرحمان،متحصل عليه من الموقع: http://www.youtube.com/watch?v=g2NEwT451V8 ،يوم:2014/08/12،على الساعة:12:00.

3- أحمد ثابت،***"الشرق الاوسط الكبير"***،متحصل عليه من الموقع: http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/100623-2004-03-04%2020-10-23.html، في :2014/08/15،الساعة:16:11.

4- ***خريطة الشرق الأوسط الجديدة بعد التقسيم***،متحصل عليه من الموقع: http://alnoha.com/read9/shr8Aw96NEWmap.htm،في:2014/09/02، على الساعة/14:00.

5- عدنان عويد***سوريا و نهاية مشروع الشرق الاوسط الجديد***،متحصل عليه من الموقع: http://saotaliassar.org/Writer/AdnanUwaied/SyriaUndEndeMit.htm، في:2014/08/11،على الساعة:11:12.

6- علي بشار بكر،"***توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد احداث 11 سبتمبر 2001***"،متحصل عليه من الموقع: http://al-iraqnews.net/new/studies/102159.html،في:2014/08/11،على الساعة:11:25.

7- مصطفى اللباد،"**الإبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي الإيراني**" ،متحصل عليه من الموقع: http://momayaza.maghrebworld.net/t11-topic،يوم:2014/07/05،على الساعة:16:22.

قائمة المراجع:

8- عبد الغني سلامة، ***"السياسة الروسية في الشرق الأوسط"***، متحصل عليه من الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254815، يوم:2014/07/12، على الساعة:15:23.

9- **"العلاقات الإيرانية – الروسية:التحديات و الفرص "**، متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/201310710612251555.htm، يوم:02/ 2014/07، الساعة:18:36.

10- سعد الحمداني، ***"العلاقات الروسية الإيرانية 2003-2010"***، متحصل عليه من الموقع: *www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50930*، يوم:2014/07/02، الساعة:18:36.

11- فيتالي نعومكين، **"الرئيس الإيراني الجديد و العلاقات مع روسيا"**، متحصل عليه من الموقع: http://www.alkhabar.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%، تاريخ الدخول: 2014/10/23، على الساعة:21:00

12- **حرب القواعد و النفوذ الأمريكية الروسية "**، متحصل عليه من الموقع: http://www.arab-center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=148:zawawi-1&catid=41:analysis-articles&Itemid=79، في:2014/07/19، الساعة:23:33.

13- ***"تركيا و روسيا:تقارب اقتصادي و تباعد سياسي"***، متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/04/201343093328393480.htm، في:2014/06/9، على الساعة:09:32.

14- سعد السعيدي، ***"تداعيات الإزمة الروسية-الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"***، متحصل عليه من الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96085&eid=35

15- نور هان الشيخ، ***"سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي"***، متحصل عليه من الموقع: https://ia600907.us.archive.org/19/items/rusia001/0007.pdf

16- بشارة نصار شربل، ***"دور روسي في المفوضات بين الواقع و الاوهام"***، متحصل عليه من الموقع: http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/ featuredTopicsPag، يوم:2014/7/1، الساعة:12:36.

17- محسن صالح، ***"الموقف الإمريكي من القضية الفلسطينية"***، متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/2/7/%D8% D9%%8A%D8%A9، يوم:2014/10/30، الساعة:14:33.

18- فواز جرجس، ***"أوباما و العالم العربي الإسلامي"***، متحصل عليه من الموقع: http://www.alyaum.com/article/4005882، في يوم:2014/06/11، الساعة:11:30.

19- ماجد كيالي، ***"الدلالات السياسية لاستئناف المفأوضات الفلسطينية-الإسرائيلية:البحث في تسوية مؤقتة أخرى"***، مجلة المستقبل العربي، متحصل عليه من الموقع: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_417_majadkyali.pdf، يوم:2014/07/11/الساعة:18:22.

20- عاطف معتمد عبد الحميد، ***"روسيا و العرب...أوان البراغماتية و نهاية الإيديولوجيا"***، متحصل عليه من الموقع: http://www.dohainstitute.org/release/be58cd1d-0f72-4494-ba3b-d99e5b9a1faf

21- سامر الياس، ***"العلاقات الروسية و ضرورة البحث عن دوافع جديدة"***، متحصل عليه من الموقع: http://www.syriantelegraph.com/?p=20393

22- إبراهيم أنور، ***"غاز المشرق:خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط"***، متحصل عليه من الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887203&eid=13

23- حسين حافظ و هيب، ***"إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"***، متحصل عليه من الموقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60701، تاريخ الدخول: 2014/12/05، على الساعة:17:00

قائمة المراجع:

24- يوري زينين"***ذكرى هامة في حياة المملكة العربية السعودية***" ،متحصل عليه من الموقع: http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050109131020&art=20060929214323 ، تاريخ الدخول :2014/12/06، على الساعة :16:00.

25- احمد علو،"***حرب انابيب الغاز العالمية***" ،مجلة الجيش اللبنانية ،متحصل عليه من الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?39677#.VKRiFmceNMU تاريخ الدخول : 2014/11/27، على الساعة :15:00

26- عماد فوزي شعيبي ،'***الصراع على الشرق الأوسط:الغاز أولا*** "، متحصل عليه من الموقع:
i. http://www.voltairenet.org/article173717.html

27- حمد علو،"***تجارة السلاح***" ،***مجلة الجيش اللبنانية***،متحصل عليه من الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26309#.VKRlLmceNMU،تاريخ الدخول :2014/12/04، على الساعة :20:00

28- صلاح سويلم،'***تجارة السلاح..تجارة الموت***" ،متحصل عليه من الموقع: : http://www.arabic-military.com/t6724-topic تاريخ الدخول :2014/12/04، على الساعة :21:00.

29- رفيق رضا صيداوي،'***الشرق الأوسط في دائرة التسلح و التسليح***" ،متحصل عليه من الموقع: http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=121857، تاريخ الدخول:2014/12/07 ،على الساعة:14:00.

30- وجيه عباس ،**سباق التسلح و تهديد امن العالم**،متحصل عليه من الموقع:-http://www.al nhar.com/index.php?aa=news&id22=28435 تاريخ الدخول :2014/12/09، على الساعة :16:00

31- عبد الحفيظ بن عبد الرحيم،**إستبعاد روسيا و تنافس بريطانيا و فرنسا و الو.م.أ على تصدير السلاح إلى دول الخليج**،متحصل عليه من الموقع: http://www.globalarabnetwork.com/politics/48-saudi-politics/9032-2012-11-12-17-29-30 تاريخ الدخول :2014/12/09، على الساعة :17:00.

32- سالي مشالي"***صفقات السلاح الأمريكية للدول العربية-و التوازن العسكر***" ،متحصل عليه من الموقع:http://www.ouregypt.us/craiem/crime170.html، تاريخ الدخول :2014/12/10 ،على الساعة :19:00

33-***الخلل الأمني بين النظام الإقتصادي و النظام السياسي***، مركز الخليج لسياسات التنمية ، متحصل عليه من الموقع: https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=188&Itemid، تاريخ الدخول :2014/12/10، على الساعة :20:00.

34- احمد فايق دلول***صفقات السلام الامريكي...الواقع و الأهداف***،متحصل عليه من الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134441،تاريخ الدخول : 2014/12/11، على الساعة:14:00

35- سامح عباس،**اسرار وعودة السلاح الروسي لمنطقة الشرق الأوسط**،متحصل عليه من الموقع: http://islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/09/29/107185.html،تاريخ الدخول : 2014/12/11 ، على الساعة : 20:00.

36- ابراهيم محمود،**الصناعات العسكرية الروسية تدعيم الإقتصاد و المكانة الدولية**،متحصل عليه من الموقع:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221971&eid=4285، تاريخ الدخول : 2014/12/12، على الساعة :14:00

37- أسعد عبد الرحمان،***موسكو و واشنطن.. تحولات في الأدوار***،متحصل عليه من الموقع: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=77458،تاريخ الدخول :2014/12/12 ،على الساعة :10:00

قائمة المراجع:

38- فرح الزمان ابو شعير،***العلاقات الإيرانية-الروسية:شراكة حذرة تميز حلف الضرورة***،مركز الجزيرة للدراسات ،متحصل عليه من الموقع: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http، تاريخ الدخول : 2014/12/12 ،على الساعة 14:00:.

39- احمد بهاء الدين،***السلاح طريق روسيا لمزاحمة امريكا بالشرق الأوسط***،متحصل عليه من الموقع: http://www.masralarabia.com/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%A7-،تاريخ الدخول : 2014/12/14 على الساعة :16:00.

40- ياسر الدهسي،***روسيا تحاول كبح النفوذ الإمريكي***،متحصل عليه من الموقع: http://www.aleqt.com/2014/02/09/article_823999.html،تاريخ الدخول : 2014/12/14 ،على الساعة :19:00.

41- محمد عمر ،***صفقة اسلحة ضخمة بين البحرين و روسيا وسط عقوبات غربية***،متحصل عليه من الموقع:http://www.alkhabarnow.net/news/120261/2014/04/30، تاريخ الدخول :2014/12/15 ،على الساعة : 10:00.

42- طلعت مسلم،***دور روسي جديد في الشرق الأوسط***،متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/9/29/%D8%AFA،تاريخ الدخول : 2014/12/15 ،على الساعة :14:00.

43- خالد ممدوح العزى،***العلاقات الإسرائيلية الجديدة و مدى تأثيرها على سوريا و إيران***،متحصل عليه من الموقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=229197، تاريخ الدخول : 2014/12/15 ،على الساعة :19:00.

44- عبد الله حشيش،***صفقة الإسلحة الروسية تنهي احتكار امريكا لتسليح الجيش المصري***،متحصل عليه من الموقع:http://www.al-madina.com/node/497678، تاريخ الدخول : 2014/12/16 ، على الساعة :16:00 .

45- زيادة رضوان ، **"النظام السياسي السوري ، انتخاب بدون ناخبين"** ، متحصل عليه من الموقع : http //democracy.ahram.org/ui/front/innerprint.aspx?newsid=237،تاريخ الدخول : 2014/08/27

46- الخطة الوطنية لمستقبل سوريا" ، متحصل عليه من الموقع التالي : http//www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&serc=web&cad=rja=&&ved=occoqfjAB&urlp%3a%2fwwwscpss.org%2flibs%2fspaw%2ffupload%2files.، تاريخ الدخول : 2014/09/02 على الساعة : 14:00

47- محمد جمال باروت ،"**العقد الأخير في تاريخ سوريا : جدلية الجمود و الإصلاح** "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة) ، متحصل عليه من الموقع التالي : http : www.arabs48.com/?mod=articles&ID=81998.،تاريخ الدخول : 2014/09/04 . على الساعة 16:00.

48- أسامة علي محمد عبد القادر ، **"مقاربة الثورات العربية والمصالح الاجنبية نموذج "سوريا و البحرين"** ، بحث لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي ، معهد العلوم الاجتماعية لبنان ، متحصل عليه من الموقع التالي : http : //adf.ly/613522/htpM//www.4shared.com/office/RJleuds/htm.،تاريخ الدخول : 2014/09/04 . على الساعة : 16:00 .

49- جاك جوزيف أوسي ،" **قراءة ومعايشة للأسباب التي أدت للازمة في سوريا"** ، *مجلة الحوار المتمدن* ، متحصل عليه من الموقع التالي : http://

قائمة المراجع:

.www.ashewar.org/debat/show.art.asp,aid=354690،تاريخ الدخول : 2014/09/08 على الساعة 14:00 .

50- عماد مفرح مصطفى ، "**في إنكار البعد المذهبي وتحولاته في الصراع السوري**" ، صحيفة العربي ، متحصل عليه من الموقع التالي .:http://www.alaraby.comuk/opinion/7c5cc8c6d7-ac71-4365c-be5c-6585،تاريخ الدخول للموقع : 2014/09/12 . على الساعة : 20:00.

51- عزمي بشارة ، "**تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية**"، متحصل عليه من الموقع التالي : http:// www.dohain stitute .org / releas/dbc39132- u1db-u8c1-852c3d2e39ue5cu6،تاريخ الدخول: 2011/08/21 على الساعة: 14:00

52- سارة محمود خليل ، "**تأثير الأزمة السورية في نفوذ الأمريكي بالشرق الأوسط**" ، متحصل عليه من الموقع : http// www. Siyassa.or.eg/newwsq/3212.aspx،تاريخ الدخول : 2014/08/24 على الساعة 21:00.

53- أحمد حسين يحي،"***هل يقود الإنقسام الدولي حول الأزمة السورية لحرب عالمية ثالثة***"،متحصل عليه من الموقع: http://mod.gov.sd/index.php/section-blog/81-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/17724-%D9%D9%86%D9%82%،تاريخ الدخول : 2014/08/26 ،على الساعة: 10:00

54- **في أسباب تغيير الموقف الأمريكي من تسليح المعارضة السورية** "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، متحصل عليه من موقع : www.dohain stitute .org / releas/ 727d1855- 1e21- 47a3-8c87-6a8od1f60،تاريخ الدخول 2014/08/26 على الساعة 10:00.

55- فايز الدويري ، "**خيارات العمل العسكري سوريا** "، مركز الجزيرة للدراسات ، متحصل عليه من الموقع : http:// studies. Allazira net /reports/2013/08/201382893040564778.htm ،تاريخ الدخول : 2014/08/26 على الساعة 10:00

56- شيماء عزة ،" **أمريكا بين دعم الإئتلاف السوري المعارض والخوف من الجماعات الجهادية**" ، متحصل عليه من الموقع التالي : http:// www.mena- post. Com /2014/05/06/%d8%a7d9%d8%b1%d8%az-%d8%d9%86%d8%a7%d9%d8%a7%d8%a6%aa%d9%8u%d9%81-%d8%a7%d9%8u%d8%b9%b 85%d8%a7%d8%b1،في:2014/08/12،على: 14:23.

57- أمل محمد ياسين،"**المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**" ، مركز الرأي للدراسات ، متحصل عليه من موقع: http// Wwwalrai.com /article/515433.htm، تاريخ الدخول : 2014/08/25 على الساعة 15:00

58- رائدة كشكية ،" **تأجيل إجتماع إسطنبول بين دعوة الحوار وخطر تقسيم سوريا**" ، موقع روسيا اليوم متحصل عليه من الموقع التالي :http://arabic.rt.com/analytics/969317/،تاريخ الدخول : 2014/07/17 ،على الساعة : 16:00.

59- يوسف مكي ، "**صراع أمريكي – روسي على سوريا** "، متحصل عليه من الموقع التالي : http:// www.aleqt.com/2011/06/24/article-52227.htm،تاريخ الدخول : 2014/08/10 على الساعة 12:00

60- عماد فوزي شعبي ،" **حرب الغاز : الصراع على سوريا والشرق الأوسط**" ، *صحيفة البناء اللبنانية* " ، متحصل عليه من الموقع التالي : http// :www.areen-info/ ?p=2207 #ax223cicugcrjgc،تاريخ الدخول 2014/08/14 على الساعة 16:00

61- وليد عبد الحي،"**محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية**" ،مركز الجزيرة للدراسات ،متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm ، تاريخ الدخول: 2014/08/16 ، على الساعة: 10:00

62- حسين يسري،"***روسيا تمثل إستعصاء للغرب***"،صحيفة الحدث،م صحيفة الحدث تحصل عليه من الموقع:

قائمة المراجع:

http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A% ،تاريخ الدخول:2014/09/10، على الساعة:15:00

63- نزار عبد القادر،"**روسيا و الأزمة السورية:مصالح جيو-إستراتيجية و تعقيدات مع الغرب**"،مجلة الدفاع،متحصل عليه من الموقع:www.lebarmy.gov.lb/ar/news/ ?34961، في:2014/07/10،على:12:23.

64- .**الصراع الأمريكي الروسي حول الأزمة في سوريا:الرسائل السياسية في الخطاب الرسمي للحكومتين**"،*مجلة تونس المستقبل*، متحصل عليه من الموقع:http://futuretunisie.tn/?p=730 ، تاريخ الدخول:2014/10/19 ، على الساعة :16:00

65- يحي بن مفرح الزهراني،"**تحولات امنية:تاثيرات استمرار الصراع في سوريا على الامن الخليجي**"،متحصل عليه من الموقع: http://arabsi.org/attachments/article/3575/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%D9pdf تاريخ الدخول:2014/10/19 ، على الساعة 17:00:

66- علي حسين باكير،"**حقيقة الموقف الأمريكي في سوريا**"*مجلة البيان*،متحصل عليه من الموقع: http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2844 ،تاريخ الدخول:2014/10/19،على الساعة:17:00

67- رندة حيدر،"**لماذا تقف روسيا الى جان سوريا؟** "،متحصل عليه من الموقع: http://www.center-lcrc.com/index.php?s=3&ss=4&id=8208

68- "***عقوبات أمريكية ضد شركات سوريا و امارتية للضغط على النظام السوري***"،متحصل عليه من الموقع:: http://smartnews-agency.com/news/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%-.

69- "**اسباب و ابعاد الضربة الأمريكية المحتملة لسوريا**"،متحصل عليه من الموقع: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A ،تاريخ الدخول:2014/09/22 ، على الساعة:10:00

70- خالد عبد الرحيم السيد،'**سوريا بين خطاب اوباما و مقال بوتين**"،متحصل عليه من الموقع: http://alsharqfrontlab.sarmady.net/news/details/167260#.VItGd2c-dOg ، تاريخ الدخول:2014/09/22 ، على الساعة:14:00

71- ابراهيم عباس،"**العام 2013:العام الذي عادت فيه روسيا الى الشرق الاوسط على حساب امريكا**"،متحصل عليه من الموقع:http://www.al-madina.com/node/502417 ، تاريخ الدخول:2014/09/22 ، على الساعة:14:00

72- **روسيا تنتقد الغرب بشان الكيماوي السوري**"،صحيفة الخبر،متحصل عليه من الموقع: http://www.akhbarak.net/news/2013/07/11/2908679 ،تاريخ الدخول:2014/09/24 ، على الساعة:11:00

73- محمد قايتي،"**روسيا و امريكا صراع المتوسط**"،متحصل عليه من الموقع: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A% ،تاريخ الدخول:2014/10/02 ، على الساعة:10:00

74- **موافقة الكونغرس الأمريكي على تسليح المعارضة السورية و ردود الفعل عليه**،متحصل عليه من الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A9dOg ، تاريخ الدخول:2014/10/02 ، على الساعة:15:00

قائمة المراجع:

75- "بوتين ينتقد امداد المعارضة السورية بالاسلحة"،متحصل عليه من الموقع: http://www.masress.com/akhbarelyomgate/179699، تاريخ الدخول:2014/10/02 ، على الساعة:14:00

76- جورج حجار،**"سوريا:دوافع العشق الروسي لنظام بشار الاسد"**،متحصل عليه من الموقع: http://www.globalarabnetwork.com/opinion/11660-2013-11-09-18-34-28 ، تاريخ الدخول:2014/10/10 ، على الساعة:16:00

77- نيكولاي سوركوف،**"موسكو تحدد شروط التسوية و الولايات المتحدة و حلفاؤها يخاطرون بتكرار اخطاء افغانستان"**،متحصل عليه من الموقع: http://www.sis.gov.eg/Newvr/gareda/163/01.pdf ، تاريخ الدخول:2014/10/02 ، على الساعة:14:00

78- ""***فيتو روسي-صيني يسقط مشروع قرار احالة نظام الاسد على "الجنائية الدولية"*** متحصل عليه من الموقع: http://www.alhayat.com/Articles/2548390/%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88%88%A9، تاريخ الدخول:2014/08/15 ، على الساعة:15:00

79-***السياسة الخارجية الروسية و مشكلات الشرق الاوسط:قراءة نقدية في وثيقة روسية"***،متحصل عليه من الموقع: http://www.academia.edu/4152664/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%تاريخ الدخول:2014/08/15 ، على الساعة:19:00.

80- نبيل مرزوق،"***العقوبات الاقتصادية:خنق بطئ للنظام السوري***"،مركز الجزيرة للدراسات ،متحصل عليه من الموقع:-www.studies.aljazeera.net/reports/2011/11/201111910249163525 htm،تاريخ الدخول :2014/09/05،على الساعة:22:00.

81- عدنان بدر حلو،"***جنيف 2:حل للنزاع بين الدولتين العظميين***"،متحصل عليه من الموقع:.wwww.atakhbar.com/node/199111،تاريخ الدخول:2014/09/04،على الساعة:15:00.

82- مايكل آيزنشتات،جيفري وايت،'***برنامج تدريب و تجهيز المعارضة السورية المعتدلة:عنصر جوهري في السياسة الأمريكية تجاه سوريا و العراق***"،معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى،متحصل عليه من الموقع:-www.wachigtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/an-enhanced train-and-equip-program-for-the moderate-syrian-oppposition،تاريخ الدخول:2014/08/24،على الساعة:15:00.

83- ماري هارف،***الخارجية الأمريكية:ترحيب بالائتلاف و زيادة الدعم اللوجستي للجيش الحر***،متحصل عليه من الموقع: htpp://www.aksalser.com/ ?page=view- news8id=51a6245dd6ce6789d00fd7ff894c300c.،تاريخ الدخول:2014/09/04،على الساعة:10:00.

84- كاظم عكر،"***عن الدور الروسي في الأزمة السورية و قضايا المنطقة***"،متحصل عليه من الموقع: htpp://www.newlebnanon.info/articles/lebanon/92297،تاريخ الدخول:2014/09/04،على الساعة :10:25.

85- احمد حسين الشيمي،'***سوريا الدعم العسكري الروسي و ضعف قدرات الثوار"***،متحصل عليه من الموقع:-Htpp://ar.quwim.net/index.php. ?option=gom content&task=view&id=8238. تاريخ الدخول:2014/09/15 ، على الساعة:15:00

86- نزار عبد القادر،"***الحرب السورية و تساقطاتها الارهابية على دول الجوار"***،متحصل عليه من الموقع:http://ar.jamnews.ir/detail/News/266599 تاريخ الدخول:2014/09/15 ، على الساعة:15:00

قائمة المراجع:

87- رضوان قطبي، ***"الصراع في سوريا:حقائق الاوضاع و افاق الحل"***صحيفة *الراكوبة*،متحصل عليه من الموقع:http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44613.htm ، تاريخ الدخول:2014/09/18 ، على الساعة:20:00

88- ***"المخابرات الأمريكية تتوقع استمرار الحرب في سوريا 10 سنوات"***،*الاهرام اليومي*،متحصل عليه من الموقع:http://www.ahram.org.eg/NewsQ/266759.aspx، تاريخ الدخول:2014/09/18 ، على الساعة:20:00

89- ابراهيم فنجان الامارة،اميرة رشك لعيبي،***"موقف امريكا و روسيا من سوريا..الأسباب و الأهداف و النتائج"***،متحصل عليه من الموقع: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.alhadathnews.net%2Farchives%2s ، تاريخ الدخول:2014/08/15 ، على الساعة:15:00.

90- اكرم البني، ***"الصراع السوري و الارادة الاممية"***، متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2011/1/11/%D8%A3%D9%83%D8%B1%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A تاريخ الدخول:2014/09/10 ، على الساعة: 14:00

91- محمد بن سعيد الفطيسي، ***"مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي و التصدير الخارجي"***،متحصل عليه من الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-% Is-x2c-dOg تاريخ الدخول:2014/09/10 ، على الساعة:14:00.

92-***سوريا و سيناريوهات في ظل الاسد***"،متحصل عليه من الموقع: http://al-akhbar.com/node/105585 ،تاريخ الدخول:2014/10/15 ، على الساعة:20:00

93- إيمان أحمد عبد الحليم،***"متغيرات جديدة بمسارات الصراع السوري بعد فوز الأسد بالانتخابات"***، متحصل عليه من الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/3755/%D8%AA%D8%AD%D%D8%A9.aspx، تاريخ الدخول:2014/10/20 ، على الساعة:22:00.

94- اكرم حسام،مروة وحيد،***"الأزمة السورية و تداعياتها على العراق و دول الجوار"***،متحصل عليه من الموقع:http://www.baghdadcenter.net/details-145.html ، تاريخ الدخول:2014/10/15 ، على الساعة:20:00

95-***الرئاسيات السورية:إطلاق رصاصة الرحمة على اتفاق جنيف***،مركز الجزيرة للدارسات،2014،متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/06/201462104738174563.htm ، تاريخ الدخول:2014/10/20 ، على الساعة:22:00

96- فايز الدوري،***"خيارات العمل العسكري ضد سوريا"***، متحصل عليه من الموقع: *studies.aljazeera.net/.../08/20138289304056 4778.htm* تاريخ الدخول:2014/10/22 ، على الساعة:10:00

97- ***"ميدفيدف ينتقد الاسد و مؤتمر للطريق الثالث"***،متحصل عليه من الموقع:.www.aljazeera.net/new/pages/28d181ce،تاريخ الدخول:2014/09/10،على الساعة:14:00.

98- ***"المواقف الدولية المتبدلة و الأزمة السورية"***،مركز الشام للبحوث و الدراسات،متحصل عليه من الموقع:-www.jardatona.com/index.php/2013-04-02-18-29-04/331-2013-04-11.-19-46-33،تاريخ الدخول: 2014/10/17 ، على الساعة:19:00

99-***نحو توافق دولي على تغيير النظام السوري***،متحصل عليه من الموقع : http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/02/201221210376123181.htm، تاريخ الدخول : 2014/10/21،على الساعة:20:30

قائمة المراجع:

II. باللغة الأجنبية:

A.BOOKS :

1. Battistella Darios, **Théories *des Relations Internationals***(2éme éd,Paris :Siences Po,2006),
2. Burchill Scott (ed) and others, ***Theories of International Relations***(New York: PALGRAVE MACMILLAN,3ed,2005),
3. Economides Spyros & Wilson Peter, The ***Economic Factor In International Relations*** (London: New York: I.B.Tauris Publishers,2001),.
4. Edkins Jenny and -Williams Nick Vaughan, ***Critical Theorists and International Relation*** (New York : Routledge,2009).
5. Griffiths Martin, **International Relations Theory for The Twenty First Centry(** New York: Routledge, 2007),
6. grygiel jakub j. , ***Great Powers and Geopolitical Change***(Baltimore :The Johns Hopkins University Press, ,2006).
7. Holbrad Carsten,***The Super Power and International Conflict***(USA :The Macmillan Press,Ltd,1979).
8. KEOHANE ROBERT O.,***AFTER HEGEMONY :Cooperation and Discord in the World Political Economy*** (New Jersey: Princeton University Press,1984),.
9. Kier Elizabeth and Krebs Ronald,"In ***war 's Wake:International Conflict and The fate of liberal Democracy***",New York:Cambridge University Press,2010.
10. lAry Kaldor and others, ***Oil Wars***(London: Pluto Press,2007).
11. Lynch Timothy J. and Singh Robert S., ***After Bush :THE CASE FOR CONTINUITY IN AMERICAN FOREIGN POLICY***(New York: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2008).
12. Pearcy**,** G. E, ***The Middle East - an Indefinable Region*** *(Washington :* Department of State Publication,1964).
13. Rengger N.J., ***International Relations Political Theory and the Problem of Order: Beyond International Relations theory***?(USA: Routledge,2000).
14. Sempa Francis P., ***Geopolitic: From the Cold War to the 21st Century*** (U.S.A. and London: Transaction Publishers,2002).
15. Wilkinson Paul, **International Relations A Very Short Introduction**(New York : Oxford University Press Inc,2007),.

B- Articles:

1. Jones Seth G,**The Mirage of The Arab Spring Deal with The region you have not region you want**,foreign policy(january-february 2013).

2. Ozalp Osman Nuri, ***Where is tThe Middle East? tThe Definition and Classification Problem of The Middle East as a Regional Subsystem in International Relations***,TJP Turkish Journal of Politics,Vol.2,N°.2,Winter 2011.

C-Working Papers:

1. Gorenburg Dmitry,***Why Russia Supports Repressive Regimes in Syria and the Middle East***, PONARS Eurasia Policy Memo No. 198, June 2012,p.1.
2. Macedo Jose,***What is Driving The US,Russia and China in Central Asia's New-Great Game***?,University of Dundee,Centre for Energy,Petroleum and Mineral Law Policy.

D- WEB CITES:

1. Billion Didier, **L'Iran, plaque sensible des relations internationales**, http://www.editions-dalloz.fr/l-iran-plaque-sensible-des-relations-internationales.html,in**:**11/07/2014,at:12:36.
2. Sedhain Pramod Raj," **Syrian Conflict: The Key International Interests"**,avalaible from: http://s3.amazonaws.com/academia.edu.documents/31799147/Syrian_Conflict_The_Key_International_Interests-libre.pdf.
3. Borshchevskaya Anna ," **Russia's Many Interests in Syria"**, January 24, 2013,avalaible from : http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria
4. Kosturos Nicholas, **What Drives Russia's Unrelenting Position on Syria?** Center for American Progress, August 13, 2012, avalaible from : https://www.americanprogress.org/issues/security/news/2012/08/13/12027/what-drives-russias-nrelenting-position-on-syria/
5. Institute for the study of war, «**Russian naval base Tartus**», July 31, 2012. www.understandingwar.org/si/5/default/files/backgrounder_russian _ navalbase-tartus.pdf.
6. Katz Mark, «**Putin's foreign policy toward Syria».**avalaible from: www.digilib.gruu.edu/dspace/bitstreaus/1920/3024/1/putinsyriameria.pdf
7. Klein Margaret, «**Russian's policy: on the way to Isolation**».avalaible from: www.sepss.org/liles/spaw/uploads/file/policy/03-30-212-russia's-policy-on-syria -klein.pdf.
8. Trenin Dmitri,**The Mythical Alliance Russia's Syria Policy**, The Carnegie papers, FEBRUARY 2013,p.1. http://carnegieendowment.org/files/mythical_alliance.pdf .
9. Turkey Issues "Final Word" **to Syria-reters**,15/08/2011,www.reters.com/article/top news/idaracaee77houz20110818.

ملخص الدراسة باللغة العربية

تحاول الدراسة التي قمنا بإنجازها بمعالجة موضوع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط من خلال إتخاذ سوريا كنموذج لهذا التنافس،وقد بدأت بمحاولة تقديم إطار مفاهيمي و نظري يتناول توضيح لمعنى التنافس في العلاقات الدولية مع تقديم أهم النظريات والمقاربات التي يمكن أن تساعد على تفسير التنافس الأمريكي في الشرق الأوسط وسوريا.هذا بالإضافة إلى التطرق الى تحول مضامين مفهوم الشرق الأوسط عبر فترات تاريخية مختلفة.

سعت بعدها الدراسة لبحث أهم المجالات التي يمكن أن يدور حولها التنافس بين القوتين في منطقة الشرق الأوسط وقد حددت في ثلاث مجالات رئيسية ،بداية بالمجال الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط و الذي يظهر بأن له أهمية كبيرة في إستراتيجية الدولتين بدافع أن الحصول على مكانة مهمة في هذا المجال سيسهل الأمر في تحقيق كل الأهداف الإستراتيجية الأخرى ليس في المنطقة فحسب بل على المستوى العالمي أيضا ،بعدها تعرضت الدراسة إلى التنافس الأمريكي الروسي في المجال الطاقوي لمنطقة الشرق الأوسط ،حيث أنه هناك الكثير من الدوافع التي تتحكم في التحركات الأمريكية الروسية للوصول إلى مصادر الطاقة التي تزخر بها منطقة الشرق الأوسط و التي أصبحت محل تصادم بينهما ،ثم انتقلت الدراسة إلى المجال الثالث من مجالات التنافس ألا و وهو مجال التسلح في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك لأن صفقات التسلح بين الدول أصبحت لها مكانة مهمة في العلاقات الدولية انطلاقا من إمكانية الإعتماد عليه في تفسير العديد من السلوكات الخارجية لكثير من الدول في إطار علاقاتها الصراعية ،والتسلح في منطقة الشرق الأوسط يلعب دور مهم في تفسير السلوكات الأمريكية الروسية المتعارضة، حيث أن كل منهما يسعى للظفر بصفقات كبيرة لبيع السلاح لدول المنطقة والتي تتميز بعدم استقرارها وتوتر الأوضاع بين دولها ،بالإضافة إلى توفرها على إمكانيات و موارد مالية ضخمة خاصة الدول الخليجية منها .

لفهم التنافس بين الولايات المتحدة و روسيا في الشرق الأوسط بصورة أكثر وضوحا ،قامت الدراسة بالتطرق للأزمة السورية الراهنة كدراسة حالة للتنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط ،وتوصلت بأن مواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا تتسم بالتصادم وعدم الاتفاق حول ما يجري في سوريا ،وذلك بالنظر للمصالح والأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها والتي تتعارض مع مصالح و أهداف الطرف المنافس .

كنتيجة نهائية أثبتت الدراسة أن ما يحدث في سوريا من تنافس محتدم بين الولايات المتحدة وروسيا ما هو إلا امتداد لتنافسهما الأشمل حول منطقة الشرق الأوسط وذلك بالنظر لما تتمتع به سوريا من مكانة مهمة في المنطقة على العديد من الأصعدة، وبذلك فإن كل هذه الأمور أثرت بشكل كبير على ما يجري في سوريا من أحداث وجعلت امكانية الحل مرهونة بمدى توافق الرؤى بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة وروسيا.

ABSTRACT OF THE STUDY IN ENGLISH

The study we realised tries to treat the subject of rivalry between the United States and Russia in the Middle East, and take Syria as a model for this rivalry in the period extending between 2010 and 2014.

It started by trying to provide a conceptual framework bearing clarification of the meaning of rivalry in international relations as well as the evolution of the concept of the Middle East through important historical periods, in addition to providing the most important theories and approaches that may help to explain the US and Russian rivalry in the Middle East and Syria.

Then, the study sought to examine the most important fields in which rivalry between both powers could be going around in the Middle East, identified in three main fields; beginning by the geopolitics field of the Middle East, which seems that has a great importance for both states' strategy, by motivation of getting an important place in this field would make it easier to achieve all the other strategic objectives, not only in the region but also in the international level. Then, the study treated the US and Russian rivalry in the domain of energy in the Middle East; whereas, there are many motives that control the US and Russian moves to reach energy sources that are abundant in the Middle East, which became a set of clash between both countries. After that, the study moved to the third field of rivalry; namely: armaments in the Middle East, because the weapon deals between countries took an important place in international relations, starting from the possibility to rely on it for the interpretation of many foreign behaviours of many countries in the framework of their conflicting relationships. Arming in the Middle East plays an important role in the interpretation of the US and Russian conflicting behaviours; where each seeks to win large deals to sell weapons to countries in the region, which is characterized by instability and tense situation between its countries, in addition that they contain huge potentials and financial resources, especially the Gulf countries.

To understand more clearly the rivalry between the United States and Russia in the Middle East, the study treated the current Syrian crisis as a case study of the US and Russian rivalry in the Middle East, and the study found that the positions of both states are in clash and in disagreement about what is happening in Syria, given interests and aims of each party seeks to achieve and that are in opposition with the interests and goals of the opposing party.

As a final result, the study demonstrated that what is happening in Syria from heated rivalry between the United States and Russia is only an extension of their rivalry on the Middle East, given what Syria enjoys of an important position in the region on many levels. Therefore, all these things affected heavily on the events happening in Syria, and made the possibility of a solution depending on the visions of a consensus among the major powers; especially the United States and Russia.